

بازدید شد  
۱۳۸۲

۱۵۱۹  
۱۹۳۶

بازرسی شد  
۳۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب: سائیرتیه کهنه	
مؤلف:	موضوع: تاریخ
تاریخ: ۱۳۰۲	ف: ۷۴۹۹
شماره دفتر: ۱۹۳۷۳	۹۴۹۸

تغی - فهرست شده  
۷۴۹۸

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20



طرفه

✓



از علامه علی و جلیل  
سوالات سید هاشم  
در حدیث

مسائل السيد المصنف العلامة  
وعلیها فی شئنا آلهما فی  
علی فی البیضا

قد دخل ملک العصر  
در حدیث

داخل کتابخانه محمدالدین شد  
شماره ۱۵۱۹

مدتعلیم  
از کتابخانه  
کتابخانه  
کتابخانه

کتابخانه  
۷۸۶۱



بسم الله الرحمن الرحيم  
مذه مسایل و رسائل لمنان ابن عبد الوهاب الحنفی  
الامام العلامة جمال الدین بن منصور الحنفی بن یوسف بن علی بن مطهر الطی  
قدس الله روحه و نور ضریحه فاجاب عن اربع مائة و ثمان و ستين  
وفد اما عليه رحمة الله عند الاجتماع في الحلقة المروية سنة سبعة و ثمان و سبعين  
به و كتب السؤال و الجواب الرسائل من غير زيادة و لا نقصان و باسمه  
المستعان المؤمن من يجوز ان يكون العياذ بالله من بعد انما  
ام لا يجوز وما يحج من يقول انه لا يكون مع قوله سبحانه و تعالى ان الذين  
امنوا هم كقولهم بعد ما يا ايها الذين امنوا ان تطيعوا امرنا  
الذين او توالى الكتاب يردوكم بعد ما انكم كافرين فانبت سبحانه الامان  
في ثمانين الايتين الاكثرت و اشياءهما و قطع سبحانه في اخرها بالكلية  
بعد الايمان و هو ذلك في الاخرى و لو كان المراد به الايمان بالظاهر و  
الاغتراف لما قطع سبحانه بذلك مما سم بالموثقين من غير استثناء و قد  
سجانه المؤمن بالظاهر دون الباطن و بين حاله في قوله بعد يا ايها الرسول  
لا يخرجك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا امنا با قواهم و انؤمن  
قلوبهم فباي شيء يا اول العالمين بعدم جواز كونه هذه الايات الكريمة

الاكثرت  
بر

نسخه

و اشياءهما  
الايمان هل يصح ان يتعقبه كقولهم لا و ان الاجابات هل هو  
ام لا و ان الموافقات هي شرط في الايمان و قال السيد المرتضى رحمه الله  
ان الامان لليقين لا يصح ان يتعقبه كقولهم لا و ان ثواب الايمان دائم و عقاب  
الكفر دائم و الاجابات و الموافقات باطلان اما الاجابات فلا يستلزمه ان يكون  
الجامع بين الاحسان و الامانة منزلة من لم بعد الاحسان و الامانة  
نحو ما ياتي في بعض منوع و دم عن اسائه و احسانه او يكون منزلة من لم يكن ان  
زاد الحق في الامانة و لم ينزل من لم يسي ان زاد الحق على الاحسان و الامانة  
مقطعا فالمراد من مثله و اما الموافقات فليست عنده شرط لاستحقاق الثواب بالان  
لان وجوه الافعال و شرورها التي يستحق بها ما يستحق لا يجوز ان يكون منفصلا  
و متاخرا عن وقت حدوثها و الموافقات منفصلة عن وقت حدوث الايمان فلا يكون  
و كما ولا شرط لاستحقاق الثواب في ما يؤول السيد المرتضى رحمه الله مذهب الامانة  
ان الذين طهر و الايمان ثم اظهروا الكفر و كذا قوله تعالى يردوكم بعد ما انكم كافرين  
انهم را الايمان منكم و لا شرط في الاخلاق اللطيفة و الباطنية و الباطنية و الباطنية  
لان الايمان قد يتعقبه الكفر كما ان الكفر قد يتعقبه الايمان و جزوا الاجابات و الموافقات  
و قد هذه المسئلة مما بحث لا يعلق ذكرنا و قد ذكرنا ما في كتاب نهاية المرام في علم  
الكلام في الاستقصا فطلب من هناك المؤمن الكمال الى الايمان هل يجوز ان  
يجزم و يسم بانه من اس الجنة انه من اس الجنة لا و هل فرق بين المؤمن و المؤمن  
المؤمن العاصي لان الايمان حاصل لهما و ان كان العاصي و بعد ثم مؤمن اصل



الجلية  
 اذا كان الجرم جرمًا علميًا واعتقد اعتقادًا علميًا ما سوغه في الحق  
 وحصل له اعتقاد ان اخوان عليا وحصل له اعتقاد ان اخوان عثمان احد  
 بطان الاحابط والثاني عدم فقدم كشته الموفات جازله الخلف والافقة  
 الشرف العلوي الفاطمي من يجوز له ان يقول عن نفسه هذا جلد رسول الله  
 عليه واله وسلم هذا عظم رسول الله هذا جدر فائسه هذا جمل عظم السلام لا يجوز  
 فان تلك الجلود الظاهرة معصومة منزلة ان تصد ذلك الجوزان ريدانه  
 جلد يكون حرمه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فلا بأس ان تصد الحقة فلا  
 في الوضوء ببيت الخلايل سوكره ام لا ما وقت ذلك نفس كفن  
 قد ورد في بعض الاخبار انه يورث الغيرة فيمنع اجتنابه وايضا يستحق الوضوء السوء  
 وموكره في بيت الخلا في الحضر التي يستحق الما الحس انما من يكون كلها  
 حراما او كبروا او لا يكون حراما لا كبروا ومن يكون الماء المعصر منها  
 او طامرا لا يحرم اكلها والماء المعصر منها طامرا لان ما يئته الجاني  
 قد عدت والسحائبان صارت ما يئته اخرى لا تندرج في الحرامات ولا الحرام  
 في قول الاصحاب بان البهيمة اذا وطئها الاذن حرم لحمها وحرم شحمها  
 بفنن شحمها قبل الوطئ وبعد او بعده حاصه بقدر يعاها واي حرم لحمها  
 وخاصة ان كان يحرم ما قبل الوطئ الفسل الذي قبل الوطئ لا يطعم هذا الحكم  
 وانما يطحن الحسم ما بعد الوطئ تعقبه او ما بعده في وضع الاذن في حرم  
 على الارض عند ابواب الفناء المنزهة وليس الارض وترى هذه على ما  
 يكون هذا الفعل حراما لان هذا يشبه الجود وهذا امر يخص باله سبحانه وتعالى بالسلطان

والباب  
 الطرية

وارباب الطرية في النبي عن ندوة عايقا رنه ان يكون مكرهًا ام هو مستحب هذه الاما  
 المنزلة بين لنا عن ذلك ان قصد فاعل ذلك السجود بغيره مع العلم  
 عاجيا وان قصد الجود لله تعالى والشكر لله ومولاه هذه البقية المباركة الرب  
 والدليل الامام بالتبيل لم يرب كما كان مناسبا ذلك لا في غيره مني المنصوبة  
 عن ذلك انه اولى من اعتقاد غيره الرضى والصفى بالابدي الذي نبي الله صلى الله عليه  
 كناية العزة والكرام وما كان صلاتهم عند البيت الاحكام وتصدق اي نصيفنا  
 ووضيفا في سماع الغنا اذا كان جهر شبا به ولا دفع لا سجا ولبا ولا  
 شيبا بمرأة معينة من مفسد مفسد ام مفسد على كل حال فادرج العدالة وكذلك  
 الانسان لنفسه من سوكره كرم لا وما وقت ذلك الذي لا يطرب لهام الانسان من  
 الغنا والالت المناسي من حرم سماع لم لا لا يجوز سماع الغنا سواء كان  
 يشابه او لا وسواء كان حيا ام لم لا يشيب بمرأة معينة او لا ولا وجهه من ذلك عند  
 الامامية ويقدم في العدالة وكذلك الانسان لنفسه مفسدات ما يقول  
 امرأة سافرة مع رجل اجنبى وفات انها زوجها وشاع ذلك فانت انتا في  
 الطريق فقات له كان فقاتها منعه وما فالت انه وواج وديم الاحشة من  
 الجهور وانه لم يدخل ثم فالت بعد ذلك لم يكن متروجة به ولا شفت واما  
 مكتوبة معه صدقتهما هذا الكلام جسيمة معقد عليها انسان ولم مدت العدت ثم دخل  
 لها بعد ذلك متى العدت ايضا بشاوع قولها انها لم يكن زوجة دامت ولا  
 متعة وكيف يكون الحكم في ذلك مع اضطراب قولها وباي اقوالها يردح  
 ان المتوفى كان معها طامرا لا يتجاش من ذلك لا يتجنس من حرم على ما اورد في العا

الملا  
 ين



عليها الدخول بها كما هو مبدا ام لا وما ترك لو كان العقد وقع في العترة  
 الدخول بعد ما كيف يكون الحكم في ذلك وقول الاصحاب من تزوج امرأ  
 في عترة جاهلا ما مرادهم بجهله يعني جاهلا بكونه عترة عدت او جاهلا بوجوب  
 العترة عليها مع علمه بوجوب تزوجه وقد يكون الجاهل بوجوب العترة  
 هي المستوفى عنها زوجها او كانت متعة من غير عترة او عدت حرة  
 اما الرجل فان غلبت طهنة صدقته انكار التزوج بنوعه لم يحرم  
 عليه بالنسبة اليه لاصالة الاباحة وعدم المانع اذ هو العترة لم تثبت و  
 انما حصل باعتباره وقد اخبرت بعد ما فتعاضد بينه وبين الحكم على الأصل  
 ويقوى ذلك بان يردى في اخبارنا ان المرجع في الحيض والعقد لا الشا  
 واما طهنة فان كانت صادقة في اخبارنا لاول حرمة في الزنى بالنسبة  
 اليها وان كانت كاذبة فانه كانت حلالا لولا ان الحكم في الطاهر فانه يحكم بالتحريم  
 ولا استعانة في ان يكون الشيء حلالا لنفس الامر واما في الظاهر  
 في قوله تعالى قال الملأ الذين استكبروا من قومه لئن لم ينته ما شعيب الذين  
 امنوا امك من قوتنا او لنعودن في ملتنا قال اولئك كاذبين قد  
 افترينا على الله كذبا ان قد نزل ملككم بعدا ونجائنا الله منها وما يكون  
 لنا ان نعود منها الا ان يشار الله ربنا وسبح ربنا كل شيء عليم قال  
 في هذه الآية الاكرم استكبروا من قومه ما ذكر العود والعودة بعض  
 البدارت في شئ في غير الله واليه والرسول عليهم السلام من يهون عن البدار  
 محس الكفر والعود اليها والشارع قول قول الرسول عليهم السلام الا ان الله ربنا

صلى الله عليه وسلم

والرسول عليهم السلام لا يجوز عليهم الكفر بل ولا المعاصي فما معنى هذا الاستثناء  
 اما الاشكال الاول فالجواب عنه ان الالة تصفت شعيبا عليهم السلام  
 ومن امن به من قومه لعله تعالى لئلا يخرجك بالشعيب الذين امنوا معك  
 الالة ولا شك في ان سولا المؤمنين من كانوا كفارا وكان الضمير عاينهم  
 فمطفوا على ضميره الذين دخلوا الايمان بعد الكفر وغلبيوا اليه فله على  
 الواحد وكذا قول شعيب عليهم السلام في قوله ان عدنا في ملكة غلب فيه ضمير  
 الجاهل على ضمير واما الاشكال الثاني والجواب ان الله تعالى قادر على  
 القبح وان تنزه على فعلها فهو من حيث هو قادر على جميع اسنادها اليه  
 واما لمنع اسنادها اليه باعتبار الحكم والاستغناء عنها فانه لا شعيب  
 بالاستثناء نظرا الى التقاض عودهم في الكفر الى مسرع من حيث قدرته لا من حيث  
 حكمته في شخص قال من جاءه من الناس جمع ما امك من دارك وسكن  
 وغير ذلك لاني لصفه فيكون هذا اللفظ منه محتاج الى قبول وتضي  
 ام يكون اقرارا او اعترافا فان ما في يده لاضمة بضمه فلا يحتاج الى قبول وتضي  
 وقبول فاذا شهدت الشهادة بعد ذهابه اخذته او في حياته بعد  
 اللفظ المذكور ما يكون حكمته المشهور بين الغفيا بطلان هذه  
 الصفوة وعدم الاعتبار بها لا اعتبارا بزيادة الملك الواحد في الوقت  
 الواحد لا شخصين الا ان يقول جمع ما سدى او يقول في هذه  
 سبب شرعي او ما من حق واجب فيما يروى في المهور عن سيدنا  
 الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال ان احدكم لتعمل عمل اسل الجنة حتى يتبع به

شعيب



وهنا ذراع اوباع سبق عليه القضا فيعمل على اصل النار فندخل النار  
 نفوذ بانه منها وان احدكم ليعمل على اصل النار حتى يمتد بانه ذراع  
 اوباع سبق عليه العضا فيعمل على اصل الحث هذا الجواب  
 لا وان كان صحيحا ما وجه ما قبله لوصح هذا الحديث لم يكن فيه  
 استبعاد ولا ان العضا في هذا يراد به وجود ما يحتمل المطيع والعا  
 في علمه مع فاذا علم الله ان العاصي بعد غيبانه في الكفر عه رجع الى  
 الطاعة كان من اصل الحث في العضا ويصدق عليه انه سبق بذلك  
 بهذا المعنى فرأينا لا كما نقول الجبرية وكذا الحديث في المطيع في  
 الذي يذكر الذبح ويستقبل بها القبله ويذكر اسم الله عليها وسولا  
 يعقده وجوب ذلك او لا يعلم ان ذلك واجب او غير واجب بل يصح  
 دكانه وكل الذبح والتحال هذه ام لا وهل يتعين لفظه بعينه غير ذكر الله مع  
 على ذبحه الذبحه ام كيف اى ذكر الله به نعم يصح دكانه وكل ذبحه لوجود  
 الشرط وسوذكر الله مع ولهذا صححت الدكا من الجبى وهل يعلم انه لم يجب  
 عليه شئ غير لفظه الله مع فمن يهمل التوضيح اذا مر به رحمه  
 او ابه ليقه او كرسى من يجوز له ان يعطى التواتر ويدعوا بما يطابق  
 المعنى الاله من سوال رحمه او الاستفاده من ربه او الصلوات على نبي  
 يعود الى التواتر بعد ورد في قوله تعالى يلووه حتى تلاوته انهم  
 كانوا اذا امروا به رحمه سالوا او بانه نعمه استغادوا منها فقل  
 يكون ذلك الصلوات وغيره ام لا يجوز ذلك في الصلوات نعم

يجوز ذلك

يجوز ذلك في الصلوات لانه دعا وقد سوع فيها رخص علماء ذكرك في  
 الصلوات في العدد اذا تاب توبه مستحله لربها التوبه ثم اقبل  
 ذلك فوقع في المعصية ومات على غير توبه نفوذ بانه حر ذلك قبل رخص  
 بالذوق التي كانت قبل التوبه وبعد ما ام لا يوافق الا بما احسنه بعد التوبه  
 وذنوبه قبل التوبه سقطت بتوبه اوضح ان ذلك ومن يكون كذلك اذا تاب  
 ثم نقص كلاما تاب محي عنه السالف لا يعود اليه ام لا التوبه  
 مسقطه لما تقدمها من المعاصي فاذا عاد الى المعصية لم يبطئ تلك التوبه  
 ولا يعود عقاب تلك المعاصي السابقة بعد سقوطها بالتوبه  
 في الالم المتبداهل محسن فغسله اذا كان لطف اليه المولم ام لا وخاصة  
 قول من يقول انه كيف في حسن الالم لونه لطفاً نعم محسن ذلك  
 بشرط ان يكون للمسلم من الاعراض ما رغب عن المسحى له تحت لو غير  
 لا حصار الالم ولا محسن بدون ذلك كما فيه من استماله على نوع من العظم  
 في الماء الجاري في النهر الذي يستريح به الساميين والارض اذا اراد  
 الانسان ان يشرب منه كيف السبيل الى صحه سبعة ومن يصح مع ما به اليوم  
 واليوميين او الساعه والساعين ام لا وكيف السبيل الى صحه فان هذا امر  
 يحتاج الى ساليه لا يصح مع الماء الا خصوصاً مشاهدان اراد سبي طهر  
 ولنا هذا ويستابر النهر الذي يجري فيه الماء من المباح يوم او يومين  
 في الذي نفوذ به اصحابنا وسوق خيل وطى الاله بلفظ الخيل او الابهة مع قوله  
 مع سبحانه تعالى والذين هم لغوهم فاطين لاله اذ واجهم او ما حكى ايمانهم



فانهم غير ملومين فمن اسنى ورا ذلك فاذ لك العا دون غرم الله سبحانه ما عدا  
 الزوجه وملك اليمين وكون الاصحاب ضى الله عنهم جعلوا هذا اللفظ لا يتحقق بالزوجه  
 او ملك اليمين فهو حيكم عنه عن البرهان فان المجرى في هذا النص عن اصل البيت  
 عليهم السلام فاصل البيت عليهم السلام لا يصفون على ما يخالف العوان وغايه ما  
 هذا الباب انه خبر واحد وخبر الواحد لا يرجع اليه مع تصريح الكتاب العبد  
 بخلافه وانما فان الفصل عن الايه عليهم السلام لا يغلق الحكم وليس هو  
 عنده ويحتاج ذلك الى الاسفال عن الحق في هذا البحث الى الاصول حتى يتبين  
 كلامهم عليهم السلام في هذا الطويل ونحوه احلف الناس في هذه  
 المسئله على قولين احدهما ان وطى الامه لا يستباح بلفظ الاباحه و  
 التحليل وسوق الاقل من علمائنا المشهورين الجمهور وانما ان يستباح  
 بذلك وهو المعقول لوجوه الاصل فان ثبت في علم الاصول ان اصل الاباحه  
 الاباحه وما عداها من الاحكام فانها طاريه عليها لا تقيس بالبدليل وسو منقها فانها  
 فان قلت الابه تدل عليه قلنا ممنوع بل الابه تدل على مطلوبنا الابه  
 فان ملك اليمين كما يحقق في الاحيان كما يحقق في المنافع وسو نابت هنا فان  
 مقتضى الملك الاباحه المنصرف على سائر الوجوه وسو مشترك بين العين والمنفعت  
 اذا ثبت ان الملك قد يحقق في المنفعة ثبت المطام فان الاباحه افادت  
 الاشفاق بالنفع كالعين الروايات عن اصل البيت عليهم السلام ان  
 الامه في الاصل محل القبول يملك كل مسلم بها حكم اصل الكفر فاذا ملكها مسلم منع  
 غيره من الاسفاح بها حتى ذلك المسلم فاذا اباح وطىها زال المساع فينت

حكمة

حكم الاصل ما يقول في الحديث الذي رواه الجمهور ورواه الشيخ في الاما في  
 سيدنا رسول صلى الله عليه واله وسلم عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ما ردوت سى الله  
 ردوى في قبض روح عبدي المؤمن بكرة الموت واكره اسأته ما سنى هذا الترتيب  
 وكيف جرد هذا الحديث لو ثبت هذا الحديث لوجب تحريم طى المحار الذي  
 باب استحلال الشئ في مقابله ضده مثل ومكر او مكر الله وان كان المكر مستحيلا الله  
 في ولا يتبعه في محل هذا الحديث في هذا النوع من المحار فان كراهية الموهوب  
 يقتضيه ترجيح عدم كراهة الله تعالى ومقتضى مقتضى الله تعالى وسو الموت وعدم الجلود  
 غيره في بعض رجع موته فلهذين السببين سى تردد اكما لو وقع في السر بدوم في  
 في الحشمة التي تاكلها الناس وليقولون انها غير مسكرة لكن يذكر كون  
 انها محرمة فمن ورد فيها نص في تحريمها بعينها ام سى حرام يكونها بغير العقل  
 تحريم انها مسكرة وان لم يكن مسكرة فقلت بحرام وهل سى تحريم ام لا  
 انها مسكرة في حرم تناولها لا باعتبار ضررها بل بالبدن خاصة بل سى  
 اسكارها ولو فرض انها مضرة بالبدن حرم تناولها ومع العقل تحريمها لا يكون  
 بحسبه لان الخس من المسكرات انما هو المانع صاحبه في منكره جاردين  
 الى عيشه يتحجب النجاسات منها ويخرج منها وسو منع اللون والطعم والرائحة  
 فاذا بعد عنها زال عنه ذلك التغير وسو حرم الليل والنهار على هذه الصفة  
 تزول تغيره بالبعد عنها وبالشمس او بصفق الرباع زول عنه حكم التحريم  
 وحكمه لا يكون طائرا مطهرا ام لا مى حصل له حكم بالخس لم يظهر الا بالزوال  
 العشر كثره وتواتره ولا يصحيق الرباع ولا بالشمس فمرها في الهاء



النجس اذا اجتمع كذا اجل يطهر ام لا لا يحكم له بالطهارة ما لم يتحقق من اجزاء  
 باسرها فمن نذر ان يكل انتقض وضوءه لو ضا وصلا ثم اخذ بذلك مرة  
 بعد اخرى على ملازم ذلك ثم يتركه ثم يلازمه ثم يتركه فكل يجب عليه بكل مرة  
 تركه فيها الوضوء كفارة لا صلوة بالنذر وهذا ام صعب لم يلفه وقد كفارت  
 عن اول مرة ومن كفارة خلف النذر عند مولانا كفارت كبره او صغرت  
 واذا انتقض وضوءه فما يجب الغسل من اجل المبادرة اليه كماله الوضوء  
 ام لا يجب عليه في كل مرتبة اصل فيها بالنذر كفارة خلف النذر وهي  
 كبره بحجرة من النعيق وصياح شهر من متتابعين واطعام ستين مسكنا  
 لذوات الشريد واذا انتقض وضوءه بما يجب الغسل خاصة كما تجب عليه  
 قصد في نذره الوضوء لرفع الحدث لم يجب عليه وضوء وان اطلق وجب عليه  
 الوضوء لنذره لرفع الحدث في الذي ينتهي حاله الى السجدة في الخوف لا  
 عن الصلوات بل يحتاج الى كبريت الاسرام عن ذلك الى السجدة عند الارتفاع  
 منه ام لا يحتاج ذلك الاقوى وجوب الكبر والاسم فعندى انه يجب  
 فلا يكون هناك وكذا لو قيل لو نوى في صلوات المختار على الاقوى  
 في التساب التي تطلب من الهند وخر الروم ومرفق ذلك وفيها ما هو مرسوم  
 مصوغ وفيها ما يقال من قول اخر محقق لا يبعد الا الا فرج كما يلحق ويناب  
 الصوف ويحقق الكل اسواق المسلمين يشترى من المسلمين في كل  
 قبل لسمه يطهر ويجوز الصلوات فدام لا يحتاج الى الغسل يحكم بطهارته وتجاوز  
 الصلوات فيه وما فوق ذلك اذا شراه الانسان عن جليبه والجالب مشرك

يحب

من يجب غسله والحال هذه ام يحكم بحكم ما شترى من اسواق المسلمين مع علنا  
 بان اسل السوق يشترى من جليبه من مشرك وغيره لا يجب غسل سبي من  
 الثياب لا يراه اصل الطهارة فان الايمان الجسدية امور مضبوطة محصورة عنها  
 الشارع تحكم بطهارة ما عدا ما الا ان يرض له ما يخرج عن اصله وليست  
 الايمان منها وخروجها عن اصلها انما هو بغيره الكفار اما برطوبه وذلك  
 غير معلوم في اصل الطهارة لم يخرج عنه ولو اشترى من مشرك او اضر منه  
 يحكم بنجاسته الصائل لو علم انه غلبه ولم يعلم بغيره لها برطوبه لم يجب عليه  
 ايضا في ابتداء التشهد الا بغير الصلوات لقول النجاسات لله والصلوات  
 الطيبات المباركات لله وما يتبع ذلك من غير ان يقول السلام علينا وعلى عباد  
 الصالحين من ذلك كراهية ام هو مستحب ام لا ولا ان يقول بسم الله  
 وبالله والاسماء الحسنى كلها فان كثر احرعوام اصحابنا ينكرون على من  
 يقول النجاسات ويقولون قالوا يعنون الله عليهم السلام النجاسات لغزنا  
 فمن ورد هذا امر او خبر ام هو محرم ارجف العامة ام كره ذلك لكونه مستقارا  
 جمهور كما قال الغزالي في الموجز السنة لا يطع العيور ولكن كرهه لكونه  
 شعارا فضله النجاسات في التشهد الا بغيره مستحبة والا ولا فيها ايها  
 المتفقون ونورد كما بعد بعد الشهادتين واما التضييق على حكمه في التقيد  
 من كراهته او تحريم فلم يخبره الا ان في شيء واما كون الفعل مستقارا بجمهور  
 فلا يصح بغير الحكم عندنا فان ائمتنا عليهم السلام انما اخذوا الاحكام بالوحي الا  
 دون الاستحسان والاجتهاد وحاشا لمن جعل المشروعي ككون غيرهم يعتقد



مشرقة من المصلحة اذا اكتشفت غورته في اثناء الصلوة ثم سرى  
 من سطل صلاته بذلك ام لا وسئل بعد كشفها ثم سرى ما يكون الحال كما اكتشفت  
 بغير اختياره ام لا اما الحكم في الصورة الثانية فهو البطلان مطلقا  
 واما في الاولى والا قوى انها كذلك ايضا لان السر سر طه الصلوة فقد  
 زال فتمزول الصلوة بزواله في العسائر الذين يعملون في الاوقات  
 قلنا بين وما نعرف قطعا لمن يعملون ولكنهم يعملون الثياب الطاهرة  
 والخج وحر حلتها الثياب التي سعتها الانسان اليهم وهم يعملون في اجابة  
 واحده فتم زروا احد ويقولون انهم يشطفون الثياب من الزر ايضا بعد  
 تنصيفها وما تون بالثياب بصفه مصفولة من حكم تطهره الشارح وجراد  
 الصلوة فيها اذا غسلوها ام لا يحكم بذلك وسئل يرجع الانسان لما قولهم  
 اذا اجبروا ما منهم طهر والثوب طاهر ام لا يحكم بطهارتها الاصل  
 المسلم واصاله من اجاباره واصاله طهره الثوب اتمسك بشاة وما  
 نجسه احانه فاذا الصفعت عصرا ثم لعب الثوب وهو معلق بالعصرت  
 الا انه طاسستين او ملاته ما طاهر ثم يعصره طريق اخر فقل بطهره ذلك ام  
 يحتاج ان لعب قبل طاسستن او ملاته اخر وتقصير طريقا اخر يحتاج  
 الى الحل الماء الطاهر في تحلل طي الثياب واصله لما جمع اخر الثوب  
 ما يقول سيدنا في الصابون اذا كنت لا تعلم من عليه من طاهر لكونه واذا  
 لافته نجاسة من قبل التطهير في موضع الذي وقعت عليه النجاسة ام لا  
 يطهر الا لمقطع ذلك للموضع او كونه يحكم بطهارته بناء على الاصل

علمه

علم صائب او جهل واذا جهل لم يظهر الا بالقطع في الصائم ما ملكه  
 عليه الغسل قبل طلوع الفجر فان قطع لم يصح صومه اذا تعد ذلك فاذا  
 احتلم في النهار لا يفيد صومه ولا يجب عليه المبادرة الى الغسل ويجزئه ان  
 الى حكمه النهار الاحكام الثمينة ما خذوه عن الشارع ولا تحال للتعلم  
 في كثر منها فجاز ان جعل الشارع ثلثا من الاشياء شرطاً في ابتداء عبادته  
 دون توسطها كالكتابة والنية وغيرها واذا انقضت العبادات مع الطهارة  
 استحباب حكمها في ما فيها بخلاف ما اذا لم يحصل الطهارة في اولها فان  
 العبادات لا يكون بنا كماله بخلاف الصورة الاولى فمن يصح جنبا استعدا  
 بهل يصح صومه ندبا او واجبا غير معين ام لا واذا احتلم في النهار وصلي  
 ندبا سئل صومه لا يصح صوم ذلك اليوم عند علمائنا لان الدنيا والارض  
 لغوات الشرط وسوا الطهارة في اوله اما لو تجدد الاحتلام في اثناء النهار  
 فتم تعد فانه لا تطبل صومه بعد انعقاده في محمد ابن الحنفية رضي الله عن  
 كان يقول بامامه اخويه عليهما السلام واما زين العابدين عليه السلام  
 لا وسئل ذكر اصحابنا له فخره خلفه عن الحسن عليه السلام وعدم نصرته ام لا  
 وكيف يكون الحال ان كان خلف عنه لغو عذره وكذلك عبد الله ابن جعفر  
 وانشأله قدمت مع اصول الامامة ان اركان الايمان العدل و  
 التوحيد والنبوت والامامة والسيد محمد ابن الحنفية وعبد الله ابن جعفر  
 امثالهم اصل قدر او اعظم شأننا من اعدائهم وسوا خلاف الحق وخروجهم  
 عن الايمان الذي يحسن بارتكابه النوايا الدائم او الخالص من العقاب  
 الدائم واما خلفه عن نصرته الحسين عليه السلام فقد نقل انه كان من نصرا ويقتل  
 في غير عدم العلم بما وقع لمولانا الحسين عليه السلام من القتل وغيره وسوا على ما وصل كتيب



العذرة اليه وتزعموا انهم لم يسموا به  
عليه السلام انها كانت تراجع الشرا وتكلمه وتغيرتم قبل هذا  
سكن كانت تخاطبهم مشافهة او على لسان احد و في طائفة من النجسين عليه السلام  
سكن صحابته تزوجت بعبد الله بن عمرو بن عثمان فان ذلك فعل نقل  
شائعا ويعولون انها ولدت منه محمد الذي يكنى بالذي يبيع قبل هذا  
لا يجوز ان يسب احد من الذرية الى ان يحاسب حرم متفق على تحريمه  
واسناد النسخ الى الرواة او يامر اسناده اليهم السلام في قولها  
ان المرأة لا يجوز لها ان تدع مملوكا ينظر اليها وقد قال سبحانه وتعالى في الآية  
او نسا من او ما مملكت ايمانهن فان كانوا ياء ولون الالة على الاما  
الرجال ففعله كمال لان اما اخر ما يجوز لمن النظر اليها بل النساء على الاطلاق  
حرارهن واما من يجوز لبعضهم النظر لبعض فاني فائدة في الآية  
الكرهية في قول الصحابة وما معنى قوله سبحانه وتعالى او نسا من او ما فائدة  
الاضافة مع جواز نظر النساء لبعض البعض في الاطلاق وكذلك قول  
الصحابة انه لا يجوز للمرأة كلام اللحية مع قوله سبحانه وتعالى في الآية الكريمة  
فلا تخضعن في القول فيطع الذي في قلبه مرض وطام الالة بعضه جواز الكلام  
غير خضوع كلام الشيخ في البتة ان يعطى فان المراد ما مملكت ايمانهن الالة  
وهي قوله مع او نسا من على نسا المؤمنين دون نسا المشركين وقال في  
ان اللحية لا يجوز النظر لما لكنه ومن عن الصحابة ان المراد بالالة الاما قد  
روى شيخنا الصدوق ابو جعفر محمد بن بابويه رحمه الله عن محمد بن اسحق قال  
قلت لابي الحسن عليه السلام يكون للرجل المحض يدخل على شابة ياء ولهن الوضوء في  
من شعور من قال لا والاحوط في ذلك عندى الحريم وتخصيص نسا من بما قاله

الشيخ  
في

بمعنى  
بدر

كما  
سبح

بشاعة النبي صلى الله عليه واله وسلم وقيل المراد خالدين فيها ما دامت السموات  
والارض وهذا الاشارة الى زيادة والمضا عفة وقيل الالة الواو  
بمعنى منوى فلا يكون استثناء فلا يكون يقول لك عندى ماله الا الالف التي  
عندى اى سوى الالف في زوج الانسان اذا اصر على الزنا و  
اطلع على ذلك من يجب عليه فراقها ام يجوز له سكناها الحال هذه ومد الخطب اليها  
يروى عن سعد بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه جازى شخص فقال يا رسول الله  
تزوجها لا رجس فقال له رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انك تعلم انك جازى بها  
فقال امسكها اصحح ام لا وما وجه ذلك فكان صحيحا لا حرم من امرت  
زوجته في الزنا لاصالة الاباحه وما روى انه لا يحرم الحرام للملال والرواية  
رواها العامة ورواها الشيخ رحمه الله ومضى مطابقة للاصل والوصف في ذلك  
الزنا لا يلحق به النسب لقوله عليه السلام الولد للوأش وللعمام الحرة وانما  
يلحق الولد بالزوج فمن طرقتا به من ينكر بعض العقل وكسبه يقولهم  
انه اذا اجتمع اى او رجل صالح عند شخص فوافر طالم يريد فله فسال الطالم  
الشخص الذي قد اختفى عنده النسي او الصالح وسور صل سادح لا تعرف النسي  
ولا الحسين المعارض ولا يعرف الا الصدق والكذب كيف يصنع وهذا الا  
قوى عن هذه توقع على شخص مقدمه ومضى ان الاحكام المصاحفة ومن جمع  
في فضل واحد اعتبار من متغيرين ولا يلزم من ذلك محال لاختلاف الاخبار  
فان يتناول الميتة حرام وقد نصروا احاد عند المحضه وكما في النعا والعرفى اذ  
على الاطوار وسو كثر النظار وانما ما مناسبه لما نحن فيه وجوب الخروج عن مذهبنا



معصومه واذا تمت هذه المقدمه فمفعول المحقق النبي عليه السلام او اجل الصالحين  
والكلوب فتح فاذا اجتمعوا وجب سلوك الاول والعلمين ولا يوزن ذلك بحسن  
الاخر وقبحه والاصل فيه ان الفعل اذا اتصل به وجه المصلحة ووجه مفهده وكان وجه  
المصلحة اقوى وجب فعله لقضاء العقل بان تركه الحركه اكثر لاجل ثمره قليل من تركه  
مفعله اكثر فمعنى فعله في المتع بها اذا توفى عنها امر متع بها بل انها تعد  
كالمرءه او كالمهره بل يجب عليها العده بالوفاء سواء دخل بها او لم يدخل كالزواج  
الدائم ام شريطة وجوب العده على المتع بها الدخول الاقوى عندى انها  
باربعه اشهر وعشره ايام سواء دخل بها او لا خلافا لى وجه علمنا للصوم الا باليه  
مع والدين يتوفون من الروايه الصحيحه الصادق عليه السلام والروايه الصحيحه الباقى  
عليه السلام الدلتين في الاعتقاد باربعه اشهر وعشره ايام فمن وضع جهته  
على ما لا يلحق السجود على الموضع الذى يصل فيه السجده وسرجه جهته فليحذر  
ان يدخل السجده بين جهته وبين ما لا يجوز السجود عليه فخره رفع راسه على  
صلاة يوضع جهته على ما لا يلحق السجود عليه ولا يجوز له ان يدخل ساكن جهته  
في تلك الحال بل يفرق في ذلك بين الفطن والكفان وغيرهما ام لا بل يدخل  
ما يلحق السجود عليه بين جهته وبين ما لا يلحق السجود ولا سطل صلاته اذا فعل ذلك  
ولا فرق بين الكفان والفطن وغيرهما في الانسان اكل او شرب في شهر الصوم  
وموصايم ندبا او اوجبا متعين من بعض صومه او بعضه فيصوم غير ذلك  
الصوم وسئل يكون فاضلي رمضان بعد الزوال حكمه الحكم ام لا لا يصح  
ذلك ندبا ولا اوجبا معتن روايه الصادق عليه السلام واما العشاء بعد الزوال

فقدى

فقدى فيه اكمال والقرب منه للتع الصالح ان الصوم عبارة عن الامساك  
بجميع مع السهو المصنع من يجوز له ان يعقد منه الصوم ثقليه في حال كونه  
مسعلا بالصومه ام لا يجوز ذلك من سطل الصومه بذلك لم يحذر ذلك في الاصل  
فيه عدم الصادق من افعال العلوب وافعال الخواص ولو معناه فخر ذلك لعدم  
اتباع الصومه في وجه الامر لانه يقتل ان يحصل الانسان حال الصومه ثقليه في  
افعالها خاصة وان ان يحط بالانسان اخرى في ما ورد في الروايات الاخبار  
كالروايه التي فيها سالت عن خصاله الحرام فقال انه ينفذ اليهودى والنصراني والناس  
ولا الزنا وسر سمر واجماع الطائفة انه لا يجوز ايامه ولا يقبل شهاده من هذا السيد  
رضي الله عنه ومن سئل في ذلك جوزف بن يعقوب في ذلك الاشياء عدم ايمانها واداء  
علم ما يجب عليه وعمل ما يجب عليه وترك ما يحرم لا يكون بذلك مؤثرا ولا يوجب  
العمل ولا يثبت على افعاله ولا يدخل في الكفان الا ما ذكره في كتابي وجهه في افعال  
لم يكتب شيئا في كونه ولد زنا ام بعض الاشياء المذكوره في الامايم عليهم السلام  
الطائفة انه لا يمكن ان يعصى شيئا من افعال الخرف في دخوله ما يحط بها ام يكون  
حكمه كحكم الناس بل ان خيرا اخره ان شرافته يكون ما حاله الصلاه من اسل الا ان يحسن  
الموازين الجبهه فاذ كان كذلك فيما وجهه مساوول الاضار الوارده فيه كما في  
السيد المرتضى واجماع الطائفة على عدم حوازا ما من قبول هدايه وما ذلك المشي  
الذي رواه في مدارك الاحكام وذكره الشيخ رحمه الله رواه الواسع في  
عن الصادق عليه السلام انه ذكره سور ولا الزنا واليهودى والنصراني والمركب  
من خالف الاسلام وكان استاذك عند سور الناصب هذه الروايه من سئل

محسن

ذلك



صحت كان الحسن من عاتق الاسلام مكر النبوة وبني لطف خاص والى صحت  
 الامامة وبني لطف عام واما ما نقله السيد المرتضى في سؤالي فان صحت روايته فيها  
 وجوه وسوارشد الكافي مستد الى فعله وسواعه ووه ووه واما ولد الزنا فان شره  
 لا يمكن تخرجه ولا تبديله بخلاف الكافر الذي شره عرضي يكن زواله ولا عليه القدرة و  
 الاحاد والامان والالبطل يكتفه ولو فرض وقوع الطاعات منه وان خرف  
 اعتقده ما يجب عليه كان من اصل النجاة لكن السيد المرتضى رحمه الله ادعى الاجماع  
 خلافا لرواه رواه ان ولد الزنا لا يجب ان لا يدخل في الجنه صحت هذه الرواية في الروا  
 فيها انه يجب عليه ان لا يطلع على الطائف لا يبيته ولا يبيع منه اعضاءه والحق  
 في النظر الواجب عليه شره لا يمكن منه عقلا ولا عذرا لان الواجب عليه ان لا يبيع منه اعضاءه  
 وحقق العدد والالات والالطاف في فعله الدرع له فالقصر منه الكعبين  
 يجب مع اليها فان المعروف من مذهب الاصحاب انما قلنا العدم عند معتد السرا  
 وسيدى يقول انها مفصل الساق من القدم فما الخس في ذلك ما حكم من معتد  
 السرا ك الدليل على ما مرنا اليه الرواية الصحيح عن الباقر عليه السلام رواه زرارة و  
 ابن ابي عمير قلنا صلى الله عليه وآله قال يا بني اني اعني المفصل دون عظم الساق  
 وهر اقصى ما ذكره السائل ان كان على اجنبها او تعلد تحتها مع وضوءه والاصلا  
 فمن نوى ان الواجب المسح لا معتد الشرا ك ومصحح الى مفصل الساق لغير  
 من الخلاف او يرى ان الواجب المسح وبني رجله بعد مسح الرجلين من خلاف قل  
 يكون وضوءه صحيحا ام لا لانه شاك في وضوءه ام لا يكون ذلك لو ترك الى جهة وضوء  
 الاول فلا بد ان يعتقده وجوب المسح الى المفصل الا ان يورده بجهته ادا

يجب  
 يترك

تعلية  
 ست

من بعده لا معتد الرك فلا باس باستظهاره واما من يعتقده الفصل بعد المسح فان  
 عدم الاكتفاء بالمسح فيه خطأ اذا اعتد وجوب الفصل وان لم يعتقده فلا باس  
 واما الاسان ولم يكن في السورة بعد قال سيدنا انه يجب عليه عادة البسطة اذا  
 عين السورة فالجواب في ذلك البسطة انما هي لكل سورة عند فان صلح لا  
 يكون انه كل سورة سواء القصر لوجوب بعضها في السورة التي ترد قراتها واما  
 يبعين بالنية ويدون النية لا يحصل التقدير العين فلا يكون قاريا كمال السورة  
 في نية الصلوة بل يجب مقارنتها لكسرة الاحرام حتى يكون الانسان عا  
 لها من اول الف الجلالة الى اخرها السكرام لا يجب في كل الواجب مقارنته بجز  
 جز من النية اول جز من السكيرة بل يجب ان يكون اول جز من النية مقارنا لاول  
 من السكيرة يجب تحقيقه من فضل ولا يشرط الاول لقدره ولانه يلزم وقوع الصلوة  
 من غير نية اذ يشرط في النية لا يمكن جامعته لكل جز جز في الوطى في و  
 المرأة من محررام او مكروه ام ليس بحرام ولا مكروه فان لا يجب فيه اعتدافا  
 الاقوى انما جهته لاصال الاما حة ولان في قولنا فاترككم الى ستم  
 اذ اعلى الانسان في كبره او قلنوه لذلك في احد المساجد بطلت صلاة من الرو  
 فذكره يجب عليه اخراج النية من المسجد وجوبها معنيها ام الوجه في ذلك  
 الاصل في ذلك النية ان يدخل في المساجد وجوبها بخرابها على الفور  
 في طعام اسل الكتاب فان الاصحاب قد حرموا ما يعاينهم مع وارج  
 وطعام الدين او تو الكتاب بل كل فان جعلوا هذا اختصاصا بالاشياء التي لا يسهل  
 وما يشبهها فاي فائدة في منع في محضهم بالانه لان ذلك يجوز استظهاره في يد الكا



والذين ليسوا باسلاف الكتاب الاصحاح السادس عن الامامة لا ينافي الا لاعتبار  
المحل فان الذي منعت منه الامامة انما هو المايعة التي ياتر واما في الواقع  
التي ذكرها ولم ينعوا ما دللت عليه وهو الطعام الموضوع في اللغة للحيوان  
سلفا ان المراد العام كمن المراد ما يملكوه من الاطعمة دون ما يشتره فان ذلك  
بما يشتره قد حصل منه معنى اقتصر المنع من استعماله في الجبهة من ابراهيم عليه  
عليه السلام ما قل منها وما كثر لمن سجد على المسواك او قلم طول او عرضا  
في ذلك على من كان بعض فقهاء ساجدة بالدرهم والوجه عدم اشتراط ذلك الا  
ما قل ما يقع عليه اسم الجبهة في الاستحالة من طهر المستحيل كالغذرة يصير مادا  
والسيرة الملتصقة بطحا والذين يصرون خانا لا يطهر نعم الاستحالة بطهر ذلك  
على الاقوى بوجه من الاسم الذي علق به النجاسة في الانسان اذا فعل طحا  
ثم ندم في فعلها سئل يكون محيطا لها ام لا وكذلك اذ امانته معصية ندم على فواحشها  
ذلك معصية ام لا الندم على فعل الطاعة الواحدة حرام كمن لا يكون محيطا  
والندم على ترك معصية حرام ايضا ويكون معصية في شرب المأوى الزجاج  
ورؤية كراهية ام لا ما وقع في ذلك على كراهية والاصل الامامة  
في الدين والالتفات للمدينة فان اصحابنا حكموا بطهارتهم مع كونه طهرا ما يقال في  
منه فكل من ندم في ذلك الا عباد في ذلك لروايد والاشارة المنصوصة بحسب  
اتباع النفس فيها من طلب علة المحر اذا رجع الى اسئلة وجامع قبل ان يطاف  
عنه طواف النساء كحجة العاقل ما يجب عليه وما يكون حكمه يكون عليه كفارة  
من جامع قبل طواف النساء ما يقول في معصية النساء والاشارة الى انهم لم ينفوا

سنة  
من

من كعصمة الملائكة عليهم السلام وخلقوا وخلقوا عليها لا ينافي زعم انفسهم ولا تدعونهم الى  
فاذ لم يكون المطع منها المجامع لى نفسية اكثر ثوابا منهم ام عصمو بمعنى ان الله  
خلقهم قوه فريدة واطفا عظيما يعرفون به شهوات انفسهم ودوا غيرهم الا كمال  
الضياء او لوزن الله سبحانه احد من الخلق رزقهم لتساوهم في ذلك ام عصمو بمعنى  
انه لا يجوز منهم الخطا لما علم الله سبحانه ومع انهم لا يحسدونه مع محبة انفسهم  
ومنازلهم لهم وجوب وقوع الخطا منهم من حيث الامكان كغيره نفسا  
على ملازمة الدعوى والامتناع عن ارتكاب المعاصي مع قدرته على ضد ذلك  
امكان صدور خطا فيما عنه ولا يجوز ان يكون معبودا على فعل الطاعة او ترك المعصية  
والا انتفى اسحقاق الثواب العقاب فيكون الواحدنا اعظم بواجب الله تعالى  
وسوط اجزاء اولاد رب مساواة النبي عليه السلام الاله في القدرة والملك ولا يمنع  
ان يكون له لطف من الدعوى زائدة على اللطاف تفصل من الدعوى وسوءه وواجب  
الندم على ما يجب مشاركة غيره له علة السهم ذلك ويمكن ان يكون من الاحتياط  
بعد اللطف علم الدعوى بقبول المحل له دون غيره وجوز ان يكون من انفسهم الاحتياط  
المعصية مع قدرتهم عليها او امتناع صدور ما عنهم لو فور عقابهم وكثرة علومهم  
وموادتهم في العكس والعلم والظن ملازمة الطاعات والمداورة عليها بخلهم  
من البشر في الامور مما يكل لهم كذا الانسان يظن ويرى ولا يعلم كونه انما هو  
ام لا سئل هل يكلمها والخال هذه ام لا وكذلك خطبه كذا الانسان فاسئلكم  
بطهارتها ام لا لا يحكم به بتذكية اللحم ولا بطهاره الجلود لان الاصل عدم  
التذكية في ذلك ومن الشارع الامر بغير الاصل من اللحم ما لم يمسسه



به من دس بخش فزول العين والاربع في يده اذ به اليد من يده واطاله  
 ام لا اذ اذالت العين والاربع من الجمل سكن بقا الزوجه بدل على بقا اجزائه  
 فذ فان ظن زوال العين ظهر في المسك من ورد في شئ او احتلا في طهره  
 وكذلك الجله الذي يحس به من طاهره بقا له ام نجبه فيلزم بحاسنها بما يستأويها  
 است من حيوان حي ام يكون المسك بجلده من غير هذه القاعده بدليس من يكون  
 الاشجار مطهره ليس النجس ام لا الاصل في كل شئ الطهاره وانما حكم الشارع  
 نجاسة بعض الاعيان لانها بعضها نجس بالشمع والمسك الجله طاهر ان  
 في ذلك الاصل مع ورود النص مما لا يحسب على ذلك ولا استبعاد في اشتداد  
 بعض الاشياء عن حكم يندرج فيه غيره والاشجار قد بينا انها مطهره كما والافان  
 النجسه فمن يتبع بالعمه الى الحج ندبا من يجب عليه الاشياء الى الحج ام لا في كل  
 وما قولكم فمن حرم بالعمه او بالحج في حرم الذب من يجب عليه المنص فيه حتى يعقوب  
 مما احرمت به ام لا يحسب عليه وله ان يرجع حرا في الطريق فان كان يجب عليه  
 قبل عصر افعال الحج الذي احرمت به مندوبا واجبه وسوى وطوافه وسعيه وجميع افعاله  
 الوجوب ام ينوي الذب مع كونه يجب عليه الانسان به لا كونه من  
 منع بالعمه ترك الحج لانه عليه السلام ينسب اصابعه وقال دخلت العمرة في  
 الحج مكررا او فاضل سبع في كتابه العزيز وقال فاقموا الحج والعمرة لله فله حجز لركب  
 الحج بعد العمرة المبتغى بها واذ احرمت الانسان باحد المسكين ندبا وجب عليه  
 اكماله ليعمل به فاعلموا الحج والعمرة لله ثم النية في كل فعل بعد فقد الاحرام ينوي  
 فيها الوجوب لانه بالنسب بها وجب عليه كما هي والنية المعتبرة امامي ما يطالب

رشد

الشئ نفسه فاذا كان الاحرام واجبا وجب ان يتعوض للنية في الوجوب  
 ممن يشرب الماء يشربا يشرب الحرام ونكح زوجته مشربا باحرام من يكون ذلك ما  
 لما سو خذل من حيث يشبهه بذلك في تزوجه وبلوغه لم يكون مكررا ام حرام او لا  
 محرم له ما سو خذل فقد وقف المملوك على شئ من هذا في بعض الكتب ونسب المملوك  
 في امكانه كيف قال لم افصح ذلك على شئ لكن العمل بغيره كراهية  
 السببه بالحرمات في صلاه الله في الاشرع الانسان من كونه قطعها لغيره  
 منوره كما يكون في صوم المندوب لم يس له ذلك في الفروق بين الصلوة  
 والصوم معصية الله الوجوب فان حوله تعالى ولا تطلوا اعمالكم تقص  
 التي من بطلان العمل والصلوة المندوبه عمل فندرج تحت التي الدال عليها  
 في الحرم بخلاف الصوم فانه كونه الاطاعة فصار مضاعفا اجماعا مع انه  
 واجب على الظاهر لكون اولي في اكمل الكوع والسجود والربع منه من  
 واجب ام لا اختلف علماء في ذلك الاصح عندى الذب وقد ذكر  
 الحق في كتاب مختلف للشيعة فيطلب من ذاك ما يقول في الكسرة للقيام  
 التشهد الاول واجب ام لا في الغسل بين الترات ودعاء القنوت في الكسرة  
 من سوك ذلك ام لا ومن كبح المصطفى بين كسرة الغسل بين العلاء والنية  
 وبين كسرة القيام في التشهد ام اذا لمالك كسرة للقنوت قام عقب التشهد  
 من غير كسرة فاعلم كحول الله وقوته اقوم واقعد لا شئ من كسرة الصلوة  
 لواجب سوى كسرة الاحرام فاصحابنا اختلفوا في بعضهم كسرة للقنوت وقفا  
 للساكنة كحول الله وقوته وسوءه حسب السجدة الله والمغني يقول بالقد لم



اعرف قائلها بالجماع بينهما في التمتع بالبن ككيفية الاضلال من الجماع من هو ورد  
 احكامه في خصوصية كذا نفع ذلك مذكور في افواه العلماء ولا يخفى الا ان  
 روايته في ذلك مستندة لا الامام فان وردت روايته منسوبة للمعقول من الروايات  
 بالمتفق ما يقول لمن جامع مرارا ثم اراد الغسل من كل غلبة استغنى  
 عنه الجماع عندئذ الغسل لا يكفي في كل مكسفة الغسل وان كان غافلا عن بعض  
 العدد او ناسيا له لا يجب استحضاره العدد وكسفة الغسل مع الغفلة  
 عن بعض العدد او نسيانه او ذكره في بعض كل خصا او كذا غير ذلك  
 رويته ان ابراهيم من مرصدا قفا فراه المرأة كيف تكون القطع الذي  
 يعول له الوكيل في هذه الصورة يعول فلانه طالق او هذه طالق  
 اليها او يعول زوجها فلان طالق اذا كانت واحدة في قول المصنف  
 في دعاء القنوت في النحر وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين  
 ذكره المشايخ في كتبهم في دعاء القنوت وقد وصل الحديث بسند رسول الله  
 انه عليه السلام ناس زعموا ان ذلك منطل للصلوات لا يعرف  
 البطلان في ذلك لكن صحة الصلوة معه بل ذلك من سنن النبي صلى الله عليه وسلم  
 على طريق المرونة النوبة صلوات الله على من تبعها وعلى الرسل تحمى على الاحرام  
 من نفس مسجد النجدة المتحدج ام يجوز الاحرام مما حول المسجد وما والاها جميعه  
 في بعض الروايات مبيحات المرونة في الخلقة وفي بعضها مسجد النجدة  
 والا حوط المسجد في الجماع لم يكره الجماع قبل الغسل ولم يكره ذلك للجماع  
 عقب الجماع مع غير غسل بينهما فروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال

يكره ان يمشي الرجل المرأة وقد احلتم حتى يعتزل حر احلامه الذي راى فان  
 خرج الولد محمولا فلا يلزم الاغتسل وان كان كانت الحكة منه ان الاغتسل  
 وسوسة الشيطان فكره الجماع عقبه ولم يكره عقب جماع لان النبي صلى الله  
 عليه واله كان يطوف في نسائه يغتسل منهن في القفاح الذي حره الا  
 ما سوا ما حده فان بلاد اصل ان لم يعلمه من الشجر حر الرب وحر الرما  
 وحر المسكر وحر الدس ويميمون الجماع فقا قائل بجماع الجماع ام الذي يعمل  
 من الشجر خاصة بين ان ذلك ما الحجة في قوله ان الذي ذكره السيد القمي  
 رضى عنه في الاستبصار في الغفلة من حرم ذلك بعينه ام لكونه مسكرا  
 بقدر انما جماعه يحصل بقوله لم يعتزل او علمه الطن بذكر ان الانسان  
 لو شرب حرامى انواع القفاح ما عساه ان يشرب لوروى عن ذلك اكثر  
 فانه لا يحصل له بذلك سكر ولا يفرق بينه وبين من مرار يوى من  
 ما لم يمتون وسكرا وحره من طم او غيره ذلك من المحدثات واكثر الحرامات التي  
 او المشربة حرم اما لكونه مسكرا او لكونه مصرا اما لكونه مسكرا  
 والقفاح ليست فيه واحدة من هذه الثلاثة لا خلاف بين الامامية في  
 حرم القفاح والاصل فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن تناول  
 الخمر وهو الشراب المعقول من الشجر حتى ان العادة رواه عنه السهم الامر بغير حقيق  
 حره او لم عليها ولم يكره شربها بعد نية عليه السلام ولا يلزم ان يكون العلم من غير العلم  
 في الاسكار فقد حرم شربها في مسكرة كالدم وفرة ويحل اسكون السبب في ذلك  
 شربه في الموت فانه اوفر ذلك المصالح الخفية عندنا المعلوم عندنا في عصر



العقب من يجوز اكله الطبخ من غير غليانه ام لا وما قولكم اذا غلب مع اللحم شرط في  
 الشئين ام لا وسال الذي يحرم اذا غلبا سو الذي هو الذي يحصل له الغليان نفسه  
 او بالنار راوي الخالين وسال شرط ذهاب الشئين بالغليان بالنار او بالمقصود  
 ان يذهب الشئان بالغليان ويخفف الشمس وطول المكث وما قولكم لو اقلع  
 فيه دقق او غير ذلك بعد غليانه من ذهاب الشئين من يكون حلالا ويجوز  
 استعماله ام لا بمر ذهاب الشئين مع ما اقلع فيه اكل العصير قبل غليانه  
 باس به للاصل واما الطبخ به فلا يحل اكله الا ان يذهب شئان ولا فرق بين  
 ان يكون الغليان بغيره او بالنار والمقصود ذهاب الشئين سواء استندى في  
 النار او غير ما اذا غلبا لم يذهب شئان ثم اقلع فيه شئ لم يحرم اكله الا بعد ذهاب  
 شئان واذا اقلع في العصير دقق او غيره قبل غليانه ثم غلبا كان حكمه حكم ما لو غلبا  
 بغيره والشئان في الملبين من يحرم اكله ام لا نعم كل اكله اذا اذنب شئان  
 عصير في الطلاق المعلق على الشرط ما حجه اصحابنا في عدم وقوعه لا سيما  
 عصمه الكحل مستفاده من الشرع فلا يمكن ردوها بغيره شرقي ولم يثبت الطلاق  
 المعلق صلاحته لانه ملك للعصمة ولذا لا يملك لصحاب الاصل عليه لان الموثر  
 في البيوت اما اللفظ فهو لفظ والا انتفت فائدة الشرط او وقوع الشرط وسقط  
 بالاجماع او بالجمع وسقط بعد تحققه وبثبوته فيكون المحدث موثرا في الموقوف وهو  
 لان وقوع الطلاق الموقوف سبيلهم فخالفة الاجماع او لعدم العلة التامة او ترجيح  
 من خرج من الشرط انه لا يجعل الطلاق الموقوف للبيوتة هو الثالث قوله  
 الطلاق مرتان الى اخره لا ينفصل لعل الطلاق بشرط متعده كل شرط او

في شرط

ثلاث حتى زاد على الثالث لم فرض وقوع الشرط دفعه فاما ان لا يقع شئ في الشرط  
 وسو المطلوب دفع الجمع وسو خلاف الاجماع او يقع البعض فاما ان يكون كل  
 مقتضيا لما فرض وقوعه فيلزم بعد العلة ان لا يكون بعض الشرط يكون  
 ترجحا من غير مرجع وبعد ذلك فالرواية عن النبي عليهم السلام التي هي المقتضية الدلالة  
 على ما قلناه في رواية الحديث عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه واله وعمره  
 عليهم السلام هو يجوز بالمعنى وان لم يورد اللفظ لعلمه ام يجب مراعات الالفاظ  
 الحديث وهذا امر صعب ام يجوز الرواية بالعالم المعنى العالم المطلق على المعاني  
 ولا يجوز للعالم اذا كان الراوي عالما اجاز ان يروي الحديث بالمعنى  
 ان يذكره روايته انه نقل المعنى دون اللفظ في الطين كلمة منكر وكحل ما  
 تحس من معنى الكلمة ان والابا راق ثم يتولى على النار قبل نظره النار ويظهر  
 الاول انه بذلك لا يظهر ولا يجوز استعمالها وكلف السبل في النظر ما كان في النار  
 ما يظهر ما الاقوى يظهر ما اذا استحال الاحراز في النار ويكفي ذلك في الطين  
 فمن نذر ان ياكل انتقص صومه وصلاته بذكر الوضوء صلاته ما كان  
 في وقت فرضه صلاته الفرضه والكاس في وقت فاقله او صلاته لها كسب به  
 ملك الوضوء قبل نحرته ما صلى به من واجب فخره ام يجب عليه ان يصلي به ركعتين  
 وذكر الواجبات والنوازل اذا لم يقصد في نذره صلاته مغايرة لها وعليه  
 كفاية ان يصلي به ما كان من الواجب النذر في هذا النذر على هذه الصورة  
 المذكورة من ان كان عليه فضا صلات من فصل القضاء ويجزئه ام لا بغير ركعتين  
 النذر في الحال كما ذكرنا يصلي القضاء الا ان يقصد في نذره غيره فيجب ان



قلنا بغير التذرع هذه الصورة في قضا الصلوة هل هو واجب مضيئ ام لا  
 يجوز لمن عليه قضا الصلوات ان يتغلب بالغيب عن القضا كعبادة المصطفى  
 الخيازة وزيارته المشاهدة المشرفة ام لا الاقوى عندي عدم الضيق بخزله  
 فعل ما شاء فمن عليه قضا صلوات من يجوز له صلوات في هذه الحاضرة في اول وقتها  
 ام لا يجوز له ذلك سواء كان مشتغلا بالقضا او بالمشا في اخر وقتها الاختيار  
 الاقوى عندي عدم الضيق بخزله فمن عليه الغاية ان يصلي الحاضرة في  
 وقتها لانه ولان الضيق يقتضي وجود مشقة عظم وعظم فان لم يلبث الوقت كحجب  
 يسع الوقت من الحاضرة مما لا يمكن الانسان ان يخاص به انه مشغول بالصلوة  
 ضبط احواله الضرورية كما لا يمكن الترتيب غير ما سجد من عليه قضا صلوة من يجوز  
 له صلاة النافلة الوقتية وغير الوقتية كصلاة تحت الميعة وركعتي الزاوية  
 والاستغفار لا يجوز له شي من ذلك كركعتي الصوم واجب كقضا الصلوة  
 او كفارة يمين فيها الصوم هل يصح الصوم مندوب ام لا والذي ظهر كلام  
 سيدنا في القواعد انه يصح صوم لمن عليه صوم واجب في الوقت من الصوم  
 والصلوات كانت النافلة لا يصح لمن عليه قضا صلوة واجبة لولا قوله  
 السلام لا صلوة لمن عليه صلوات لما وقع فرق بين الصلوة والصوم في تسويغ  
 النافلة لمن عليه فريضه لكن مقتضى هذا الحديث المنع من فعل النوافل كلها بوجوب  
 على اصل الاجابة السالبة عن معارض فمن عليه كفارة غشوة ولم يلزم بشي من  
 خصها بعد صلح صوم مندوب ام لا واذا التزم بالصوم هل يصح منه  
 المندوب ام لا الاقوى الجواز لما بناه من جواز صوم المندوب لمن عليه من الصلوة

صلى

فمن عليه قضا صلوة واجبة غير الصلوات الحسن هل يجوز له صلوة النافلة  
 عليه البداهة بما يجب قضاؤه لا يصح منه فعل النافلة للصوم حوله عليه السلام  
 لمن عليه صلوة فانه يصدق على من عليه صلوة واجبة الحسن في نفي  
 يصح لمن ادعى كفاؤه كونه عليه الانسان يخرج ان الصلوة في النافلة تقارب  
 فعل بطر باول عمل ولا يصح يفت الى ما يخرج منه من ان الصلوة اهل بطر حتى لا  
 يخرج منه شي كمر ان الصلوة وهذا يودي الى انه لا يجوز ليس نوب مضبوط كحجب  
 الاستغفار في ذلك بل ولا يجب ان يغسل بالمار كما يغسل الانسان النجاسة  
 وضمة طهر ولو التقي بالمار الكثرة لم يلزم نزل الصلوة عن النوب في الاشارة  
 اذا كان عادما النواصبي ارض تحت من عليه الصلوة لا التراب الطاهر ام لا  
 ومن لذلك حكمه في الامام لا لم يذكر علمنا ذلك في الاولي وجوبه ان علم  
 وصوله اليه الوقت لوجوب تحصيل الطهارة المتوقف على السقي في الاشارة  
 اذا عدم الماء وتوقف انه في موضع بعيد عنه من حجب عنه السقي لا الماء وان  
 ام لذلك حد حقه وكما اذا لم يحقق وجدانه في حجب عنه السقي مع  
 اشتغال المشقة وادراكه الوقت في المبتئين القائلين بان الجواهر  
 والاعراض ليست بفعل الفاعل وان الجواهر جوهرية العدم كما هو جوهرية الجود  
 فمن يكون هذا الاتحاد العائد الظاهر البطلان موجبا لتغيره وعدم قبوله  
 واقعا لهم الصالحه وعدم جواز قبول شرها دهم ومنها كونه ام لا يكون موجبا  
 لشي من ذلك اي شي يكون حكمه في الدنيا والاخرة وما الذي يجب ان يعتقد  
 المكلف في معتقده المقالة المتدين بها المتناظر عليها مع ظهورها وما



في رداة هذه المقالة وبطلانها كقولنا لا توجد بكثرة او لا عدم قبول ايمانهم وانما لهم  
الصالحه ولا ردها واثم ولا تحريم من كثرته وحكمه في الدنيا والآخرة حكم الموت  
لان الموت للكثرة انما هو اتفاق قدم الحواشي من ان يقولون بذلك لان القدر  
يسير في الوجود وهم لا يقولون بوجوده الاول لكن حصلت لهم شبهة الفرق  
من الشبوت والوجود وجعلوا الشبوت اعم من الوجود اكثر من ان يكون المشكوك في الوجود  
والاشارة مثبتون فكيف يجوز كغيرهم ان ينفقوا الوجود والعقل والوجود  
والانامه ولكنه يقول بعدم العالم ما يكون حكمه الدنيا والآخرة من مقتضى  
العالم فهو كاف في خلاف فان الفارق بين المسبوق والكاف في ذلك حكمه في الآخرة  
حكم الكفار بالاجماع فمن يقوم بالواجبات كما ينبغي ولكنه لا يعرف الله  
الذي وجب الاجابة ولا يعتقد ذلك جهلا به فمضى صح عبادته والحال هذه ام لا  
نعم صح عبادته اذا اذوقها لوجوبها او ندمها او لوجوبها وان حمل لانه  
قد انما بالمارية فيخرج بين عدة التكليف فمن يقوم بالواجبات لله  
حسنت الاجل وسودها والشوايب خوف العقاب لم يحكم ببطلانها اذا انزل  
هذا الوجه ولم لا يكون صحيح لان الله سبحانه وتعالى قد صرح بذلك فقال لعل هذا  
العاملون وقال في ذلك فليتناقش المشاؤون وقال عليه السلام قوم  
عبدا لله وعبدة فلان عبادته التجار وقوم عبده وعبدة فلان عبادته  
معنى الحديث وان كان اللفظ مخالفا فصح سبحانه في الاثنين المذكورين  
العبادة لهما وكذا في الشوايب لم يحكم امر المؤمنين عليه السلام بسلطان العبادة على  
المؤمنين فلم لا يكون صحيحا والاشارة على هذا الوجه وما كان في المؤمنين الكثرين

وغيره من

وغيره من قول مولانا امر المؤمنين عليه السلام انكف بعدك عن هذا العبد  
عن ان من فعل فعلا لحلب به نفع او دفع عنه ضرر اذ فانه لا ينبغي المدح على  
ذلك لا ينبغي امره اذ فانه لا ينبغي المدح على ذلك لا ينبغي المدح على ذلك  
لاجل الثواب ولدفع العقاب الا ان كان لانا فان ما فعلناه لان قوله  
لعل هذا لا ينبغي ان يكون غرضهم فيعلم مثل هذا وكذا قوله في فليتناقش المشاؤون  
لعدم ولا ينها عليه فمن عليه صلاوة سغرا وحضرا وقلنا في المقدم  
كف يضع من يجب عليه ان يصلي كل صلاوة قصر او تاما وهذا امر صعب لان  
عليه لو كثر ام سيقط عنه الرب في هذه اطلاله لاجل الشك في كف يضع  
الا حوط ان يصلي مع كل صلاوة تمام صلاوة قصر وليس بعيدا من الصواب سقوط  
الرب في الصلاوة ليرة اذ الله ولا يستداه المشقة المتغيرة بالاصل في الفضل  
الساكن في مبطلة للوضوء وخاصة في غسل اليد اليسرى لانه يكون استئناف  
جديدا للمع من الوضوء لا يكون مبطلة لليد اليسرى ولا في غير ما بل هي مكروية  
الثالثة وقع المسح بها بطل الوضوء لكنه مستأنفا لما وجد في المسح وسقط  
للطهارة في هذا السلام على ابتدائه به وسمة العاقل لمن حمد الله  
من هو واجب الام لا وما الذي يجب فيه امر على ترك ذلك ومن يجب على كل من  
ام اذا قام به البعض سقط عن الباقي اما رد السلام فواضح لانه  
المستند الاول في اذ اجبت تحية فحيوا من متها واما تحية العاقل فيجب  
واذا قام به البعض سقط عن الباقي في الموضعين في كتب القواعد  
بالنفس لغير الحائط وجب لها به كفى السنة مرة قبل يكون ذلك في النفس لفظا



نفسه غايظ غره ام ذلك في النفس بغايظ نفسه فاصد الاقوى عدم الوق  
من يكون من نفسه او حره مع احتمال وقوع الوق بين ان يكون من نفسه او  
تويا في ما الاستجاء من سوطا م ومطهر ام طاهر فمطهر نعم يكون طاهرا  
وان كان بعض علمائنا قال انه عفو في السجود من حبس الكفين وما  
ميسوطا الاصابع ام يجوز السجود عليهما واصابعهما مضمومة فان الانسان  
بعض الوقت من خوفي السجود كونه ركنه في بعض اصابعه فيكون بفعله  
ذلك محلا لو اجب بطلان الصلوة ام لا ومن يجوز السجود على المشط المتخذ  
الدليل ام لا الاحوط وجوب الاصابع لقول الله صلى الله عليه وسلم انتموه  
والظ انه صلى كذلك العدد بالاصابع يستلزم الضم لصلواته بالوقوف والايح  
السجود على الارض او ما اشبه الارض اذا لم يحرم عنها كالحاله ولا يكون ما كوا  
ولا يلوثا في العمل من يوحس ام لا وفي المشط المتخذ من عظم الغنم من طاهر  
ام الاقوى طاهرته وعظمه طاهر والمشط المتخذ من طاهر قيم عليه صلوة  
كثيرة وقد نسي المقدم منها والمؤخر فليست سقط عنه مراعات الترتيب منها ام لا  
وبأي صلوة يبدأ اذا اراد القضاء وسولا يعلم اول صلوة فانه وكيف يكون  
منه حتى يحصل الترتيب كان المملوك يفعل في غنمه اصب اول الظهر على قضاء  
وكذلك في ان الكلي صلاته اليوم ثم اقول في غنمه يوم ذلك اول ظهر ويجب  
على قضاء ما هكذا وكان المملوك يظن انه يحصل له بذلك الترتيب لان كل يوم  
اذا مضى فالصلاة الذي عليه هو الواجب فهل يكون في هذه الدنيا مخطئا او  
وكيف يكون الامر في ذلك اليوم في الاحوط الترتيب الاقوى سقوطه وانما

طاهر  
بدر

نحوه

اشته عليه اول الغزوات ابتداء بالظهر والنية التي اخرتها جده اذ لم يشغ  
الصبح الثاني بعد اليوم الاول ان يصح الصوم الاول وكان القضاء متواليا  
في الالم من كنفه في حبه كونه لطفام لا بد فيه من اجتماع اللطف والعوض  
الكان اللطف بغير المتالم وجب حصول الامر من معا وكما نطقين في  
في من دعي الى سب مولانا امير المؤمنين عليه السلام او اصد الاله عليهم السلام  
فبدل به وجردون سبهم مع ورود الرخصة في ذلك عند الضرورة هل يكون ذلك  
مثابا او ما ثوما وهل يكون الحكم في سبوا رسول الله صلى الله عليه واله كذلك ام  
لا يكون مثابا ولا فوق من الترتيب صلى الله عليه واله وليس بحد  
الاله عليهم السلام في الترتيب في فاصلي شهر رمضان من كنفه في نية القضاء  
ان ينوي في اول يوم صوم قضاء اول يوم وجب على فضاذه وعمره ان لا  
والثالث كذلك تعين الايام ام كيف ينوي حتى يصح له الترتيب  
لا يجب الترتيب لذلك فان الترتيب يحصل منه ضرورة الزمان بخلاف الصلوات  
ما يعمل في المسافر الذي لا يصح منه الصوم من كنفه الفطر على بره  
ما راوتره او غير ذلك مما ياب في الصوم ام كيف فيه الفطر وعدم نية الصوم  
ولا صاحبه به الا اكل شي او شربه لا يسترط الاكل ولا الشرب بل يكفي  
فيه الفطر في السعد من كونه الماصول والوقوف ام لا يجوز في احد  
ام كونه احد مما دون الاخر فان اكثر الناس يخرج عن الحق والسطر وما  
يكلف من هذه السجدة النساء والحوادث وغيرهن من ضعفاء الناس في الوقت الذي  
ينبغي فان ذلك مشق الاعانة يكون من سبهم بسلام من لم يعرف ذلك



بالتقيد ام لا يكف باسلامه ومن يكون طاهر الاكل شئ من الحيالعات بما شره ام  
 يكون طاهرا اما الاصول التي هي التوحيد والعدل والنبوة والامانة  
 فلا يجوز التعبد فيها لاحد من المكلفين الا لمن عجز عن ادراك الحق وكان حرا  
 ضغفار العقول كالنساء والبله واما الفروع فيجوز التعبد فيها وتطلق عليهم  
 اسم المسلمين نوع من الحيوان يكون طاهرا لانه يطلق عليه اسم الكفر من  
 معنى جسد التورفة من دخول وقتها ومن دخل الوقت ومضى اخره من قبل  
 بحرته تلك الصلوات كما قال بعض الاصحاب لم يك عليها عادتها ولو سبق  
 دخول الوقت بغيره الا ان لم يكن دخل الوقت يصح عدم دخل وقتها  
 صح صلاة وان كان في اخره منها ولا يك عليها لانه اذا دخل منها من  
 طين وان كان قبل الوقت بغيره الا ان لم يكن دخل منها من طين  
 واذا افاعة شئ بعد رده بالموت من طين ملاقاته وكفى غسل ذلك  
 سواء كان رطبا او يابسا وقت الملاقات ام لا ومن يرد عليه التنجيس  
 بالتفصيل ملاصق نجسا ولا نجس ملاقاته ام لا واذا امس الانسان بعد رده  
 بالموت وقبل تنجيسه او وقع عليه ثوب ثم وضع الانسان اللابس يده  
 على الانسان اخر امس ثوب نجس الملووس ام لا سجد في النجاسة بالطلا  
 وفاضل مع عدم البطلان او اذ كان نجس بالموت نجاسة عينه كيف يطهر  
 لم نجس بالموت نجس الملاءة لم بعد رده بالموت وقبل تنجيسه بالطل  
 ويجب غسل ذلك الشئ الذي اصابه وان كان يابسا او روي عنه التنجيس  
 ولا يصير نجسا ولا نجس ملاقاته واذا امس الانسان بعد رده بالموت وقبل

شئ من طين

من غير طوبه في احد من الناس فان اصابه اللابس فخره مع عدم طهرته  
 فالأول منه لا سجد في النجاسة اليه في ميتة غير الادمي اذ لا فاعا  
 او مباحا شخص من نجس في كل شخص ذلك الشئ سواء كان رطبا او يابسا  
 ام لا ومن سجد في النجاسة منه لا فخره اذ الميت او وقع الثوب على ثوب اخر  
 وما هو كذا الجلبت او لعلته ثاب من الحيوان يكون حكمه كالحكم لا  
 نعم نجس اللابس سواء كان رطبا او يابسا والارب عدم  
 سجد في النجاسة منه الى مع عدم الرطوبة من احد ما حكمه ما من من الحيوان  
 اللحم والجلد حكم الميت لانه مع عنه من الشئ اصابه نجسا بها فميت  
 الرطوبة في اخر الوقت فخره الركعة الاولى بالجلد وحده ما خروجه من وقت  
 ثم يتبين بقاء الوقت بعد ذلك من كل على الركعة الثانية فراه سورة  
 مع الخدم ام لا ومن يكون الحمال كذلك لو لم يتبين بقاء الوقت لانه قد  
 ادرك الصلوة باذراك الركعة الاولى ام بين الخطين فوق ثوب  
 عليه الركعة الثانية فراه السورة مع الخدم وكذا لو لم يتبين بقاء الركعة  
 للعلم الذي ذكرناه في سؤالي في الركعة الاولى من سبعين فموت سجدان  
 في العظم ونحوه وكذلك في السجود سجدان في الاصل ونحوه ام لا سبعين  
 ذلك وهل يجب ذلك ثلث مرات ام تكفي المرة الواحدة  
 الا في قنديل انه لا سبعين لفظ من كثرى مطلق الذكر ولا كذا السجود  
 فمن راي في منامة سيدنا رسول الله صلى الله عليه واله بعض النجاسة  
 عليه السلام وسواها من شئ او ينهض عن شئ من كل على اعتزال ما اراه  
 واجتناب ما نهى عنه ام لا يجب في كل مع ما صح عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه



والله وسلم انه قال من راني في منادى جدار الشيطان لا يتقبله وفرد كثر  
 الاحاديث وما هو كذا لو كان ما امر به او نهى عنه على خلاف ما في ايدي الناس  
 من نظام الشرع من بين الخالفين فرق ام لا اما ما خالف نظام  
 فلا يتبع المصير له واما ما يوافق النظام فالاولى المسامحة به من غير وجوب رد  
 عليه السلام لا تقبل وجوب بيع النمام في الصلوة المذكورة من يكون  
 حكمها حكم الواحدة الاصلية وجوب سورة مع النمام كحكم الواحدة فيها خاصة  
 لم يكون حكمها حكم الواحدة اليومية وجوب سورة بعد الحمد في رجل يلق  
 زوجته ثلاثا لم يقطع واحدة لا سور رجل اصاب في زوجته شاقصة على الاداء ما اجتمع  
 منعة من نفسها حتى تنكح زوجها فافترق وادارت من رافقه الحاكم المهور فخرجت  
 نفسها ان يعرف بهذا الذنب فكيف يكون خلاصه من هذا الامر وما قولك  
 العكس الزوج كان الزوج سافرا وزوجته اما مية فظلمها ثلاثا فجلس احد  
 من كل اهل الارواح لان الطلاق له ويلزم حكمه كما جازى الزوجة الزنوم ما  
 الزنوم انفسهم ام كيف يعين في ذلك اذ اختلف مذنب الزوجين  
 في اياه النكاح وكذا بعد الطلاق كان لكل واحد منهما يكلف ما يعقده  
 فان اعتقد الزوج اياه الزوجي كان له ايجار ما على التمكن وتحت المرأة  
 الا متناع منه مع المكنة وبالعكس في الكايف اذ اقام المكلف بها  
 من عذاب الله ورجاء ذلك ثوابه ففدكم انما لا يصح منه ولا غيره الا لم يات  
 بهما الوجه الذي وجبت الاجل وسوكونها لظفا ومصلي وكيفية من المهور  
 الزوج كافي وجوبها وحسنها ايضا فلم علمت منهنها يكونها توفيرا لها لا  
 الاستدانة للتعلم للظفر للظفر والتجمل ما اذا كان بها المكلف بهذا الوجه

لا جد

لا جد له لم لا يصح مع ان هذا هو الاولي لان الباري سبحانه لا يسع عباد  
 وانا النوع عائد علينا وما الورق من الوجوه وخاصة على واحدنا  
 الواجب تحمل ما وجب من الصلوة وسورة وما الورق من قولهم منكم المنعم  
 بين قولهم كونه من المنعم وما فائدة قولهم كيفية اذ اكلف الله بحضرة  
 من هذا وجب عليه فعل ما فيه مشقة ومد المستلزم امورا كحصول  
 اذ لا يحسن الخاف كل فعل لا بد له من التحصيل كسب هو كماله على  
 زائد على نفسه بعض الجاهل والالزام الرجوع في فرج حصول عوض لا يصح  
 الاستدانة لوجوب الفعل في العلم والبحث ان الافعال الاختيارية الصالحة  
 عن الانسان انما يتحقق بغير العتد والاراعى المقصود لوجوبها على  
 دون وجه ان الطاعات اتممت بالامتنال الامر على وجه المطلوب  
 شرعا اذ انقوت هذه المقدمات فيقول المكلف يجب عليه اتعاذ الفعل  
 وجه الطاعة لا النقص سواء طلب نفع او دفع ضرر لتحقيق بالامتنال امد  
 الحسن باعتد المكلف واما باعتد المكلف فعل الحسن النقص للنقص الذي  
 لا يحسن الاستدانة وكذا المكلف في معاملة المشقة التي لحقت بفعله يقول  
 في شخص كخط الى شخص اخر يخلف له على امر من الامور ولم يتلفظ بذلك هو  
 على السخط من حيث اختلفت كتب به خطه من كعبه كعاره في هذه الصورة  
 ام لا لا يجب عليه كعاره بذلك ما لم يخلف باللفظ وبحث به في المعقل  
 الاصول اذ اكان لا يجوز له ذلك ولا يصح منه العبادات في تلك الحال  
 يجب عليه اذ عرف ما يجب موافقه علم الاصول ان بعض جمع عباد الله



سلف من صلوات صيام ووج وكرات وغر ذلك ام لا يجب عليه قضاء في يوم  
 الاقوى وجوب قضاء عباداته التي اوتقها على غير الوجوب المطلوب  
 شرعا عند اخذ عقايد من الادلة والرايين في كتب الاصحاب من كذا  
 لعقيد ام لا وسيل لغزو من كتب حرمان منهم او من ام لا واذ كان الانسان  
 يوف خط مصنف الكتاب وادخل في ذلك الكتاب بقرائة عليه وسامه  
 له سل يصح لعقيد ذلك الكتاب في الحال هذه ام لا واذ كان في كتب الاصحاب  
 يرجع اليه لا يجوز لعقيد الكتاب نعم يجوز الرجوع والاستفتاء في الخط المعنى  
 على فان الله عليه السلام كانوا يعنون بالكتابته ولو لا تسوية الرجوع اليه  
 يكن لها فايده في الانسان من يجب عليه البيع الى المعنى اذا احتاج الى  
 ام مكفوف خط ومكاتبه فكانت كتابته كافية لتقار على السعي او لمن لا يقدر  
 على البيع ومولا يعرف خط المعنى كيف يكون الحال واذ كان يعرف خط  
 المعنى من كونه خطه من غير سعي الله والكتابان قادر على البيع نفسه كفاية  
 اذا عرف خطه وانه انشاء غيره ساه ولا غافل واذ لم يعمل احد من اصحاب عليه  
 البيع الا الاستناد الى غيره من جهة من الثقات في البيع الذي يقتصر منه  
 الشرح والزيات المسلمين واسل الذمة فيمن يكون ما يشترى امراسوا من  
 المسلمين من الزنت الشرح طاهر يجوز كله واستعماله ام لا لما كان الاصل  
 الاشياء الطاهرة حكما بطهارة هذه الاشياء لا بالاصل ولا بالثبوت ذلك  
 يجوز ان يكون معلوما من اجل الميتة في حرم استئصال العقيدة واستبدالها  
 يكون في حال خروج الخارج حتى لو قام الانسان من موضع التبر الى موضع

او لا يستجيز جازله استقبال واستبدالها ام نعم الترميم صحيح ذلك النبي  
 مخصوص بحال قضا الجنب دون غيره واذ قام المؤمن ولم يخرج منه حاله  
 قيامه من شئ جازله استقبال والاستبدال في النوب او وقع  
 تراب بحمل او رجل الانسان نزل على المذبح على ارض محترقة من يابسه  
 ثوبه او رجلا حتى لا يقع لتراب الجنب ولا من عن قبل طهر النوب والرجل  
 ذلك ام لا بجر العسل وكذلك الورقة او الكتاب وغير ذلك اذ لم  
 يكن احد من اصحابنا لم يتعدى حاشية اليه ولا الى ثوبه واذ كان البعض الاجزاء منها  
 كالمطاط من ولا يحتاج الى العسل وكذا جميع الاشياء اذ لم يكن الملاء ولا  
 الملاقاة طبا فمن نذر صوم شئ معينه متابعه يوم اجل يصومها عند  
 قول يجب عليه قضاء ما تابعه ام يجوز له تعجيلها نعم يجب عليه قضاء ما  
 متابعه ولو كان عليه كفارة خلف انصا فمن نذر صوما معينا ففاته  
 بمرض او سفر او غير ذلك حر الا عذار الموحدة لا افطار من يجب عليه قضاء  
 ام لا نعم يجب عليه قضاؤه الا ان يكون الفوات بعد سقوط التكليف  
 كالاعذار وشبهه في طبع يجب بان كل رتيب معصية مصفا او غير  
 ساعد اعضاره ثم يحصل له الغليان على النار في هذه العنق من البر  
 الخارج بل يكون حراما او حلالا اماما يسمى عصية فالوجه في غليانه  
 زهاب بليته واما الرطب فالأقرب اليه حشر مع انصافه الى غيره لان  
 في جميع الامان والاصناف يستعملونه من غير انكار احد منهم لذلك  
 التمر من حرما اذا غلام نفسه او بالشار حتى يذهب ثلثاه لأم هذا الحكم



بغير العتق خاصة <sup>لاصل</sup> غير القم ليس حرام الا ان يحصل له شدة الكسار عظاما  
 السلام عن معارضة النقل بما ينافي في المرأة اذا فقدت جهازها هذا  
 الزمان ولم يعلم خبره ولا حاله فالمعلوم من حديث صاحبنا انها كانت  
 مبتلاة فلتصبر ابد او راسا شخصها من اصحابنا المتقدمين قد تزوج ابنته  
 مع بعد زواجها وعدم الاطاعة طلاع على حاله وذكر ان ذلك لغتوى وثبت  
 عليه من مولانا فكيف الغنى في ذلك وكلمة المرأة من المدة هذه المرأة  
 ان الغنى عليها في الزوج صبرت ابد او اقليم من له ولي ينفق عليها  
 رفعت امرها الى حاكم الشرع بحث لطلبه ويبحث عن امره اربع سنين  
 فان عرف حياته صبرت ابد وان حبل حاله امرها بعد البحث عشرون  
 اربع سنين بالاعتداد للوفاة ثم تنزوج في المجلود وما يعمل منها  
 الغنى وغير ما يشترى من اسواق المسلمين من عتقت عن شئ من احوالها  
 مع غلبتها ان جمع اصل السوق يستحقون جلود البتة بعد بيعها اصل كونه  
 استعمالها والصلوة فيها والنوم عليها مع ما ذكره لعلبة الطن منها بجهة  
 فيها واستعمالها ام لا فان هذا امر صعب يلزم منه طرد لان الروية منها و  
 النواش منها والسرج والولادة والوقفة والرواية التي محل المار فيها من الخوف  
 واللداس والرسن والكتب الجلادة وغير ذلك لا يحصى كثرة اذا اقتدر ذلك  
 يد مسلم وعليه على طهنة التدكية جازله استعمالها بناء على غلبة الطن العام مقام العلم  
 في العبادات لا يخرج عن الطن وعلم ان المأخوذ منه سيجل المتسلم غير له استعماله  
 في كرامته الصلوة في الثوب الذي يكون تحت وبر الثعالب والارباب

نوته مع ان جلودها طاهرة ويجوز لبسها في حال الصلوة فيما يجب فيه كل مكمل  
 ليس جلودها في حال الصلوة للرواية الواردة بذلك ام لا وكذلك السجائب  
 عن البر ما هو الاقوى بحرم الصلوة في جلودها لا يركل الا الخمر طالعت رايته  
 الصلوة في الثوب الذي يكون تحت وبر الارباب والثعالب وهو مستفاده من  
 النقل ولانه لا يتفك الثوب من بعض ذبوره فنه فاما نقول اصحابنا ان ابا  
 سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في التوحيد والاسلام ومن  
 حمله اياته ابراهيم الخليل عليه السلام وقد نطق الكتاب العزيز بان اذرنا  
 على مناهة عليه السلام كان كافرا في شئ من صحابياتنا ولو الالات الواردة في ذلك  
 المصنف يرمي هذا الحكم بخص نينا صلى الله عليه واله وصده ام يحكيون ابا  
 الانبياء على بنينا وعليهم السلام كذلك فان الشيخ ابا الصلاح الطلي رحمه الله كان انبي  
 على الاطلاق في تبرئة ابيه عن الشرك كما تبسجانه ولم يفرق بين نينا وغيره  
 فحصل ان اذر لم يكن ابا ابراهيم عليه السلام حقيقته وانما كان حده لانه  
 لان اصل النسب جمعوا على ان اسمهم نينا في ذلك اهل اللغة يطبق  
 لفظ الاسم في التسمية على الحال كسرى العول مع ورفع البوية وكان معصوب  
 عليه السلام خالته رضى الله عنه لانه ابا جدى الابوين في المصلحة اذا كان  
 يجوز له ان ينقل من سورة الى سورة كسرى اختيارا ما لم تجاوز النصف في  
 شئ يكون حكم الرواية التي فيها كل كسرى سورة لا يوافق منها ولا اكثر  
 المراد بالاكثرة سورة اخرى لورود النهي عن القرآن من السورتين في التفسير  
 في النية للعتق والوصف من يجب فيها منه رفع الحديث واستنباط الصلوات  
 والوجوب القوي لم يكن الاقتصار على بعض هذه الاربعة وما الذي يخفى الاقتصار



عليها منها كيقين في دفع عن الاستباحة وما يعكس اما الوجوب التوقيفي فلا يمتنع  
احدا لاولين والآخر ان ينوي الوجوب التوقيفي واحدا الامر ان ارفع الحدث او  
الاستباحة في غسل الوجه باليد من جميعه حال الوجوب من كل جهة اما  
لا كراهية فيها لانه مخالف لما نقل في صحة الوجوب لكن تلك المخالفة لما  
اشتمل على المأمور به لم يكن مبطله في قوله في كتاب العواهد في الاعمال  
اولا لا يدخل وان افهم اليها وجب لا يشترط فيها الطهارة من الحدثين وتقدم  
بالفعل الا التوبة ويكفي غسل الجبهة في غير موضعها مع دول العكس فان افهم  
فان كان ونه الاستباحة التي لا عمل بالاموات كاف في دفعه فان هذا  
الفعل مفسد يحتاج فيه الى التمسك والبيان اختلف علماء الشافعي في الاعمال  
المندوبة هل يدخل وكل العمل الواجب عنها والقوى عدم التداعيل من  
الاكتفاء بربا لوجوب غيرها خلافا للشيخ رحمه الله واما عدم كسرة الطهارة من الحدث  
فلا يشترط في غسل السجدة الواجب للحرام والنجس وقدر ما والاعمال التي  
تسبب للفعل مثل غسل الزنارة ودخول المسجد واستباحة ما يسحب بعده على العمل  
كذلك في الزمان مثل غسل الحصى وسببه فانه يقع فيه لا مقدما عليه الا غسل التوبة  
فانها مقدمة عليه ويحتمل ان يكون المراد باطلا في الاصحاب العرفية على الاستمرار التوبة  
فانه يكون ايضا مقدما على التوبة واداء العمل في حال مقدرة كغيره من  
مستحب وقدر ما كان غسل الجبهة عن تلك الاحداث دون العكس لو غسلا  
وعليها جنباته وتوضأت غسل الاجزاء من غسل الجبهة لانها مأمورة بالوضوء  
فعلت ذلك في الاحداث تتدخل بعضها بعضا وقدم لان غسل الجبهة  
غيره ولها بحراني عنها وان غره فانه لا يجري عنه ولهذا استغنى عن الوجوب واما

في غير

فلا يحسن ما فرغ عنه ولا يعلم كما ليس مع الوجوب بحث ليدانته فمذاهب الاسكان مع  
واما في الاستباحة فيحتمل ان يحسن له عليه السلام الاعمال بالنيات وانما كل امر  
يؤتى وقد نوت الاستباحة بحيث يحصل لها غسل الاموات كاف في دفعه  
فالخير ارجع الى الوجوب فان الوجوب لا يحسن غسل الاموات بل يحسن له  
عن وجوب الوجوب لا عن مطلق الوجوب فمن يعتقد ان له ربا ووجبات  
الكمال وينزه عن صفات النقصان وعن الاجمال والتقليد ويعتقد بوجوب  
محمد صلى الله عليه وسلم واما في الائمة عليهم السلام ويعتقد جميع ما يجب اعتقاده من  
الحنة والنا وكل ذلك يعقده بغيره او يتبعه من غير نظر ولا اجلال ولا مفضل  
بهذا القدر مومنا باجابه تشرع مقبول العبادات مستحقة للشعوب عليها  
يكون كذلك ما القدر الذي لا بد منه من معرفة هذا الباب فان هذا امر كثر  
الله الحاشية ولم به البسوى فلم قدرا ساء من لم تتركه اكثر من شخص صائم  
وليس في مسئلة واحدة فاما في سببها من وجوب ما يحسن عليه او في  
مراتب التوبة والامانة لم يجب بحرف احد من يكون هذا مقبول العبادات  
مع مشا ام لا فوضع لنا جميع هذه المسائل لا يجوز التقليد اصول الايمان  
لان الدين في ذم كفاية التقليد في عدة مواضع ولا يعقل تضادال عدل فان  
العامة اما ان يكلف التقليد للتصديق او لا في بعض المعنى التي تباين قطعا  
الاراد مختلفة والاعتقادات متعديرة وتسلم تقليد احد من اولي معتقده فاما  
ان لا يجب تقليد احد من غير المطلوب في تقليد الكل في حال او تقليد اثنان  
خطا لانه لا اولوية منه فحين الاول لكن لا يجب التقليد اصلا به بغيره الا اذا علم



اعتقاد حق وانما يعلم ذلك بالادلة بقوله الا لازم الدور اذا كان بالوجوب عليه  
 من يعلم صدقه بالدليل وجب عليه النظر وحرم عليه العتد والمطلوب من فاعل  
 الايمان وليس بمؤمن ولا حتى نؤمن ابا والقدر الذي يحق اعتقاده بالنظر والفكر  
 جميع اصول الايمان من التوحيد يستل على معرفته النسخ وما يجب له وما يتبع عليه  
 منها من اللطف والعدل المسجل على معرفته افعاله وما يجب عليها منها من اللطف  
 والكيف واسبابها ولا يلزم من العجز عن البعض اجتهاد المسائل عدم علمهم  
 بعلم العالمين بعجز عن التفتيش عن ادلته المسائل الاصولية قل ان خلقا احدا  
 من العقلاء منها باسرها ولا يخرج كثر منها الى القينة والتفصيل صدره ما كتب  
 بنسبته ان يقبل الواب الحفرة العالمية المولوية العالمية العالمية العاضدية العائدية  
 الزاوية القدوة المظلمة الحلاله لادراك التقاضية فخره الاواب للواوون  
 الاحاط ويهني ان المملوك ما راجع لبيع بعضا من مولانا ومكارم اخلاقه وكما  
 سمع شيئا من ذلك كبره وادواته اشوا فخلق جمع الله بعضه للمملوك  
 لتفقد بعضا من مولانا ومكارم اخلاقه بمرور مولانا من حاسبه السمع والبصر  
 من الخيرة ما رادته الخيرة كان كمال السمع ما رادته السمع عن عينا كل شئ  
 انتهى من الشئ اشوا من العجز حتى التفتت على الله ما سمعت اذني بالفتيل  
 مما قد ادى بصري فلما شاهد المملوك شمائل مولانا الرضية اخلاقه المرضية بحاجته  
 في السؤال وطلب من مكارم مولانا على جهة الاذلال وسوسيل من احسان مولانا  
 وصدفاته ان يترفع هذه المسائل كجوابه وان يكتب للمملوك اجازة بجميع مقتضاها  
 مولانا وسوداته وسموعاته وان يذكره الاجازة لتصل كسندته الى كتب السراج

الثلاثة المعيد والطوسي والرفعي رضوان الله عليهم وكتب من تفضل السيد المذكور من  
 المشايخ رحمته الله عليهم وان يذكر ذلك كسند او احدا من اصحاب الامام عليه السلام  
 ذلك من سيد المملوك على جهة الخير يحصل للمملوك بذلك غايته العز والابدية لمولانا  
 من حصول الاجازة الى سيدى ما قد التقى والامر عروسا من اخات الدم تمام الحارة  
 الدنيا في يوم الحشر والسلام انتهى المملوك ذلك والراى اعلا والحمد لله وحده يقول  
 العبد العوز الى الله بعد حسن من يوسف بن المطهر الحلي لما كان اقتبال ارجح  
 طائفة ويحكم محال بعد توفيق مودته في الامور اللازمة والفروض المحتومة يحصل ذلك  
 من الجهة النبوة والحفرة الشرفة العلوية التي جعل الله مودتهم احرارا له خيرا  
 الله عليه واله واسباب حصول النجاة يوم الحساب عليه من الاستحقاق الثواب  
 الخاص من دوام العقاب جهة سيدنا اكرم الله الحسين النقيب المعظم المرتضى  
 من آل طويس راجع كمال العمل والعلم المتصف بصفه الوفاء والجليل  
 الخلد والحق والدين منسبان سنان بن عبد الوهاب الحسيني احسن الله العاطلة  
 من كرامة تطلبه بالاحارة للرواية والجواب عن اسئلة معلومة عنده على وجه  
 الدراية قصد بذلك شرف عبده بزيادة الخطاب من عنده فصار مع العبد الاجابة  
 ماطلة اقتبال ما اوجب فقال قد استجرت اليك واجزت له اعز الله فضائله  
 وادام اقباله جميع مصنفاته ورواياته واجازاته ومنقولاته وما درسته من  
 اصحاب السابطين رضوان الله عليهم اجمعين بمسنادي المتصل بهم رحمته الله عليهم  
 خصوصا كتب الشيخ المعيد محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله عن والدي رحمه الله وعن  
 السيد محمد بن الدين ابن ابي العاصم جعفر بن سعيد بن السيد جمال الدين محمد بن طاهر بن الحسين







ان الرواية تدل على تفرق الطلقات على الاطلاق لكن الدليل ما مضى بجرم هذه  
المطلقة في الثالثة لانه لما طلقتا رجعا صح له المراجعة وادار جهتها حبس الى  
محض ارجعته صح طلاقهما وسكن الى احدى الثلاث في طلق العيلة الذي  
لم يستقبل بعده العدو وفتح الطائر الذي لم يطير بعد لو اخذه الانسان بيده  
من غير ارسال خارج ولا منهم بل مكابا ليد من يجوز ذلك ام لا يحل من ذلك الا  
ما صار متصفا بذلك لا بالبدن كونه لا بالهوت بخلاف الاخذ في قول الاصحاب  
انه اذا امكن في زمن الغلبة الاضلاع والمطبات ان يحب المحبة وهذا ممكن حيث  
سقوط الوزن بعد المحبة مثل نذهب بمولانا الى احدى ذلك الى قول الشيخ  
اريس المانع من ذلك ليس المراد من استحباب المحبة كونه مستحبة لغيرها  
بل المراد استحباب فعلها عوضا عن غيرها الواجبة وهي ايضا واجبة لكن متى فعل  
الواجب كفاية العتق وغرة من فضال الكفارة في الزينة مستحبة فلهذا  
الوقت والآخر تصرف يخرج في المجاهد فان تعدد قال المصلح العام  
للمسلمين في المرات اذ ارات الرجل مجاهدا في المصالح يحصل له الحال  
فما انما لم تنزل ما ركب عليها الغسل في هذه الحالة ام لا كعب عليها الغسل  
حتى تنزل الماء لا يجب عليها الغسل من يجوز ان يدفع الانسان الى  
غرة ارضا ليس من فيها خلا ولا شجر او يكون ذلك الموضع بين العجا  
وصاحب الارض كالمراعى لم لا يصح ذلك لا يصح المعارسة في  
الربيع الغصير من يجوز ان يطبخ به ويسقي فان الناس يحلون طبع حراما  
بما يوجب الغسل من يجوز اكله ولا يشترط فيه ذهاب الشئ من اكله ام يكون حكمه

الغسل لا يحل الا بعد ذهاب الشئ الاصل في ذلك الاية في قوله تعالى  
من حكم حكم الغسل لا يحل اذا غلظ حتى يذهب ثلثه ام حكمه شخص الغسل  
خاصة ان يبلغ حد الكسار كان محسنا والا فلا في جملته من حكمه  
خاصة الى لاسمه سواء كان رجلا او ابنا فاداس لا مسكيا او كسبه وهذا  
خروج عن القاعدة وهي انه ليس بين اثنين محسنا ام لا يغسل في حاسه الى  
مسسه الا مع الرطوبة والكان يجب عليه غسل يديه الخاصة الحكمة اتفق الا  
على ان من مس ميتا من الكس يجب يديه ووجهه الغسل وهذا لبعضهم  
الحكم خاصة اليد اماما مسه يده حرا كلبا الطاهرة فاما كان هناك رطوبة  
احد من الغسل الخاصة اليه والا فلا فمن كان يغسل اليه البعض كما ينبغي  
لا يحل شئ منها غير انه لم يكن يعرف الواجبات من المندوبه ويعمل الجميع على جهة  
الوجوب من يصح صلاته والحال هذه ام يجب عليه قضاء ما صلته على هذه  
لا يصح صلاته ويجب عليه قضاء ما اذا لم يعلم حرمه الاية الا في غسل  
الجنابة وان لم يكن واجبا لغسله كان الشخص يغسل قبل دخول الوقت ومنه  
واجبا لم يغسل نفسه في ارضه من يصح صلاته والحال هذه ام يجب عليه  
قضاء ما صلته بذلك الغسل والكان يتوبه منذ ما قبل الوقت من الغسل  
من الجنابة هذه التوبة يصح بذلك ما شارها في الغسل والنوازل ام لا  
انه ليس واجبا لغسله اذا اوقفه بنية الوجوب لم يكن عليه كغسله الا بعد لم  
يصح غسله ويجب عليه قضاء صلته وان نواه نذبا قبل دخول الوقت ولم يكن عليه  
ما يجب الغسل به صح غسله غدا وجاز ان يغسل به ما شارها في الغسل والنوازل  
في الاغراض والا لام فانه يجب فيها الاغراض على ما تقرر في الاصول



تقع منقطع غير متعارف للتعظيم والتجمل من يدخل تحت هذا المدفع المضار  
 السيات ليعول عليه السلم في يوم كفارة سنة وكقوله علم الخ خط الموم من ان  
 وانشال ذلك كثر الوجب في حسن الامام اما جلب النفع وسوا العوض  
 او دفع الضرر وسوا المسمى بتكبيرات السيات في الكفاية العشر  
 مع هذا اصحابنا انه نفع من شئ او زيد فيه او غرت فيه لم يبع عند  
 شئ من ذلك الحق انه لا يتبدل من لا يقدم ولا تاخره انه لم يزد ولم  
 ينقص ونعود بالتمسك من اعتقاد امثال ذلك في وجه الطريق الى الحق  
 على السلم المنعوله بالتواتر في هذه الافكار الايات التي زلت يرا  
 المقدسة من ذلك عند اصحابنا كان في عاليتها ام نغلو ان ذلك كان  
 في غير ما رزوايات سيدنا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما  
 لاحد من العلماء فضلا فان ان المراد بها عايشة في عصرنا والاشياء  
 السلم حرا انما هي في وابتدأت في حق فلا يجوز ذلك عليهم ام يجوز ولكنه لم يقع  
 منهم اذ لو كان لا يجوز عليهم لكان سيدنا رسول الله صلى الله عليه واله  
 لما وقت زوجته اخبر بان ذلك لا يجوز عليها ولكنه عليه السلام في اياما  
 يخوضون في ذلك حتى نزل الوحي به انما لم يشترط احد من العلماء  
 النساء اللواتي للامام عليه السلام لكن الا ان منعت البهوه نرا حجة  
 من ذلك سلا متين منه ولم يقع من واحدة منهم ذلك في وقت  
 في حجة معينة وعليها وكيل من جهة النظر الشرعي وفيها فلا حرج وجرى عادتهم  
 كل علاج غرس بجر او زرع اذ كانا يكون بغيره ومن اراد بالواقع  
 فغرس بعض العلماء حين في تلك العروة شجرا او اخشابا بنواذن خاص

سب

الوكيل وعلم الوكيل بذلك فلم يمنعوا من ما في العلاق وقاسم الوكيل  
 واستمر في ذلك ثم عزل الوكيل وجار وكيل غيره فمنع الوكيل العلاق  
 مرتبة غير المد كود من غير التوبة التي جرت عادة اصل التوبة بالسعي منه  
 قبل له ذلك لم يسل ذلك نفهم له ذلك لا يحق الفارس ايضا  
 التمسك الارض الموقوفة في يوم عرفه اذا وافق يوم الجمعة ما  
 السكس عليه ورحمهم فيه ومجتهد له من ورد في ذلك فضيلة خاصة ام ليس  
 الا بفضل يوم الجمعة على سائر الايام او لكونه سبعا رسول الله  
 صلى الله عليه واله وافق فيها يوم عرفه يوم الجمعة السبت من اصل السب  
 في ذلك احتفال شرف عرفه شرف الجمعة في يوم واحد في المصل اذا  
 كان عليه ثوب حسن ولم يمكن تطهيره ولا القاءه وبيع فيه من يذهب مولانا  
 وجرب الاعادة عليها ام لا ومن يكون ذلك اذا كانت النجاسة على يده  
 ولم يمكن مراد التناؤ لا يمكن القاءه كما كان ثوبهم فيها وفي لا يجب عليه  
 الاعادة والحال اذا ولاق من ان يكون الخامسة في الثوب البودن  
 في مطيع الحج على الحج على العود ام على التراجع فان الحج ارض من  
 ولم يح سيدنا رسول الله صلى الله عليه واله الى سنة عشر الطاهر كلام الامام  
 انه على العود لا خلاف بين علماء ان الحج واجب في العود بشرط حصول  
 الاستطاعة وناقض عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال في عدم الاستطاعة  
 ليس سبلا من كان محاسنا اذنا لغيره اصحابنا لانا امر المؤمنين بالسلم ومن بعد من المؤمنين  
 المتعد على عقولهم ام لا ومن الكفاية المشوب اليه صحيح معتقدا ان ذكر ان العنصرية في قوله







في ذلك ان اشغال الاعيان موقوف على العقد واما المرافعة فلا تغد الا شغلا  
 لكن يصح كس واحد من المتعاضدين الاشغال باحد اليه لصقن ذلك الا ان في  
 التفرقة ولا يكون الشفع مستعلا للوام وكل منهما الرجوع في سلعة مع بقائها  
 لاحالة تعاضدا على ما لكها في المكلف الم يعقد اسلام له طالب رضى  
 عنه من يكون اخل بواجب رسول عنه معاق عليه ام لا ومن في المكلف اعتقا  
 اسلام اياه سيدنا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اسلام له طالب رضى  
 عنه ام لا في خطا ومن لا يعقد اسلام اياه سيدنا رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم لقوله عليه السلام تغلقوا الاصحاب لطامه وكذا الكلام في اسلام  
 له طالب رضى عنه في المزارع من يبيع لان زراعه غيره وكذا في المسك  
 من يبيع له ان يبايع غيره ام لا يبيع ذلك الامر ما كلف الا رضى وبشأنه ما ومنه  
 الاصول الستة ففرق على ما بين المزارعة والمساواة فموزن المزارع ان  
 زراعه غيره اذا لم يخصصه اليه كلفه انما بالاجارة اشبه منعوا ان يبايع العيال  
 غيره لان الثمرة تنفع الاصل وهو مملوك للمالك هكذا الثمرة فلا يتقبل الا رضى له  
 في قول الاصحاب ان الطلاق مثل لا يبيع معلقا بشرط ولا حلقا بشرط  
 في شرط ام لا سمو المعلق على الزمان معلقة اذا وصفا والمعلق على عين  
 وجوده وعدة ما بشرط ولا مشاخره وفتح الالفاظ في الاصل على ما  
 في ومن الوجهة الذي يسمى فيه وليس التامع فانه يبيع بغير المملوك على ما  
 يذكره امر ارض وسواها اذا فرضنا وجود المدين ولغو بانه غير ذلك فان  
 كل واحد منهما ما لم يذاته قادر لذاته ولا يمكن ان يحصل بينهما خلافا في  
 قول من يقول ان الدار جلت عظيمة لا يعقل الا الاصل للغيره وبه ودينه  
 فيها كان لا يصلح لا يمكن ان يرد احد ما عاقده ولم يظهر المملوك عن ذنبا

الاخر ارض

الاخر ارض بجواب غير ان المملوك وقف على بعض كتب فوالدين الا ان كان  
 هذا الاخر ارض واجاب عنه بجواب لم يفتح للمملوك هذا الاخر ارض الذي  
 للمولى السيد المدين او ام الله اياه يذوق بان يرضى صدين اشغل كل منهما على  
 وجه مصلو وان كان يرد احد الالهيمن احد الصدين ويريد الاله الاخر له  
 الاخر في نسوق الدليل الى اخره يظهر امثاله فينت استماع الكثرة في الاله  
 في الوارثه خلف الامام من سى عند سيدنا مكره ام حرام قد ورد في  
 امير المؤمنين عليه السلام قال من فارق خلف امام يرضى به مات على غير العقره  
 والاخرى ترك الوارثه مع السماع اخبر المملوك بخص ما بالبيع  
 محمد بن ادريس يقول ان المصلي اذا قرأ الركعتين الاخرتين لم يجز له ان يجزله  
 ان يجزله بغيره وان جهر بما فعل جازا وبطلت صلوة بذلك في يد المصحح ام لا وما  
 الوجه في ذلك ان كان صحيحا منع ان ادريس من ان يقرأ باسم الله الرحمن  
 الرحيم الاخرتين وليس شي بعينه في المسافر اذا وصل في اثنا سورة  
 الى بلد استوطن فيه سبه شهر فصاعدا ولكنه لم يكن نازلا في ذلك بل  
 بعض خوانه او في بيت بالاجرة من ينقطع سورة بذلك في هذه السورة ام  
 لا ينقطع بالوصول اليها الا ان يقرأ الاقامة ومن شرطه استيطان سبه  
 الاشهر التوالى ام يكتفى حصولها ولو متوقفا بشرطه البلد يكون له فيه  
 ملك سواء استوطنه للملك او في استوطن البلد الذي له فيه الملك سواء كان  
 الملك مما يبيع للاستيطان او لا فلو كان له فيه منه او تحل به بلد واستوطن  
 ذلك البلد سبه شهر وجب عليه التمام ولا يشرط الاشهر التوالى بل تم وان  
 تعرفت امام استطانه في الانسان او ايجد على شى لا يجوز السجود عليه



على وجه السهو او لظلمه الموضع من يجوز ان يرفع راسه لم ينجح على ما يجوز السجود عليه  
 فكون قد زاد سجده في صلوة أم كيف يصنع فمما يجوز له رفع راسه سجود  
 ما يصح السجود عليه ولا بعد الاول سجودا شرا وعاملا يكون زيادة شرعي سجود  
 فحين توجه الى زيادة الامام له عبد الله بن الحسن عليه السلام من طاعة يوم عرفته ثم عاد الى  
 الطاعة وسوقه سوطا من مال له فيها ملك سوا عازم على التوجه الى حوالة امر  
 عليه السلام في ثامن عشر ذي الحجة من قبل عبد القصر هذه مقابلة لظلمه هذه الصلوة  
 ام يجب عليه التمام لما جعل الشارع الاتمام على من نوى المتعاضد على التمام  
 عشر ايام فقد جعلكم ذلك اليكم كماله فالتعويض انما هو في الظلمة عليه السلام  
 فاذا خرج الى مشهد الحسين عليه السلام فقد خرج الى ما دون المسافة ولا يجوز له التقصر  
 فماذا نوى العود اليه كما لو نوى العود الى بلد له من دون مسافة التقصر فاذ اعزم في  
 السفر لا يشهد امر المؤمنين عليه السلام وجب عليه التقصر بالشرع فيه في المسافة او  
 مسافة مستحبة او ركبها في سفره المباح او الواجب اية مفضولة او اية مفضولة  
 من غير عليه الامام او التقصر سببا للرجوع الى التقصر ان لا يبعث في سفره ولا يخط  
 ان لا يبعث في سفره والمستحب للعضوب او الركب عليه سوا كان دابة او اذ  
 يمكن مراده نفسه او لو كمل وسببه ولم يركب كان عاصيا بسوءه ولا يصح له  
 التقصر فمن وجب عليه الحج فخرج على التقصر مفضول من نصح ذلك تجاملا لا  
 نعم يصح له ان لا يمكن مراده الا الوقوف عليها والطواف في السبع عليها كما  
 متعاضدا في الغاضب او كان متكلما من زوال المفضول من نصح من الصلوة  
 اول وقتها ام لا وهل يصح منه الافعال المندوبة ام لا يصح من شي من التوبة  
 بدو المفضول من قبل على السؤال المفضول منه بدو المفضول ان كان حاله

عقبت

عقبت المشقة ام لا لا تصح الصلوة الا بعدد المفضول منه الا ان ينقص الصلوة  
 فبداها ولا يصح منه فعل مندوب ولا شي من العباد المندوبة الا بعدد المفضول من العباد  
 المفضول منه مع القدرة وكذا قدره المفضول بقدر الاحتياج اما بالسنة او غيره  
 وان حال السفر وعط المشقة في قول اصحابنا ان الكسوف لا يكون في حلالا او قد  
 يعلق الكتاب الغزير خلاف ذلك وسوقه مع واد استغنا الجبل فمما كانه ظله وخطا  
 انه واقع بهم خدوا ما اتيكم بقوة وذكر الموعود في هذه الكثرة ان الله سبحانه  
 جبر على السلام فاقطع قطعه من الجبل في قدر معكم ثم ورفعا فوق رؤسهم وقيل لهم  
 ان لم تفعلوا امرتم به والا اطعتم عليكم حتى انهم كانوا اذا سجدوا على احد  
 الجنتين ولا يخطوا الجبل بالعين الاخرى توافروا وقوله عليهم ومن ثم استمر السجود  
 في سجود ما في هذه الصلوة ولا شي يقع من هذا الا في اية كاشي في اصحابنا  
 هذه الالة وينا ولوتها به لا مضافه بين الالة وبين كلام القدر لان المعنى  
 بوجوبه في الكسوف لا اختيارا وتطليل الجبل عليهم لم يكن وفي الكسوف بل بعده وتمام  
 من فعل ما كلفوا به وقصد النبي صلى الله عليه واله وسلم بالاذن والحجارة له ولا به  
 ولم يكن في ذلك الكسوف الجاد ولا اكرامه في قوله مع واد اقدركم من ادم  
 من ظهورهم ذرما وتموا كسندهم على الغنم الست بر كملوا ايلي سبها ان تقولوا  
 يوم القامة انما كنتم من اعدائنا فقلوا او يقولوا انما اشرى اباؤنا من قبل وكن اذ من  
 بعدكم افتملكم بما فعل المبطلون فقد جازى التنزيل الله استخرج ذنبه ادم  
 صلبه كاذروا قد علمهم الهدى واليهاد في غلبهم من المعارف ثم اعادهم الى صلبهم  
 السلام حتى قال بعض المصوفة ان لذة ذلك الجاني في اذنى الا ان واد في الغفلة  
 ان كل من اخطأ حج خلافة واستسلم الحزن قال اني لاء علم انك حزين لا تضر



تتبع ولولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه واله يفتك ما تفتك فقال له  
 ورايه انه يصير متبع فالتفت فادى رسول الله صلى الله عليه واله فقال له كيف  
 يصير متبع يا ابا الحسن فقال عليه السلام ان الله تعالى لما اخرج نوحا من قومه اودعهم جنة  
 عليهم الميثاق كتبته رقي والقمم في الجحيم فاذا كان يوم القيمة جاءه من الله ان  
 لمن واداه او غشى ذلك جازع من الله عليه السلام ما يورث ذلك الاجرم ان  
 الحاج يقول عند استسلام الحرة اللهم اعلم انك تقدر على ان تجعله واداه بعد  
 فليس هذه الالة الكرم عند اصحابنا على هذا الوجه وعلى هذا التفسير فيقول  
 ان نحيه فان امر اقرى الحج في الرد عليهم وان الانسان لو كان في جسم غير هذا الجسم  
 لذكر ما طرأ له ولم عليه ذلك الجسم ولا وقعت له هذه الواقعة المذكورة ولا جعل  
 اجمع من هذا المخل الذي جمع فيه الخلق باسره سم ولا يجد الى انسان من نفعه كذا  
 مر هذه الواقعة اصلها بل يترك ذلك غاية الكمال لانه ذكر الامم اصحابنا رضي الله  
 عن سيدنا وعلمهم بهذه الالة الكرم في جوارها وما يورثه من ذكره غير انهم في عالمهم  
 على ما ذكره المتكبرون ويحبسون عن علمهم التذكروا من شبهة التسمية بحاجتهم  
 ان ذلك مجامع ما ذكره المولى السدي في تأويل هذه الآية مرسل ان الله تعالى  
 في غاية الاستبعاد لان جمع بني ادم لم يوجدوا في ادم والضا فان مر كذا  
 كيف يخلقوا في جوارحهم يتوحد له طمس الشبهة منه مع ان الله تعالى حكى المخلوق  
 ظهور بني ادم لا مظهره عليه السلام والوجه في ذلك توجه الخطاب الى العقل البشري  
 الذي عرفوا الله تعالى مما شاهدوه من آثار الصانع تعالى في انفسهم وفي باطن الموجودات  
 وكلهم الصوفية في هذا الباب يذيان ولا يستعدون في انطاق الجوارح يوم القيمة  
 فان المسلمين اجمعوا على انطاق الجوارح يوم القيمة وشبهه في التواتر الكرم

قال له

قال يومئذ علمهم انفسهم وادبهم وادبهم في الانسان اذ ليس به انسانا  
 ثم ليس برجله شاعر الجبال ليس بجبل ام لا يخجل للعالمية بالعضو الذي  
 به الميت ومن يكون نجاسة الامس ميت لا دمين عينية او حكمية ام يكون نجاسة  
 العضو الذي ليس به ميت عينية ونجاسة باقى جسده حكمية ومن يكون عرقه نجاسة  
 طاهرة لا نجس ما مسه برجله واما العضو الذي ليس به ميت فان مسه  
 شيئا رطبا بعدت النجاسة ليه والافلا ونجاسة اللابس قد احتقت نجاستها  
 طاهرة والافلا عرق العضو اللابس في المباشرة فان لها الرجوع فيها بذلة  
 العدة وللزوجة الرجوع برجوعها فله رجوع في العدة فيها بذلة ولم يعلم الزوج  
 الا بعد خروج العدة من صحيح رجوعها او طالة هذه ولها مطالبة الرجوع كما  
 بذلة ام ليس لها ذلك نعم صحيح رجوعها ولا رجوع له بعد العدة في  
 انتم من يكون عليها عند خريف الارض باليد ام عند مسح الوجه من تحت الحام  
 عند انتم ام لا يجوز فندمها عند الصرب في محرمات زرع الحام في كذا  
 يستوجب الكلف المسح استرسل من الشوم من تحت غسل الجبهة ام لا  
 غسل اصول الشرح ان الغسل لو كان له شرط طهر او ادر يغسل مسكوك  
 ثم اغسل شعره مرفوع لم يغسل الماء الى اصوله من نصحه ام لا يصح  
 وحل اتصال الماء الى ما استرسل وكذلك المرأة اذا وضعت عليها غسل جنابة  
 حيض من تحت غسلها الى الماء لجمع اجزاء الشوم على وصول الماء  
 اصوله خاصة وكذلك الشعر الذي يكون على الجسد كالحيض وكسباها من  
 حكمه هذا الحكم ام لا لا يغسل الشعر من الشوم بل يغسل غسل اصوله  
 وكذا المرأة التي عليها غسل الشعر من غسل اصول الشعر ولا فرق بين سواها



والجواب نعم في المتيقن اذا اخرج من ركعة وضى عليه شمس فانه يحرم من ركعة  
 وجميع ما دون الاولى من كل عدد ان يطوف طواف الشا والاولى ان لا  
 ذلك لا يحل لك عليه لانه قد فرضها باعادتها ثانيا وطواف النساء  
 الحج الى مكة من ذلك في قدرتها ما يشي ويمنع على السارق  
 على ان لا يقدّر غطا طاهر والارواح لا تصليها ولا تعار بها ثم رخص ذلك  
 الغطاء وسويته الهامر ببال العذرة ونحوه من ان يصلي الكسبي من الماء  
 فيل يكون ذلك الذي تقطع من الغطا طاهر او نجسا ان فعله الطين  
 تصاعد الاجرام من النار النجس بوسطه بلفظ ما لا يراه المصلي بعد كسبه  
 مما يقال ان كسوف سببه خيلولة جرم القمر بيننا وبين الشمس لان القمر بيننا  
 والشمس وان سبب خسوف القمر خيلولة الارض منه وبين الشمس لان نوره مستند  
 ويدل على ذلك ما ظهر به اصل القوم في طابق اخبارهم ما اذا كان الامر على  
 الصورة لم اقمنا بالخوف عند ذلك النوع الى الدعاء والصلوة الى المسجد  
 مع انه يجوز ان يكون الله سبحانه يجعل حصول هذا الامر سببا لوجوب صلوات  
 مخصوصة لكن ما وقع الخوف عند ذلك النوع منه استند والكسوف والخوف  
 الى ما ذكر ادا اياه مستند الى الرصد وسواه فطعن في معنى وكسبه لم  
 يبره في الكسوف بالصلوة وسواء استند والنور فان امتثال قوله  
 الاحوال مستند الى الابعاد ما لا يخفى من الدعاء والصلوة في طهر  
 النور كذا ان يكون هذا الحدث سببا لحدث حادث ارض من خضراء  
 شرفا فان تكون العبادة واقعة لما انبط بدلك الحادث من الزوال  
 سبب لك في اخبار المجهين واصحاب الرسل بالاشياء المعينة وبما

جاءه لا حاشم

طابقه لا يخبرهم بل ذكر له او ضمن الشبهة انه اخذ على منعها الراس بذلك  
 كان هذا الرسل علماء وخبره لئلا يراهم الله على شيئا وعليهم فتواؤهم  
 الناس منه هذا كمن لا يحقوله ما وافق قولهم من الخواص فانه يقع  
 سبيل الاتفاق وعلم الرسل سبب له او رخص عليه السلام وليس بحق لكن جرى  
 لنا فاعرضه عنه وامتحانات طاعت حكمته لكن لا ينفرد ذلك علم حقيقة  
 في المصلي اذا عقد فيه الصلوة بقوله اصلي للعلم مثلا او ادرك لوجوبها على  
 قوته بعد سجانه وطاعة اليه من كون قوله سجانه وطاعة اليه مبطل للنية وضوئه  
 لانه يجب ان يلى اول جزاءه الكبير اخر جزاءه اليه بلا فصل فاذا قال قربة  
 الله فاذا قال سجانه وطاعة الله وكبر عتق يكون قد فصل بين النية وبينه  
 الاحرام لا يكون قول ذلك باللسان او بالقلب مبطل للنية ولا للصلوة  
 الاولى ترك ذلك لا يستلزم صحة الصلوة معه لان اخر النية حينئذ  
 قوله طاعة الله لانه معنى القرينة مكانة قد اكمل النية وكررها منها في التاكيد  
 الرائد اذا تكرر لونه وطهره ويحيط المكث او بالتمسك او باجسام طاهرة فوضعه  
 من خروجه ذلك يكون طاهر مطهر ام لا اذ لم يسلم التمر اطلاقهم  
 الهام لا يخرج بذلك عن كونه طاهر مطهر بقا اسم الهام المطلق عليه في الورد  
 فانهم يحكونه في بلاد الشام بحاجتهم اليهودي والنصارى انهم لا يخلوا امر طوبى  
 كالطلق الذي يقع على الاستحارة وشبهة تم يلون به الزحاج الذي هو مركب على  
 النافذ من منه ما ينزل من الهام فيكون الذي ينزل منه نجسا لان الرطوبة  
 التي يكون عليه قد ذهب ولا حارة النار اذا لاقاة الماء فربطه

بطل  
نور



وكان الخلق من الماهية الحسية والعدم العلم به باب الرطوبة الحسية ولو زهدت  
 حكم الخامسة عن جسمه المورود ولا على الماء النازل بالقطر المجاور له  
 في حيز الساقية في تحليل السبابة ومن ما رواه عبد الله بن عثمان بن سیدنا رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم عن رجل من موثق فر غاراه مع نفسه سيدنا رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم اذ ينه بالصبغة ولا يخفى لسانه عن صوته ما سئل عن  
 ام لا فليما اخره بانقطاعه ارسلي يديه قسلي الله عليه ووجه الخبر ذلك ان السبابة  
 لو كان حرا ما كان سيدنا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من غير ان يذوقه  
 لانه صلى الله عليه واله لا يواحد على عمل ارام او سماع ارام بخبره فلا اقرين  
 عمره في ذلك ولم يامر به بشيء من ان سماعا مكرهه لا حرام وسيدنا رسول الله  
 صلى الله عليه واله كان ينز عن الاشياء المكرهية كما ينزه غيره من الاشياء  
 المحرمة فاذا سلم هذه الرواية سلم جمل يكون لاصحابنا جواب عن هذه المسئلة  
 التي وجهها الشافعي فانهما قوله ليس بطريق الصوت الصادر عن هذه الآلات  
 نحو ما بل يقتضي على الطرب الموجب لهذه الانسان ولهوه على بالدوران  
 في ان يعلم الله صلى الله عليه واله وسلم على امر من عدم لذته بالسمع من ذلك  
 الصوت فلا يكون وقا منه ومن نفق العراب في سمعهم من الاصوات التي  
 لا ترجع اليه قول الله واولاها حارا يكون من غير عرف سكوت الصوت  
 بغير السماع فالله الذي صلى الله عليه واله وسلم عن ذلك من قطع صوته اما وضع  
 السبابة عن فيه او غير ذلك من الدلائل من ادعى تقديره هذه الرواية فان  
 علمنا نزيها النبي صلى الله عليه واله وسلم عن ذلك امثاله من الحرامات والكفر

بدر

ص

فما ينفع من مولانا امير المؤمنين علي عليه السلام انه كان يعرف لليلة التي  
 فيها دخرها فكيف خرج عليه السلام في تلك الليلة ملقيا بيده الى الهك والكان معه  
 عليه السلام سوخته لكن يطلب بها حيث عن هذه السبابة بحيث ان يكون عليه السلام  
 ان لم يوقع القل في تلك الليلة ولم يغمض اليه في وقت غرقه انه عليه السلام يعلم  
 في اي مكان يقبل او ان يعلقه عليه السلام مغاير لتكليفه في ان يكلف سئل  
 صحته بالسرقة صدق الله عليه في ذات الامر كما يحكي على الحجاب النيات وان في  
 شانه الى العنق فلا يعذر في ذلك في جميع الكاليف العقلية والسمعية فانه ليس  
 منها واجب لنفسه فخر معن لغوه الاشكر المنع لانا يقول التكليف واجب لذاته  
 كونه في شكر المنع والمعرفة وجبت لان شكر العلم واجب ولا يصح بدون المعرفة  
 وتعين ان شكر العلم واجب فخر معن شي او غيره وجبت لانه قبل هذا صحاح ام لا  
 اما التكاليف السمعية السمعية فانما وجبت ما لكونها سكر الشعير او الكوفا  
 الطامنة التكاليف العقلية كما قال الله تعالى ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر  
 واما التكاليف العقلية فانما وجبت لذاتها او بصفتها لا بفعل الواقع  
 عليها على اختلاف المذاهب في ذلك في جهة اصحابنا عدم وقوع الخلط  
 الثلاث في دفعه واحدة اجمع اصحابنا المنشد الى قوله عليه السلام  
 والمخلقات ثلاثا فان من ذوات الازواج وغيره من الاحداث وقيل على  
 اويل على هذا الحكم في ام الولد بل يجوز السيد ما ان يحلل وطهر ما غيره  
 ما دام ولدا ما قيا ما ان مذاقها كمال خاصة على قول من يفتي ذلك  
 اليمن نعم يجوز لذاتها بغيرها لغوه مع وجود ولدها انصارا



في المنع المتعلق بها على منزلة وسوا السبع وشبهه العقود والنافلة  
 فمن وطئ زوجة من احد المومنين اذا تكررت منه الوطئ من يكره  
 عليه وجوب الحج مرة واحدة لا يكره عليه الا البدنة ويكفي الحج مرة واحدة  
 مرة واحدة لا يكره بالاصل فاذا افرد وجب عليه واحدة  
 دفعة واحدة ولا يكره تكرار الوطئ من يكفيه الحج مرة واحدة فمن  
 نسي الحج مخافة او الاخفاق فحرم ذلك قبل الركوع من يجب عليه عا  
 التواتر على الوجه الذي يمنع ام لا يجب عليه اعادته التواتر على  
 اعادته التواتر لاصاله برأيه وان تركها مع الجمل بوجوبها  
 لا يجب الاعادتها من اول في اليه التي ينقضها مولانا للصلوات  
 فانه يطول فيها ويعود فيها المسؤول من احسانه ان يذكر للملك كصحة  
 مولانا على التام والوجه في ذلك في الصورة المقبولة قال المالك ما  
 مولانا بالقبول والاتباع العبد يقول في الظاهر مثل حال قصده  
 ورضي الظاهر بان اوصد الله وكبره الاحرام وقراه الحمد وسوره بعد ما واكرو  
 والكره مطبق والرفع منه مطبق والنجود على سبعة اعضاء والذكر مطبقا  
 ورفع الركاس والاطلاس مطبقا والنجود والسان والذكر مطبقا  
 منه ويكره الملعون الركعات لان اسقط الله والكبر الاحرام وما زاد  
 على الحمد والاخرتين وازيد للشهد من بعد التائب والراعي واخاف في  
 الكل هذا الواجب المندوب لتدبيره صلى الله عليه وسلم في الظاهر ادا للوجه  
 قبل الله في الدليل الذي ذكره في عدم وقوع الطلاق المعتق

الشرع

فان من جمله انه قال اما ان منع باللفظ او بالشرط او بالجمع والاصل  
 بوجه صحيح فاذا اقرض معترض قال فليدفع على هذا ان لا يصح متى  
 على شرط عندكم وقد اجزتم ذلك بعض المسائل واجتمعت على صحة ان  
 وسو يتعلق على شرط فيرد عليكم ما لو ردتموه علينا فما يكون جوابنا له  
 الفرق بين الطلاق المشرط والنداء المشرط طاهر فان الطلاق المشرط  
 لو اذنت البيونة عند القاءه لم يرق الاجماع اما عندنا فطاهر لطلانه  
 عند القاءه ولانه لا يكمل بوقوعه وقت القاءه بل عند حصول الشرط فنعى ان  
 موافقه عند وقوع الشرط فيكون الكيل بعد القاءه ناسا الى غاية  
 وقوع الشرط وذلك يخرج عن كونه دائما وليس معه فيلزم خرق الاجماع  
 وهو وجود ثلث الكيل في الجواز بخلاف النذر في الشارح عند  
 منه الاخراج وقت دون اخر والخطاب لا يحار قبل حضور وقت  
 الوجوب بوقف الوجوب على شرط وفاته فعدمه كذلك بخلاف الكيل  
 وايضا فان النذر بوقوع المكلف حال وقوع الفعل عند وقوع الشرط  
 كما نقول في الواجب الموضع بخلاف الطلاق فان الحر لم يقع في  
 الحال في الكتاب العزيز من يجوز سبعة وشراوه ام ترة عن ذلك  
 واذا اراد الانسان شراوه وسبعه شيف في كل الجلد والورق  
 منع اصحابنا من بيع المصحف بل يجوز بيع الجلد والورق  
 لنقل من اهل البيت عليهم السلام واستمال سبعة على نوع من الزبانية  
 فعندنا بانه من ذلك في قول المصنفين ان الساري بطله

الشرط



كان موجبا لم يكن قادرا وسلب القدرة في الشاهد الموقوف في الجاحشي او فعمله لم يكن  
 يكونه سبحانه موجبا لغيره من الجاحد الاشياء واخر اجزا كما في الشاهد ادم لا يترتب  
 الموجب في عرف المكلفين من الوجود لبعض مع وجوب العمل لذاته لا لوجه الصدق  
 والاختيار والقادر هو الذي يفعل بوجه صدق واختاره ولا يجب ان يفعل لذاته  
 في قول الاصوليين شكر الله ونسوة شكر الله من اللفظان بمعنى واحد  
 وبينهما فرق مطلقا فيلحق الشكر في شكر الله في احد القولين وتقتضي كل  
 التكليف كقياس شكر الله ما بالصلوة والحرى بالحق وفرد كل صفة العباد  
 في الاله اذ كانت شكره من جملة فاعله او طهرها لوجه صدق العمل لذاته لا  
 وان حلت له من العمل بامر من ملك فيعمل اياها بامر واحد اختلف في حق هذه الاله  
 والاخرى ابا جبر تاوكت قدرات والذي قدس له روحه في اليوم بعد وفاته  
 قادمين يدينه ويوحيه ان على نوح ما كان في حوته ويوحيه عن هذه المسئلة  
 الخفاف وذكر ان السيد المرتضى رحمه الله منع من ابا جبر وانما طوسى في احوال  
 وطهرها فقلت في الحق قول المرتضى فقال لم قلت قال سبب البضع لا يتبع بعضه  
 زوجك في انك لا نصف هذه الجارية ويكون الباقي مباحا بالملك فقال في  
 هذا غلط نحن لا نقول انه اذا ملك بعضنا حرمت بعضنا ونحن بعضنا بل لو كان  
 غيره اقل من هذا كانت مائة ما اذا لم يكون التحليل مبيحا للبعض مع احواله  
 من دون الشك من ثمة الشك الاول ثم وجب عليه الاحتياط كعتيق  
 جليس اوركه من قيام من ياتي بالشك قبل الايمان بالركعة لانه لا شك في  
 اوله ولا يخلو من تقدم ام يات به بعد ان ياتي بركعة الاحتياط لان العمل فيها بعد

الصلوة وهذه

الصلوة وهذه الركعة موقوفة لان تكون تمام الصلوة الاحتياط لغيره  
 ثمة الشك وبكبره من الاحرام فمقتضى الصلوة وليس الركعة تأما بالتحقق فاقام  
 التمام في المسائل التي لم يرد فيها نص عند اصحابنا وجدنا مسائل في ورود  
 فيها النص وكذا المسائل التي لم ينص عليها فتاها المسائل المنصوص عليها  
 اول ذلك الحكم المنصوص وادونا ان نقدي حكم المسئلة المنصوص عليها  
 المسئلة التي لا نص عليها بطريق الاولوية والمشاركة بقول الختم هذا ليس اسم  
 لا يقولون به ادله الاحكام عندنا من جهة كتاب الله وسنة رسوله عليه  
 السلام المتواترة المنقولة عنه وعن احد مر الاله المعصومين بالاجماع مع سلامة  
 السند والاجماع ودليل العقل كالبروة الاصلية والاستصحاب والاحتياط والاهل  
 اشرك الكتاب السنة والطريق كونهما دالة بمنطوقها ماره وبمفهومها اخرى انما  
 السموات والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض والارض  
 هذه الدلائل كافية استنباط الاحكام ودل العقل والنقل على اعتناء العمل  
 على ما تشرع في كتاب الاصول ونفى بالقياس انما حكم بصوره لاجل بوجه  
 اخرى وتقتضيه احوال كان الاصل وهو الذي ثبت فيه بدليل نص او غيره  
 والفرع وهو الذي يطلب اثبات مثل ذلك حكم فلهذا الذي بدليله في صورة  
 الفرع وهو في الاصل والعلة دس الجامع من الاصل والفرع المنسبة للحكم  
 كما يقول المخبر اجم فان الشك حرام بالقياس عليه وازد جامع من الاسكار وغير  
 هو الذي والشك هو النوع والحكم هو الحكم والجامع هو الاسكار وهو العلم القضي  
 لثبوت الحكم فيها اذ عرفت هذا فيقول هذا القياس بل كان منصوص العلم

القول



العين به ولا يكون ذلك قياسا على الحقيقة بل قياسا على الواقع بالفضل كقول  
 السلم لما سئل عن بيع الرطب بالتمر انقص اذا جفت قال نعم قال فلان ان  
 على ان المقضي للمنع هو البيع بالقيمة المنقصة فيم حكم الرطب بالتمر والبيع  
 بالتمر والطن الرطب ليس وقر ذلك من الخيار فالأحكام التي ليست  
 عندنا بالخصوصية هي ثبت فيها الحكم اما بطريق مفهوم المواقعة وهو يلحق بالذ  
 من المنطوق كما هو قوله تعالى ولا تقول لهما أفانه يدل على حكم الرطب  
 الاولى ومثل هذا يكون مقطوعا به او بطريق مفهوم الخلف كما هو قوله  
 سائعه الغنم الركوة وللمفهوم الخطاب في اشتراك الركوة على المعلومة في كونها  
 او بطريق القياس المنصوص العلوية كما قلنا الرطب ليس شي من هذه الانواع  
 فلا يتصور انما نفى الحكم من صورته الاخرى الا احكم على اخذ هذه الانواع  
 عين البناء العين بالقياس في شخص من أرض أخرى أو خلافاً لذن  
 صاحب الأرض أو بغيره بشرط ان يكون الموقوف من ممتلكات الأرض في الغار  
 نقصان ثم بدأ صاحب الأرض ان هذه معا مفسدة فمن لان لم يمس  
 الوتر يقطع رسمه من ممتلكات الأرض ام ليس له ذلك بل يجوز ان يتفق على  
 بقا الرخس مدة معينة بان يكون نصف الموقوف للثابت للموقوف  
 الأرض من اجرة أرضه والنصف الاخر للفاصل ام لا يجوز ذلك او انقص  
 الموقوف للرخص ان على حاله بل يجوز لصاحب الأرض الزام المستأجر بما  
 وقلبه الا ان يجد له عقدا مستأنفا لم يسل ذلك ليس له التعلق الا مع  
 و دليل ان مالك الأرض يطلب ثمنه او حصة وهو يحصل كمال اهرام الحائنة

والجواب

ولا يمكن الا ينقص مال الغير وذلك الغير متعلق بغير الأرض بحث بعد نقص ملكه  
 جره لهما بعض منه ويجوز ان يتفق على بقا نصف الرخص مدته بعض بعض  
 الاخر او انقصت المدة جازله قلعه في المساق فانه اذا خربت الثمرة جاز  
 المثل وما لك الأرض ان يتقبل بحصة صاحبها او المخص وكذلك للأرض من يجوز  
 لا جنى عنها ان يتقبل حصتها معا بخرها ام لا يجوز ذلك فان هذه المسئلة  
 قبلها يستعمل ثمانية مدته سيدنا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على الغالب  
 جميع المالك للمدين النبوة المغارة حصه من الموقوف والغالب على الثمار ابراهيم  
 ويتقبلها بالخص من ليس هو شريك فيها واما ان مدين الامر من وشبها  
 سبب غل المملوك نفسه عن القضا فيها بعد ما شرعنا لان امر المدينه بغير المالك  
 بها ان يحكم بغير ذلك والشيء به غير اختاره ومن يجوز لكل من يمكن او اكثر  
 ان يتقبل احد بمحضه الاخرين ام لا يجوز ذلك في المساقاة والمرارعة خاصة  
 لا استبعاد في تعدية الحكم الى الاشياء ذلك لنا وبها المصلحة  
 المناسبة من هذا الحكم وهذا التخصيص غير لازم بل كانه اذن في التعريف بعض  
 لهذا التخصيص من الثمرة لم يلزمه التخصيص ويجوز لكل من يمكن او اكثر من ان يتقبل  
 احد بمحضه الاخرين فانه قل بعض اصحابنا وبعض العامة ايضا ان المقام  
 كان على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا صاعا بالبيت انه قد غفر بعد  
 سيدنا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم واعيد الى هذا المكان وهو الموضع الذي  
 سوفه الان فاذا كان الامر على هذه الصورة كيف يصح الصلوة فيه مع ان الامر  
 بالصلوة في الاية الكريمة قد عين فيه مقام ابراهيم وبنينا سيدنا رسول الله

فيها



عليه واله وسلم مكانه فكيف تصح الصدقات فيه وتغير للمعام كما كان عليه ومن سئل  
 صلى الله عليه واله وسلم فقد نفقه حوائج اصحابنا والحق انما ابن الجوزي قد نفقه  
 كتاب ثمار العزم الساكن لا الشرف لا ما كان ونفقه الارزاق في خارج وملكه وغيره مما  
 مضى الجمهور يكون الحال في هذه السؤال المفهوم عند اصحابنا ان موضع  
 المعام حيث سئل ان ولا غيره بما خالف لك في نصيب صاحب الزمان للمقام  
 من الخمس بل يذهب مولانا الى صرفه لا الى ما حين حررني عبد المطلب ام لا كان  
 سيدنا ابيه الله يذهب الى ذلك هل يكون حكمه ما له عليه السلام من غير الميراث  
 من الارث له وقره مما هو مختص به حكم نصيبه الخمس سواء صرفه لا الى ما حين  
 سئل عبد المطلب ام لا هذه المسئلة خلاف بين اصحابنا والمعتد اما حفظه عليه  
 السلام الى حين ظهوره عليه السلام او تفرقة على الميراث من مائة الاصل في سئل  
 تنفذ قوتهم ومعوزة نفقتهم باذن حاكم الشرع في الانسان اذا وقع موته  
 لا يثبت لها وعرف انه لم يتركه عادة يوضع خطه الا على شهادة محرره غير انه لم  
 الصورة المشهورة عليها حين اذ الشهادة ونسبها فلما ذكرناه لو تذكر احدنا  
 يذكر الا راوى امور ثبت عليها الشهادة هل يجوز له ان يشهد في عدة النساء  
 والحال هذه ام لا يجوز الشهادة حتى يعرف الواقعة وتفاصيلها ولو عرفت  
 كتحققه وهذا يؤول الى ان احد لا يولى الشهادة ابدا بغير ذلك لا يجوز  
 يشهد الا بما يعلم لان النبي صلى الله عليه واله وسلم اشار الى التمسك بالثبوت  
 فيشهدوا الا قدع سئل يدل العقل على حصول الثواب المنقطع والعباد  
 ام لا يستفاد ذلك الامر جبه السمع ذهب اصحابنا الى انه محقق وخالف في

قوم اخرون اتجه اصحابنا بان التكليف الزام المشقة وازام المشقة من غير عوض قد  
 الكلف من غير عوض فيج اما المقصد الاول مبني على تصور معنى الكلف اما المقصد  
 الثاني فبذمته واذا كان لا يدر العوض فاما سكوت العوض مما يصح الابد  
 بشدة او ما لا يصح الابد امثله والاول باطل والا كان الكلف بمقتضى معين  
 وهو الثواب لان الثواب هو النفع المسمى بالمقارن للتعظيم والتجمل في الامر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر بل هو واجب عقلي اهم الواجبات الشرعية ولو كان  
 واجبا فعليا لوجب الله سبحانه ونوع ولو وجب حكمه بحال مع ذلك عليه وسكن  
 من ازاله كل منكر لما كان يقع سكر اصلا والواقع بخلافه فاصح ان هذه المسئلة  
 اختلف المتكلمون في هذه المسئلة فذهب بعضهم الى ان وجوبها عقدي  
 فذهب اخرون الى انه سمعي لا دليل الذي ذكره لكن يمكن ان يعال عليه جاز  
 ان يكون وجوبها عليه معلوم شرطا كما تقول في الكلف انه يحك عليه شرطا  
 ونهيه عن فعل نهي الا سئل الا لا بحيث يطل الكلف فمن شئى شيئا  
 ويرى عنه مردا ثم سئل ام او يزوج المرأة ونقدا دراهم ام لا يكون  
 الشئ الذي يشتر به والمرأة التي تزوجها اما عليه لا يجوز له الصرف فيه ولا يولد  
 المرأة ام يكون ذلك كله خلا لا لا تصرف فيه جاز ويتعلق الدراهم المفضولة  
 وسئل نفق ذلك من ان يشترى الشئ او يزوج المرأة على شئ معلوم  
 ثم يزوج فيه الدراهم او من ان يشترى الشئ او يزوج المرأة بغير ذلك المال  
 الحرام ام لا فرق في ذلك اما ان يشترى بعين المال المفضول او يشترى  
 الذمة ويقفه فاما كان الاول فان اجاز المال كانت العين له وان لم يجز



تقبل العين الى المشتري وكان تصرفه فيها حراما او كان الشئ كان الشئ حراما  
 في البيع سابقا عليه وزان المار واما الكساح فان اصدق المال الحرام بعينه  
 بطل المسمى وصح الكساح ووجب به المثل مع الدخول وان اصدق سائر الدفنة  
 وبعد هذا المال الحرام كان التزويج ايضا مباحا وكان وجه الحال باطلا ووجب عليه  
 للمرأة المسمى والتمتع ما دفعه الى المرأة وتسلمه اليه ماله اذا حصل الكساح  
 يوم وفده ولم يحصل عليه طعن بامر من السلطان في الحج والوقوف بعرفة يومين ام لا فان  
 كان يجب عليه الوقوف يومين من قبل حجب عليه في اليوم الثاني السبع الى المشعر  
 لاحتمال ان يكون سويوم وقوفه ثم يعود الى عرفه ام لا يجب عليه فان وجهه ذلك  
 ولم يمكن من ذلك بخوف على نفسه ما يكون حكمه مستند بخروج النفس اليها  
 فاما كان يجب عليه السبع الى المشعر ولكن من ذلك ولم يخف على نفسه من حجب عليه  
 ايضا المضي الى منى ليعتقه بها مناسك يوم النحر لاحتمال ان يكون يوم النحر  
 ثم يعود الى عرفه للوقوف بها ام لا يجب عليه السبع الى منى بل المهم الوقوف بالمشعر  
 وكذا حضر المناسك يعني الى عرفة وان كان يحتمل ان يكون يومه سويوم النحر  
 لا يجب عليه بعد الوقوف بالمشعر من اداء المنيب او لا تسهر من عرفة الى  
 ذى القعدة ثلثين يوما ووقف يوم تاسع ذى الحجة بالنسبة الى عدد ذى  
 في المشعر ومنى في شخص يبيع الضاحكة وغيره فاذا اجتمعت هذه الفوائد  
 بها فاختار منه ولا يتفق عند ذى ذلك الوقت اذ انهم ثم بعد ذلك يتفق  
 الدار اتم فاعطيه مقدار صرف فلو سبه التي اخذتها منه وتارة سبقت القضية فاعطيه  
 الدار اتم وليس مقبولة فلو سبه ثم اخذ منه صرف الدار اتم التي اعطته في نقد او غيره

يعيش  
 محمدا

على قدر ما يتعش به من غير عقد ولا كلام الا على هذه الصفة من يكون هذا الامر حراما  
 المقررت فيما اخذته منه وبأخذته منى ام كيف يكون الحال اذا اشبهت بها  
 الى اية من العقود اللازمة الى اياها كل منهما المقررت فيما عدا اليه وجاز رجوع كل  
 منهما الى عين ماله مع بقائها في الحرام فان مدة بقائه الانسان فيه محمولة  
 ومقدار التمار الذي يستعمل محمول فمن يكون لبيته في الحرام وان طال وقت البقاء  
 عليه وان اكره ما ذوقه مباحا له لئلا يدعى الحال وليس لصاحب الحرام معاقبته  
 في شئ من ذلك ام له اخراجه اذا طال ملكه منعه من علف التمار او الكزوايا  
 وحره من هذا الامر ويصح حتى يكون الانسان يرى الذم مما فعله في الحرام في  
 المكث وكثرة استعمال التمار فان الناس يختلفون في ذلك فاما من يبيع  
 عوايد الناس واما من ذلك بالاذن العام فان فرض كراهية صاحب الحرام  
 طول المكث او كره استعمال التمار كان الاستحالة ضيقة واللبث بالزمانين  
 والمار بالمقدار المعين كيلا او ذرنا في الدار اتم التي في بلاد الشام فانها  
 مخدومة بالنجاس لا يعلم مقدار ما فيها فرائها معلومة صرف بين الناس  
 يجوز والحال هذه صرفها بالعتوس غراما والمعاملة بها ام لا نعم يجوز ذلك  
 كانت معلومة صرف بين الناس في صاحب الحرام من يضمن ما يشترط  
 الى الحرام وان لم يعمل له سالان في الحال بعضه حظه لما ينزل على الرب  
 التي عنده ام لا يضمن حتى يقال له ما بعضه الحفظ ثم تسقط ذلك  
 الامع القدي او الغلط مع الاباح والنقص والى عليه فحين فرضه  
 المتبع بالعرفه الحرام والحرم متصفا للملا وصل الى مكة فاق عليه الوقت او سبه



المرأة فقل غنة لا الا اذا لم ترضى مناسك حج واتي بغيره من غيره بعد ذلك فقل غنة  
 فرض الحج والحالة هذه ام لا يقطع غنة لان فرضه ولم يات به نعم يسقط وجوب  
 الحج بذلك فرض التمتع سقط عنه العذر والتمتع الشاؤفة يقطع الحج ولم يوجب عليه  
 الاغادة في المفرد والقارن من حج عليهما الايمان بالمعزة عام في كل كتاب  
 على التمتع ام يجوز لكل واحد منهما ان ياتي بالحج سنة وما لم يعم في اخرى نعم  
 عليهما الايمان بهما عام واجد لا على انه شرط بل لا يصل وجوب المفرد به ولو  
 انه ترك العمرة في ذلك العام صح حج ووجب عليه العمرة وفي العام الثاني مع  
 في المحض فانه لا يخلل له المشا حتى حج او يطاف عنه على التفصيل الوارد ولو  
 قبل ذلك الذي يجب عليه وسنكر عليه الكفارة بترك الحج لعمومها الى  
 كح عليه الكفارة وتكرار بترك الوطئ في الرقة من يكون داخل مع الرقعة  
 وجوب بعد ساء الغسل ام تكون مع الجسد جنبها الايمن مع الجانب الايسر  
 وجنبها الايسر مع الجانب الايسر الاول ان حكمها حكم الراس وجوب التعميم  
 وعدم اعتبار اليمن واليسار فيها في المرأة اذا اجتمع عليها غسل حصص النساء  
 وجنبها فقل يجب عليها ان يغسل من كل حدث غسلها غسل واحد والحج ام  
 يكتفى غسل الجنب بغيره ولا يكتفى بغيره فانه كان مكفها غسل واحد اجمع من كل غسلها  
 تعين الاحداث التي عليها عند ذنبه الغسل او بغيرها الغسل ولو اعتقت ذكر  
 بعض الاحداث عامة او ناسية واد كان بغيرها غسل الجنبه من غيره من الاحداث  
 من يسقط عنه الوضوء في هذه الصور ام لا نعم بغيرها غسل الجنبه من غير  
 يجب عليها تعين الاحداث كلها او اعتنت الجنبه ولا وضوء عليها

في المرأة اذا

في المرأة اذا ظهرت من الحيض من نحو ذرة جها وطو ما قبل الغسل ام لا يجوز ذلك الا بعد  
 الاقرب الى الا على كرايته في الرشد من هو اصلاح الهال وعدم فهم  
 في غير الاقراض الصحيح ام يسترط انضمام العدالة لذلك لا يسترط العدالة  
 في ذلك بل يكتفى بصلاح الهال في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من بعد  
 مو لا ياتي واثبت على الايمان وسوا اقام به البعض سقط عن البيان  
 ويدا هو هذا الواجب على الكفاية اختلف الناس في هذه المسئلة فذهب  
 قوم لما وجدوا على الايمان وسقطت من حمرة وقواه الشيخ الطوسي في  
 بعض اقواله وذهب السيد المضي رحمه الله ابو الصلاح وابن ابي ريس الى ان  
 لا انهما واجبان على الكفاية بمعنى انه اذا قام به البعض سقط عن الباقين  
 وان لم يتم به احد اتحن كل عالم به يمكن من الامر الا يتم على الاطلاق في العلم  
 يمكن انقاذ الاماكل وحسن الكل اجمع بوجه قوله تعالى اخذ العفو وامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر واجتنب كل المكلفين لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة  
 حسنة قوله تعالى لا يتناهون عن منكر قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا تفرحون بالمعروف والنهي عن المنكر الحديث اجمع الا فرحون بوجوه قوله  
 ولكن منكم من لا يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ولم يتم  
 ذلك ان الفرض المقصود من ذلك به ارتفاع المنكر ووقوع المعروف فادان  
 حصل البعض لم يجب على الباقيين لاستحالة تحصيل الماحصل في جملة من  
 اصحابنا رايهم المملوك ففهم من غيب الى اصل العلم اذا ذكر الانسان كخبره من سبنا  
 صلى الله عليه واله وسلم في حال من الله عليه واله يكرهون ذلك غاية الاحكام



لا انفصل بين النبي عليه السلام وبين الالهيته مع ان النجاة ذكرها  
 العطف على الضمير المحض من غير اعاده التي قد ضعف في ورودها  
 محض من مخالفتها على النجاة ام لقول اصحابنا فيه لا وجه لهذا القول  
 بل القول بما قاله النجاة ولو لا استيعاب العقل لها جاز لا اعاده حرفا في بعض  
 على انه قد ورد في كثير من الادعية عنهم عليهم السلام صلى الله عليه وآله في علم النجاة  
 فان من لا يعرفه يتعذر عليه او يتعسر كلام الله سبحانه وكلام رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وعلى آله وكلام اسل بيته عليهم السلام وقد جازى الحديث ان الله لا يقضي  
 لا يقبل دعاء ملوئا من حال احد بوجوب معرفته ام لا يجب معرفة النجاة  
 لان معرفة الفقه واجبة على الكفاية ولا يتم الا بعرفته فيكون معرفة واجبة ولا  
 معرفة النجاة بجميع مسابله بل ما يتوقف عليه الادلة الشرعية في العلم اذا كان  
 كرافضه او قد جازى في غيره من هذه البرزخ لاقية خاصة بل يكون حكمه الذي  
 في عدم التاثر بالملاحة ام يكون الحكم في الاثر من حكمه الذي  
 في تحييس ما لاقى الخاصة خاصة من الكتاب يكون الملك الوهاب



نبتة المؤمن خير من علم قيل في تفسير النجاشي منه لا اسم تفضيل الى خير من غيره وقيل اسم تفضيل ومنه نوارية على  
 النجاشي خير من نوار البعل وهذا لا يرفع الاعتراض وقيل هذا الحديث وقع منه صلى الله عليه وآله في موضعين فيمنه  
 فيها ما كان في كل واحد من نبتة المؤمن في افضل الاعمال عزها قيل في تفسيره انه افضلها اخرها من نبتة  
 ملك العدم والقيص افضل من القوم والاشيا  
 ٨٠

تعلقات الشيخ الاجل  
 بهاء الدين محمد  
 على تفسير القاضي البضاوي للموسم  
 بانوار التنزيل

٩٢٩١



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعل نسخة عالم الاسكان مشرقة بآيات قدرته وتفسيره ومتر  
 نفوس صحيفة الاكوان ببيان البينات وحده وتقريرا وانزل على عبده  
 الكتاب ولم يجعل له عوجا تبصرة للعالمين وتذكيرا وتقص فيه من انباء  
 الغيب ما يجلي برغيا لم يشك والربيب عن كان ميمعا بصيرة والصلوة  
 على من خضع لله بظهوره اسمائه وفضلته على اهل ارضه وسماؤه وارسله  
 بالهدى ودين الحق بغير ونفيرا واكرم مصابيح الظلام ومفاتيح دار السلام  
 الذين اذبحوا عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا **المقدم** فيقول الفقير الى الله  
 العتي محمد المشتهر بهاء الدين العاملي وفقه الله للعمل في يومه لغده قبل ان  
 يخرج الامر بده ان اول ما ارتفع بريد النظر في بعض وكبر راي الفكر من  
 حياضه هو العلوم الدينية التي عليها مدار الاسلام والمعارف الشرعية التي  
 اليها دعا الانبياء عليهم السلام وان اجلتها واعلاها علم التفسير الباحث عما  
 اراده الله سبحانه بكلامه المجيد الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه  
 تنزيلا عن حكمه حميد واتى وقد المستملم ازل مطلب الاستكشاف من الكون  
 مستقلا لا يشاف حقيقة المحتوم فصرفت برهة من زمانى خوافشا بمقدارة  
 وما جوت فرة عن اوطاني في اجتناب اسبابه وادواته مواظبا على استغراق  
 الهمار والليل في غوص بحاره واستنفاض الرجل والجيل في سيرة الجوده  
 فوجدت كتاب انوار التنزيل وسرر السراويل للشيخ الحليل الفاضل شمس الدين  
 النبيل المحمد بالاعداد السماوى القاصى ناصر الدين عبد الله ايضاوى  
 قدس الله ذكرك تربية وحشره في مرة اجبت قد احتوى على الصفو القباب  
 وفي الباب المظوى على ما يشعش العقول والالبا في حقيقتات رايته يدرك

بعد

بها الداني والقاصى وتبقيقات فائقة تشبه فحلها النواصي وقد كنت  
 علقنت عليه حال اشتغال عصابة من الاخوان بمداسته لدى ومذاكرته  
 بين يدي ما يربك بهم جادة سبيله ويرشد بهم الى مارة سبيله لم  
 تجاوزتني ايدي الاسفار وشناوتني البرارى والبحار يوم بالاسام ويوما  
 بالاهوار وتارة بصره وتارة بالحجاز وكان ذلك الكتاب في تلك المدة وفي تلك  
 وسيمر شيئا من اسماوى فجدت النظر فيما كنت قد علقته عليه قديما و  
 الى تلك العقود ذرا تظيها فجاءت محبة بصره المخوف في حياوى ثارته  
 منظره لدره المكنون فمطوى عباراته منحة بطراف تحقيق ابيهم  
 الشهاب موشحة بطلائع تدقيق اشهى من وصال الاحباب فالت بلسان  
 الحال لمن تاملها بفكر صائب ونظر مدبر لقد كنت قد علقته من هذا فكتفتها  
 عنك غطا وك فبصر ك اليوم حميد والله اسأل ان يعصمني عن الخلل  
 في القول والعمل انه المقادير على ما يشاء ويده ازمة الاشياء ونصف  
 اول اعنان الخطاب الى الكلام على دياحة الكتاب **وله** الحمد لله الذي  
 نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا وشيخ صدر الخطاب بافتك  
 من الكتاب متضمن لاسم معرب ومنه فتاوى له براعة الاستدلال في جهتين  
 وغير نظم القرآن المجيد باطل تبارك بلفظ التمجيد لما في هذا التبدل من موافقة  
 مقتضى التنزيل لثمة المحافظة على العمل بالحق المشهور من الاستدعاء بالحمد  
 في كل الامور ولا يعمد الى جواز تقييد المقتضى بعض الفاظ القرآن ولزم من  
 منه بعض علماء البيان ووصف القرآن بالتشوي لا يصف به الا المحيتر  
 بالذات دون الاعراض وسما الغيرة القارات كالاصوات انما هو  
 بتبعية محله سواء احدث حرفا مضمونا او صغارا محفوظا وهو الملك  
 بآثار المحررة

الحمد لله الذي جعل نسخة عالم الاسكان مشرقة بآيات قدرته وتفسيره ومتر نفوس صحيفة الاكوان ببيان البينات وحده وتقريرا وانزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا تبصرة للعالمين وتذكيرا وتقص فيه من انباء الغيب ما يجلي برغيا لم يشك والربيب عن كان ميمعا بصيرة والصلوة على من خضع لله بظهوره اسمائه وفضلته على اهل ارضه وسماؤه وارسله بالهدى ودين الحق بغير ونفيرا واكرم مصابيح الظلام ومفاتيح دار السلام الذين اذبحوا عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا







فان كان المعنى لا يظهر في الكلام  
او كان المعنى لا يظهر في الكلام  
او كان المعنى لا يظهر في الكلام

عزيم عدلوا عن المقابلة بالحرف الى المقابلة باستيفان الفصاحة ههنا  
يعني البلاغة لا المعنى المتعارف بين اهل المعاني كما قيل في فقهها  
لفظ ليس ليقدرها بصورا كاظن وعدنان جدا بيني من وفطان ابو  
تبايل اليمين والمراد بها القبيلتان المنتسبتان اليهما **قوله** ثم بين  
للناس ما نزل اليهم حتما عن لهم من مصاهيرهم ليدبروا آياته  
وليدركوا اولوالالباب تذكيرا العطف بهم للتراف الزمان بين التبيين  
والانعام اوله التباين بين الزمان المعاصرين وارث والمقرون  
وصنمير بن كصمير فم وعوده الى الزمان لان بعضه يدين بعضا  
بعدهما والناس ولما كان مع الناس والحين كافي الصالحات وبعضه  
عليه السلام كما هو الصحيح الاله الطاهر الاله الانس خاصة لان التبيين  
على حياء عرض من المصالح كان لهم وموارد مشهورة ونزل  
بالبناء للمفعول اولي من بناء الفاعل ليعاد ضمير بين الى المعبد  
وبالعكس ليعاد الى الله وحسبما عن اي قدر ما عرض وسببته  
وقد سكن ولا اشعار في عدم تاجير البيان عن وقت الحاحه  
كما ظن سوار تعلق الظرف بنزل اوبين نعم في اشعار بجواره عن  
وقت الخطاب وصنمير آياته للفرقان او الموصول او الموصول اوله  
لما اعدت ضمير بين اليه واولو الالباب اصحاب العقول السليمة عن  
مناقبه الالف ومعارضة الوهم واراد بالتذكير الانباط والاختصاص  
لما تضمنه من الترهيب والترهيب او استجلاء الانوار القدسية  
وخلق الاشياء القدسية عندنا على آياته وفهم اشاراته والتوفيق  
فمن تذكير التعظيم ويحتمل النوعية والعدول عن صيغة التفضل

وهو الذي لا يظهر في الكلام  
وهو الذي لا يظهر في الكلام  
وهو الذي لا يظهر في الكلام

الى التفضل

الى التفضل للسمع **قوله** فكشف قناع الانغلاق عن آيات  
محكمات من ام الكتاب واخوت بهات من رموز الخطاب  
وناو ولا تفسير القناع المعقود الواسعة والانغلاق الشداد  
الباب والاضافة بيان وقيل من قبيل الجبين الماء قد شبه الآيات  
ناوة بمخزونات النفائس واخرى بمخزونات العواصير على طريق المكنية  
واثبت لهما في الاولى الانغلاق وفي الثانية الانفتاح القناع  
على طريق التخييل فليس سعادتان مكنيتان وتخييلتان انتهى  
وعذر ان ليس فيه الكهفارة واحدة مكنية واخرى تخيلية فثبت  
وقد بينت وجهه في شرح الحكم ما حفظ عن الاجال والالتباس  
والمشابهة ما لا يتضح المقصود منه الا بالتحقق والنظر في آياته  
المؤلف في آل عمران وكشف قناع الانغلاق عن الحكم مع انه لا انغلاق  
فيه من قبيل قولهم صديق فم الركبة ليعاد المستر الى الله سبحانه اي  
انزلها كشوفة واضحة وهذا لا ينبغي في المشابهات الا على عموم  
المسترك ولما عاد الى عبده فالمراد اظهاره صلى الله عليه واله خفايا  
اسرارها المضمونة وامرازه دقايق است راتها المكنونة التي لا يظفر  
بالعشور عليها الا واحد بعد واحد ولا يتصور بالوصول اليها الاوارد  
بعد واد فان لكل آية ظهرا وبطنا ولما جعلت الكشف بالنظر الى  
متفاهم العامة والوصف بالاحكام بالنسبة الى الجواهر لم يكن  
بعيدا من ام الكتاب اي اصله الذي يردود اليه باقصر اقوال الحنف  
لتنبيهها منزلة الآية الواحدة ورموز الخطاب مثل الجبين الماء  
او مكنية وتخييلية لولا الرمز اشارة بالعين او الحاجب وناو ولا

فان كان المعنى لا يظهر في الكلام  
فان كان المعنى لا يظهر في الكلام  
فان كان المعنى لا يظهر في الكلام

وهو الذي لا يظهر في الكلام  
وهو الذي لا يظهر في الكلام  
وهو الذي لا يظهر في الكلام

وهو الذي لا يظهر في الكلام  
وهو الذي لا يظهر في الكلام  
وهو الذي لا يظهر في الكلام



وتفسيره مضمونان على القيمة عن النسبة وكشف الصانع ويكون المودع  
 الى كلام المحكم والمنتهى والتاويل ارجاع الكلام ومعرفة معناه  
 الظاهر الى اخره محتمل من ان يؤول اذا رجع والتفسير اصل المعنى  
 من الغرض فكيف اسفوت المرادة عن وجهها اذا كسفت واسفوت الصبح  
 اذا ظهر واجتلى وقد يخص التفسير بظواهر المعاني للتبصير والتميز  
 بابرار الاعيان للاختصار **قوله** سوا برزخه فاضل للثقاتين ولطائف الدقائق  
 ليحتمل انهم خفايا الملك والملوك وخفايا قدس الجبروت ليتفكروا  
 فيها تفكير الابرار الاظهار والعوض خلاف المصنوع ويجلي ايام  
 بالفعول او الاتقنات والملك ما يدرك بحس وقيل عالم الشهادة  
 والملوك ما لا يدرك به وهو عالم الغيب وعالم الامر ويكون عالم  
 الشهادة بالنسبة الى عالم الغيب كالقطرة من البحر التي هي الاول ملكا  
 والثاني ملكا لزيادة المسكن لزيادة المعاني والخبيايا المستترات  
 جميع خفية والقدس بنتم القاف منكون الدال الظاهر والتميز والبرزخ  
 من الجبروت غير القوي والقطعة والجلال والصفات السنية والمفعول لكشف  
 انهم منزلة الذات الاحدية عن شوائب النقص وقد يراد بالجبروت الملأ  
 الاعلى لجبروتهم الامكان بكلامهم العقلي والتفكر واعتلق بجلي  
 والعدول الى تفكير السميع **قوله** فمهد لهم قواعد الاحكام واوضاعها  
 من مضمون الآيات والمأهات ليندب عنهم الراس ويظهر لهم خطيئتهم  
 تمهيد الشيء بوضوح واصلاح المراد بتمهيد القواعد اظهارها وايدائها  
 واقدار المجتهدين على استنباطها واستخراجها فكانت ردة الى علم  
 الاصول قاضاع الاحكام علاماتها كالذئب الزنا لوجوب الصلوة

المراد

لا وجه واستناده  
 بالآية الكريمة لا يفتقر الى دليل  
 والقوم حملوا العبارة فوضع مقام الرب  
 الكامل لاقتصاد المقام ذكره في مقام الرب  
 بجلها على ذلك من مقام عبادة الله سبحانه  
 ما اورده من سوال الجواب واما الابرار انما  
 عند التحقيق حقيقة في صوب الابرار والعلو الذي لا يوصون حملا  
 عند الاشقة فليس ثوب في الابرار انما هو التلطف بخصوص الملوك  
 وان سحاو لعل هذا لفاضل اراد ان الصانع التلطف بخصوص الملوك  
 انما هو من النعم في مورد في مورد الثلثة وفيه لا يلزم قوله عند جميع  
 على التلطف بخصوصه واجبه في كل يوم مرار عديدة عند جميع  
 الابرار انما كانت فاعجب في الاولين ومن هذا الذي يتفق في قوله  
 والوعيد في الغيب وكيف ظهر ذلك من كلام السيد في قوله في عالم  
 على ذلك مع انه قوله قدس واما الوعد والوعيد في قوله في عالم  
 انما كان لا يخفى ومن هذا يظهر عليك حال ما اورده في قوله في عالم  
 السوال والجواب المتجاوزين حد الكتاب ولا اظنك سراجا في  
 لا طائل تحتها سوى تظويل الانفس وتضييع القوايس والبراهين  
 من افادته في حقهم والبراهين بها والبراهين  
 عليه الرحمة بسكوتهم في حقهم وجواب

لا وجه واستناده  
 بالآية الكريمة لا يفتقر الى دليل  
 والقوم حملوا العبارة فوضع مقام الرب  
 الكامل لاقتصاد المقام ذكره في مقام الرب  
 بجلها على ذلك من مقام عبادة الله سبحانه  
 ما اورده من سوال الجواب واما الابرار انما  
 عند التحقيق حقيقة في صوب الابرار والعلو الذي لا يوصون حملا  
 عند الاشقة فليس ثوب في الابرار انما هو التلطف بخصوص الملوك  
 وان سحاو لعل هذا لفاضل اراد ان الصانع التلطف بخصوص الملوك  
 انما هو من النعم في مورد في مورد الثلثة وفيه لا يلزم قوله عند جميع  
 على التلطف بخصوصه واجبه في كل يوم مرار عديدة عند جميع  
 الابرار انما كانت فاعجب في الاولين ومن هذا الذي يتفق في قوله  
 والوعيد في الغيب وكيف ظهر ذلك من كلام السيد في قوله في عالم  
 على ذلك مع انه قوله قدس واما الوعد والوعيد في قوله في عالم  
 انما كان لا يخفى ومن هذا يظهر عليك حال ما اورده في قوله في عالم  
 السوال والجواب المتجاوزين حد الكتاب ولا اظنك سراجا في  
 لا طائل تحتها سوى تظويل الانفس وتضييع القوايس والبراهين  
 من افادته في حقهم والبراهين بها والبراهين  
 عليه الرحمة بسكوتهم في حقهم وجواب

بالصواب  
 من افادته في حقهم  
 عليه الرحمة بسكوتهم  
 في حقهم وجواب







والجواب ان اعدت ضمير او ضاعها الى القواعد امكن لغيرها ان لا يلاها الاقلام  
الموصوفة لا فائدة تلك القواعد والمراد بنصوص الآيات دلائلها القطعية  
وبالمعنى دلائلها الظنية من لمع بيده اذا اشار بها قوله فمن كان  
له قلب الى الحق السمع وهو شهيد فوفى الدارين سعيد وحميد ومن لم يرفع  
اليه راسه واطغى فيه سره يعيش فيهما كصلي سيرة الما ذكره سبحانه  
او البني صلي الله عليه وآله بين الناس ما شمل عليه القرآن الجيد مما يمكن  
التوصل به الى صلاح الدارين وسعادة النشأتين فرغ على ذلك حال  
المبين لهم ففهمهم الى قسمين سعدا واشقياء وقسم السعداء  
فريقين فريق لهم قلب اي قوة النظر في آياته والاستقياط من فحوى  
آياته وفريق ليس لهم ذلك ولكنهم اصغوا اسماعهم واحضروا  
اذنانهم الى الجحور الاخفية والاول المجتهدون والاخر المقلدون  
وجعل الاشقياء من لم يلتفت اليه ولم يعول في الاستدانة عليه واطفاء  
نورا الفطنة والاستعداد الذي وهبه الله سبحانه ومنحه امامه فبقى في  
ظلمات جهالة محروما من ادراك كماله محروما من معرفة قدره ذلك والبراس  
بكرة القول وسكون البناء الموحدة السراج والضمير الى الموصول وفي الكلام  
استفارة مصححة مرسحة ويمكن جعلها تمثيلية ولزم وطعنا وجبت ضمير  
نبرسه الى القرآن فغير استعارة مكنته وتخييل قوله فليذا واجب الوجود  
ويا فاضل الجود وبافا غير كل مقصود صلي عليه صلوة توازي عناه وتجاك  
عناؤه وعلى من اعانه وقرير بنيانه تقريرا اطلاق واجب الوجود عليه  
سبحانه على سبيل التوصيف لا التسمية فان اسماؤه تعالى توقيفية  
وليس هذا منها والاطلاق التوصيف غير موقوف على السماع عند كثير

على الوجود ليس منها  
وورد السيد المحقق في تفسيره في قوله تعالى  
الوجود والوجود والوجود والوجود والوجود والوجود  
يوم الدين ان يوم الخلود والوجود والوجود والوجود  
وتضمن ذلك الوجود والوجود والوجود والوجود والوجود  
ما لم يأت عليه في موضع كلام المحقق في قوله تعالى  
الظلمة التي اوردنا على صمد الصدوق في قوله تعالى  
لم اف كلام السيد في قوله تعالى في قوله تعالى  
لست نظلمهم ما لم ينظروا في قوله تعالى في قوله تعالى  
ليس من ظلمهم ما لم ينظروا في قوله تعالى في قوله تعالى  
ويعدون من دون الله ما لم ينظروا في قوله تعالى في قوله تعالى  
الذي هو الذي هو في قوله تعالى في قوله تعالى  
العام على ما كانت في قوله تعالى في قوله تعالى  
على كذا هي في قوله تعالى في قوله تعالى  
فقد يلزم من قوله تعالى في قوله تعالى  
ايضا يلزم من قوله تعالى في قوله تعالى  
الاثر من قوله تعالى في قوله تعالى  
فاشتموا الارض على قوله تعالى في قوله تعالى  
الآيات الدالة على قوله تعالى في قوله تعالى  
الصالحات في قوله تعالى في قوله تعالى  
عليه قال في قوله تعالى في قوله تعالى  
سنة فانما مائة الاصل في قوله تعالى في قوله تعالى  
من كان يريد عرش الدنيا في قوله تعالى في قوله تعالى  
فالباب كيف هذا القيد في قوله تعالى في قوله تعالى  
انعاماته الاجل في قوله تعالى في قوله تعالى  
لفظ انعت في قوله تعالى في قوله تعالى  
ولا ينظر في قوله تعالى في قوله تعالى  
انتهى كلامه وقد اوضح ذلك في قوله تعالى في قوله تعالى  
ان نزيد ذلك في قوله تعالى في قوله تعالى  
اختصنا صمدنا على اموات

المراد من الآيات الدالة على قوله تعالى في قوله تعالى



من المحققين واما في فائض الجود الى القاعل وفيه كنية وتخييل لا وصف  
 النبي صلى الله عليه وآله بالصفات السابقة من تبين الآيات وكشف  
 الغشاع عن المفصلات وبرز الغوامض وتهذيب القواعد وذلك  
 مما يبعث ويحرك على الدعا الى الله عليه وآله فخرج عليها ذلك فطلب  
 الصلوة من جناب الحق جل وعلا ملتفقا من الغيبة الى الخطاب منفي عليه  
 سبحانه اولاً بعبادات ثلث يفيض اولها عن انزله الكل ثانياً  
 عن ان منه معاشهم وثالثها عن ان الله معادهم ثانياً للوسيلة على  
 طلب الحاجة كما سيجي في قوله تعالى انك مفيد وتوسع هذه الجملة على ما  
 يقوى عود الضمان المستمرة في صدور الفقر الست اليه صلى الله عليه وآله  
 ولذا قلنا ان اول الضمان بالحقين المجمعين الممتدة والمدة النفع وبالمجمل  
 المشقة والمراد النفع الحاصل للامة بسببه صلى الله عليه وآله والمشقة التي  
 اصحابها في اعداء معالم الدين من الاعداء والمعاذين **قوله** وافضل علينا  
 من ربك انهم ومنك بناسا كما انهم وسلم علينا وعليهم تسليم كما  
 البركة التمام والحكمة الكثير وازاد بها علومهم ومعارفهم ومن تبعه في  
 ابتدائهم والكرامة الاكرام ومساكن كراماتهم الطرق الموصلة الى اكرام  
 اتقوا لهم ووسط الرعا والنفس بين الصلوة والتسليم ليكون اقرب  
 الى الاجابة حيث وقع بين المستجابين ولو بالنسبة الى بعض الموقولين  
 فان سبحانه اكرم من لم يقبل الطرفين ويرد الوسط **قوله** فان اعظم  
 العلوم من ان لا يخالفه من نصيب الطريق لئلا يفضل ما لا يعلم  
 التفسير علم يبحث فيه عن كلام الله الجيد من حيث الدلالة على ما  
 والمراد من كلام الله الوارد في السائر فيخرج البحث عن الحديث القديم

ثم مر في العلوم اما في موضوعاتها او معلوماتها او غاياتها او شدة  
 الحاجة اليها او علم التفسير جامع للشرف من الجهات الاربع فهو موضوع كلام  
 تعالى معلوم ما اراده جل وعلا من كلامه وغاية الفوز بالسموات المادية  
 والكرامات السردية وشدة الحاجة اليه ظاهرة فان القرآن منبع اصول  
 التوحيات وفروعها ومنه يستنبط معقولها ومسموعها بل يتوصل به  
 الى خلق الاشياء الناصوتية ويتسلسل الى اجتلاء الانوار الملكوتية كما  
 كما روي عن الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام انه قال لقد جعلني  
 الله لعباده في كلامه ولكن لا يبصرون ونقل العارف الرباني الشيخ محمد باقر الكاشاني  
 في تاملاته انه ما فرغ من مشيئة عليه وهو في الصلوة فسل عن ذلك فقال ما كنت  
 ارد هذه الآية حتى سمعتها من المتكلم بها قال جمال العارفين الشيخ الهردي  
 ان لسان جعفر الصادق كان في ذلك الوقت كشجرة مرسى من قول الله ان الله  
**قوله** لا يليق بها طير كجبرئيل يفتح الراية المهيمنة وفتحها فاق والعلوم الدينية  
 التفسير والحديث والكلام والاصول والفقه وعلم الاخلاق وازاد بها في  
 هذه الفقرة الخمسة الاخيرة بخلاف الفقرة السابقة واصول العلوم الدينية  
 الاربعة الاول كاقبل والاخير ان فروعها وازاد بها بالاصول باعد الاول  
 ولعلم لم يرد بها على التفسير والتكليم في الاطلاع على طواهره فقط والبحث  
 فيها بل اراها الخوض في اغماره والوصول الى اغواره والبحث عن خواصه وتاليف  
 الكتب فيه فلما راد جعله اول اساس العلوم الدينية وهو يقتضي كون البراعة  
 فيها موقوفة عليه فكيف جعله ثانيا موقفا على البراعة فيها وقد يقال ان الاول  
 بالنسبة الى السلف والثاني بالنظر الى الخلف والمراد بالفتون الاربعة علم الارب

الشيخ محمد باقر  
 في تاملاته



الاستغفار والصدقة والاستغفار المستغفر  
المصدر والصدقة المستغفرة  
الاستغفار والصدقة المستغفرة

وهو علم يحتمل خبر عن الخلل في كلام العرب لفظا وكتابة وفنونه اشياء على اللغة  
والنحو والقصر والاستحقاق والمعاني والبيان والتاريخ والاشياء والحوادث  
والقوافي وعلم الخط وقرن الشعر وهذه هي الصناعات العربية تخطف العيون  
العربية عليها لتفسير واستمداد التفسير من الاربعة الاحصية غير ظاهرها  
الاطلاق نظر الى الاغلب ما علم القواعد فمن توابع التفسير كما في التلخيص  
من توابع المعاني **قول** ولطالما لمج الامام طائفة يقسم مخدوف ومكافاة  
للفعل عن الفاعل والمهور انهما لا يتصلان بالفاعل لكنه قل وكثر وطال  
ولا يدخل الالف فعلية وقد يجعل مصدرية والعدول عن الماضي الى المضارع  
فراحت لمحاكاة الحال والصفوة بتثنية الصاد خلاصة الشيء والبارعة  
الغائبة والرابطة المحببة ولعله اراد بافضل المتأخرين الراجعين الى الصغرى  
وجاءت الزمخشري والاعام الرازي فانه اكثر ما يستعمل في كلامهم **قول** ويوجب  
العربية اي اظهاره وكشفه والمعرية المنسوبة والايمة الثمانية هم الواو الالف  
المشتركة باضافة يعقوب بن اسحق الطخارمي واختاره في بين بقية  
العشرة لانه كان اعلم اهل زمانه بالعربية وانتهت رايته القواعد بعد في  
اليوم هذا ولا يخفى في ظاهر كلام مشهور ان ما عدا القراءات الثمان شاذ وهذا  
قول عربي لا يعلم فيه موافق فان المعروف بين القراء والعقهاء قولان  
احدهما انه الشاذ ما عدا القراءات السبع وهو قول بعض اصحابنا لا اعمامه  
وظاهر كلام الرازي والنووي من الشافعية والثاني انه ما عدا القراءات العشر  
والثانيه بعض السبعة ومحمد السنة في العالم فتدبر بقى شيء وهو ان القراءات  
الثلاثة لا يجوز القراءة بها في الصلوة ولا خارجها فلا طائل في نزع من القراءات

۱۱۱

وسميا من التفسير الذي مداره على الاختصار والتمام اللهم الا ان يجعل كخبر  
الاحاد فمع سلامة سند ما يقتضيه تفصيل العمومات وتقسيد المطلقات  
ويستفاد منها بعض الاحكام **قوله** الا ان قصور بضاعتي يشغني الله  
لمثلته والبار الموحدة والطاء المهملة اي يغني ويغني في الاستخارة  
سؤال الله سبحانه ما هو خير وصتم عزمي بالبناء للعقول اي رفع مرتبة  
وفي بعض النسخ بدل التسمية واسمه يشهد بكسرين على وزن افعلة في اليوم  
وهو العلامة وانوار التنزيل من النور بضم النون وربما جعل النور بضمها  
والاول الين **التسوية** فاختار **الكتاب** التسوية طائفة من القرآن لها ترجمة مختصة  
وتقتض طرده بآية الكرسي واجيب بان المراد بالترجمة اللقب وتلك اضافته  
محضة لم يقتض الى حد التلقب وفيه نصف وقدر ارب بالترجمة ما يكتب في  
العنوان ومنه ترجمة الكتاب فترجمة التسوية اسمها وعلما بها اللذان  
جرت العادة بابائهما في المصاحف فيلم الطرد ولا تنظير انتفاض  
العكس في التسوية قبل اعتبار الرسم او ليكن صديق الرسم الان على  
ما قبل الرسم وقامت الشيء اسم لاوله كما حقه لآخرة وفيه في الاصل اضافة  
لانها كالباينة على فقه او مصدر بمعنى الفتح كما انك اذتر بمعنى الكذب او اسم  
الكتاب كالتسوية والهاجرة و اضافته التسوية اليها اليوم الاحد و اضافتها  
الى الكتاب كجزء الشيء منها لا مبتدأ وقد يجعل الاخيرة بمعنى من وفيه ما فيه  
**قوله** وسمى ام القرآن عطف على ما يستفاد مما قبله كما انه قال سمي فاختار  
الكتاب وسمى ام القرآن لقولنا انها مفتحة وبيداه او ما تعليل للتيسير  
معها والثانية فقط وعلى طريق اللف والنشر وهذا الاخيرة ربما نقل  
عن المؤلف خيرة الثلثة واسطها ونشر مقتضى انفراد التسمية الاولى

[illegible]







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

مراد العلامة بالركعة الصلوة سمية لكل باسم الجزء ولم ينفذ في كل صلوة للركعة  
صلوة الجنازة وقد يحمل الركعة في كلام العلامة على معناها الحقيقي ويوجب  
بوجوده الأول الزم مراده أنها تنفي في كل ركعة باق في الأولى في الأولى بالثانية  
وفي الثانية بالاولى اما الوتر فليس من مذهبه وقد تكلف واما ما يقال  
من انه يوجب الكلام بما لا يرتفع لانه غير واجبة في الأخيرة من هذه الخفيفة  
والعلامة منهم فغير لازم استحبابها فيما كافي في هذا التوجيه كما لا يخفى  
الثاني في التسمية المراد بها تنفي في الصلوة بسبب ركعة لا بسبب الركعة  
والشجود كالطهانية ولا بسبب ركعتين كالشهد ولا بسبب صلوة  
صلوة كالنحرية والتسليم وبعده ظاهر كما لا يخفى الثالث لم يوجب مع  
والصلى تنفي مع كل ركعة ويظهر من عرفها أنها تنفي مع كل ركعة مشاة  
كما يقال فلان ياكل مع كل احد اي مع كل احد ياكل معه وفيه نصف الحق ان  
التوجيه الاول الذي اشار اليه المؤلف حسن التوجيه وقد وقعت عبارة  
الكشاف بعينها في الصحاح ونقلها بعض اصحاب الحديث عن عمر بن الخطاب  
ايضا وفي تفسير الامام هكذا لأنها تنفي في كل ركعة من الصلوة وهذه اعجب  
مما وقع في الكشاف والصحاح لصراحتهما بان المراد بالركعة معناها الحقيقي  
او الانزال عطف على الصلوة فكانه جزء المضاع عن معنى الاستقبال  
او ان العبارة من قبيل حلقها بقيا وماء بارد او قد يقال لا حاجة الى هذه  
التكلفات بل ينبغي ابقاء المضاع على حاله فانه سبحانه اطلق عليها السبع  
الثاني بكرة كما سيحى في التعليق بسبب تنزيهاها بالمدينة وغرض المؤلف  
الايحاء الى هذا ولولا ما صح اطلاق السبع الثاني عليها بهذا الاعتبار قبل  
تنزيلها بالمدينة من الغائبة لا خلاف في لزوم السبعة من القرآن

انما هو في انزال اهل السور من كل سورة ام والغائبة فقط من هذا دون  
بقية السور ام ليست في اهل شي من السور من هذا دون بقية السور  
وانما كتبت للتبشير والفصل بين السورتين فان عكس وابن البار  
واهل مكة كابن كثير واهل الكوفة كعاصم والكسائي وغيرهما سوى حمزة  
وغالب اصحاب الشافعي على الاول وهو مذهب الامامية وقال بعض الشافعية  
وحدة بالثاني واهل المدينة منهم مالك والشافعي ومنهم الاوزاعي والبصرة  
على الثالث وهو المشهور عند المتأخرين من الحنفية والمؤلف المحقق  
لم يعرض للخلاف في غير الغائبة وفي بعض النسخ من الغائبة ومن كل  
سورة كما في الكافي وفيه من حمزة واهل الكوفة وقد عرفت مذهب  
**قوله** فظن انها ليست من السورة هذه الظان صاحب الكافي وفيه  
وفي هذا التوجيه فظن ان اذ لا دلالة للعام على الخاص وقد يوجب ان بابا  
من فقرها والكوفة ونصحه بهم بخبرتها وشره بل على ذلك وفيه من حمزة  
محتمل فالنظر بحاله هذا وقد يجعل لفظ ظن اسما مرفوعا بالتحسين المصدر  
المسبوك من لزم ومعه لها قدم لتكثيره ويكون الغرض تزييف هذا الظن  
اشارة الى قرينة ان بعض الظن انهم وعندى لزم الاعتراف بهما جرة هذا  
التوجيه ايهون من ذلك ومن ظن ان المؤلف المحقق اراد ذلك فهو احق بان  
يتلى عليه لزم بعض الظن انهم **قوله** وسئل محمد بن الحسن في هذا الكلام  
مما لا أثر له في مقام اذ لا نزاع لاحد في انها من القرآن ولعل مراده ان حمزة  
لم ينص ايضا كما في حنفية وغرضه زيادة تزييف الظن فتأمل واما ما يقال  
من انه غرض محمد بن الحسن من الذين كلام الله تعالى كل في محله بهذا الترتيب  
ففيه ما لا يخفى على النبيه **قوله** لذا احادث كثيرة اي قلنا على انها من الغائبة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



كما هو في جميع النسخة او لما على الجوز الاول من دعوانا على النسخة الواقعة  
 لكشف هذه الاحاديث تتجاوز العشرة كما صرح ببعض المحققين وقيل  
 السبعة الامامية ايضا فذكر احاديث كثيرة من طريق اهل البيت عليهم السلام  
 والاحاديث التي استند بها المخالف ما قوله **قوله** ومن اجل ذلك من اجل  
 اختلاف الحديثين ونقص النسخ في اجليهما ويمكن ان يقال لا حاجة  
 بين الحديثين لا تعاقبهما على لفظ اول الآيات التسعة البسطة وهو لم من  
 كونها آية براسها فتأمل **قوله** والاجماع بالترفع عطف على احاديث  
 وفيه بحث ظاهر فانه لزم ايراد الاجماع على لفظ ما بين الدفتين كلام الله  
 كل محله على هذا الترتيب فنفى دخلا من لفظه ايراد بالاجماع على الكلام  
 الله في المحل فلا يتصور المراد ما بين الدفتين مما يمكن ان يكون قرأنا في  
 اسماء السور وعدد الآيات **قوله** والوفاق فيه لفظا ثانيا انتهى في الحذف  
 بل على انها قرآن لا على انها قرآن في المحل والتجويدا هو غير القرآن  
 لاعتناء القرآن في غير المحل **قوله** تقديره بسم الله اقرا وما في معناه كانوا  
 وفالكشف في تقديره اقرا او اتلو **قوله** لان الذي يتلو هو متروك بيان لقوله  
 المصينة للفصل المتقدر باعتبار معناه لا لفظه والضمير في يتلو هو للفظ بسم الله  
 اي لان الذي يتلو البسطة وهي عبدة مقروء وقيل ان لفظه لفظ بسم الله  
 لان الذي يتلوه قراءة لا مقروء كالذي يتلو بسطة الذبح هو الذي لا يلزم  
 ودفع بان كلام القراءة والمقروء هو الحمد يتلو بسطة ويوجد شخص بعد  
 وجوده لكن المقروء لفظه في جنس اسم فانه على القراءة بجائز متلو  
 بخلافها واما بسطة الذبح فانما يتلوها في الوجود الذبح لا الحمد بل هذا  
 ولا يخفى لطف قوله لان الذي يتلوه مقروء ولو قال تقديره اتلو لان تاليه

قوله والوفاق فيه لفظا ثانيا انتهى في الحذف  
 بل على انها قرآن لا على انها قرآن في المحل والتجويدا هو غير القرآن  
 لاعتناء القرآن في غير المحل  
 قوله تقديره بسم الله اقرا وما في معناه كانوا  
 وفالكشف في تقديره اقرا او اتلو  
 قوله لان الذي يتلو هو متروك بيان لقوله  
 المصينة للفصل المتقدر باعتبار معناه لا لفظه والضمير في يتلو هو للفظ بسم الله  
 اي لان الذي يتلو البسطة وهي عبدة مقروء وقيل ان لفظه لفظ بسم الله  
 لان الذي يتلوه قراءة لا مقروء كالذي يتلو بسطة الذبح هو الذي لا يلزم  
 ودفع بان كلام القراءة والمقروء هو الحمد يتلو بسطة ويوجد شخص بعد  
 وجوده لكن المقروء لفظه في جنس اسم فانه على القراءة بجائز متلو  
 بخلافها واما بسطة الذبح فانما يتلوها في الوجود الذبح لا الحمد بل هذا  
 ولا يخفى لطف قوله لان الذي يتلوه مقروء ولو قال تقديره اتلو لان تاليه

متلو كان لطف **قوله** وكذلك جهر البناء للفاعل كل فاعل فاعلم  
 وما يجعل البناء للفاعل مفعوله ولا يخفى لفظ المضمر هو الفعل الخوي التسمية  
 مبداء للفعل المحقق فاعلم المراد ما يجعل التسمية عبدة الله وهذا يقتضي  
 ان يكون الضمير مصدرا وهو خلاف محقاره ويجوز ان يراد باللفظ بضمير  
 معناه على طريق الاستخدام وذلك ان اضمارا قرأ او اضمارا كل فاعل  
 ما يجعل التسمية عبدة الله وعلى هذا فتقرر بضمير مبنى للفاعل على الاول للضمير  
 ولا يخفى لفظ قوله او ابتدأ بوي الاول فتأمل **قوله** لعدم ما يطابق  
 ويل عليه يعني لفظه مصدر بالسبب لما كان مقروءا كان مطابقا لا قروءا  
 على تقديره بخلاف ابدان المقروء لا يطابق ولا يل عليه كذا قيل وفيه نظر  
 ظاهر لانه كما هو مقروء وهو مبدوء فكا يطابق لكونه مقروءا **قوله** ويل عليه  
 لكونه مبدوءا ابداء ويل عليه غير تفاوت فتقولكم لفظ المقروء لا يطابق ابداء  
 ولا يل عليه كلام محيل محتمل والاولى لفظ يقال مراده انه قد وجد في القرآن  
 والحديث ما يطابق تقديره اقرا او ايسل عليه بخلاف ابداء في القرآن قوله  
 اقرا باسم ربك وفي الحديث لفظ البسملة ام من اوى الى قرأته لفظه بسم الله  
 وبى وضعت جنبي وبك اقرعهم هذا في قرينتان على لفظه بسم الله  
 متى لم يذكر كان فعلا خاصا لفظ الفعل المصدر بها وهذا كما قالوه في  
 تبيان زير في جوابه فاعلم لا مبتدأ فاعلم وهذا الجمل مقسوم  
 جعل في كونه الى اضمارا قرأ او اضمارا كل فاعل ما يجعل التسمية مبداء  
 ربما قيل الاشارة الى اضمارا كل فاعل وعرضه لفظ الفصل الخاص كما قرأ او اكل  
 مثلا مطابقا ما بعد البسطة ويل عليه في كل موضع بخلاف ابداء عدم حصول  
 المطابقة له والدلالة عليه فيما لم يكن الفعل امر امتدا كالخروج والوصول مثلا  
 اكثر فائدة في صيغة كانه قالوا اضمارا  
 كل فاعل الخاص الفعل الموقوف اول  
 من اضمارا العام او الاسم او المقدم  
 وفيه فائدة اخرى وهو ان تاليه  
 كما لا يخفى لطف قوله او ابتدأ

قوله والوفاق فيه لفظا ثانيا انتهى في الحذف  
 بل على انها قرآن لا على انها قرآن في المحل والتجويدا هو غير القرآن  
 لاعتناء القرآن في غير المحل  
 قوله تقديره بسم الله اقرا وما في معناه كانوا  
 وفالكشف في تقديره اقرا او اتلو  
 قوله لان الذي يتلو هو متروك بيان لقوله  
 المصينة للفصل المتقدر باعتبار معناه لا لفظه والضمير في يتلو هو للفظ بسم الله  
 اي لان الذي يتلو البسطة وهي عبدة مقروء وقيل ان لفظه لفظ بسم الله  
 لان الذي يتلوه قراءة لا مقروء كالذي يتلو بسطة الذبح هو الذي لا يلزم  
 ودفع بان كلام القراءة والمقروء هو الحمد يتلو بسطة ويوجد شخص بعد  
 وجوده لكن المقروء لفظه في جنس اسم فانه على القراءة بجائز متلو  
 بخلافها واما بسطة الذبح فانما يتلوها في الوجود الذبح لا الحمد بل هذا  
 ولا يخفى لطف قوله لان الذي يتلوه مقروء ولو قال تقديره اتلو لان تاليه



فالمراد بغير ما يطابق رفع الایجاب المکلی ولا یخفی ما فیہ من التکلف هذا  
وربما یرجح تقدیر افراملا بان یلحق علی بلیس کل القراءة بالبرک بالیسلة  
بخلاف ابداء لاقتضائه قصیر التبرک علی ابتداءها وقد یعارض بان یقید  
ابداء مقتضى العمل بجديث الابتداء لفظا ومعنى وتقدیر افراملا يقتضى العمل  
بمعنى فقط وفيه لیس مدار العمل بالحديث علی الابتداء بالیسلة لا علی تقدیر  
فعل الابتداء ولم یرد الحديث بان کل امر ذی بال لم یعمل اولم یضرب ابداء  
فهو ابتداء فقامل **قوله** او ابتداء الاول او قرأتی فتدبر **قوله** لزيادة اصناف  
فيه ای علی الاصناف اربع اوان کما فرأى فهو غیر مع زیادة هی الاصناف  
وذلك لان لا یدر من اصناف خبره لان الكلام علی تقدیر تعلق بسم الله بالضم  
ثلث کلمات واما جعل بسم الله خبر عنه باصناف متصلة كما ظن فخرج  
عن البحث وقيل لان فيه اصنافا للعامل مع معمول الباء وروى هناك التسمية  
وجوبا وقيل لانه اذ یدر من ابداء جوفین وفيه نظر لان الغرض ترجیح تقدیر  
الفعل علی الاسم لا تقدیر فعل علی اسم هو اکثر عرفا منه حتى لو قدر تدبر  
الذی هو مصدر ابداء السأواه **قوله** وتقدیر المفعول فبعض النسخ المفعول  
منا ای فيما عن غیره بخلاف قوله تعالى اقرأ باسم ربك لانه اول قرآن نزل  
فكان الامر القراءة **قوله** بسم الله محوایا ومرسا یا ای برأها وارضاهما  
لا یغیره من یمویا الرياح والمرساة والاستسقاء علی تقدیر تعلق بسم الله  
بحواها لا بارکیوا وان رجح المؤلف هناك ای ارکیوا فیهما معنی الله وقت  
اجابها واداسما علی ما یحیی بتفصیل انشاء الله **قوله** لانه اهم وادل علی  
الاختصاص بالاهمية الشرائع وكون الغرض الرد علی المشركین الذین  
کانوا یبتدون فرائعهم باسم اللات والعزی ووجه حصول الاختصاص

اصناف من اصناف  
بسم الله محوایا ومرسا یا ای برأها وارضاهما

فقد وتقدیر المفعول بهذا الرفع كما فی قوله  
بسم الله محوایا ومرسا یا ای برأها وارضاهما

لوا قد یكون التقدیر لول علیها ان نفس العبد عن ذکرها الی ذکر الله تعالى  
یدل علی الاختصاص دلالة ضعیفة **قوله** فانما سمعنا مقدم علی القراءة  
ای علی فعلها فلیقدم علی فعلها ایض **قوله** کیف لا یجوز جعل اللة لها  
ای صیغتها یا علیها ولما کان للة وجهان جهة تبعية وابتداء وجهة  
توقف واحتیاج اشار الی التزم الملحوظ معنا الجهة الثانية بقوله فی وجه  
**قوله** کل امر ذی بال ای یخط بالبال جلیلا کان او حقیرا فالوصف بالتقدیر  
مخو طیرة یجوز حیه او ذی شأن یا شتم به فکما شتمک بال صاحب شتمک  
به فالوصف مختص بالبرک مقطوع الاخر وجعل بکر التسمية في اول الامر  
موجبا لنقص آخره مع الحقة في سرارة النقصان من اوله الی آخره كسرارة  
بركة البسلة فيه لو ذكرت **قوله** وقيل الباء للمصاحبة ای لالدلالة والاستعانة  
وصدرة بقيل انما یدر من ارتضاء به وذلك لان جعل اسم الله سبحانه  
اللة للفعل ليعبر بزيادة مدخلية فيه حتى كانه لا یأتی ولا یوجد به ولا یحذف  
عنه عن الدلالة علی ذلك هذا وقد ترجح المصاحبة بغيره لصاحب الشرف  
بوجوه ذكرها السيد المحقق فحاشية منها ان البرک باسم الله ادخل  
في الادب فجعل اللة لتبعية الآلة وابتداء لها ورد بان الملحوظ جهة  
الاخرى وهذه الجهة غیر ملحوظة كما قر وفيه لیس كون اللة ذات جهتين كما  
فرم جوبيتها ومنها انه ابتداء المشركین باسم الله هم انما کان علی  
سبیل البرک فقصده البرک ادخل في الرد علیهم وفيه لیس المحصر کم ولو سلم فكون  
البرک بمعنى المصاحبة اولاد معناه ما تم بل هو معلوم من امر خارج هو ان  
مصاحبة اسم سبحانه تعالی بوجود معنا البرک وهو جازف الاستعانة  
باسم سبحانه ایضا لادامعانة بین الاستعانة والبرک وقد اشار الی لف



المحقق الى تلك بقوله بعيد <sup>في</sup> هذا يعلموا كيف يتبرك باسمه ومنها ان  
 باء المصاحبة ادل على ملازمة جميع اجزاء الفعل لاسم الله عز وجل  
 الآلة والاستعانة وفيه نظر فان الظاهر من واتهما في ذلك بان التقدير  
 اقر لا ايدأ ومنها ان كون اسم الله تعالى الآلة للفعل ليس الا باعتبار ان  
 يتوصل اليه بركته فقد رجع بالآخرة الى معنى التبرك فلنقل اوله وفيه  
 نظر يعلم مما قلناه قبيل هذا **قوله** والمعنى متبرك كما باسم الله اقر هذا  
 من تنمة القيل وربما جعل من كلامه وكيف كان فليست الباء في صلة  
 للتبرك بل المقصود ان التبرك على وجه التبرك **قوله** وهذا ما بعده  
 اي الى آخر السورة وهو جواب عما يقال كيف يقول سبحانه متبرك كما  
 باسم الله اقر وقد يظن ان قوله يعلموا كيف يتبرك باسمه يرجع  
 عن الاستعانة الى المصاحبة ويرفع انه من تنمة القيل والحق ان  
 الظن ورفعه ليس بشئ لم اعرف ولبعد اخلا المؤلف المحقق كلامه  
 عن التعرض لذلك مع جواب ان الشبهة في الاستعانة ايضا **قوله** ومن حق  
 الحروف المفردة ان يفتح لان الاصل في البناء السكون للحققة وعدم  
 التغيير بالعوامل والاداء منى بالتخفيف وهذه الحروف لكونها كلها  
 براسها مضممة الموقوع في اول الكلام وقد رخصوا الابتداء بالسكان  
 فثبتت على الفتح اختناكون للحققة وقد يعارض بان السكون مطلق  
 والتكسر يناسب العدم مع انه من قواعدهم لانه ان كان اذ هو في مكانه  
**قوله** لا اختصاص بالزوم الحرفية والجواب بهما معا فلا انفاد بينهما بخلاف  
 سائر الحروف كالتاء والكاف للخطاب والواو للعطف والياء اقتضاء  
 اختصاصها بذكر كسرهما ان لزوم كل منهما يناسب الكسر تنصيفه

فلما اجتمعا معا ولزمتهما الكلة معا قويت المنازمة وحصل الاقتضاء  
 اما الجوف فلو افقت وكنتا الشريا واما الحرفية فلا تقتضاهما السكون الذي هو  
 عدم الحركة والتكسر لعلته كالعدم لعدم وجوده في الافعال والاسماء الغير  
 المنصرفة والجوف لا نادرا كجبة **قوله** كما كبرت لام الامر ولام الاضافة  
 كذا كسر الباء من بين الحروف المفردة التي حقه الفتح مماثلة كسرتين اللامين  
 فلهذا لكل منهما علة اقتضت وجودهما هو حقه والعلية بهما رفع الباء  
 بلام الابتداء لدخولها على الاسم والفعل ولم يخف التباس هذين للتباين  
 ودخولهما وقيد الجارة بالداخلية على المظهر لان الداخلية على المضمرة سوى باء  
 المتكلم للمناسبة مفتوحة على الاصل اذ الضمير يعود لابتدائية ضمير رفع  
 دائما فارفع الليس بجوهر المدخول عليه بخلاف الداخلية على المظهر  
 والوقوف بالاعراب فيه لا يثبت في المبني والموقوف عليه وتقديره للاعراب  
 وانما اجريت الابتدائية على الاصل وكسر الجارة ولم يعكس لتوافق  
 العامل واثرة واما الداخلية على المستغاث فانما فتحفت ليتميز عن  
 المستغاث لمع انه من موضع ضمير يعود فكما انها داخلية على المضمرة **قوله**  
 من الاسماء التي حذفتم عما زادها في وزنه افع سقط منه الواو اذا صل  
 سمو **قوله** مبتدأ بها حال من الجوراني لا اذا اتصلت بما قبلها كاسم الله  
**قوله** لان من داهم التبريد والمحرك لبشاعة الابتداء بالسكان فبادخال  
 امة الوصل الثابتة في الابتداء الت قطة في الترتيب يبقى سكون اولها  
 حال ولا يخرجون عن داهم وكلاهما مشعر بان الابتداء بالسكان غير متع  
 وكذا الكلام الكشاف وهو من هذا السلك قال المحقق الشريف من  
 استوفى الفقه العجم وجد فيها الابتداء بالسكان المدغم **قوله** ويقفوا

جوز من حروف الجواب  
 بغير ضم وهو مبني  
 على الكسر



على التكن اذ الوقف عند الابتداء وله الحركة فكان لا السكون المضاد  
لها ولان الانتهاء على فتناسبه السكون الذي هو عدم اوضح **قوله**  
ويشهد له اي طند البصرين من لمة الاعلال فلا يصح لاني فانه جمعة على اسماء  
واصل اسماء وقلت الواو المنطرفة بعد الالف همزة واصل اسمي فسمي  
اساميو ويبدو لكن في الصحاح والقاموس ان اسمي جمع اسماء واصل  
سميت سموت فقلت الواو المنطرفة الرابعة ياء وسمي اصله سمو فقلت  
الواو الفا ولو كان اصله كسم لكان تصريفه على او سام ووسم وسمت  
ولما جاء سمي وقوله ومج عطف على تصريفه ولفظ اثال من سمي او غيره  
مجرع على انه فعل ناقص كقصد هذا والاستشهاد بالبيت على انه سمي لغيره  
فيه كهدى محل نظر اذ من لغات سيم بالضم كما سبذكره فلعله المذكور  
في البيت ونضبه ظاهرا لا مقدرا **قوله** والقلب بعيد وغير مظهر نقل عنه  
ان المراد القلب المكاني وهذا جواب عن قول الكوفيين ان هذه الالة  
مقلوبة فاصل اسماء مثلا او سام فقلت فضاوت اسماء او ان اصل  
اسم وسم جعلت الفا بعد اللام وحذفت ثم جمع وصغر وجاء منه  
سميت وسماء بعد القلب والحذف وقيل لا تعلق لهذا الكلام بالبيت  
بل هو جواب عما يقال اذا كان اصله سمو فلم يقولوا بقلب الواو  
همزة وتقدمها **قوله** وعوضت عنها همزة الوصل وقيل لا حذف  
ولا تقويض بل قلبت واوه همزة كاعاواشاع ثم كثر استعماله  
فجعلت همزة همزة وصل فوزنه فعل لا اعل **قوله** ليقبل اعلاله اي  
بالنسبة الى اعلاله عند البصريين وقد يقال اي عوض الهمزة  
عن الواو المحذوفة ليقبل تغييره اذ يزيده الهمزة بغير نقصان

الحذف

الحذف اذ هو يوجب نقصان كمية ما تركبت منه الكلمة وانعدام خصوصية  
حرف والتقويض ينفي الاول فيقبل التغيير **قوله** ومن لغات سيم وسم  
بالكسر والضم واخرهما عن مذهب الكوفيين لاحتمال كون اصلهما  
وسما فحذفت الواو وكسرت السين فلفظ لان الساكن بحركتك وكسرت  
في اخرى للدلالة على حذف الواو **قوله** بسم الذي في كل سورة محمد هو قوله  
وقبله على ما قاله البجلي ارسل فيها باز لا يقرم اي ارسل الرابع في الال جلا  
باز لا وهو ما اشتق بانه يقرم اي يعضي عن الركوب والمحل **قوله** والاسم  
لله اريد به اللفظ الخ قد طال التساؤل في ان الاسم هل هو عين المسمي او غيره  
فالاشارة على الاول والمعتبر له على الثاني وقد تحججنا ربه الفضلاء في تحرير  
محل البحث على نحو يكون قويا بهذا التساؤل حتى قال الامام في التفسير  
الكبير ان هذا البحث يجري مجرى العشب وكلام المؤلف ايماء الى هذا ايضا فكان  
يقول لا معنى للمزاج لانه ان اريد به اللفظ فلا ريب ان غيره المستحق او اللغز  
فلا ريب ان عينه او الصفة فهو مثلها في العينية والغيرية والواسطة  
عند الاسعوى فالنزع عيب لا طائل تحته وفي كلام بعض القموص ان الاسم  
هو الذات المتعينة بصفة ما فتعين ذاته المقدسة بصفة العلم المعبر  
وبصفة القدرة هو القدير وهكذا قال ومن هنا بعث اللبيل لفظن على  
اختلاف القوم فلفظ الاسم عين المستحق ام لا انتهى وهو محل تأمل **قوله**  
مقحم اي قدخل من غير حاجه اليه قد خوله كخو جره فكانه داخل بعنف  
**قوله** الى الحول ثم اسم السلام عليه كما اتوه ومن يبيك حولا كما لا فقد اعتذر  
وهو للبيد بخاطبة بنية فوفت وفاته وكان ثمرة مائة وخمسا واربعين  
سنة وقيل تمتى ابتغى له نعيمش ابوهما **قوله** وهل انا الا من ربي عا ومض



بسم الله الرحمن الرحيم  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

فقوما وقوله الذي قد علمنا **قوله** ولا تخشوا جها ولا تخلقا شعر **قوله** ولا  
الذي لا خليل **قوله** اصنام ولا خان الصديق ولا فخر **قوله** الى المحول ثم اسم  
السلام عليك **قوله** وهل انا الامن ربيعه او مضراي اما رجل من احدى  
هاتين القبيدين فكالم يخلد منهم احدا فانا كذلك ايضا وقوله الى المحول  
متعلق بقوله امرهما اولا بذكر ما يعرفانه من محاسنهما وهذا مما عجز  
الوجه وحلق الشعر ونأيا بان ينوحا عليه ويندبان الى قيام المحول ثم  
يكفان عن النباحة والتذير ونم السلام عليك كناية عن الامر بالكف  
بعد المحول فان من بكى حولا كما قد ظهر عنده في الكف وبعض المحشين  
حل هذا البيت حلا بوجه التخييل حولا كما قد ظهر عنده في الكف وبعض المحشين  
من اتحام الاسم وانكر تخييل في اللغة وقال لوجاز ضربت اسم زيد  
واكلت اسم الطعام وحمل لفظ السلام في البيت على اسم الله تعالى وحل  
الكلام اعزاء فكانه قال عليك بذكر اسم الله بعد ذلك او ان مراده ان اسم  
حفيظ عليك كما يقول من نظر الى شيء يحبه اسم الله عليه وعندى لفظ هذا الكلام  
ليس بعيدا واحتمل البيت للمعنيين الآخرين بمعنى الاستشهادية على الاتحام  
الا ان قوله لوجاز ضربت اسم زيد فيه ما فيه اذ يجوز الاتحام لعل يتعبر  
على السماع **قوله** كما هو دأى الشيخ ابو الحسن نظام كلامه يعطى لفظ الشيخ ابى الحسن  
يريد بالاسم الصفة ابراهيم وغيره منقول عنه وقد يجعل قوله كما هو دأى الشيخ  
حالة الصفة وفيه ما فيه **قوله** انقسم انقسام الصفة عنده الصفة التي  
مر عن الموصوف عنده الوجود والتي مر غيره ما يمكن مفارقتها كالحال  
والتراق والى له ولا غيره فيمنع انفكاكها كالمقادير والعالم وادار  
بالصفة مبدلا لا اشتقاق لا المشتق وقسم الاسم ايضا الى هذه الاقسام

قوله ولا تخشوا جها ولا تخلقا شعر  
قوله ولا تخشوا جها ولا تخلقا شعر  
قوله ولا تخشوا جها ولا تخلقا شعر  
قوله ولا تخشوا جها ولا تخلقا شعر

بسم الله الرحمن الرحيم  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

فقال الاسم اما عين المستحق مثل الله تعالى على الوجود والذات واما غيره  
كالخالق او الاول او القادر كذا في شرح المقاصد والمآل واحدهما المثال  
**قوله** لان التبرك والاستعانة بذكر اسم الله التبرك فقطاهر واما الاستعانة  
فلان المراد بها عنده التلقين بما فيه التبرك كقبت بالقلم ولا يبدل بالاسم  
لا بالذات ولو قال لا تتدلاوهم التلقين بالذات وقد يقال انما قال باسم الله  
لئلا يختص التبرك باسم دون اسم بخلاف ما لو قال باسمه وربما قيل ايضا  
بان الابتداء باسم الله ابتداء فاما الحديث الابتداء وكلامه استرة الى ان  
التبرك ملحوظ عند جعل الباء للاستعانة كما قرناه سابقا ومنه قال ان  
ذكر التبرك استرة الى القول بان الباء للمصاحبة فقد بعد **قوله** وتوطئت  
الباء عوضا قال بعض المحشين انما عوض ليكون الباء بمنزلة الفاعل اسم الله  
فيكون الابتداء ببسم الله ابتداء باسم الله فاعرفه فانه ليس من عمل الفاعل  
بل من عبادة ولا اله الا الله انتهى كلامه وعرضه دفع ما قيل من انه مبتدئ  
ببسم الله غير متمثل بالحديث الابتداء لانه لم يبدأ باسم الله بل بالياء والهاء  
على اسم الله وفيه كلامه هذا بعد ما يقتضي تخصيص الاشارة بالابتداء  
الخطي فقط فهو الاوهام لاحسن الالهام وقد وقع ذلك بان المراد بالابتداء  
في الحديث الابتداء المعروف بالياء لا تفصح في تحقيقه وربما يقال انه البارز  
قوله على يد رقيه باسم الله للمصاحبة او الاستعانة فكانه قال كل امر لم يبدأ  
فيه مصاحبة اسم الله او الاستعانة به فهو ابتداء فلا بد من تحقق الاشارة  
منه الابتداء بما يدل على المصاحبة لاسمه سبحانه او الاستعانة به وهو الباء  
فتأمل **قوله** والله اعلم بالصواب وزن فعال الى ما لوه وفي بعض النسخ  
الآية بالتعريف وهو الموافق لكثف وكانه كان كذلك فعلم عنه ليلاب

هو الفاضل مودنا  
عصام الدين  
ورفع عن الخطي  
بسم الله الرحمن الرحيم  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب



انه لا تعويض **قوله** لان الالف واللام قد كانت وتحتاج الى الجواب بان التعويض  
يلزمها **قوله** تحذف الهمزة على غير القياس اوجوب التعويض اذا حذف  
قياسا فحكم المثلث فلا تعويض **قوله** وعوض عنها الالف واللام رده الجوهري  
بانها لو كانا عوضا لما اجتمعا مع المعوض في الالف وذهب الى انها اذا خلا  
على الالف لم تحذف الهمزة تخفيفا وقد يقال كونها عوضا في الله لا ينافي اجتماعها  
في الالف اذ هما فيه للتعريف فقط **قوله** ولذلك قيل يا الله بالقطع اي لاجل  
ان وف التوفيق عوض عن الهمزة الاصلية وهمزة حروف العوض لم يحذف  
لئلا يلزم حذف العوض والمعووض مع انها في العوض الظاهر لبقاء  
اللام بالادغام وحذف قطعها بالنداء لتخص في التعريف في العوض متبوع بهم  
وعدم بقاء شايبة التعريف لئلا يلزم اجتماع ادائيه واما في غير النداء  
فالتخص غير حاصل وقد جعل يان الف بما يحافظ عليه لان قد الصوت  
المطهر في النداء يحصل برونه ويحذف مع وف التعريف لتساكن فاستكرهوا  
التوسل في نداء سبحانه بالاسم المبهم وجعل اسم الله تعالى بالياء في محله واهمزة  
قطعية حفظا للالف وعلى الجوهري قطع الهمزة في النداء بالوقف على حرف  
النداء تخفيفا للاسم الاتس **قوله** الا انه اي الله خص بالمعبود بالحق ولم يطلق  
على غيره سبحانه في الجاهلية ايضا وهذا الاستثناء من التقادير متفاد من سبق  
بين الله والاله كان قال هما متفادان في الاحوال لان الله مختص به تعالى اصل  
الوضع والاله كان عامانم خص به بالقلبية وقوله والاله بالضم عطف على اسم  
وهذا الوقف بالنسخة الموافقة لما في الكتب من انه اصل الاله معونا باللام وتفاوت  
من الالف واللام الهمزة الهمزة وقد اللام والوجه والوجهية يختم بهمزة تنطق  
بمعنى عبيد فهو الاله معني بالوجه اي معبود ككتاب يعني مكتوب **قوله** وقيل

من الهمزة اللام اذا تحتمل فهو ماله اي متحتمل فيه والهدى الى فلان والهمزة اذا فرغ  
كلها بالهمزة والهمزة غير ليد الالف وفتح اللام وهمزة الاله للسلب كاشكاه  
**قوله** اذا العاين يفرغ اليه وهو بحيرة الخ نشأ للفرق فرغ واجاد وانما قال  
او يزعمه لان الكلام عابدهم يزعم انه بحيرة والكلام في اشتقاق الالف  
للحق والباطل وحسن الزعم بالاجارة لان العبادات وتحيه العقول السخيفة  
وسكون القلوب المربضة والفرغ اعني الالف واقعة من المبطلين النية  
الى الهمزة الباطلة تحقيقه **قوله** او من الهمزة الفصيل ولد النافذة المنفصلة  
عن امره ووليع بالشيء بضم اوله اذا غرض به فمكسر وشغل برغم غيره  
والعباد بضم العين وتشديد الباء هكذا وجد مضبوطا في النسخ المتعد  
عليها ووليعون على صيغة المجهول **قوله** او من الهمزة اللام ولم يجعله  
اكتفاء بقوله سابقا اذ العقول تتخبر في معرفة ومصدره وكه وولها ان يقينا  
فقال عنه لاه فقلوب الواد همزة كاجره فان اصله وجوه نقل في الصحاح  
عن ابن مسكيت انهم يفعلون ذلك كثيرا في الواو اذا انضمت **قوله** كما عا  
واساح بكسر اولها واصلمها وعا وهو الالف وواساح وهو ما ينسج  
اديم ويرقع بالجواهر وشدة المراء بين شيكها وكشها **قوله** وورده  
اي يردكون استغفار الهمزة وليكون اصله ولاه الجمع اي جميع الاله على  
الهمزة دون اولهته فان جمع التنكير كالتمييز برد الالف الى اصولها كما جمع  
اعا واساح على اوعيته واوسحه دون اعيته واسحه وقد وقع هذا الرد بان  
لما ابدت الواو همزة في جميع تصانيف العرب لم يت معاملته الاصلية قال  
في الصحاح رد الالف اليها واصل له بول ولها انتهى **قوله** وقيل اصل لاه  
عطف على قوله سابقا اصله الروضية اصله الله لانه كانه ينطق بهذا

اللام

تتم العطف على الالف بالواو  
اللام في قوله تعالى  
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام  
فصل في بيان الفرق بين الالف واللام  
بمعنى عبيد فهو الاله معني بالوجه اي معبود ككتاب يعني مكتوب



القول في سبب السجود لكن القول بان لا مصدر لم يفعل عنه وليس مذكورا  
 وكثير اللغة المشهورة ثم استفاد من التفسير الكبير وغيره ان لاه عليه بالياء  
 بمعنى ارتفع وللاه يلو بالواو بمعنى احتجب **قوله** لانه تعالى محجوب منع الامام  
 الرازي من اطلاق المحجوب سبحانه وقال ان يوهى المقنونة والقنوب محجب  
**قوله** خلفهم في الوياح البيت للامني والخلفه بفتح الحاء المرة من العن  
 وابور باح بفتح الراء المهملة والباء الموحدة والحاء المهملة اسم رجل والهاء  
 فلاه يهود اليه والكبار يضم الكاف وتخفيف الباء صيغة من اللغة بمعنى  
 الكبير وقبل البيت اقسامها خلفا جبارا وكفن ما عندنا غرور والمراد تشبيه  
 خلفهم في جهنم ورفع صوتهم به كخلفه الى رباح التي يكاد يسبحها لاه  
 العظيم اي الصنم هذا لا يخفى انه لا شهادة في البيت على الراجح لفظه الله  
 لاه كانه هذا الفاصل بل انما يشهد بحج لاه في كلام البلاء بمعنى اله  
 وهو انما يجوز كونه اصلا للفظه الله ولا يشهد له وانما ما حسن ما قال  
 في الصحاح يجوز سبويه لم يكون لاه اصل اسم الله تعالى قال الشاعر خلفه  
 من الى رباح يسبحها لاهم الكبار دخلت الالف واللام فجري على العلم  
 كالعباس والحسن انتهى ولتخلف لانه يقول راد يقول ولا يشهد له اي لم يله  
 في اللغة لكنه بعيد جدا وقد يستشهد في هذا المقام بقراءة بعضهم وهو الذي  
 في السماء لاه وهم ولم كانت شاذة لانه القراءة الشاذة عندهم بمنزلة  
 خبر الاحاد **قوله** وقيل علم في اصل وضعه وليس شيق وهو من قبل  
 واختاره الامام الرازي ونسبه الى سبويه والاصولين والفقهاء **قوله**  
 لانه يوصف ولا يوصف به ولهذا جعلوه في قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد  
 الله عطف بيان لا اعتناء ولا يخفى عدم استلزام هذا الدليل المدعى فانه انما يدل

على عدم الوصفية لانه على العلية فلعله اسم جنس اللهم الا انه تعالى غرضه الباطل  
 منزه عن الخصم مع انه لا قابل بالفصل **قوله** ولانه لا يدل له فان كل شئ  
 يتوجه الاذهان اليه ويحتاج الى التعجب عنه قد وضع الاسم توقفا او  
 اصطلاحا فكيف يميل خالق الاشياء ومبدعها ولم يوضع له اسم يحكي عليه  
 ما يعزى اليه وهذا الدليل في عدم استلزام المدعى كقوله **قوله** لم يكن لاه  
 ارضي الله اذ الوصف شئ مهم حصل له المشتق منه وهذا المفهوم لا يمنع  
 الشكر منه فمعنى كلمة الشهادة لا لاه الا هذا المفهوم الكلي والاجماع  
 منعقد على انها تعيد التوحيد فلا بد من القول بان الله عز وجل حقيقي ولا يخفى  
 ان هذا الدليل كما يدل على انه لفظ لا يدل على صفات بل على انه ليس اسم جنس  
 قيل مبهن بحث وهو انه على تقدير العلية يكون افادة هذه الكلمة التوحيد  
 لنبوت عدم اشتراك لفظ الجلالة بينه تعالى وبين غيره لانه لم يطلق  
 على غيره سبحانه لا في الجلال ولا في الاسلام كما قرء على هذا يكون كل  
 وصف ثبت اختصاصه به سبحانه تعالى وعدم اطلاقه على غيره مفيدا  
 للتوحيد اذا ورد بعد الا نحو لا اله الا خالق الارض والسماء ولفظ الله عز وجل  
 عز يقول بوصفية كذا في فيفيد قولنا لا اله الا الله التوحيد على تقدير الوصفية  
 ايضا ولا يخفى ان هذا البحث يستفاد من قول المؤلف فيما بعد وعدم نظرك  
 احتمال الشكر اليه فلا ينبغي اراده مبهن **قوله** والحق انه وصفه اصله  
 والادلة الثلثة المذكورة لا يستلزم عليه واسار الى هذا بقوله لكنه ما غلب  
 عليه **قوله** مثل الشراية تفسيره روى مؤلفه وان صفة مبهنة بمعنى  
 كبر العدد والمال فهو في الاصل وصف ثم صارت علما للاسم المخصوصة والصق  
 بفتح الصاد وكسر العين المهملة من مبهنة من اصابته الضاعفة

الشيخ المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع  
 قد اوضح في هذا الموضع ان الله تعالى لا يوصف  
 بصفات المخلوقين بل هو الذي لا يشبه  
 بخلق ولا يشبه بخلق ولا يشبه بخلق



ثم صار علم الرجل واسم خبره بل من قيل هذا وقد يقال له بين الممثل له  
 والممثل بهما فقاموا ان الغلبة فيهما تحققة وفيه تقديرية لان لفظ  
 المجاز لم يطلون على غيره سبحانه فوقت من الاوقات اصلا بخلافهما  
**قوله** لان ذاته غير حيث هو في ابطال الوجوه الثلاثة المستدل بها على العلية  
 ولما لم يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول ابطاله بوجهين وذكر وجهها  
 فالسائل على الوصفية ونظمه فسلكنها وهذا الوجه مبني على ما هو الظاهر  
 من تفريق العلم بما وضع للذات مع جميع الشخصات واعتبر بعض الاعلام  
 بما فيها من على عدم تمكن البشر من وضع العلم له تعالى لعدم اطلاعه على جميع  
 الشخصات لا على ان ليس له تعالى علم وقد وجع ان اسماؤه تعالى توقيفية وموجاهة  
 عالم بخصوصية ذاته وشخصاته فيجوز ان يضع هو لذاته علما نعم نحن  
 معاشرة الممكنات لا يمكننا ذلك وليس النزاع فيه اقول في الجواب ان من غرض  
 المؤلف هو ان وضع العلم بخصوصية الذات المقدسة لا يليق بالحكمة  
 الجوانية مجرى الحيث لان الدلالة على تلك الذات بالعلم بحيث يفهم منه المعنى  
 العلي غير ممكنة لكونه غير معقول للبشر والوضوح من وضع العلم التفهيم  
 والتفاهم والدلالة على المستحيل بخطر شخصية ببال السامع عند اطلاق  
 اللفظ الموضوع له وعلمه تعالى بخصوصية ذاته معلوم ولكن نحن معاشرة  
 الممكنات من الماديات والجزوات لا نحيط بها لما عند سماع العلم نفس الموضوع  
 قطعا المقدسة عن التلوث بالخصود وبعبارة اخرى هذا القول غير الوجه السابقة  
 على المعنى العلي لا يمكننا تعقل الذات المقدسة بالاصفات وسلوب  
 واصنافات يمكن فهم معانيها فلا يكون الله علما وبقوله فلا يمكن ان  
 يدل عليه بلفظ ايماء الى ما قلناه هذا الحق انه يكفر في وضع العلم لذات

تعلقها بوجوبها من مصادرها ولا يشترط علم الوضع بجميع الشخصات  
 وعلا حفظها عند الوضع **قوله** ولانه لو دل على مجرد ذاته في دل بصفية  
 المبني للفاعل والضمير فيه يعود اللفظ الله وحاصل هذا الدليل ان  
 لو كان المراد من ذكر اللفظ مجرد الذات كما هو مقتضى العلم لكان المراد  
 من قوله تعالى وهو الله في السموات ان تلك الذات في السموات وهو نظام  
 يدل على ان السموات مكان له من ذلك علوا كبيرا او اما اذا اريد منه  
 الصفة كما المعبود مثلا كان المعنى وهو المعبود في السموات وهو معنى  
 حق وفيه ان العلم قد لا يحفظ معنى يصلح لتعلق الظرف كقولك  
 انت عند حاجتي فليلا يحفظ هذا المعبود بالحق لا شتمها به سبحانه  
 بذلك فمنه من هذا الاسم المقدس **قوله** ولان معنى الاستتاف في  
 قيل عليه الاستتاف المبحوث عنه فيها سبق هو اشتقاق اللفظ اليه  
 الله والعاقل بان لفظ الله علم فاصله لا يسلم ان اصله له فحذفت الهمزة  
 وعوض عنها وفي التعريف كما يقول اصحاب الاستتاف بل يدعى وضع  
 هذه الهيبة والمادة للذات المقدسة كسائر الاعلام وهذا لا يراد  
 فان المشاركة في المعنى والتركيب حاصلة بين لفظ الله وبين الاصول  
 المذكورة ايضا فيجوز من ذلك اشتقاقه من بعضها كما في سائر المشتقات  
**قوله** وقيل اصلها ما بالسر بانية انا افر هذا القول غير الوجه السابقة  
 لا يقتضيه علمه معرب لبطان اشتقاق اللفظ العربي من لغة اخرى  
**قوله** اذا انتفع ما قبله او انضم لا اذا انك لتقبل التفعيم بعد الكسر  
**قوله** سنة او طريقة شائعة مسكوكه متعارفة بين اهل اللسان لا يجوز  
 خلافا **قوله** وقيل مطلقا هذا متقول عن بعض القائلين كلاما لكشف



يشعر به ايضا وليس كان شراحه مطبقين على ان ليس قدسية **قوله** لا ينفرد  
 به صريح اليقين اليقين الصريح عند التفتت فعبث ما ينفرد بجملة التلفظ  
 به ولا يحتاج الى نية كالخلف بالاسماء المختصة بسجانه وغير الصريح  
 وتسمى الكنائس هو الخلف بالاسماء المشتركة التي لم تغلب عليه جل جلاله  
 كالتح والموجود ونحوهما فان نوى بهما الواجب ان ينفرد والافلا وكلام  
 المؤلف كالصريح في انفراد اليقين الكنائس لو قال بانه مثلا وجزم بالقران  
 في الوجيز وقال الراجح لو قال بانه فهو غير ذكر لاسم الله تعالى ولا  
 حالف فانه البلية في الرطوبة لكن لم نؤي بما ذكره اليقين بانتهى  
 فعن بعضهم انه يكون يمينا ويحذف الخلف على التحن انتهى  
 وذهب النووي في الروضة الى انه هذا ليس يمينا قال لان اليقين  
 لا يكون الا باسم الله تعالى او صفته ولا نعم لانه من التحن لان التحن  
 مخالفة الاعراب بل هذه كلمة اخرى واعلم ان علماء الامامية رضي الله عنهم  
 على عدم انعقاد اليقين بغير الله تعالى وصفاته الخاصة او الغالبة  
 فلا ينفرد بالمشتركة غير الغالبة سوى نوى اليقين اولم ينو اما  
 اليقين الملحون نحو والله بالضم وبله ان عندنا فلم يظفر لهم فيه  
 بتصريح نعم صريح بعض التفتت فعبث كالراجح والنووي بان الخطأ  
 في الاعراب لا يمنع انعقاد اليقين ولبس في محال **قوله**  
 الا لا اذكر الله سميلا في البيت ضرورة اخرى هي حذف الاعراب  
 وسميلا اسم رجل وقد بروى المصنف الثاني هكذا اذا ما بارك  
 الله في الرجال فالاستشهاد في المصنفين معا قبل ان المؤلف  
 لم يورده هكذا لانه ضرورة فيه وفيه ما فيه **قوله** من رحم

كذا في الكشف واورده عليه الصفقة المشبهة كيف تستحق من المقدس  
 والجواب انه المتعدد قد يجعل لانه المشبهة الزاوية فينقل الى فعل يقيم  
 العين ثم تستحق منه الصفقة المشبهة وهذا مطرد في باب المدح والذم  
 فنحن على ما كان في تصريف المفتاح وجاز الله في الفائق عند ذكر  
 فقر وربيع **قوله** واسماء الله تعالى تؤخذ باعتبار الغايات التي اذا اراد  
 شخص شخصا فمملكه عظيمة ومحنة شديدة كغرق اووق  
 فحصل من ذلك انفعال ورقة قلب ثم استنفذه وخلصه من تلك  
 المهلك فلا شك في وصفه بالرحمة وهذا الوصف قد يكون باعتبار  
 المبدأ اعني الرقة التي هي انفعال قد يكون باعتبار الغاية اعني  
 التخلص الذي هو فعل وقد يكون لهما معا وصفاته تعالى انما تؤخذ  
 باعتبار الغايات وحده لا باعتبار المبادئ ولذلك تسمي اهل العرفان  
 يقولون خذ الغايات واحذف المبادئ فاذا اوصف سبحانه بالرحمة  
 مثلا فهو باعتبار غايتها التي هي التفضل والاحسان لا باعتبار مبادئها  
 اعني العطف والرقه تستحق سبحانه ما يتبع المزاج **قوله** لان  
 زيادة البناء تدل على زيادة المعنى بغضت هذه القاعدة بان حذر  
 يبلغ من حاد كاصحوا به واجب بان الشرط اتحاد الكلمتين بان  
 يكون كل منهما اسم فاعل او صفة مشبهة مثلا سلمنا لكن القاعدة  
 اقلية لا كلية سلمنا لكن بالغمية جند انما نشأت من الحاجة بالقرائن  
 كبرهم وقطن فدل على البتوت فجاء لانه يكون حاد بل بلغ دلالة على  
 زيادة الخلد بسبب زيادة لفظه فتدبر **قوله** وكبار وكبار فيهم الكا  
 عال في القبح كبر بالضم فهو كبير وكبار فاذا افرد قيل كيار

الغرضه الطيبة



١١٥  
 بالتحديد انتهى **قوله** باعتبار الكمية نظر الى كثرة افراد المرحومين لا الى  
 الرحمة اذ النعم الاخرة غير متناهية فلا يستقيم على هذا وجيم  
 الاخرة **قوله** يا رحمن الدنيا والاخرة ولا يصح اعتبار الكمية هنا لانه  
 لا اكثر من افراد المرحومين في الدارين على المرحومين في الدنيا وقد عرفت  
 لانه الكمية بالنظر اليها وايضا فيلزم كون ذكر رحيم الدنيا لغوا او اما عطف  
 رحيم الروم على اعتبار الكمية ايضا فاقول فيه نظر اذ المراد رحيم ياملها رحيم  
 النعم في الدارين ولما دونهما في الدنيا على ما سيذكره في جملة تقديم الرحيم  
**قوله** بتقديم رحمة الدنيا وهم ما حوزة في الرحيم سواء اعتبر الرحمة فيه  
 بحسب الكمية او الكيفية بخلاف الرحيم لاعتبارها فيه نظر الى الكيفية  
 فقط فتدبر **قوله** ولانه صار كالعالم فهو النسب بالموصوف لفظ الجلالة  
 ويكون بمنزلة الموصوف للرحيم والتوسط بينهما كذا جرت  
**قوله** لان هذا مستفيض في طالع عرض على الطفر وانما مر بين  
 العرض بانها اما النور الاجل او النور العاجل واما ازالة الرقة الثانية  
 من الحبسية كمن راي بعض بني جنس في بيت قتل فليدرك له وخلصه  
 منها فهو غافل بالتحليل المذكور ذلك التام والانفصال الحاصل له واما  
 ازالة الحبس لئلا يورث ذلته الجمل الذي هو اقبح الخصال ويشنع الرذائل  
 كمن يفرق امواله في الناس فكيف لا ينفذ تحليصها لئلا يورث ذلته والافضل  
 له عطاء المخلوق ولطفه واحسانه لئلا يورث ذلته عرض فلا يلحق بالطلاق  
 الرحيم المني عن غاية الرحمة عليه **قوله** ثم انه اي هذا الرحيم حل اسمه كالموصوف  
 فذلك اللطف والانعاش والمنعم الحقيقي ليس الا هو سبحانه فهو الحقيقي  
 باسم الرحيم **قوله** اولان الرحيم وجه ثالث لتقديمه على الرحيم وخليفة

في قوله يا رحمن الدنيا والاخرة  
 والمراد رحيم ياملها رحيم  
 النعم في الدارين ولما دونهما  
 في الدنيا على ما سيذكره في  
 جملة تقديم الرحيم  
 بتقديم رحمة الدنيا وهم ما حوزة  
 في الرحيم سواء اعتبر الرحمة فيه  
 بحسب الكمية او الكيفية بخلاف  
 الرحيم لاعتبارها فيه نظر الى  
 الكيفية فقط فتدبر  
 ولانه صار كالعالم فهو النسب  
 بالموصوف للرحيم والتوسط  
 بينهما كذا جرت  
 لان هذا مستفيض في طالع  
 عرض على الطفر وانما مر بين  
 العرض بانها اما النور الاجل  
 او النور العاجل واما ازالة  
 الرقة الثانية من الحبسية  
 كمن راي بعض بني جنس في بيت  
 قتل فليدرك له وخلصه منها  
 فهو غافل بالتحليل المذكور  
 ذلك التام والانفصال الحاصل  
 له واما ازالة الحبس لئلا يورث  
 ذلته الجمل الذي هو اقبح  
 الخصال ويشنع الرذائل كمن  
 يفرق امواله في الناس فكيف  
 لا ينفذ تحليصها لئلا يورث  
 ذلته والافضل له عطاء  
 المخلوق ولطفه واحسانه  
 لئلا يورث ذلته عرض فلا  
 يلحق بالطلاق الرحيم المني  
 عن غاية الرحمة عليه ثم انه  
 اي هذا الرحيم حل اسمه كالموصوف  
 فذلك اللطف والانعاش والمنعم  
 الحقيقي ليس الا هو سبحانه  
 فهو الحقيقي باسم الرحيم  
 اولان الرحيم وجه ثالث  
 لتقديمه على الرحيم وخليفة

لانه هذا الاسم ليس من باب الترفيع بل من باب التثنية الكلام  
 بتعظيم المرام واستيعاب الاقسام ولما كان الملتفت اليه اولاف مقام  
 التمجيد والثناء والعظمة والكبرياء هو عظيم النعماء وجليل اللطف  
 قدم الرحيم ثم اراد استيعاب اصناف الرحمة واستقصاء افرادها فاعرف  
 بالرحيم تنبيهها على الرحمة جلبل النعم وقايتها كثيرا وقليلها كلها آتية  
 من رصادة عنه ولما في غاية الكمال شاملة لكل النوع اللطيف والجليل  
 وفضل العام كافل لمصالح ذرات الوجود ولما لا يتوهم لانه محقر في الامور  
 لا يليق بمولها منه فيستحق الانسان من طبعها من باب ومنه عاها من  
 حيا به تعالى شانه دوى انه او مر الى موسى عليه السلام وعليك السلام يا موسى  
 حتى لم يقدركم من شانه انك **قوله** او لهما حفظه على رؤس الآل يطلق  
 راس الآل على كل من مفتحتها ومختتمها فاعا وكملة والمراد بها الثاني  
 اي المحافظة على كونه الخوف الاخيرة تايليا ساكنة كمن تعين المستقيم  
 او على كون الكلمة الاخيرة مختمة بما يليه على وربما حمل رؤس الآل من  
 على مفتحتها والمحافظة على كونها تالية لتالي تلك اليا ولا يحرم بعد هذا  
 ولا يحفز ابتداء هذا الوجه على كون البسطة من الفاتحة كما هو المذهب  
 الحق واما عدم جريانها في كثير السور سيما في سورة الرحمن فان المحافظة  
 على رؤس الآل فيها يقتضي تقديم الرحيم فقد يقال انه غير مضر اذ الكلام  
 في بسطة الفاتحة والنكتة لا يلزم اطلاقها وهو كثر **قوله** ولا يظهر  
 غير منصرف هذا احتياضا على كثر في الشيخ الرضي وابن مالك وهو لا يصح  
**قوله** وانما حفظه احتضا بالله في كان قابلا يقول انه منصرف عن هذا الوصف  
 من عند بعضهم اتفاد فعله انه وعند آخرين وجود فعله في مد مره في

لانه هذا

بالتحديد انتهى **قوله** باعتبار الكمية نظر الى كثرة افراد المرحومين لا الى  
 الرحمة اذ النعم الاخرة غير متناهية فلا يستقيم على هذا وجيم  
 الاخرة **قوله** يا رحمن الدنيا والاخرة ولا يصح اعتبار الكمية هنا لانه  
 لا اكثر من افراد المرحومين في الدارين على المرحومين في الدنيا وقد عرفت  
 لانه الكمية بالنظر اليها وايضا فيلزم كون ذكر رحيم الدنيا لغوا او اما عطف  
 رحيم الروم على اعتبار الكمية ايضا فاقول فيه نظر اذ المراد رحيم ياملها رحيم  
 النعم في الدارين ولما دونهما في الدنيا على ما سيذكره في جملة تقديم الرحيم  
**قوله** بتقديم رحمة الدنيا وهم ما حوزة في الرحيم سواء اعتبر الرحمة فيه  
 بحسب الكمية او الكيفية بخلاف الرحيم لاعتبارها فيه نظر الى الكيفية  
 فقط فتدبر **قوله** ولانه صار كالعالم فهو النسب بالموصوف لفظ الجلالة  
 ويكون بمنزلة الموصوف للرحيم والتوسط بينهما كذا جرت  
**قوله** لان هذا مستفيض في طالع عرض على الطفر وانما مر بين  
 العرض بانها اما النور الاجل او النور العاجل واما ازالة الرقة الثانية  
 من الحبسية كمن راي بعض بني جنس في بيت قتل فليدرك له وخلصه  
 منها فهو غافل بالتحليل المذكور ذلك التام والانفصال الحاصل له واما  
 ازالة الحبس لئلا يورث ذلته الجمل الذي هو اقبح الخصال ويشنع الرذائل  
 كمن يفرق امواله في الناس فكيف لا ينفذ تحليصها لئلا يورث ذلته والافضل  
 له عطاء المخلوق ولطفه واحسانه لئلا يورث ذلته عرض فلا يلحق بالطلاق  
 الرحيم المني عن غاية الرحمة عليه **قوله** ثم انه اي هذا الرحيم حل اسمه كالموصوف  
 فذلك اللطف والانعاش والمنعم الحقيقي ليس الا هو سبحانه فهو الحقيقي  
 باسم الرحيم **قوله** اولان الرحيم وجه ثالث لتقديمه على الرحيم وخليفة

ممن فيه



انما هو لا معارض هو الاختصاص بالله سبحانه فكيف فعل احداهما كان  
 موجودا في الاصل فكيف حلت منع الضرف فاجاب انه ولو كان الاختصاص  
 المذكور هو المانع من وجودهما الا انهما العاين في موازن هذه الصيغة من  
 فعل كسر العين كعطف من كعدم التعريف فالحققت بنظائر ما وقد قرر  
 السؤال بوجوبه بان يقال انما اختصاصه بالشيء كما قد منع وجوده في  
 معا ذلك بوجوب منع صرفه عند شرط انتفاء فعله من شرطه عند شرط  
 وجود فعله فكيف اطلق عدم صرفه ولفظ فصلت كما فعل ابن الحارث وغيره  
 وتقرر الجواب لمنع الاختصاص المذكور وجود الصيغتين معا كما قلت  
 الا ان حكمتي منع صرفه ليس بالنظر الى مؤنث بل لان الغالب الى قوله اقول  
 ان التعريف الاول يقتضي العناء وتعرض المؤلف لانتفاء فعله والثاني العناء  
 تعرض لانتفاء فعله لانه لا يبعد ان يقال عرض المؤلف انما هو منصرف  
 ولان كان النظر الى شرط انتفاء فعله او وجوده فعله يقتضي التوقف  
 امره لان حكمنا بانتفاءه الا ان لاجل الاختصاص المذكور فغير معلوم  
**قوله** مولى النعم بضم النعم من اوله المسمى اعطاء ويكمل الفتح **قوله** فتوجه  
 بالنصب عطف على يعلم وبشره اي بقلبه وقال به والمراد بكلمة وجملته  
 والمراد في الاصل الانتقال واحدا من شريكتي الشين وسكون الراء **قوله**  
 ويشغل العلم لا يكره لان اشغل لغة زينة يحكى لانه بعض الطلبة احب ان يعرض اليه  
 الصاحبان عبا وبعض خدامه فكنت اليه الما مول من مولانا اشغال  
 ببعض اشغال فكلت الصاحب في ظهر الرقعة من يكتب اشغال لا يصلح اشغال  
 والحارث في غير متعلق بيشغل قد تعلق بالاستعداد على جعل  
 عن معنى الابدل او مجرد في معرض غيره والاول **قوله** على الجميل

هذا الوجه الذي قد مر  
 اصحابه

المذكور لا اثر له واما انتفاء  
 واما انتفاء فعله او وجوده  
 ففعل في الاصل قبل الاختصاص

الاختصاص في هذا التقيد غير موجود فكلما اكثر واكثر بعضهم شهدوا  
 بقولهم عند الصبح تحمد القوم الشرين وقولهم عاقبة الصبر حمودة  
 يكفر في ذلك قوله نفسي لانه يمشك برك فاما محمود او ج يستغنى عن  
 بعض التكلفات وقيل انه في هذه المواضع بمعنى الرضا ومجيد بهذا  
 المعنى مشهور وفي كتب اللغة مسطور **قوله** هو الشنا على الجميل  
 مطلقا اي سواء كان اختيارا بالكرم او غيره كالحسن ولم يقيد الشاء  
 بالسان كما فعل غير لان الشاء لا يكون الا به وقوله وانت كما انيت  
 على نفسك من بالبيت كلمة وتحقيق مباحث الجود والخير بما لا مزيد عليه  
 يتطلب من حواسنها على الحاشية الخطائية **قوله** افادكم النعماء  
 اختلاف المحقق الثقات في والى السند فشرح جميعها للكشاف في الغرض  
 من ايراد هذا البيت فالحق على انه قليل لا قسم التكرار شامد  
 اذ لم يطلق الشاء التكرار فعمل على شيء من الموارد الثلاثة والرسد على  
 شامد لانه جعل افعال الموارد الثلاثة في النعمة وكلها موجودة في النعمة  
 عرفا يطلق عليه كلفه قال السيد ومزم يثبت لذلك نعم لانه المقصود  
 مجرد التمثيل لا قسم التكرار لا استشهاده انتهى في الاضاف لانه الحق  
 مع المحقق والكلية التي ادعاها السيد ممنوعة كيف وقد قال في مجمل  
 اللغة الشكر الشاء على السان وعرف الشاء بالكلام الجميل وقال في الغافل  
 الطيبي كون ان تكرار هذه النعمة عرف اصولي والشكر اللغوي ليس  
 الا بالثبوت وحده وايضا فالمدح ليس الا لانه كلام افعال الموارد الثلاثة  
 اذا قابل النعمة كان تكرار الاستشهاد بالبيت انما هو لا ثبات هذه  
 الدعوى فلو توقف الاستشهاد به على ذلك كان دورا قد بر وقما يوجب

والنفس  
 الطائفة  
 من  
 انما هو  
 في  
 فكلما  
 اكثر  
 واكثر  
 بعضهم  
 شهدوا  
 بقولهم  
 عند  
 الصبح  
 تحمد  
 القوم  
 الشرين  
 وقولهم  
 عاقبة  
 الصبر  
 حمودة  
 يكفر  
 في  
 ذلك  
 قوله  
 نفسي  
 لانه  
 يمشك  
 برك  
 فاما  
 محمود  
 او  
 ج  
 يستغنى  
 عن  
 بعض  
 التكلفات  
 وقيل  
 انه  
 في  
 هذه  
 المواضع  
 بمعنى  
 الرضا  
 ومجيد  
 بهذا  
 المعنى  
 مشهور  
 وفي  
 كتب  
 اللغة  
 مسطور  
 قوله  
 هو  
 الشنا  
 على  
 الجميل  
 مطلقا  
 اي  
 سواء  
 كان  
 اختيارا  
 بالكرم  
 او  
 غيره  
 كالحسن  
 ولم  
 يقيد  
 الشاء  
 بالسان  
 كما  
 فعل  
 غير  
 لان  
 الشاء  
 لا  
 يكون  
 الا  
 به  
 وقوله  
 وانت  
 كما  
 انيت  
 على  
 نفسك  
 من  
 بالبيت  
 كلمة  
 وتحقيق  
 مباحث  
 الجود  
 والخير  
 بما  
 لا  
 مزيد  
 عليه  
 يتطلب  
 من  
 حواسنها  
 على  
 الحاشية  
 الخطائية  
 قوله  
 افادكم  
 النعماء  
 اختلاف  
 المحقق  
 الثقات  
 في  
 والى  
 السند  
 فشرح  
 جميعها  
 للكشاف  
 في  
 الغرض  
 من  
 ايراد  
 هذا  
 البيت  
 فالحق  
 على  
 انه  
 قليل  
 لا  
 قسم  
 التكرار  
 شامد  
 اذ  
 لم  
 يطلق  
 الشاء  
 التكرار  
 فعمل  
 على  
 شيء  
 من  
 الموارد  
 الثلاثة  
 والرسد  
 على  
 شامد  
 لانه  
 جعل  
 افعال  
 الموارد  
 الثلاثة  
 في  
 النعمة  
 وكلها  
 موجودة  
 في  
 النعمة  
 عرفا  
 يطلق  
 عليه  
 كلفه  
 قال  
 السيد  
 ومزم  
 يثبت  
 لذلك  
 نعم  
 لانه  
 المقصود  
 مجرد  
 التمثيل  
 لا  
 قسم  
 التكرار  
 لا  
 استشهاده  
 انتهى  
 في  
 الاضاف  
 لانه  
 الحق  
 مع  
 المحقق  
 والكلية  
 التي  
 ادعاها  
 السيد  
 ممنوعة  
 كيف  
 وقد  
 قال  
 في  
 مجمل  
 اللغة  
 الشكر  
 الشاء  
 على  
 السان  
 وعرف  
 الشاء  
 بالكلام  
 الجميل  
 وقال  
 في  
 الغافل  
 الطيبي  
 كون  
 ان  
 تكرار  
 هذه  
 النعمة  
 عرف  
 اصولي  
 والشكر  
 اللغوي  
 ليس  
 الا  
 بالثبوت  
 وحده  
 وايضا  
 فالمدح  
 ليس  
 الا  
 لانه  
 كلام  
 افعال  
 الموارد  
 الثلاثة  
 اذا  
 قابل  
 النعمة  
 كان  
 تكرار  
 الاستشهاد  
 بالبيت  
 انما  
 هو  
 لا  
 ثبات  
 هذه  
 الدعوى  
 فلو  
 توقف  
 الاستشهاد  
 به  
 على  
 ذلك  
 كان  
 دورا  
 قد  
 بر  
 وقما  
 يوجب



التمثيل عدم شهادة البيت بان فعل كل من التمسك ففعل الشكر هو  
 المجموع وكون فعل الشكر كرايا لاجتماع فلا ينسب جميعها كلام  
 ظاهر فان احتمال الاشتراك قائم **قوله** من شطبت كحال من الهدى ولا  
 المعنى يقتضي ان يكون وصفا او قولا لا شيع خبر كان ان كثر شيوعا والغرض  
 من هذا الكلام دفع ما يقال من ان كل من بالعموم وجوب الهدى انكر بدفعه  
 الحديث المذكور فانه صريح في عدم تحقق الشكر بدون الهدى وحاصل الدفع ان  
 مراده صلى الله عليه وآله المباعدة وليس للهدى اهل اقسام الشكر فجعل كاشرا واعضاء  
 الشخص كان الشكر منتفيا بانتفاء **قوله** وما فادى الجوارح من الاجمال  
 الادب الاعتبار في المعنى والوزن والمراد ان الشكر لا كان في  
 اعتبار الجوارح وشقة الاله ليس في المقصود لان حقيقة الشكر انما هي  
 النعمة والكشف عنها كما ان الكفران اخفاءها واسترعاها فدام العبد لم يبر  
 بها ولم يبين على موليها لم ينظر من ذلك كظهورها كما لا وعمل الجوارح بحتم  
 غير ان كرايا ليس صريحا ومقابل النعمة ولا يتضمن اظهارها الا نادرا ولا  
 يدل على الشكر من هو فغير نوع خفاء بخلاف الشكر التماسي كذا قيل  
**قوله** ليدل على عموم الحمد لان اللام فيه للحسن او الاستغراق بخلاف ما اذا كان مفعولا  
 مطلقا لا اختصاصا صريح بما يختص به عالم من افراد الحمد اذ الاصل حمد حمد  
 قال الامام في تفسيره لو قال الحمد لله كان قد ذكر حمده فقط ولو قال الحمد  
 فقد دخل حمده وحمد غيره جميعا هلكت عنده ادم الى قول اهل الجنة وآفو  
 دعويهم ان الحمد لله رب العالمين **قوله** دون تجده وحدونه هذا على مذاهب  
 الكوفيين من تقدير متعلق الجار اسما ظاهرا واعلى من هذا البصريين  
 فغير شئ اذا اسمية التي خبرها فاعل كالفعلية فافادة التجدة والحمد

قد قيل

**قوله** وقيل بالاستغراق ويحتمل جملة على العهد بارادة اكل افراد الحمد هو  
 لذاته فانه هو الحمد الذي يليق بكامله وينبغي له خلاصه كما قال سيد المرسلين  
 عليه وآله افضل صلوات المصلين لا اجمعنا عليك انت كما انيت على  
 نفسك واما حمدا فوفاة الاخطا والقصور فان ما انصفه سبحانه به  
 من صفات الكمال غير لا يوفقنا فيه سر لانه على قدر افعالنا القاصرة  
 واما ما لنا الخاسرة لكن جعل ثابته لكال لطفه ووفور رحمته رخص لنا  
 فذلك بل يذنبنا اليه واثابنا عليه ولقد حسن العارف الرومي  
 حيث قال ابن قبول ذكر تواضع است جوت نماز مستحاضة **است**  
 وهذا مما سمعته من الاستاذ العلامة طاب الله العبد الذي طاب ثراه  
 وتحقيق الكلام في مباحث هذه اللام موكل الى تعليقا تان على شرح  
 التلخيص فليس شاعرا به تعدي لان صدور الجميل بالاختيار مسبق  
 بالانصاف بتلك الصفات الاربع كما لا يخفى **قوله** وقرى الحمد لله  
 باتباع الدال اللام في الكسرة وبالعكس الى اتباع اللام الدال في الضم  
 والقاري الاول المحسن البصري والافراد مهم بن الى جيله ولم يذكر  
 اسمهما لان عارفة في هذا الكتاب ان يعبر عن القراءة الغير المشهورة  
 بقول قرى من غير تسمية للقاري فربما بينها وبين المشهورة هذا  
 وقد رجح صاحب الكشف القراءة الثانية على الاولى حيث قال واستف  
 القارين قراءة ابراهيم حيث جعل الحركة البناءية تابعة للاعرابية **الاعراب**  
 التي هي اقوى بخلاف قراءة الحسن انتهى قال بعض المحققين انما كانت  
 الحركة الاعرابية مع كونها طارية اقوى من البناءية الدائمة لان الاعرابية  
 علم لمعان مقصورة بتميز بعضها عن بعض فالاحلال بها يوثق

است

الاعراب



الحسن

الى التباس المعاني وفوات ما هو الغرض الاصل من وضع الالفاظ ومبانيها  
اعني الابانة في الصنعة التي قد يرجح القراءة الاولى على الثانية مع اقتضاها  
التخفيف المناسبت للتعظيم بان تليد اعيان المؤمنين عليهم واعرف بوجوه القارة  
من ابرهم وبان الحركة الاعرابية دايما في موضع التغير في اولى الالفاظ سيما فيما  
لا يتطرق اليه التباس كما نحن فيه **قوله** نترتلا لهما الخ انما قال ذلك لان الالفاظ  
المعارف بينهما يكون الا في الكلمة الواحدة كقولهم **مخدّر الجبل** ومغيرة  
باتباع الدال الرائي الضم والميم الغين في الحذف **قوله** وصفه للمبالغة  
فالخوض اما على من قبيل فانما هي اقبال واذا بارفلا اضارا او لغوى كاسال  
القرنة والتعريف ذي تربية للعالمين وما يقال من انه ليس الالفاظ فقط  
لاستقاء المبالغة بالكيفية في اللغوى فاقول فيه نظر لحصولها بحسب الظاهر  
ولنقص عن المبالغة في العقلي والتعريف لتصحیح الحمل في نفس الامر لا يوجب  
انتفاءها بالكيفية ولكن كنت في ريب من هذا فانظر الى حكم البينانيين بالمبالغة  
التسمية المضمرة الاداة من مذكور ما فانه من هذا القبيل والله الهادي الى  
الستيل **قوله** وقيل هو نعت اي وصف فيكون صفة مشبهة بعد فعل  
المشتق من الفعل اللازم لا سبق مثله في الرحمن فالاضافة حقيقة من قبيل  
كرم البلد لانتفاء عامل التثنية فلا اشكال في وصف المعرفة وقد جرى على  
عكس هذا حيث ف **قوله** المصدر على النعت لا بلغية وكلامه عن هذا  
التكلف **قوله** الامتداد بالاضافة كرت الدار ومجموعا كالارباب ولعل  
الكلمة في ذلك هو انه سبحانه هو المراد الحقيقي وما سواه بمرهم مرويون  
منحطون عن رتبة تربية الغير فان وجدت من بعضهم بحسب الظاهر  
فهو في الحقيقة تربية مشيئة سبحانه ابراهيم على يده فهو الرب حقيقة واطلا

لا يتحقق

الرب على غيره مما يحتاج الى التورية فجعلوا تلك التورية اما التورية او الجمع  
هذا وما حسن قول بعض العارفين ان لا يعلمك عبادة غيرك وما يعلم  
جنود ربك الا هو وانت ليس كرسب سواه ثم انك تتسائل في خدمته  
والقيام بوظائف طاعته كان لك ربا بل اربا با غيره وهو سبحانه  
يعتني بغيره منك كانه لا يعدك سواك فسيما في عالم تربيته واعظم  
رحمته **قوله** كقولنا تعالى حكاه عن يوسف عليه السلام والمراد  
بالرب ملك وهو هذا الصبي على انه ما كان في الدنيا بعد وفاته  
الله سبحانه بلا انكار فهو حقيق كذلك **قوله** اسم لما يعلم به قال العجب  
كثيرا فاعل كثير اما يحجر اسمها لا كذا التي سيفعل بها الشيء كالمطبخ  
والخاتم والقالب فجعل بنا والعالم طائفة الصيغة لكونه كالا  
في الدلالة على ما نعه **قوله** غلب مما يعلم به الصانع اي كل واحد من اجناس  
ما يعلم الصانع تعالى كل فرد فلا يقال عالم زيد بل يقال عالم الارواح  
وعالم الافلاك وعالم العناصر مثلا وهو كما يطلق على كل واحد من تلك الاجناس  
يطلق على مجموعها ايضا وقول المؤلف هو كل ما سواه بحمل الاطلاقين  
وارادة الاطلاق الاول فيما نحن فيه متعينة اذ هو الاطلاق الثاني  
لا يحسن اذ ليس من الافراد واحد **قوله** وانما جمعه ليثمل ما تحت من الاجناس  
المختلفة قبل عليه ان الجمع المتبادل على تعدد الاجناس واما السمو  
فانما يستفاد من الاستغراق وجوابه ان المجموع هو العالم المعروف  
باللام المقدم اعتبار التوفيق على اعتبار الجمعية بسبب ان ما يجب  
توقيفه لكونه وصف المعرفة بالرب وبالمجموع يصير نصا في استغراق جميع  
تلك الاجناس ولو افرد معرفة باللام لربما يدور ان المقصد الى استغراق







فيكون حقيقة فيكسب التبريد وينفع صفة للمعرفة بخلاف إضافة الاسم  
**قوله** على الاستماع حيث لا يقدر معرفة فتوتعا فينصب نصب المفعول به  
ويضاف اليه على وتبريد **قوله** كفولهم ياسارق الليلة فكما جعلت الليلة  
مسروقة جعل اليوم مملوكا والمراد سارق المال في الليلة وما لك اهم  
في اليوم واهل الدار بالنصب على تقدير احذر او مفعول سارق لاحتماله  
ظروف الذاء نحو ياطا لها جبلا **قوله** ومعناه ملك الامور في ملك فعل  
ماض والامور مفعول به يراد ان مالك بمعنى الماضي منزلة لما تحقق  
وقوعه منزلة ما وقع فليست إضافة لقطعية غير موجبة تفرقة لمشكل  
وصف المعرفة **قوله** اوله الملك كسر الميم وهذا وجه ثان لتصحیح  
وصف المعرفة بانه اذا كان بمعنى الاستمرار يخرج عن معنى حدوث  
والتجدد والكتب التوقيف من الاضافة وانما لم يجعله بدلا لخلص من هذه  
التكلفات وقد اختار محققو النجاة جواز ابدال النكرة الغير  
الموصوفة من المعرفة لان البديل هو المقصود بالنسبة والغرض ان  
المحدث سبحانه باعتبار هذه الصفات لا انه ثابت للوصف الاخير **قوله**  
ليكون الاضافة اى جعل بمعنى المضى او الاستمرار لخرج بالاضافة  
الحقيقية عن التاكيد يستعملان لان يقع صفة لله وما يقال من ان الحكم  
بان الظرف يشتمل فيه قائم مقام المفعول به حكم بان اسم الفاعل  
عامل فيه ناصبه فكيف يتصور ان اضافة اليه حقيقة فحوار في مفعول  
من حيث المعنى لام حيث الاعراب اى يتعلق المالك به يتعلق المملوكية  
حزوا كانت شرائط العمل حاصلة لتعمل فيه الا ترى انك تقول في مالك  
عبده اسين انه مضاف الى المفعول به وتريدانه كذلك معنى لانه منصوب

محلا هكذا افادة السيد السند في حواشي الكشف **قوله** والمعنى يوم جزا الذين  
هذا على الثاني ظاهر واما الى الاول فبما انظر الى استعمال التبريد على الاوامر  
والنواهي ووجه تقديرهما بغير ان نسبة الى ما اختاره ظاهر **قوله** وتخصيص  
اليوم بالاضافة مع انه تمامك وما لك لجميع الاشياء في كل الاوقات  
واليام اما التعظيم المضاف اليه نحو عبد زيد واما لان الملك الملك  
الحاصلان في الدنيا البعض الخاص بحسب الظاهر عند من ليس له زيادة بصيرة  
يزولان ويبطلان وينسلخ الخلق عنها استخلاها ظاهرا يوم القيمة  
ويتنفس سبحانه في ذلك اليوم بهما النواظرا ظاهرا على كل احد ولذا قال  
لمن الملك اليوم لله الواحد القهار وهذا الوجه انشأ بقراءة ملك وكلام  
المؤلف شيعيا لا خصا من سواه الاول عام **قوله** من كونه موجودا للعالمين  
ربا لهم هذا يستفاد ان من معنى التبريد اذ يراد بها ما يشمل اصل الوجود  
ايضا وقيل الاول لفظ الله والثاني من رب العالمين وقول الجواد هذه  
الصفات على الله تعالى اى على ملك لذات المقدسة ويستأنس بهذا  
بان الله تعالى عنده وصف لا علم وفيه قوله فيما بعد قال اول البيان ما هو  
الموجب للحمد وهو الوجود والبرية وجعل لا وصف اربعة ينادى  
بجملته **قوله** على انه الحقيقي بالحمد تعرفه بسند باللام ينبغي ان يكون المحمد  
والالصار التفرقة في قوله بل لا يستحق في ضايعا وفي بعض النسخ ان  
بغير لام وهو اولى وقوله لا احد احق منه معناه بحسب المعروف انه احق  
من كل احد كما يقال ليس في البلاء افضل من زيد وبرا انه افضل من فيها فكأن تفسير  
لقوله الحقيقي بالحمد فانه اراد بالحقيق الاحق **قوله** فان ترتب الحكم  
وهو هنا ثبوت الحمد له تعالى واستحقاقه اياه على الوصف اى على كل الوصف



الذكورة كما يشعوب كلامه في الاشعار يشعوب عليه ذلك الوصف للحكم ولا يبعد  
ان يشعوب المقامات القدسية بان ماديون ذلك الوصف لا يليق بعلية  
الحكم المذكور فمن استوفى الوصف اتفق الحكم عنه ولا ريب في استغناء عن كل  
ما سواه سبحانه فاخص الحكم بجل شأنه وبما قرره لا يرد ان ترتيب الحكم  
على الوصف المذكور انما يفيد عدم استحقاق من سواه الحمد لو افاد حصر العلية  
في الوصف ان قلت ان الاشعار بالعلية هنا يقتضي لزوم استحقاقها  
للمجد والعبادة لئلا ينافي تلك الصفات قلت كلا بل الكلام يشعوب ان يستحقها  
جل وعلا كالاخرين كما يقتضي ذكر اسم الذات والصفات وما انما يتحقق  
بعينية الصفات فمع انه ليس فيها للمؤلف لا يحوي فيما نحن فيه من الصفات  
الاضافية لا يتكلف بعينيتها في الاشعار من طريق المفهوم فيجوز في بعض  
الشعخ عطف الاشعار باو وفيه شعار بان هذا يقتضي على الاغراض من  
علية الوصف للحكم واداد بالمفهوم ما يشبه مفهوم الموافقة والحق الفة فالاول  
يشعوب عدم الاستعمال للمجد والتكليم لعدم الاستعمال للعبادة وحمله على الا  
فقط في ما فيه وعدى الاشعار بعلى هو يعتد بالعبادة لخصه معنى الدلالة  
ويستعمل الى يليق ويستحق والشعوب بين اهل اللغة انه لفظ موكد وعلة  
الحرى في كتب ردة العواص من غلط التوصل به عليه في الصحاح ايضا  
لكن صاحب القاموس وافق المؤلف ولم يذكره بل انكر على الجوزم في كسر الكثرة  
**قوله** ليكون اي ليكون اجزا الا وصف المذكورة دليل على ان ما ياتي من حصر  
العبادة والاستغناء فيه يتم كانه دليل على ما قبله فان كل واحد من هذه  
الاوصاف كما يدل على انه سبحانه احق بالحمد ومن على انه احق بالعبادة  
والاستغناء اما الاولى والرابعة فدل لهما على كون جمل شأنه هو الرب العالم الغني

قوله

والعقبي وان ما سواه من مملوك هو الذي فاض عليهم الوجود والقدرة  
وسائر صفات كمالهم واما الثانية والثالثة فلان انصافه تعالى لهما ليس  
الا بالنسبة الى ما سواه من العالمين بقربية ذكرهما عقبيهم فالكل مغفونون  
برحمته والآية مستترة كون الاستعداد من شأنه فهو احق بالحمد والعبادة و  
الاستغناء هذا وقد يقال في وجوب هذه الصفات الاوصاف بعد ذكر اسم  
الذات للجماع لصفا الكمال ان الذي حمده الناس ويعظمونه انما يكون حمده  
ونعظيمه لحد امور اربعة اما لكونه كاملا في ذاته وصفاته وان لم يكن من  
احسان اليهم واما لكونه محسنا اليهم ومنعما عليهم واما لانهم يرجون طيبه  
وجساره والاستقبال واما لانهم يخافون من قهره وكمال قدرته وسطوته  
فهذه الجهات الموجبة للمجد والتعظيم فكانت تعالى يقول ايها الناس  
لنكرمكم محمدون وتعظمون للكمال الذاتي والصفات فاحمدوني فاني  
انا الله وان كان للاحسن والسريرة والانعام فانارت العالمين بان  
كان للرجاء والطمع والمستقبل فانا الرحمن الرحيم وان كان للخوف  
من كمال القدرة والسطوة فاني مالك يوم الدين فالوصف الاول  
لما ذكر دلالة تلك الاوصاف واشعارها بحصر استحقاق الحمد فيه تعالى وبه  
فذلك اذ ان يذكر لكل منها خصوصية تفردها عن الآخر فذكر ان الوصف  
الاول لا يظهر انتم المحمدي الذي اوجب استحقاقه تعالى للثناء والذي وجب  
على العالمين بسبب الثناء وهو الاجاد والسريرة والثاني والثالث لبيان  
المصلحة لكون ذلك الثناء حمدا من الفضل والاختيار والرابع لتحقيق انصاف  
كاتبه في وبقا قبله في وجوب تخصيصه الوصف الاول ببيان موجب الحمد  
انه متصل به دون الاخرين والله سابق على سائر انوارها وبان سبيل

اكتها



ليس النفس الجميل اما كونه اختياريا فهو شرطية لكونه الاكسيميا  
لا يوجد له بدونه وكونه الثاني شرطيا بمسقط اعتباره كافي حمدة  
على الصفة والمقدم اوصى ببيان الالهي واولى فتا على **قوله** حتى يستحق الحمد  
اي لزم وصفه بالرحمن الرحيم وجعلها معلة مستحقا للحمد للذلة على انه  
تعالى متفضل بجميع ما يصدر عنه من الخيرة للطف والنوايا بالرحمة  
مختارة لا لم يستحق الحمد عليه فغيره على الفلاسفة القائلين بالاجابة  
واستحالة انفسها كانه اثاره عنه وعلى المعتزلة القائلين بوجود اتصال النوايا  
الى العباد مقابل سوابق اعمال الخيرة التي صدرت عنهم فان كلامهم للزمين  
يقضي عدم استحقة الحمد على تلك الامور لكونها لازمة او واجبة عليهم  
مختارة متفضلا بها بخلاف مدح الاشاعة فانهم لا يوجبون مدح ذلك  
الا اثاره فصدورها عنه ليس الاعلى سبيل التفضل والرحمة على العباد  
فلا يتم استحقة الحمد عليها الاعلى مدحهم اقول في نظر فان مدح القبيحة  
والايجاب في التفضل بل يؤكد فانهم يوافقون الملتزمين على انه تعالى  
ان شاء فعل والاشياء لم يفعل الا انهم يقولون الفعل الذي هو خير لازم لثبوت  
التي هي خير محض لانه الجواد الحق والقياض المطلق فيستحيل انفسا كانهما  
فقد شرطية الاولى واجبة صدقة فقد شاء وفعل ومقدم شرطية الثانية  
مستعصم الصدوق لاستحالة النقص عليه تعالى وصدق شرطية لا يقتضي صدق  
الطرفين ولا صدق احدهما ولا يخفى لزم من هذا كلامه لا ينكر التفضل والالهي  
فلا يلزم على مدح عدم استحقة الحمد اللهم الا ان يدعى ان الاختيار لا يخلو  
في تعريف الحمد هو الاختيار بمعنى جواز الفعل والترك لكن اثبات هذا المذهب  
لا يخلو عن قول ايضا ان كلامه على المعتزلة غير وارد لانهم لا يدعون ان جميع

ما يصدر عنه سبحانه من اصناف النعم والالهي والكرم والامتنان  
واجبة عليه تعالى حتى لا يوصف بالتفضل بغيره افرادها ولا يستحق الحمد  
على شيء منها بل انما يقولون بوجود بعض الاشياء عليه سبحانه كبعض النعم  
المقومة في الطاعات والاصال النوايا على اداء العباد فلا يلزم عدم استحقة  
الحمد على اثار الرحمة وهو كمن لم يستحق فان قلت قد قالوا بوجود الامح  
عليه سبحانه ولا شك ان كل فرد من النعم والالهي والامتنان الا امتنان اصله  
بجمال العباد فيكون واجبة عليه فلا يكون متفضلا بها ولا مستحقا للحمد عليها  
عندهم قلت انهم لم يذهبوا بحجته الى الزم بل هو اصله للعباد واجبة  
بل الذايكون الى ذلك شرطية نادرة لا يعينها بهم ولا بكلامهم والمحققون  
منهم على انه هذه القضية غريبة وقد شبه بها مدحهم على ذلك ومنهم المحققون  
طالب تراه في التبع يدعون لم يشبه ذلك لثبوت القديم والالجري يدعون ان كل  
اصل لو لم يفعل لكان منافضا للضرورة فهو واجبة عليه وقد صرح بذلك بعض الاعلام  
على انهم لو قالوا بأكليته تلك القضية ايضا لا يمكن القول بانها تعالى يوصف بالتفضل  
بما وجب عليه من ذلك ويستحق الحمد عليه لان وجوبه عليه عندهم انما هو اجابا  
من كتم العدم والاشياء خلقه الجود ونسبته للقرين من عجلاته وتلقاها  
بانوارها الى اواصل الايجاد من كتم العدم ليس له وجه عندكم كما صرحوا به  
بل قالوا لولا اوجوبه عليه الاصل بنا وما اوجبه تعالى بنفسه بالتفضل  
تفضل يستحق عليه الحمد ايضا بغيره من هذا الوجه المثل الاعلى مثل خيرة كرم  
الزم نفسه بغيره او عين لزم بصدق جمال من علمه كين فانه اذا وصل  
ذلك المثل الى حد العرف متفضلا به حتى لو اعرض ذلك المكين من حمده وشكره  
مستند الى انه ذلك العطا كان واجبا عليه لئلا يوجب له الذم من جميع كماله وقدره

فانه قال في التبع يدعون لم يشبه ذلك لثبوت القديم والالجري يدعون ان كل اصل لو لم يفعل لكان منافضا للضرورة فهو واجبة عليه وقد صرح بذلك بعض الاعلام على انهم لو قالوا بأكليته تلك القضية ايضا لا يمكن القول بانها تعالى يوصف بالتفضل بما وجب عليه من ذلك ويستحق الحمد عليه لان وجوبه عليه عندهم انما هو اجابا من كتم العدم والاشياء خلقه الجود ونسبته للقرين من عجلاته وتلقاها بانوارها الى اواصل الايجاد من كتم العدم ليس له وجه عندكم كما صرحوا به بل قالوا لولا اوجوبه عليه الاصل بنا وما اوجبه تعالى بنفسه بالتفضل تفضل يستحق عليه الحمد ايضا بغيره من هذا الوجه المثل الاعلى مثل خيرة كرم الزم نفسه بغيره او عين لزم بصدق جمال من علمه كين فانه اذا وصل ذلك المثل الى حد العرف متفضلا به حتى لو اعرض ذلك المكين من حمده وشكره مستند الى انه ذلك العطا كان واجبا عليه لئلا يوجب له الذم من جميع كماله وقدره

المراد من ذلك المحققون ان الذين يسمونهم المولايين مع نفع العباد مستند



ان الكلام ليس الشاء على الجميل الاختيار فيلزم عليه شرط سوي كونه فعلا جميلا  
 صادرا بالاختيار ولم يقل احد ان الكلام هو الشاء على الجميل الغير الواجب  
 فعلى تقدير ان يكون جميع انوار الرحمة واجبة عليهم عندئذ لم يتركها  
 عن كونها افعالا جميلة اختيارية حتى لا يستحق الكلام عليها وفيه عافية القول  
 ايضا ليس ثوري كيف يستحق سبحانه الكلام على افعاله الجميلة الاختيارية بخلاف  
 القول بكونها واجبة عليه سبحانه فنفسه والقدر غير جنة بهذا التطويل عن  
 شرط الاختصار ولكن الحق اخفى بالحجاية والاختصار **قوله** فانه قال لا  
 الشكر فيه اذ يظهر على كل احد انه لا يمكن ان يكون له يوم كونه في ذلك اليوم لا  
 سواء وانما قال الحق الاختصاص لان رب العالمين ايضا مختص  
 فكان قال الحق الاختصاص وهذا محقق ومقرر **قوله** ونصن الوعد  
 الاول تركه اذ لا دخل في تفصيل الاجال السابق وعطف على الاشياء بعينه  
**قوله** ثم انه قد يريد بيان شي من النكات التي اختص بها هذا الالتفات  
 وكان المناسبات ان يذكر النكتة العامة للالتفات اولاهم يرد فيها بالحق  
 كما فعل صاحب الشفاء وصمير اللسان وذكره وصف ميثاق المفعول  
 وتميز صفات وتعلق عطف على وصف وخطب جوابا وفي بعض  
 الشيخ بغيره واو على ان الجواب وخطب مع عطف عليه بالفاء والاشارة  
 الى انك تغيبه وقد يجعل الباء التسميية في خطب بسبب ذلك التبيين الكامل  
**قوله** ليكون الخطاب الكلام باسمه عليه ولفظ يكون السبب بهذا ان  
 الكون انسب باللفظ وجه الدلالة انه لا بد في الخطاب من ملاحظة توصيف  
 ذلك الغائب بتلك الصفات ليصير سببها متميزة اكمال التميز ظاهر لغاية  
 حتى كان تبدل خفاء غيبته بجلاء الحضور ولا داعي في صفة الغيبة الى هذه

صفات التي يستعمل انكار  
 عنه مع ان غائبا ولا  
 موصوف بالفضل والى  
 يستحق الحمد والى  
 ذلك

الملاحظة فلما لم يكن هناك من ملاحظة ملاحظة الانصاف بتلك النفوس  
 كان ذلك لعل على تعيين الذات واختصاصها وامتيازها فان الذات  
 مع ملاحظة الانصاف بوصف خاص لا يختص بها وبينها ما يبدون  
 ملاحظة او نقول ان صفة الخطاب اهل على اختصاصه سبحانه بالعبادة  
 لانه لا بد فيها من اعتبار التميز بالصفات وان ذلك التميز هو مقتضى  
 للتخصيص الخطائي بالعبادة فالاختصاص محتمل عليه بخلاف صفة  
 الغيبة فان الكلام معها خال عن الدليل في تدبر **قوله** في اول الكلام  
 اي من البسملة او الكلام في قوله فانك يوم الدين على ما هو مبادي  
 العار في اول السور من الذكر والفكر والتأمل في اسمائه كاشف  
 بالبسملة والحمد والنظر في الآيات كاشف من الرحمن الرحيم والاستدلال  
 على عظمته ورواها سلطان نفع اجمالا الى قوله فانك يوم الدين في حق  
 بالتميز بين السبع وعقب بما هو منه في امر العار في هو ان يجوز لجهة الوصول  
 والجهة معظم المكاشفة مقام الوصول ففنا الله العروج اليه بالبحر على طريق  
 الاستعارة بالكنية واعتدله للجهة تحميلا والخوض في شيا **قوله** وصيغة  
 من اهل البيت هذه عند اهل القلوب سقوط الحجاب بها وهي اعلى رتبة من  
 المكاشفة فتعلق بالنعوت والصفات والمشاورة فتعلق بالعين والذات  
**قوله** نظرية في تحديد الكلام باحداث أسلوب آخر من طريقت النبوت  
 اذ اتممت به ما صار به كانه جديد **قوله** من الخطاب الى الغيبة الاقسام خمسة  
 والمصداق اربعة وترك اثنين من التكلم الى الخطاب على مثل الاولين  
 من الاربعة بالقرآن والشعر مكررا واكثر من التمثيل للثالث بالآية الكرسي  
 ولم يمثل للاربع والظاهر انه لم يذهب في الالتفات مذهب الجمهور ولنا في هذا

بعض ما يستفاد من العالين  
 وفي قوله ص

المكاشفة على ما قاله صاحب  
 منازل السالكين فان

وهو من التكلم الى الغيبة



كلام طويل الذيل لورده في حوسبنا على المطول ولا يجوز ان يزهد فيك  
انه يمكن جعل كلامه هذا الكلمة الثانية يختص بها هذه الالتفات لانه تمت  
الكلمة الاولى وحاصلها ان الكلام في هذه السورة ينطبق بسبب هذه  
الالتفات على قانون السلوك الى الله سبحانه ويجري وفق حال السلوك  
من اول سيرة الى عين وصوله فكان هذا انزلت لبيان اداب سيرة العباد  
وتعليم ما يتوصل الى العروج للجنات وبينت ما هو نتيجة ذلك سيرة  
ونمت من المقامات العزرة المثال والغايات التي لا يكشف عنها  
المقال ولعلمها هذه المزية وجب فرادتها والصلوة التي في مواج  
العبد هذا ثم لنز العواصين على قدر المعاني في بحر النكات في ابد  
اخرى حسان لا بأس بيرادها في هذا المقام ولما اشبع بها نطاق  
الكلام فمنها التنبيه على ان القراءة ينبغي ان يكون صادرة عن قلب  
حاضر وناقل وافر بحيث يجد القارئ في نفسه هذا شروع فيها حرك  
لاقبال على المنعم الحقيقي الذي انطق به تمجيد ووفق للقيام  
بتجيد ثم كلما جرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك  
الحرك واذا راد حتى انتهى من ما الكمية الامر كله يوم المعاد تناو في القوة  
والاستعداد وآل الامر بالضرورة الى رفع المحارب والاقبال عليه بالخطاب  
ومنها لنز الجود لما كان عبارة عن اظهار الصفات الكالية والتذرع على  
الجميل كما قاله في النكت في يكون الخطاب بغيره تعالى اذ لا معنى لاطهار  
صفاته العليا عليه جل شأنه فالمناسب له طريق الغيبة واما العبادة  
والاستغانة فلا وجه لاطهارها على الغير بل ينبغي كتمانها عن غير  
المحبود المستعان وعدم اظهارها لاحد سواء لم يكون اقرب الى الاعمال

الى خاتمتها

والبعث الربا فالمناسب لها طريق الخطاب لا غير ومنها ان المقام مقام  
عظيم فخطب بسم يتلوه عليه الانسان ويدرسه الانسان فان  
المملك العظيم ثم ان اذا امر بعض عبده بخدمة من الخدمات كقراءة  
كتاب فلا يحضره فرما غلبت مهابة ذلك الملك على قلبه واستولت  
عظمته على قلبه وحصل له عزة واعتراه دهشة فيغيره شوق كلامه يخرج  
عن اسنوبة ونظام ومنها التلويح بما ورد في الحديث اعبده الله كأنك  
تراه ففر هذا الالتفات الى اداء على ذلك واسمى رايان العبادة التامة  
عن القصور وما يكون العابد بها حال الاستغفار الاستغفار مستغفرا  
في بحر المحصور كأنه مشاهد لجنات محبوه مطالع لبحر مقصوده  
اقول هذا ما ذكره الائمة الاعلام من النكات في هذا المقام واما استحجبت  
بذكر الفاترة ونظر القاصد نكات اخرى عديدة سوى ما استخرجوه  
ولا بأس بان اذكر ههنا منها اليسيرة فان استقصاها ما موكول  
الى شدة هذا الكبير لهذا التفسير فمنها الاشارة الى ان حق الكلام  
لن يجرى من اول الامر على طريق الخطاب لان سبحانه حاضر لا يغيب بل اقرب  
من كل قريب وكلمة فمما جرى على طريق الغيبة نظر الى البعد عن مظان الزلف  
رعاية لقانون الادب الذي هو رابيت كين وقانون العاشقين  
كما قيل طرق العشوق كلها اداب فلما حصل القيام بهذه الوظيفه جرى  
الكلام على ما كان حقه لن يجرى عليه فراى ان الذكر فقد قال سبحانه انا  
جليس من ذكرني بل هو جلست نه اقرب اليها من جبل الوريد ومنها  
التنبيه على علو مرتبة الذكر وسعوت نه ولما العبد يجرد اجزاء هذا القدر  
منه على لسان صبار اهلا للخطاب فانه السعادة المحصور والاقرب



فكيف لو لازم وظايف الذاكر ودام عليها بالليل والنهار فلا شك  
 في ارتقاء آتائهم من البين ووصولهم الى العين كما ورد في الحديث  
 القدسي كنت سمعته الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ومنها انه لما كان  
 المحرور وهو اظهر صفات الكمال لا يتفاوت بالنظر الى غيبة المحرور  
 وحضوره بل هو مع ملاحظة الغيبة ادخل واتم وكانت العبادة  
 لا يطبق بها الغايب وانما يستحقها من هو حاضر لا يغيب كما حكى سبحانه  
 عز ابراهيم على نبينا وعليه السلام فلما افلتت قال لا احب الاقلين لا ارجو  
 غير سجانهم المحرور واطهار صفات الكمال بطريق الغيبة ومنها بطريق  
 الخطاب اعطاه لكل منها ما يليق به من النسق المستطاب ومنها  
 ان العابد لما افاض لم يخرج عبادة الناقصة المعيبة بعبادات جميع العابد  
 من الانبياء والاولياء المقربين ويعرض لكل رفعة واحدة على باب  
 ذي الجود والافضل عسى ان يصير الناقص المعبود مقبولا بالانضمام  
 الى الكمال التليم اتي في فعل العبادة بينون المتكلم مع الغير ليندرج  
 عبادة فرعية بهم وتصور مقبولا بغير كنههم على ما سيجي فلا جرم ساق  
 الكلام على النمط اللائق بجلالهم وكرامتهم لمناكب لمقامهم وقال  
 اياك نعبد فان مقامهم مقام الخطاب مع حضرة المعبود ولا تتقاسم  
 عن عالم الغيبة الى معالم الحضور والشهود ولو قال اياه نعبد لكان كالاذن  
 بشأنهم والاعضاء عن رفعة مكانهم ومنها انه قد ورد في الحديث من  
 تشبه بقوم فهو منهم فالعابد لما دام ذلك سلك مسلك القوم والذكر  
 والعكس ثم خرج عبادة بعبادتهم واراد ان يمتنع هو ايضا بهم ويجذو  
 حذوهم ويخطف فرسيتهم تشبه بهم وتكلم بلسانهم وساق كلامه

انما عبادته اذ دخل على عباده  
 انما عبادته اذ دخل على عباده

الاعضاء بالعين الموحدة  
 انما المحرور من

عاطف مسا قديم عسى ان يصير مقتضى ذلك الحديث محسوبا في عداد مندرجا  
 في سياقهم ومنها الاشارة الى ان من لازم جادة الادب والاكث روي عنه  
 بعد اعترافه القرب كمال الاحتقار فهو حقيق لم يذكره رجلا الهية  
 ويلحقه عناء لاذية تجذب الى حظيرة القدس وتطلع على سرار الانس فيصير  
 واطيا على بساط الاقرب فاية ابعث المحرور وسعادة الخطاب ومنها  
 انه لما لم يكن في ذكر صفات الكمال من يكلفه بخلاف العبادة فانها  
 لعظم حظها مستتلة على كلفة مشقة ومن دار المحبة يتحمل في ذلك  
 العظيمة وحضور المحبوب لا يتحمل عسر مشقة في غيبته بل يحصل له في  
 الاطلاع والحضور غاية الالتهام ونهاية السرور وقرينة سبحانه العباد  
 بما يشعرونه ونظرة جل وعلا الى العابد ليتذكر ذلك ما يفهم الكلفة  
 ويحبها ما يلزمها من المشقة وباني هذا العابد خال يتعلم الكمال عابرة عن  
 العنود والملاط مفرونة بكال الكمال طوحية لتمام الانسباط ومنها  
 ان المحرور لا اظهر صفات الكمال على الغير فنادام للاخبار وجود في  
 نظراتك فهو يوازيهم باظهارها من ايا المحبوب عليهم وبخاطبهم بذكر  
 ما شره الجانية لديهم واما اذا الامر بملازمة الذاكر الى ارتفاع المحرور والاعتناء  
 واضمحلال جميع الاخبار لم يبق في نظره سوى العبود الحق والجمال المطلق  
 وانتهى الى مقام الجمع وصار بينهما تولى فتم وجد الله في الضرورة لا يصير  
 الخطاب الى الله ولا يمكن ذكر صفات كماله الا ليد فيعطف عنان لسانه  
 الى جناب رويهم كلامه مخصصه في خطاب وفوق هذا المقام مقام آخر لا يقع بتعب  
 الكلام ولا يتعد على تحريمه الاقلام بل لا يزيده البيان الاحقاء ولا يكسر الترتيب  
 الى الاقلام الا بعد الاعتناء وان قميتا خيط من شمس شمس وعشرين وفاق من عاين قاصد

عاطف مسا قديم عسى ان يصير مقتضى ذلك الحديث محسوبا في عداد مندرجا  
 في سياقهم ومنها الاشارة الى ان من لازم جادة الادب والاكث روي عنه  
 بعد اعترافه القرب كمال الاحتقار فهو حقيق لم يذكره رجلا الهية  
 ويلحقه عناء لاذية تجذب الى حظيرة القدس وتطلع على سرار الانس فيصير  
 واطيا على بساط الاقرب فاية ابعث المحرور وسعادة الخطاب ومنها  
 انه لما لم يكن في ذكر صفات الكمال من يكلفه بخلاف العبادة فانها  
 لعظم حظها مستتلة على كلفة مشقة ومن دار المحبة يتحمل في ذلك  
 العظيمة وحضور المحبوب لا يتحمل عسر مشقة في غيبته بل يحصل له في  
 الاطلاع والحضور غاية الالتهام ونهاية السرور وقرينة سبحانه العباد  
 بما يشعرونه ونظرة جل وعلا الى العابد ليتذكر ذلك ما يفهم الكلفة  
 ويحبها ما يلزمها من المشقة وباني هذا العابد خال يتعلم الكمال عابرة عن  
 العنود والملاط مفرونة بكال الكمال طوحية لتمام الانسباط ومنها  
 ان المحرور لا اظهر صفات الكمال على الغير فنادام للاخبار وجود في  
 نظراتك فهو يوازيهم باظهارها من ايا المحبوب عليهم وبخاطبهم بذكر  
 ما شره الجانية لديهم واما اذا الامر بملازمة الذاكر الى ارتفاع المحرور والاعتناء  
 واضمحلال جميع الاخبار لم يبق في نظره سوى العبود الحق والجمال المطلق  
 وانتهى الى مقام الجمع وصار بينهما تولى فتم وجد الله في الضرورة لا يصير  
 الخطاب الى الله ولا يمكن ذكر صفات كماله الا ليد فيعطف عنان لسانه  
 الى جناب رويهم كلامه مخصصه في خطاب وفوق هذا المقام مقام آخر لا يقع بتعب  
 الكلام ولا يتعد على تحريمه الاقلام بل لا يزيده البيان الاحقاء ولا يكسر الترتيب  
 الى الاقلام الا بعد الاعتناء وان قميتا خيط من شمس شمس وعشرين وفاق من عاين قاصد

في مقامه قديم  
 الميزة العاليه والاربع  
 الشريعة الا بعد



النواحي الخفية

الهم هب لنا نفحة من نفحات قدسك تكشف عن بواطن النواحي الخفية  
وتصرف عن ضبابها النواحي الهيولانية واجعل قلوبنا وقفا على حقيقة  
جلالك طلقا وقطافا جلالا حتى لا نطعم الهم من سواك وننظر ولا نتفكر على  
عين ولا اثر واجمع بيننا وبين اخوان الصفا دار المقامة والبسنا وابالم  
حلى الكرامة في يوم القيمة انكر جواد كريم **قوله** نظرية لى تجد بها الكلام باحدث  
اسلوب آخر لم يطرئ له شوب اذا علمت به ما صار به كانه جديد **قوله** من  
الخطاب الى العبيبة الالف ثم ستة والمصداق اربعة وترك اثنين من الكلام  
الى الخطاب وعكس ومثل الاولين من الاربعة بالقرآن والشعر كراوا كتنوع التمثيل  
لثالث بالآية الكريمية ولم يزل الرابع والظاهر من هذه في الالتفات من باب  
الجمهور ورونا في هذا المقام كلام طويل للذي لا اودناه فحوسبنا على المطول  
**قوله** نظرا واليك نبح الامر بفتح الهمة وضم الميم كما جرد موضع واعاينها  
في الحلال والمراد بالحلى الخالى من الخوض العارية العذرى التي تليق العيون عند الوجود  
والنسا الخيرة وهو من خيرة وفاة الى الاسود فان القصيدة في مرتبة **قوله**  
كالقاف وارايتك تبا الخطاب وهذا الكاف عرف بالافتاق والفرق منه  
ما كيد الدلالة على ان الكلام ملق الى الخطيب الواحد والمراد من هذه الكلمة طلب  
الاخبار قال المؤلف عند قوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمك على الكافي لما كيد  
الخطاب لا محالة وهذا معقول والذى صفتة والمفعول الثاني مخذوف  
لدلالة صلة عليه المعترض في عن هذا الذي كرمك على ما مر بسجود لم كرمك  
علا انتهى كلامه **قوله** فاباه وما الثواب فليحذر نفسه لئلا يتعرض للفت والشائبة  
وليجذر عن لذه فيفتنه ويا باعده اى دعاه وذريعة الى التلطف بها مقتضاه  
**قوله** وحيث كرر تليقها بما اى تليق الهمة المكسورة او المفتوحة **قوله** والعبادة

الطلب

اقل

مراد  
الشواب

**قوله**

اقصى غاية الخضوع والتذلل فكذلك وقعت عبارة الكف في لما كان  
الخضوع حرو وروايات ولغظة الغاية شاملة لهما لكون اسم مفعول  
مع إضافة اقصى لهما كانه قبل اقصى غايته كذا ذكره المحقق الشريف  
وبغيره في حاشي الكف ويمكن التوجيه بوجه آخر والامر سهل والتذلل  
من التذلل الضم خلاف العز والتذلل الكسر ضد الخضوع **قوله** ومن طريق  
معبداى مثلا وصفه بالتذلل الضم او الكسر لكثرة وطئه بالاقسام وهوولة  
سلوكه قال المؤلف عند قوله تعالى وذلك قطوفها تذليل القلوب  
ان يجعل سهلة التناول **قوله** ولذلك لا يستعمل اى ويكون العبادة  
اقصى غاية الخضوع لا يستعمل الا في الخضوع لله واورده على قوله تعالى انكم وما  
تعبدون من دون الله حصب جهنم وقوله تعالى الملهو اليكم يا بني آدم ان لا تبغوا  
الشیطان وامثال ذلك واجب بان مراده انه لا يجوز للشاعر استعمال  
العبادة الا في الخضوع لله تعالى فحرم لئلا يقال فلان يعبد فلانا مثلا اذ لا يجوز  
ان يستعمل حقيقة الا في الخضوع لشيء او انه لا يجوز فعل العبادة الا لله لان  
المستحق لا أقصى غاية الخضوع من كان موليا لا عظم النعم من الوجود والحيوة  
وتوابعها وهذا الوجه الاخير منقول عن المؤلف وفيه ما فيه **قوله** ما لا يتان الفصل  
بدونه ويكون طلبه على نحو ما قاله المؤلف ولا تخلفنا ما لا طاقة لنا به فان  
تكليف العاجز وان جاز عند الاشعة الا انهم لا يقولون بوقوعه **قوله** وتصوره  
اى تصور الفاعل او المفعول او المصدر مضاف الى الفاعل او المفعول ولعله  
اهل ذكر التصديق بالعبادة نظر الى عدم التوقف عليه لانه في مقام التمثيل  
لا الحصر **قوله** والمراد طلب المحو في المهمات كلها ولهذا لم يذكر المتعاقب فيه  
اختصار الوجود القرينة **قوله** ادرج عبادته في قوله غيبه وخلط حاجته



فقر السبعين ولعلها تقبل ويجال اليها الف ونشر قال العام في تفسيره  
 ما حصل له من ماسد في قديمه لم يفرغ من امتعة صفقة واحدة وكان بعضها  
 معينا قال المشتري لا يجوز له اخذ الصحيح ورد المبيع بل اما ان يرد الجميع او  
 يغبل الجميع فهنا العايد يخرج عبادة بعبادة غير من الانبياء والقطيعة  
 والمقرين ويعرض الجميع صفقة واحدة على حضرة ذي الجلال والاکرام فهو  
 سبحانه اجل من لزم بركة المبيع يغبل الصحيح كيف وقد بني عبارة عن ذلك  
 ولا يلحق بكرم تعا ان يرد الجميع لان بعضه مقبول البتة فلم لا يقبل الجميع  
 وفيه المطلوب **قوله** للتعظيم والاهتمام بريد الاهتمام الذي ليس فيه التعظيم  
 كما قالوه في تقديم الجهر على اسم الله تعا ولعل من شأن الاهتمام هنا شدة اقتضاء  
 الكلام التيقن الخطاب فكان تقديم ما يدل عليه اهم قال علماء المعاني انه لا يمكن  
 فوجه تقديم الشيء ان يقال قدم للاهتمام بل لا بد من بيان وجه الاهتمام **قوله**  
 والدلالة على المحبة اما الخضار والعبادة في سبحانه علاما فغير معن عن هذا المحبة  
 والمراعاة لا تخضع لغير المحبة التام الذي لا ينبغي للدرك في خطبنا كرسجانه  
 بان خضوعنا التام واستعانتنا من خضوعنا ان فيه جل شانه ونكرادنا ذلك في كل يوم  
 وليله توارا عديدة مع خضوعنا الكامل لاهل الدنيا من الملوك والوزراء ومن يجذو  
 حذوهم واستعانتنا في حوائجنا واستعدادنا في حاجاتها منهم جرة عظيمة توجب  
 مزيد الخذلان وعظيم اللوم ان لو لان تواركنا رحمة الكاملة وعناية الشاه روى  
 عن مالك بن دينار رضي الله عنه قال لو اني فامور بقراءة هذه الآية فراقا  
 ما قرأتها قط لاني كاتب فيها هذا وفي كلام بعض الفضلاء ان في العود في فعل  
 العبادة والاستعانة عن الافراد الى الجميع تكثر من التخرج عن الوقوع في الذنوب  
 اذ يمكن في الجمع ان يقصد تغليب الاصفياء الخالصاء من الاولياء والمؤمنين

لا يخفى

على غيرهم بخلاف صيغة المفرد فانه لا يتيان فيها ذلك **قوله** اذا استغرق في  
 ملاحظة خبار القديس فغلب عما عداه ولا سيما في الصلوة التي ومعراج العبد  
 ولهذا كان العارفون بالله يغيثون حال استغفارهم بالصلوة عن ذنوبهم  
 وجميع احوالهم وصفاتهم ولم يكن لهم ح شعور بغير الحق تعالى  
 لم يفرقت لمحوهم بالمقارضة البشعر وابتدأ صلاحا كما هو المشهور من ابراهيمين  
 عليه الصلوة والسلام انهم كانوا يستخرجون النصال من خبده الشريف حال  
 استغفار بالصلوة فلا يحس بنكاحه ولا وعنه على بن الحسين زين العابدين  
 عليه السلام انه وقع الحرق في بيت كان يصلح لمخلووا يصيحونه يا ابن رسول الله  
 النار النار فما رفع راسه من التجرد حتى اطفئت وتنازل بعض اصحابه الى الذي  
 شغلك عنها يا ابن رسول الله فقال يا ابا الفؤاد في استغفار شيئا من  
 ذلك فليتنا مل في قول تعا حكما تخرج السنة اللواتي ادهش من جمال  
 يوسف عليه السلام فلما رايته اكرمه وقطعن ايديهن الآية فان تلك النساء  
 لما غلبت على قلوبهن جمال بيته مثلهن وصلت تلك العلية الى لهن قطعن  
 ايديهن بات كالكين ولم يحصل لهن شعور بذلك اصلا وامثال ذلك كثير  
 حكي بعض العارفين انه كان في حواره رجل يهودي جارية له فرضت فيهما  
 هو ذات يوم يصنع لها طعاما اذ سمع ايديها فحش وسقطت المغرفة  
 من يده فالتفدرو وهو قوي غلبا انه فجعل يحرك الطعام بيده حتى  
 سقط لحم اصابعه وكفه وهو لا يشعر بذلك فاذا جازا امثال ذلك  
 فرشان المخلوق في الطين فكيف لا يجوز فرشان جسد الحقين وما من  
 قول العارفين في المشو المعنوي **قوله** كرسى من كل موضع سجد جاك  
 كين كل موضع اكرس من جرة نكر **قوله** ياده خاك التوربان محنون كند **قوله** من جكوبهم

صاف لفرج جوب كند



**قوله** الاخر حيث انها ملاحظة او منسوبة اليه الضمير فيها يعود الى قوله ملاحظة  
 بك الحاء اسم الفاعل والضمير فيها يعود الى جناب القدس لا ملاحظة نفسه ولا ينسب  
 بها او بحال من احوالها الاخر حيث ان نفسه ملاحظة وتوجهه بجناب القدس  
 ومنسوبة اليه وفي بعض النسخ لا ينسب فيها يعود الى الملاحظة المضمومة قوله  
 ملاحظة وقوله ملاحظة بفتح الحاء مصدر اي ملاحظة نفسه من حيث ان تلك  
 الملاحظة ملاحظة بجناب القدس ومنسوبة اليه ولذلك اي ولان العاقل  
 انما لم يوصل الى فصل بصيغة المبنى للفعول ما حكم الله عز وجل حيث قدم  
 ذكر الله تعالى ولا يلاحظ الا ملاحظة نفسه وادرج ذكره ثانيا يعكس لزم معي في  
 حيث نظر الى قوله وكرر الضمير للتخصيص لئلا يظن كبر الاحتمال في تقدير مفعول  
 فتعين مؤخره فيقول التخصيص المذكور وايضا ربما توهم لزم المراد التخصيص  
 بجموع العبادة والاستعانة لابل وكل واحد منها فيقول التخصيص بالعبادة ايضا  
 وينضم الى ذلك مراعاة بسط الكلام مع المحبوب كما قالوه في قوله سبحانه عز وجل  
 ويعلم منه في الواو اما استيفاء فيعلم فروع او عاقله ويعلم مقصود به  
 على قوله لا يوافق اي وليعلم منه لزم تقديم الوسيلة على طلبها لانه ادعى الى الاجابة ولا يخفى  
 انه انما يمتشي على تقدير ارادة الاستعانة في المهمات كلها فاداء العبادة ذات العبادة  
 على هذا التقدير مقصودة بذاتها والاعانة وسيلة اليها دون العكس والوجه في قوله  
 تقديم العبادة على هذا التقدير على نحو نظم من رجاءه على ما اختاره المؤلف من التقييم  
 كما يشعر بالتقديم لزم في الالف استعانة العباد بمسبوقه لا محالة ملاحظة فعله في قوله  
 يستعين بفتحها عليه ثم اللام في قوله هذا المقام هو ملاحظة العبادة فقط  
 لظهوره عند استعانة في ملاحظة جناب القدس واستعانة بما يوجب تلك الملاحظة  
 لا يخطربا لزم افعاله احواله الا التوجه الكل اليه والاقبال التام عليه وقوله

قوله

ذلك بتخصيص العبادة برتبة اولها واستعدادها لله تعالى سبحانه افعاله كما يجب  
 لا يتقبل فيها منها بطلب الاستعانة على المهمات الدينية او ما يندرج تلك المهمات  
 فيه على ما يقتضيه التقييم بل المسبب التخصيص بالعبادة هذا وجهه وجوه اخرى فيقيم  
 العبادة على الاستعانة بعضها لنا وبعضها للغير الاول كعبادة مطلقا الله  
 سبحانه في العبادة والاستعانة مطلقا للعباد ومنه قوله تعالى فاعبدوا مطلقا  
 على مطلقهم الثاني كعبادة واجبه جنبا لاحتياجه للعبادة والاعانة الاتيان بها  
 حرج جعلت العلة الغائية لخلق الناس والجن فكانت احق بالتقديم من الاستعانة  
 الثالث لزم العبادة استعداده بذكر الخواص والاستعانة اقوال ايضا لا يطلب  
 الهداية الرابع لزم مبدأ الاسلام التخصيص بالعبادة والتخلص من الشرك واما  
 التخصيص بالاستعانة فانما يحصل بعد الرسوخ التام في الدين فكانت احق  
 بالثاخير الخامس لزم العبادة والاستعانة ولزم كانا فاعلين للعباد والاثان  
 العبادة من مدلولات الاسم المقدس في معناه المحبوبة بالحق فكانت احق بالتقديم  
 بالقرينة والتقديم لما نسب اليه بعبادة باقوله يعطي ان من خواص المؤلف  
 مع لزم الامام او رده في تفسيره الكبير فلهذا في قوله لا تفكار وسما الى فها  
 وسرور او تفاؤلا بيقين ان لا يستقيم الواو لخال على تقدير كون  
 اليك مستعين بيان المعونة المطلوبة لزم يريده ذكره فصل هذه الآية عما  
 قبلها وهو لزم بينهما كمال الاتصال لانها بيان لها او توكيد يجب المعنى كشماتها  
 على بعض افراد ما قد يستعين عليه احوالا اذا الظاهر لزم الكلام على تقدير عموم المستعان  
 عليه هذا وجعل الفصل كمال الاتصال لتمام الجملة في جنبة او ان وكان  
 اولى واذا لم يأت في قوله قبل ذكر الخاص بعد العام والهداية دلالة  
 بلطف تفسير الهداية بما ذكره من استنباط من يتبع موارد استعانة الله واستغاثته

قوله



فكلام الله اللغة فانهم قالوا انها الدلالة والارشاد والمناخون من اهل اللغة  
 واختلوا ففوق خصها بالدلالة الموصلة وافون بالدلالة على ما هو على وشدة  
 منهم فصلوا بانها التي تعبرت بنفسها كانت بمعنى الاتصال ولا يمتنع الا  
 الله تعالى قال تعالى والذين جاءوا اينا لم يدر بكم سبلنا ومثله هذا الطريق  
 المستقيم والذين تعبرت باللام او الى كانت بمعنى اداة الطريق فكما تنفع اليه  
 تعالى في القرآن ايضا كقول تعالى في هذا القرآن يدر للذين هم اقوم الى الله  
 كقول تعالى ان الله يدر الى صراط مستقيم والمؤلف اقتصر على ما يدل عليه كلام الله  
 من انما يطلق الدلالة بلفظ طريق كونه غير ذكر شي من هذه الاداء الدلالة  
 لان كلامنا غير خال عن خلل ما الراي الاول فكيف في اختلاف قولهم واما قوله  
 فهديناهم فاستحبوا الصراط المستقيم وقد تضمن بعض الاعلام للذات عنه  
 بجواز وقوعهم في الضلال بالارتداد بعد وصولهم الى الحق وفيه نظر فان التفسير  
 والتواريخ ناطقة بان الجمع العفوي من قوم ثور لم ينصفوا بالابان اصلا والتميز  
 القليل الذين آمنوا بقوله اهل ايمانهم ولم يرتدوا واما الراي الثاني فيشهد بخلافه  
 قوله تعالى الحديد صلوات الله عليه وآله انك لا تدري من احببت وما يقال في المعنى  
 انك لا تعلم من ارادة الطريق لكل من احببت بل انما يمكن ان ارادة لمن ارادنا لا يح  
 من تكلف واما الثالث فان كلام اهل اللغة لا يثبت عليه بل ينادى بما فيه  
 ومع ذلك فالقول بان المقدية بنفسها لا تستدل الا به بعد مقتضى قولهم  
 حكايه عن ابراهيم عبايت التي قد جازى عن العلم عالم بانك فابتنى اهدك  
 صراطا مستقيما وعن مؤلفه ان فرعون يا قوم اتبعون اهدكم سبيلا الى رب  
 هذا واما ما يقال من ان القول بان المقدية بنفسها بمعنى الاتصال مقتضى  
 بقوله تعالى واما نود فهديناهم فاستحبوا الصراط المستقيم في هذا الكلام في القوة

الى المفعول الثاني لا الاول على انهم من قبل قبيل نفسه هم بعد ابراهيم منزلة  
 للفضاء منزلة التناسب وقال بعض الفضلاء يمكن ان يقال ان قولهم تعالى  
 فاهدوهم الى صراط الجحيم وارد على حقيقة من غير تنكيم لانهم لما قطعوا  
 لا منزل لهم سوى الجحيم ولا بد لهم منها فجوهم ان يعرفوا طريقها ليسهل عليهم  
 الوصول اليها ويخلصوا من تعب الطريق التي لا يجرى سلوكها واقول طول  
 الطريق وتعبه ونحو الوصول الى الجحيم من اتم الراحة لهم واهم للطالب  
 عندهم بالنسبة الى ما يؤول اليه حالهم فالحمل على التمسك متعين  
 ومنه الهدية لما فيها من الدلالة والحث على الكساف بالمطالع سواء كان  
 زيادة المحبة والالفة او شيئا آخر وهو ادى الحق بمقتضاها الى  
 اول جماعة يتقدمها لانها مادية للبواقي ودالة لهم على الماد والكل  
 فعمله معاملة اختيار قولهم تعالى واختار موسى قومه في الخذف و  
 الاتصال وهذا صريح في ان هدى لا يفتقر الى المفعول الثاني بنفسه حقيقة  
 بل ينزع الخافض وكلام الثالث يوافق نعم كلام الصحاح صريح في ان  
 تعديته بنفسه حقيقة لغة مجازية واجتس من مرتبة لا يقال نصب  
 الدلائل قبل افاضة القوى لا نقول الاستدراك تلك الدلائل بعد  
 الاول افاضة القوى من هدى الهداية الى طريق العقل والاسس وخصه  
 بالانسان لان الكلام في الآيات الكونية ومفعول الهداية فيها هو الصراط  
 المستقيم المبين بما بعده والافمن الهداية نوع يعبر سائر الحيوانات  
 بل النباتات وهو الهداية الى جلب المنافع ودفع المضار والمراد في قوله  
 تعالى اعطى كل شئ خلقه ثم هدى وقوله تعالى والذى قدر فهدى قبل عليه  
 لانه افاضة القوى على النفس الناطقة مقدم على هدايتها والهداية دلالة



ولا يقال الخلق القوي دلالة وقد يتكلف بان كان قريبا من طريق واضح وهو  
 ناكبة عن العصابة على عينية وهو عاجز عن رفعها فلا ريب ان هداية الى  
 الطريق ليس الرفع تلك العصابة وبشبهه فمن رفعها فقد هداه اليه ودلالة  
 عليه في حال النقص الناطقة في مبدأ الحال بحال معصوب العين وافاضة  
 القوي رفع العصابة من البين وهداياه التجدين الى طريق الخير  
 والشر وهذه الآية مما قد يستدبر في بطلان القول بان الهداية المتقدمة  
 بنفسها بمعنى الاتصال اذ هي مهيمنة بمعنى الادارة لانها مودعة في موضع  
 الامتنان ولا امتنان والاتصال الى طريق الشر وقال في هدايتهم فاجابوا  
 العمى على الهدى ما يحجى من كلام المؤلف في تفسير هذه الآية صريح في  
 ان الهداية المذكورة فيها ليست للجسم الثاني فقط فانه قال هناك في الثاني  
 الحق بنصب الحجج وارسل الرسل الثالث الهداية بارسل الرسل وانزل  
 الكتب وايضا عني في الكلام لف ونشر مرتبة قبل عليه في الكلام في هداية  
 الله للعباد بارسل الرسل وانزل الكتب لاني هداية الرسل والكتب للعباد  
 فتولوا وايضا عني الى آخرة الآيتين ليس في موقعه ويمكن دفعه بان المراد  
 هداية المنخفضة في الاجناس الاربع الهداية التي لها نسبة اليه تعالى ولو بوجه  
 وهداية الانبياء والكتب كذلك لكونها بامره وخلقها فالمنظور الى كانه  
 قيل له من خصص الله تعالى بالهدى وادوى عليه تلك الصفات العظام المشعة للهدى  
 والمعاد وحصر العبادة والاستعانة فيه فيكون مهتديا الى الصراط المستقيم  
 لا محالة فكيف يطلب الهداية اليه فاجاب بان المظنة اما زيادة ما مضى من  
 الهداية الى اجناس الاربع كان او جميعها او الباقي على ما مضى من ذلك  
 او حصول المراتب العالية المستترة على ما مضى فاذا قال العارف

الواصل عني برأيه انما اتقوا انباء الخطاب او ينون المتكلم مع غيره  
 او بقاء الغيبة بارجاع الضمير الى التسمية والارشاد وقيط اي ترفع وتزيل  
 واورد عليه ان هذا جنس خاص من الهداية قال الرابع هو هداية التسمية  
 الى الله وهذه الهداية الى العارف في الله فالجسم الرابع غير مستقيم  
 وقد يتكلف الادراج هذا في الجنس الرابع من غير العناية ليستقيم المحض في  
 شئ وهو ان الوصول انما يتحقق بعد محو تلك الظلمات واما طهارة تلك  
 الغفاس فكيف يصح من العارف الواصل طلب المحو والاماطة اللهم الا  
 لانه براد محو ظلمات وغوشت تعرض في اشار التسمية في الله والمقدم على الوصول  
 هو ما يعرض في اشار التسمية في الله تعالى وقيل في الرتبة اي لا يكون محو الاستعداد  
 وجعل الشخص نفسه غالبا بل لا بد من المحو في نفس الامر والشرائط  
 من شرط الطعام اذا ابتلعه في قال الرابع سمي الصراط على تروم ان يتبع  
 سلكه او يتبعه سلكه كما يقال كلمة الغارة اذا اضمرت واهلكت او اكل  
 المغارة اذا قطعها ولذلك سمي لهما بغضين لانه يلغيهما او يلغيهما انتهى  
 وقيل التسمية ان ذهبا من جانب في الهمم بالنسبة اليه كشبهه بحال من  
 يتبعه الطريق ويلتزمه واذا جاء الى النفا فكانهم يتبعون الطريق ويلتزمونه  
 ليكون اقرب الى الجبل منه وهو كسرين ووجه الاقربية ان الصادق  
 والزاي السنين ولم يشترط في الرخاوة والصفية الا في التين والري  
 من المنخفضة المنفحة والصادق من المستعلي المطبقه والثابت في الامام يزيد  
 به مصحف عثمان وقيل هو ملة الاسلام المراد التثبيت عليها ومحوه  
 وهو في حكم مكر العارف اذ العارف فيه مقدور من جنس المذكور والمقدور في حكم  
 المذكور وهذا من عند النفس واكثر المتأخرين وشعوب كلام جار الله فرج



من المنفصل وصرح به في الكشف وذهب جماعة الى ان العامل في البديل هو  
 في البديل منه والشيخ الرضوي رحمه الله جازاه الله فاهم ويوم اليه كلامه في احوال المنفصل  
 من حيث انه المقصود بالنسبة استدلال على ان العامل فيه مقدر وليس هو  
 العامل في البديل منه وتقريره ان البديل في قوله من التوابع الالهية مستعمل  
 مقصود بالنسبة ولهذا لم يستطع مطابقة البديل منه تعريفا وتكريفا وهذا  
 يقتضي ان يكون عامله ايضا مستقلا على حدة لا عاملا في شيء قبله بل عضا  
 طرفا واعلم ان هذا الدليل بعينه استدلال به اصحاب القول الآخر ونظري ان الرضوي  
 بعد ما هم قالوا استقلال البديل وكونه هو المقصود بالنسبة يؤيدان بان العامل  
 فيه هو الاول لا المقدر الآخر لان المستوعب كالتسايق فكان العامل لم يحصل  
 في الاول ولم يباشره وقايدته التاكيد لتكرار ذكر المنصور اليه وتكرار  
 النسبة بتكرار العامل والتصميم على ان طريق المسلمين التي قال في  
 الكشف فان قلت ما فائدة البديل وما قبل او ما ناصراط الذين انعمت  
 عليهم قلت فائدة التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشارة الى الطريق  
 المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين  
 بالاستقامة على الباطن وجهه واكد كما نقول هل ذلك على اكرم الناس افضلهم  
 فلان فيكون ذلك الباطن في وصفه بالكرم والفضل من قولك هل اذكر على  
 فلان الاكرم الافضل لانك ثبتت ذكره مجله اولاً ومفعلاً ثانياً وادفعت  
 فلان تفسيره وايضا حال الاكرم الافضل فحصلت على اكرم والفضل كالمثل  
 قلت من اراد رجلا جامعاً للخصيلتين فعليه فلان فهو الشخص المعين لاجتماعها  
 في غير مدافع ولا منافع انتهى كلام جاز الله ما يكون طريق المؤمنين  
 ذكره المسلمين اولاً والمؤمنين ثانياً ويؤيد ان اتحاد الايمان والاسلام عنده

لكنه في

لكنه صرح في شرح المصابيح بتغايرهما ورد اذ ان القائلين باتحادهما فاعل  
 هذا مجموع عن ذلك فان تأليف هذا التفسير بعد شرح المصابيح وقبل الذين  
 انعمت عليهم الانبياء وليس المراد بصراطهم شريعتهم لاختلافها وبتسخ  
 اكثر ما بل طريقهم في الزهد في الدنيا والرفقة في الآخرة ومراقبة الحق تعالى في سائر  
 الاحوال او ما هم متفقون عليه من اصول الدين واجتناب الفواحش وسائر  
 ما لا يتغير بتغير الشرائع وهذا القول منسوب الى قتادة والقول الذي بعده  
 منسوب الى ابن عباس والاولى ما في بعض التفاسير من انهم المذكورون في قوله  
 تعالى اولئك الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين  
 بشهادة ما قبله وهو قوله تعالى ولهم الدنيا هم صراط مستقيماً وهذا القول  
 نقله القسطلاني عن جمهور المفتين ويؤيده ما في بعض تفاسير علماء الامامية  
 من اطلاق الذين انعمت عليهم وعدم تقييدهم بالمسلمين او غيرهم  
 وقيل اصحاب موسى وعيسى قبل عليه كيف يليق بالمسلمين لانهما يطلبوا هدايته  
 طريق اليهود والنصارى بعد ما نسخ دينهم بدین نبينا ص و اجاب بعض المحققين  
 بان المراد اصولهم الاعتقادية الثابتة والفروع التي لا يتغير الايمان والقول  
 لا يخفى ان هذا يوجب ان يكون قول المؤلف قبل التحريف والنسخ ضابطاً لا  
 اصلاً والصواب ان يقال المراد طريقهم في شدة التثبيت في امر الدين والتمسك  
 باحكام التوراة والانجيل وتعظيمها والمواظبة على تلاوتها مثلاً فاذا قال  
 المسلمون اهدنا صراطهم يريدون شدة التثبيت في دين الاسلام والتمسك  
 باحكام القرآن وما هو من تلاوته وامثال ذلك وقرى صراطهم انعمت  
 الشيخ الجليل ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه تفسيره الموعود  
 بالنبيين هذه القراءة الى عبد الله بن الزبير وعمر بن الخطاب ثم قال روى

محصل

فالمراد التثبيت والتمسك  
 بالمواظبة قبل التحريف  
 والنسخ



ذلك عن اهل البيت عليهم السلام المشهور الاول انتهى كلامه ونسبها في الكثر في  
 الى عبد الله بن مسعود فاطلقت لما يستلذه الاول على ما يستلذه اذ  
 تعدية الاطلاق باللام غير متعارف وكان ضمنه معنى التعيين وكحوله ووراده  
 لئلا ينفع في الاصل مصدر بمعنى الحالة المستلذه لكون الالف ان ملكت  
 مثلاً فاطلقت على نفس الشئ المستلذه كالمال مثلاً تسمية للتعبير بالمعنى  
 من النعمة ومن الدين الى النعمة بالكسر مأخوذة من النعمة بالغنى ومن الدين  
 هذا والمذكور فيما رايته من كتب اللغة ان النعمة بالغنى من التعميم والكثير  
 المال وكحوله ومن كلامهم كم ذى نعمة لا نعمة له اى كم ذى مال لا تنعم له واما الدين  
 فهو النعمه فحسين دينون واخرون منها قسم ثالث وهو يكون  
 دينوا واخرون ما معكم معرفة الله سبحانه وكان لم يذكره لئلا يخلط بالدين فكان  
 ليس فيها برسه كنعن الروح في حب محبة فان نفع الروح انعام اما النعمة  
 فهو الروح هذا والنفع اوله الروح ونحوه جسم او قال المؤلف في تفسيره قوله تعالى  
 في سورة الحج ونفع في روح لما كان الروح يتعلق اولاً بالاجزاء والاطباق المنبث  
 من القلب وينفخ عليه القوة الحيوانية فيسر حالها في تحاويها في الشرائع  
 الى اعماق البدن جعل تعلقه بالبدن نفعاً والنطق بمعنى ادراك الكليات  
 لا النطق بالشيء كالفهم الحواسي اذ الكلام في القسم الروحاني  
 والكسبي تركيبة النفس الحية هو ايضا قسمان روحاني وجسماني ولم يصح  
 المؤلف بهذا التقاء التمثيل فالروحاني تركيبة النفس والجبسماني تركيبة  
 البدن اه والثاني الى الجنس الاخرى لئلا ينفصله وقد يقال هو ايضا قسمان مؤدى  
 كالعقود غير سبق توبته وكسبي كالعقود التوبة والمراد هو القسم الاخرى  
 المراد من النعمة في نعمت عليهم النعمة الاخرى وما يكون وسيلة اليها من النعم

الروحانية

الدينية لان الظاهر من صراط المسلمين لا صراط كل من انعم الله عليه لدخول الكفا  
 فيهم هذا ولا يخفى انهم في قوله القسم الاخرى تعيضية لا بيانية على معنى ان  
 اخذوا البديل لما فيه من التاكيد والتفصيل على قياس ما مر او صفة زمينية او  
 مقيدة كونهما زمينية على تقدير ان يراد بالنعمة في النعمت عليهم النعم الاخرى وما يتوصل  
 به الى نيلها من الدينونة كما حكم المؤلف فيما سبق وكونهما مقيدة على تقدير ان  
 يراد مطلق النعمة او الدينية منها لدخول الكافر في النعم عليهم وهذا الاول  
 التفصيل لا يرد في سبق ان الذين نعت عليهم هم المؤمنون والانبياء واصحابهم  
 موسى وعيسى قبل التحريف والنسخ فعلى الاول ولما رايهم من النصف بالانسان  
 ولو في الجملة وبالمعصوب عليهم والصالحين العصاة والجاهلون لبعض العقائد  
 فالصفة مقيدة ولما رايهم الكاملون منهم فمبينة ولما رايهم بالمعصوب عليهم  
 والصالحين اليهود والنصارى فمبينة ايضا سواء رايهم بالمؤمنين الكاملين  
 او في الجملة وعلى الثاني الصفة مبنية لا غير على اى تخصيص فسر المعصوب عليهم  
 والصالحين وعلى الثالث كالاول بين النعمة المطلقة النابتة لهم بطريق  
 الصلة وبين التلافة النابتة لهم بطريق الصفة ومنه ان النعمة مطلقه لا تأتى  
 اعظم النعم لا تستلزمها على سعادة النفس بين فني العود الكامل منها  
 وذلك اى جعل غير صفة الوصول لا يصح بلا تأويل او غلبها في التنكير وكون  
 الوصول في المعارف فلا بد في الموصوف في الصفة فالاول باجاء الوصول مجرى  
 النكرة اذ لم يقصد به معهود اى لم يقصد به جميع المسلمين ولا جمع معين منهم  
 بل طائفة غير معينة وقرئ الانبياء واصحاب موسى وعيسى عليهم السلام فيصير  
 معهودا ذميا كالموصوف فيهم البيت وهو كالنكرة فتارة ينظر الى معناه  
 فيعامل معها فيوصف بالنكرة وبالجمله وتارة ينظر الى لفظه فيوصف



بالعقوبة ويجعل مبتدأ وذا حال وهذا التأويل لا يخلو عن بعد والثاني يجعل غير موقوفة  
بالإضافة كما ذكره وهذا أقرب ولقد اقر على اللين سبني الى آخوه فضيت  
ثم قلت لا يعنيني الى فاعضى ثم اقول والماعل الى الماضي لتحقيق انصافه  
بالاعراض عنه وثمرته في العاطفة فاذا الحقها التأخر اختصت بعطف الجمل قال  
السيد المحقق في حاشي الكش في ليس المراد باللين في البيت جميع افراده اذ لا دور  
عليه ولا فردا معينا لعدم الدلالة عليه والعصور عن افادة المقص الذي هو وصفه  
بكمال الحلم وقوة الاناة ولا الحقيقة في حيث هي اذ لا يناسبها المرد بل الحقيقة  
من حيث وجوبها في ضمن فرد لا يعينه الى على اللين وقوله سبني صفة لا حال  
اذ ليس المعنى على تقدير المرد بل السب بل على المرد واستمر افروقات شائعة  
على اللين من اللين ثم اخذت نسبة دبا وعلى ذلك يعرض عنه <sup>صحة</sup> فانه ادل على انغائه  
من استغناء عدم استعماله بحكاياتهم انتهى كلام السيد تعين الحركة غير  
السكون ان من هذا اللفظ في قولهم عليك الحركة غير السكون وعزم ان يشر  
نصبه قال في الكش في معنى قرارة رسول الله صلى الله عليه وآله يريد انما عاودة  
والافكل الوقت قرارة صلى الله عليه وآله وقد يقال في كلامه الوقت المتواترة  
انما نسب الى واحد من الائمة السبعة لاستنهاه بها وتوذه فيها باحكام خاصة  
واما غير ما فاذا لم يشتهر بها احتسب اليه صلى الله عليه وآله سواء كانت عادته  
وهذا هو المختار عند المحققين والعامل نعمت يريد به العامل في الحال وصاحبه  
معها نعمت لان حرف الجرارة توصل معنى الفعل الى مجرور والمجرور هنا منصوب  
الحل بالفعل وهذا الاعتبار وقع ذا حال فلا بد له العامل في ذلك الحال هو الحرف  
الجار ولا بد من اتحاد العامل في الحال وصاحبها او بالاستئذان ان في النعم  
بما يعي القليلين الى المؤمن والكافر ليسير الاستئذان مقصدا والغضب

الامثلة العلم والفرار  
كلا لا تق

صحتها

لوران النفس لارادة الانتقام الثوران البهيجان والنفس الدم وارادة  
منقول له اما من قبيل ضرورة تاديبا فهو مما فعل لتحقيقه او من قبيل قصدت  
الحرب جينا فهو مما فعل لمصولة وجب الاحتمالين على لارادة الانتقام  
لما تابعة للغضب سببته او مبداء وسبب كل محتمل وكلام الحكماء في ذلك مختلف  
فبعضهم جعل لارادة الانتقام مبداء للغضب وبعضهم جعل على عامر تفسير الرحمن  
الرحيم من ان صفاته تعالى انما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادئ  
التي هي من انفعالات لان نائب عن الغايات في الرحمن والرحمن في النسخ في الغايات  
وابتاعها على ان من مفعول ما ليس فاعله فاعل اصطلاحا وابن الحاجب والملك  
وابتاعها على انه ليس فاعلا اصطلاحا والمؤلف ينبع هنا ينبع اني الحاجب  
وخالف جارا لله وفي تفسير سورة النحل عكس الامر فجعل قوله تعالى اني سمع نقر  
فاعلا لا دور بخلاف الاول ان عليهم فانعت عليهم منصوب المحل  
على المفعولية لا مرفوع المحل لبنائية وهذا امر قبيل ايضا الواضحات  
قالوا لعدم التوضيح في الكتاب الذي ميناه على كمال الاليجاز ولا يجوز ان  
قولهم الجار والمجرور في محل الرفع او ان نصب مبداء اذا المنصور المحل في الاول  
والمرفوع المحل في الثاني هو الصيغة وحده وهذا في الظروف اللغوية لا في اصل  
فيه الجار معنى الفعل الى ما بعده فرفع او نصب محلا كما عني فيه اما الطرف  
المستوفان المحل فيه لجميع الواقع موقع عاملة فان الحرف في قولنا زيد في الدار  
هو مجموع في الدار لا الدار وحدها ولا مزية لتأكيد ما في غير معنى  
الفرق قد تقرر في الجمل لا بعد التو واللحظة اما ترا اذا كانت في بيان  
النفس وقايدتها الصريح لشمول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه  
لذلك يتقدم لزم المنفرد هو مجموع في حيث هو مجموع فيجوز ثبوت احدهما ونحو

المؤلف



تصحح وخولنا في هذا الكلام وبيان ما تنفذه في هذا المقام ولذلك جازع اعلم  
غير لفظ وضع للمغايرة وهو مستلزم للنفق تقدير ادبها اثبات المغايرة كما في الآية  
الكرية فيكون اثباتا متضمنا للنفق فيجوز ان يكون بلا تقدير ادبها التفرع كقولك انا  
غير ضارب زيد اي لم تضرب ضاربك لاني مغاير الشخص ضارب لم يكون نيا صريحا  
وتكون الاضافة بمنزلة العدم والمضغ فيجوز تقديم معول المضاف اليه على المضاف  
كقوله انا زيد غير ضارب كما جاز ان ازيد المضاف فقوله ولذلك اي ولان في غير  
معنى النفق فيجوز ان لا يتحقق له ويكون الاضافة بمنزلة العدم جاز ان يقال انا زيد  
غير ضارب بتقديم معول المضاف اليه وهو زيد على المضاف وهو غير كما جاز  
معول ضارب على الاضافة في قولك انا زيد لا ضارب وان كان لا يتقدم  
معول المضاف اليه على المضاف فلا يقال انا ضارب زيد انا زيد مثل  
ضارب لا متناع وقوع المعول حيث لم يسمع وقوع العامل وقرئ وغير الضاين  
نسب في الكسوف هذه القراءة الى امير المؤمنين عليه السلام وعمر الخطاب  
والارض عريض ولهذا قال كوننا اختيارا من وجه واحد وكوننا كسرا  
من وجه كثير فكيف فراسع طريق الخط الضلال وتشتت اودية البطلان قوله  
ستفوق امتي ثلثا وسبعين فرقة فرقة ناجية والباقيون في النار لقوله  
منهم من لعنه الله لفظه منهم ليست في القرآن والآية فسورة المائدة هكذا  
قل انبئكم بستر من ذلك مولي غير عدا الله من لعنه الله وعضيه عليه وجعل منهم  
القرود والخنازير والظالمين ان كان بخط المؤلف فيهم بالفاء فخرقة الشافعي  
كذلك وقرئ اي كون المصنوب عليهم اليهود والضالين النصارى  
والراوى هو عدي بن حاتم عن النبي ص والظاهر ان هذا من تنم الوجه والا  
فهو من يرون هذه الضميمة لا يصلح وجهها لانه قد شغل غضب الى النصارى في قوله

من ما قدمت لهم انفسهم ان يحفظ الله عليهم والجميع الكفار في قوله سبحانه ولكن  
من شرح بالكفر صدر فعليه غضب من الله وكذا الضلال نسب الى اليهود في قوله تعالى  
اولئك شر مكانا واضل من سواد السيل والجميع الكفار وقوله سبحانه الذين  
كفروا صدوا عن سبيل الله قد ضلوا ضلالا بعيدا ولعل ان شاعرا بصفت هذا القول  
لصفت سنده الرواية وقرئ ولا الضالين جالهمزة المفتوحة واللام  
هذه القراءة منسوبة الى ابوبسبيح في البخاري والمجتهد والنا والمثناة من فوق  
والنا والمثناة من تحت وفي بعض نسخ الكسوف التيجستان بالجيم والسين المكررة  
منسوب الى سجستان على لغة من صلى قال ابو البقاء هي لغة قاسية في كل الف  
وقع بعدها وفي مسند وقال صاحب القاموس الذي نقل عليه جمهور النحاة ان  
ذلك لا يوافق عليه وانما سمع منه العاظم منه دابة وساترة فظننته قد من حق  
سمعت من العرب دابة وساترة وجاء مد اللغز وقصر ما والميم مخففة فيما قال  
لعين اهل اللغة ان قدس الله سبحانه ووزنه فيل الزبير في كلام العرب افعيل ولا  
فاحيل وربما جعل سريانيا او فارسيما عوب ميم اي لانطلي شيئا سوى هذا  
وروى بعض المفسرين تشديد الميم مع المد عن الامام جعفر بن محمد القاسمي عليه السلام  
ان من ام يحسن قصد ومناه قاصدين اجابك ولعل غضبه بفعل محذوف كقوله  
وكونه وهذه الرواية لم تثبت عنه عم وعلى تقدير ثبوته فلا دلالة على جواز قولها في الصلوة  
لنقلنا المسقول عنه وعن باقي ائمة اهل البيت عليهم السلام من عدم قولها في الصلوة لا للام  
ولا للمعوم لالتقاء البت كنين اي مع كثرة الدوران على اللسان فتاسب  
اخف الحركات وبرحم الله عبدا قال امينا هو المحبون وصدده يارب السبلين  
جتها ايا وروى انه لما اخذه ابوه الى مكة امره بان يتلقى به ستار الكعبة ويب الى الله



ان يخلص من محبة ليل فتعلق بهتار الكعبة وانشد هذا البيت امين فزارته <sup>بعض</sup>  
 صدره تبارك في فضل الزمانه وفضل كعبه اسم رجل وتقدم آيين على الدعا حق لاد  
 لمزيد الاهتمام باجابه وليس من التوان اتفاقا لفظ ليس في الكشاف وقال في  
 التيسر ان امين عند مجاهد من الفاتحه وعند غيره ليست منها انتهى وقال الكواشي ولا يكر  
 قولنا انها ليست من القرآن فانه وجد في زماننا خلق كثير يعتقدون انها من القرآن  
 وانها قديمه انتهى ولعل المؤلف لم يعتقد بمخالفة هؤلاء لانهم ليسوا بمجتهدين بل جهلاء  
 واما بما قد صدر كالحتم على الكتاب فيلزم منه منع عن الدعاء فسادا والمجته  
 كما ان الحتم يمنع عن الكتاب فسادا وهو ظاهر على غير من كتب اليه ويجوز في  
 الجهرية هذا من حيث فني الماديين وابل بن حجره وابل كفا على مهور ووجه الجاء  
 المهمة المصنوعة والحجيم التي كتبه وآخوه راد مهله وعن ابن خنيسه انه يقول هذه  
 احسن الروايتين عنه وهو مذهب مالك واستدل بالرواية اللاحقة فان ظاهرا  
 قسمه القولين بين الامام والمأموم وهو يعطى عدم الشك في عبد الله بن مفضل  
 بنهم الميم وفتح العين المحمودة والفاء المستدرة والمأموم يؤمن به لقوله عليه السلام  
 فيه انه لا دلالة في هذه الرواية على المصحية وانما تدل على تامين المأموم بل يدعي ذلك  
 في عدم تامين الامام كما فهم مالك الا اخبرك قال المحقق الشافعي في حاشي  
 الكشاف هذا الحديث صحيح وان كان اكثر الاحاديث المروية عن ابن كعبه فضائل  
 السور موصوفة قال الضحان وضعها رجل فمجدان فلما قيل له فذكر عند  
 بان الناس قد استعملوا بالاشعار وقد ان خنيسه وغير ذلك ونجد القرآن ورا  
 ظهورهم فاردت ان ارفعهم في انتمى كلام السيد وراية في بعض الكتب انه قيل له  
 اما سمعت قولهم من كذب على مقعدا فليتبوا مقعده من النار فقال انما لم اذكر عليه

بل كذبت له **قوله** لم تزل المروى تانيثا لفعل المسند الى المثل ووجهه ان بعض  
 يالمها من قبيل قوله من جاء بالحسنة فله عشر امثالها او مثل الحسنة خسة وقال  
 بعض المحققين تانيثا لفعل عاكب المثل التانيث مما اضيف اليه انتهى وفيه نظر  
 فان المضاف انما يكتب التانيث من المضاف اليه اذا صح الاستقناء به فنهى  
 اليه كقوله كما شرقت صدر القناه من الدم فبهذا صرح الشيخ الرضوي وان جالك  
 فقد قال في الغيبة وربما اكتسب ثا ان اول تانيثا ان كان محذوف وهو لا يمكن فيكون  
 من هذا القبيل **قوله** قلت على سياق الكلام يقتضي قال بل فلا بد من تقدير وعن ان  
 انه قال قلت بل وقد يتكلف بانه العاقل بل هو ابو هريرة لا بل وان كان الخطيب  
 اثباتا لعلم ابن ابريرة بان مراده عن تعميم الخطاب لكل سامع لا تخصيصه بابي **قوله**  
 الا عطيت بالبناء للمفعول والظاهر ان المراد اعطيت ما يربطه من الثواب بر  
 عليه جميع القرآن كذلك فان من يعمل فقال ذرة خير ابره فواوجه التخصيص لعل  
 مراده عليه السلام ان تدعو بكل ما فيها تتضمن الدعاء بخواتمها واعف عنا واعف لنا الله  
 وما قيل لهذا المراد ان ثواب قرآنها لا يحبط البتة فبني على جواز الاجباط والاكراهية  
 حتما مقتضيا فيه ليعلم بان القضاء المحكوم بقيل التبعير كما لا يخفى والكتاب بنهم كافي  
 وتفسير النكاح على وزن رمان وهو في الاصل جمع كاتب والمراد هنا المكتبة تسمية  
 باسم الحال **سورة البقرة قوله** وسير الالفاظ المتبحر بها التبعي تعداد حروف  
 المعجزة باسمها كما يقول في جمع جيم حين فارا ومنه فلان بهج فلان اي بعدد متما  
 ولما اذا اعدت الحروف بانفسها لا باسمها الموصوفة لها كما تقول في جمع جيم في  
 لم يكن ذلك تهيئا وهو يتعدى بنفسه بقول حروف وتبعيتها ووجه مقوله  
 المتبعي بها اما على تجزئة التبعي عن قيد الاسماء بجعله بمعنى عند الحروف مطلقا الى اللفظ



الذي يعدها فيكون المفعول بلا واسطة اعني الحروف محذوفاً ويقوم الجار والمجرور مقام  
 الفاعل على ان الباء صلة للفعل وآلة كما في قوله تعالى **لنحسب الحروب** او على تعيين معنى الالفاظ  
 اي المان بها مبهمة سميها كما اذا اذ السيد السند في حوش الكشاف لكن الظاهر  
 من كلام اهل اللغة ان التبعي بعد الحروف سواء كان باسمائها او بانفسها قال في حاشية  
 هو بجموع الحروف ويتبعها بعدد ما وقال في القاموس السجيا تقطيع الكلمة بحروفها  
 وعلى هذا يستغنى في الباء عن اركان الجريد او التعيين كما لا يخفى **قوله** سميها اما الحروف  
 التي ركب منها الكلم مجيم وعين مثلا اسمان لعنوك ج وع كما ان زيدا اسم للذات  
 الشخصية وما يرد حذف كلام متقدم النخاة من سميها حروفها لمجمل على ضرب من التامع  
 فانهم لم يحذفوا من مثل ذلك **قوله** وماروي ابن مسعود لما قص الحروف اطلاق  
 الحروف على بعض تلك الاسماء وظاهره بدم ما استسهل من الاسمية ذكر ان الحروف في الالفاظ  
 الاسم بل يعدها فكثرهم قال عز وجل **كل كلمة من كتابه وحيت** حملت الكلمة اللغوية النقط  
 المفرد وغيره بين هم ترتيب الحسنة على كل مفرد فقال لا اقول **قوله** ولعله معناه اي  
 اراد قوله الف حرف الحروف المصطلح لكن لعله اراد مدلول الالف كاي حروف آدم  
 مثلا وعلى هذا يحتمل ان يكون في قراءة المفسر حركات ثلاث **قوله** ولما كانت سميها  
 ظاهرا كلامه يقتضي تارة التقدير عن تركيب الاسم فالاول ان يقول وحدها اسمها  
 بها ليكون **قوله** واما ارادة التركيب للقصدي المستبعدة واستبعدت الهزة لا يرب  
 ان ما لم يكن يقدره واستبعدت الهزة فلهذا **قوله** الف اذا اريد به الالفة مستعارة  
 لها فخصت بالاسمارة لتماثها في الالف بينهما كما هو مشهور والالف هنا في محذوف  
 وكلاما ليس فيه علامتها مصدره بما يتوحد مدلولها وما يبدل منه كثيرا وهو ما لم تلتها  
 العوامل في اي عالم يكن العوامل واليد عليها ومقصودها فيها اقوال وعلى هذا لا يرد ما اورد

المحذوف من هذه العوامل لا يتقدم بل هي على العوامل ولا لذل في الالف المعنى في قوله  
 والمراد يكونها موقوفة ان سكوتها سكوت وقف لا سكوت بناء ولا بس بالجمع بين  
 السكوتين والوقف ولو كان سكوتها سكوت بناء لجمعوا بينهما كما في سائر الاسماء  
 المبينة خارق للعادة الظاهر لفرقها انما هو مع رعاية تلك اللطائف فالالف  
 ترك لفظ سميها اربع عشرة سميها فترك صراطا على حق عنك كذا في تفسير  
 النيشابوري حروف العجم العجم النقط والتركيب في قبيل مسجد الجامع اي حروف  
 الخط العجم اي المحصور اكثر حروفها النقط بين خطوط الهم ان لم يعد فيها الف  
 اي الت كذا الالفة اما با دراجها تحت مدلول الالف او باخراجها عن الاعيان والالفة  
 غالبا من الواو والياء وقولهم سميها يحتملها وقاية الشرط انما لو عدت برسمها  
 بان اريدت وحدها بل لفظ الالف ولم يخرج ولم يشرح احتيج في التبعين عن المحذوف في اللفظ  
 الهزة فتبلغ الاس في تسعة وعشرين بعدد ما اذا عديها اي مستقلة اي لا يخرجها  
 او من درجا والصير ان الحروف واما ارجاعها الى الاس في التوزيع فقيمة ما لا يخفى  
 والذي تخفى من كلامه لالفة الالفة لما كانت ذات وجهين الاستقلال برسمها  
 وعدم ارجاعها او ارجاعها روعي الوجهان فاورد اربعة عشر اسما في تسعة وعشرين سورة  
 الاول للثاني والثاني للاول مستحتمل الشك في الالفة والسؤال في حصة اسم امرأة  
 والسديدة ما يخصها فيها جى الصوت عند مخزوم فلا يجرى والاقط الذين المجدوم  
 اي صلب وتجمع والمطبعة بفتح الباء ما ينطبق فيها التان على المحل الاعلى في حصة  
 العسج بين اللسان وما حاذاه من المحل الاعلى المورد هو غير المنقوطة منها  
 ومن نصف المنقطة ومن هذا المطبعة ملكة بفتح قوك الحقتي ممكن وطبع بضم اوله  
 حقة بفتح لعلها اي ما لم يكن لها نصف صحيح لم يكن الا اكثر او الاقل فرج

ان الالف المدورة فيها من الحروف  
 اعني الهزة والياء والواو  
 ومن الالف المدورة فيها  
 من الحروف







وغير المؤلف تصنيفا واحد من هذا النوع

وغير المؤلف تضييقها ونحو ذلك الوجه لئلا يفسد البسطة مغنيته عن ذلك لعل صاحبها  
الوجه لا يحجبها من القرآن في المحل لكن نقل بعض ائمة اللغة ان عادة العرب في كثير من  
المحاورات انهم اذا استأقوا كلاما منقطعاً عن ما قبله صدره بشئ يخالف أسلوبه  
تنبهوا للمخاطبين على القطع الاول واستئناف الجديوع ينزلون الحديث وقطرب بعضهم  
القاف وسكان الطاء المهمله وضم الراء المهمله واخره بآء موحدة من اجازة مديدة  
سيبويه وفاضل اللغويين وحمد محمد ووثيقه هذا سيبويه والقطرب ووثيقه  
طول نهارها ولا تستريح الايلة وكان محمد رشيد الابكار كل يوم الى الاستغادة في سبوعه  
فكلما فتح الباب طلوع الفجر وحده واقفا عنده فقال الربو ما ماتت الاقطرب ليل فاستمر  
اقتصر عليها الاولى اقتصر بصره تأويله والمصرع الثاني قوله تحسب اننا نبيك  
وهو بالياء المشددة التثنية والجمع كسر الراء <sup>المؤخر اقتصر من كانه كل</sup> مجموعها الرحمن اى صورة هذا الاسم  
فان كنت تروى اللفظ على نوع من اللفظ فلا يحل عدم الالف وتكون ذلك كما يقال  
فقط في الراء انما تروى وفي معنى المرات انما اعلم وارى او ال مرة اقوام آه اى مقدار  
ملكهم واما اعارهم واملهم بالجمع المعنوية والجمع المعنوية المشددة <sup>رسول</sup> قيسهم  
تجيبا من اطلعهم على هذا الامر او لا بالضم عطف على ان رة ومعتما  
الظاهر ان خبر ثان ليكون على تنق فوك يصير هذا الكلام عالما او كائنا شاعرا وان  
ابعت ذلك فاجعله حالاً من الخوف والضمير فمعتما بها وشرها يهود الى الحرف  
عن كتبها لا هذه وحدها اذ ليست وحدها مادة الاسماء والمخاطب قد وقع في القصار  
على البعض والمراد الكل كما نقول قرأت الحمد وترى الفاتحة بهاها بثلاثة اسماء  
لنضاع آه نحو الرص كيبعض وهاهنا استكراخ وهو اجمال اهل الاسلام اسماء  
تأها انهم انهم بها وابشارهم غير ما التهم الا ان يدعى لهذه الاسماء ايضا توقيفينة  
استدراج بعض الاسماء دون بعض غير مستنكر ويؤدى آه غايته ما يقال في وجه

اوله قلت له قس فعالت لي قاف

20

الثانية ان المصنف في السورة فاذا وضع لكل كان موضوعا لنفسه منها فيتم  
بمستاهل هذا المعنى وهو كما ترى وفي المحل في السورة وفي غيرها على الكسوف ان وزنه  
الثانية مبنية على توهم ان الجوز لا يتغير الكلى والا فغير جميع اجزائه فكان مغايرة لنفسه  
وهذا نظري لا يتصل بالمفسرين امثال هذه الامور الواهية والمقصود الجواب عنها بما لا يليق  
لب ان التفسير بل هو تصحيح للاوقات والادناس واصنافه للزلا والوقاس  
والاستيناف يلزمها وفيها كقولهم السور الاخر فلا حاجة لزادتها لاجل ولا يقتضي  
للاستيناف لو قلنا بان لا يكون لها معنى في خبرها حتى لا يكون اسما للسور فيجوز الجمع  
بينها فلم جعلتم زيادتها للاستيناف في مقابلتها كونه اسما للسور ولم يستعمل اي  
هذه الالفاظ في مكان تلك الكلمات للاختصارها منها وربما قيل ان قاف في البيت  
اخر من قافاه بمعنى ففاه اى اتبعه فان فاعل يحى بمعنى فعل نحو سافر ففعل الكسر  
كان ساير امع الجدية فقال لها قفى نستريح من تعبنا ففعلت لرسول وراى وانبع  
اثرى فانك قد تعبت من السيرة مع فقال لها اكسبى انما نسيتك الاكسبى في قوله ان  
ما تعبت ولكن كان قصد استراحتك الا ترى انه عدا كعادة الالف تارة من  
الآلة واخرى من الرحمن واخرى من انا وقس عليه الام والهم وانت خبير بان هذا التاميم  
محل نظر وكذا قوله انه ليس بتعبير اوله تخصيصا بهذه المعاني فان قوله فعناه انما اعلم  
وقوله اى الوان منزل من الله انه ينادى على خلافه ولا بحساب الجمل عطف على قوله  
لاختصار اى لم يستعمل في كلام العرب بحساب الجمل ليكون ملحقا بالمعربات اذ الحاق  
فروع الاستعمال فانفع قول القائل وهذه الدلالة تعجبا من جعلهم حيث فسروا  
خطاب العرب بما ليس من لغتهم وقبل من التعجب انهم بعد ما سئلوا كونه شرع الله قالوا كيف  
ندخل فيه ولا استمر الله لان وجوب الدخول في الدين من حيث انه دين الله سواء سهر اولكم  
وفي غير نظر لان تسليم كونه دين الله هو دلالته لقولهم كيف ندخل في دين عليه هذا هو ديننا

1



مشهور وهو ان با الحاشية لم يستدل بتسم النبي صلى الله عليه وآله بهذا الترتيب عليهم و  
تقريرهم على استنباطهم فنقص المؤلف لتوجيه التسم عار عن التوجيه ويخطر بالبال ان  
قيام احتمال كون التسم تسمية من جعلهم لما كان هاديا لبنين الاستدلال وما تعلق  
الحكم بتقريرهم على ما استنبطوه كان للعرض له وجه وجيه اضمار تسمية من فعل القسم  
مع فاعله وحرف القسم وجوابه مع ما يتعلق به القسم من التزم واللام ان لم يجعل ذلك الكتاب  
مثلا جوابا واما فيك ان حجبك كما فيك اسم فاعل من التسم الى السورة المذكورة منها  
عن طلب بليل سواها والياء زائدة او دخولها بالنظر الى حال المعنى كما قيل الكف تسوية  
او منقطة بالتمسك المحذوف اي تاهيل التمسك بالسوية والمستحق هو مجموع  
آه هذا بظاهره لا يرفع تلك التسمية على فاعل من وجوب تقريرها وانما يرفعها رفع ما هو  
الاتحاد وهو ظاهر على كل احد وهو مقدم من حيث ذاته آه وهكذا كل جزء صار اسما للكل  
فان فيه جهتا تقدم وتأخر ولا دور مع اختلاف الجهة وما يقال من كونه وقوعه حرفا للسورة  
من حيث انه اسم لها فاذا نأخفت الالكبة تأخر الجزاء فندفع بان اللازم تأخر وصف الجزئية  
عن ذات الكل ولا محذور وقد يقال ان جعله جزاء يتوقف على كونه اسما اذ يتبع من الطبع  
جعل الماهل جزاء من كلامه وجعل اسما يتوقف على جعله جزاء اذ هو اسم للركب من حيث هو  
مركب ولا يخفى ان فاعله على المتدبر والوجه الاول آه هو الوجه الطويل الذي انتهى  
عند قوله وقيل من اسماء السور ووجه اقربية الى التحقيق ان كونها اسما لحروف  
النبي محقق لا ريب فيه وباقي الوجوه احتمالات وقد يناقش في واقعية لطايف  
التمثيل من الثاني اذا التكتات المذكورة ونقد حروف النسخ بما لها عند كونها اسما  
للسور ايضا فالغاية فيه اكثر واما الاسمية من لزوم النقل والاشراك من واضع  
واحد فظاهر ولعل المراد بالاسمية التسليم وتما حيلت من تعليلته وهو بعيد  
اسماء القرآن اي للكل لا للعدد المشترك بين الكل والجزء كما هو متعارف الاصوليين

والاجزاء عنها بالكتاب كما في هذه السورة والقولان في قوله تعالى انك آيات الكتاب  
وقرآن مبين ولم يرد هذا القول باستلزام الترادف الذي هو خلاف الاصل لا يخبره  
بالعظيم المحاصل من كثير الاسماء فان كثيرا تدل على شرف المسمى وارتقاء شأنه **قوله**  
وبدل عليه آه ولا يرد قوله تعالى لا اله الا الله **قوله** وقيل الالف من اقصى الحلق آه  
الكلام الى هنا كان في مطلق الفواتح وهذا المحض من بعضها فكان الحسن ناجزه فلهذا  
لعمري ايضا وجب ذلك ذكر الله ربنا من نظر الى القول بانها اسماء تبدل ربما حصل هذا من  
تسمية ذلك القول وعلى هذا كان الاول في تسمية عليه بالفاء لكن الظاهر انه وجه براسه  
لا تعلق له بسبب **قوله** عن الخلفاء الاربعة روى عن ابن كبر في كل كتاب من كتب الله  
في القرآن او اهل السور وعن عمرو عثمان وابن مسعود الحروف المقطعة من المكنون الذي  
لا يفسر واما ما روى عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال في كل كتاب صفوة وصفوة  
هذا الكتاب حروف الهجاء فلا يخفى انه لا يدل على المدعى بسبب من الدلالات **قوله** اما  
الرفع على الابتداء وجزءه مذکور في بعضها ومحذوف في الآخر او على الجنية والمجند كذلك  
كقوله تعالى لا اله الا الله **قوله** ذلك الكتاب جس تلك آيات القرآن من والقولان **قوله**  
على طريقة الله لافعلن من نزع الحافض والبعال فعل القسم اليها وصاحب الكتاب واختار  
احصاء اذكر ولم يرتض هذا الوجه لتخلفه في القولان بعد ريس وصوق وفاعله يكون  
لورودهما مجرورين فلا يكون العطف تخالف المتعاطفين اعرابا ولا جعل الواو لتعظيم لما ذكره  
الخليل وسيبويه من لزم القسمين اما ان يثبت كافي المقسم عليه الواحد لا فاعلا لئلا يجب  
واو العطف وعلى الثاني يجب تعدد المقسم عليه وذكر المؤلف هذا الوجه على وجه ايسر  
بتميزه عن البايناه على اخيه كما يشعر به تقديمه لعله توسع لصاحب الكتاب بان قدم  
استقامته والبعض لا يقتضي اطرار الكل او ان العرض ذكره وجوه الاعراض ان كان  
بعضها اضعف من بعض المتقول عن ذلك الاما من انما هو الاستدلال لا يمنع على ذلك



خلافية من النخاع كما صرح به ابن الحاجب فلعن المؤلف من الحزب الاخر فيها كانت مفردة  
 كس ون والمراد بكمايتها النطق بها ساكنة الاعجاز وقوله ليست الا ايسر الله حال  
 من الحكاية المفروعة بالعطف على فعل يتأتى وهاهنا وضوح وظهوره حتى على بعض  
 الضلالة فجعل الحكاية مبتداء وليست الاخرى وفيها عدل ذلك خبر ليس ثم قال والاول تقديم  
 الخبر لانه من تمام الصفة وفيما خبره قصر الصفة قبل تمامها حتى ينعكس من النخاع وكس  
 لانه يجعل قوله فيما عدل ذلك مستثنى من الحكاية فقط ليست الا فيما عدل المفرد وما يولد انه انتهى  
 كلامه فان قدرت على صيغة المجهول الى ادلت وبالمؤلف بالرفع على الحكاية على وزن  
 قولنا ووا بالاصل هذا يكون كل كلمة منها كاللفظ من الم والحاء من جم مثله او مجموع الم  
 وحم مثله والاول جار على طريق الرمان حلوا مضى حيث اجرى اعراب الخبر على كل منها  
 مع الخبر المجموع لا كل واحد وبهذا المقسم كذلك لانه يلزم اجتماع قسمين فصاعدا  
 على مقسم واحد وتوقف عليها وقف تمام الوقف ان كان على كلام مستقل  
 فحسن والا فليس والحسن ان كان لما بعده فعلق بما قبله فهو الكافي والانه هو تمام فاقول  
 في السلسلة في بسم قبيح وعلى الله والرحمن كاف وعلى الرحيم تام وازداد بقوله كبحر فيحتاج  
 الى ما بعده ان لا يتعلق به كما لا يخفى اشارة الى الم ان الى مدلوله ولما اخرج ان يقال  
 ان المدلول المذكور بكل من المعاني السلسلة غير بعيد فكيف يفسر اليه بما يسل على البعد فبما  
 من الوجوه وقد تحدث في الثاني بان قبل الوصول الى المرسل اليه كان كذلك وربما اصل  
 بان المراد بالمرسل السامع الذي وصل اللفظ اليه حال التكلم به لا التنبه وهو فيه ان مع غيره  
 من العبارة غير حاسم للتحدث اذ لا يراد باللفظ الواصل الى السامع لفظ الم بل مدلوله  
 وهو جميع التوراة والقرآن او المؤلف من هذه الحروف وليس وصول شيء منها الى السامع قبل  
 الاستدراك اليه بذلك بل بعدها او معها فاجواب للصواب لا يقال ان القرآن واد على انساب  
 كلام العرب والمنكلم منهم اذا ألف كلاما ليقتضيه الى غيره فيما لا يحفظ تركبه وصول اليه

وبني كلامه عليه وهذا كذلك هذا ما افاده الائمة الاعلام في هذا المقام واقول تخصيص  
 بالوجه الثاني من ضيق العطن اذ يجري مثله الاول ايضا بان يقال انه قبل انقصا  
 مدلول الم بكل من المعاني السلسلة بل في انشاء التكلم به وقعت الاشارة بذلك اذ هو من الاول  
 المذكور فلا تغفل ثم اقول الحق لا يقال له كان المراد بالم المؤلف من الحروف ليكون المعنى  
 ذلك المؤلف هو الكتاب فالحال اليه ما نزل بكه قبل هذه السورة فانها مدنية ويكون  
 المعنى ان الذي نزل قبل هذا وانقصى ووصل الى الرسول هو الكتاب واطلاق الكتاب  
 والقرآن على بعضه شائع ذائع ولا منزهة لهم عنه على تفسير الم بالسورة او القرآن لان  
 ذلك الكتاب بعضه وهذا الوجه ظاهر لا غبار عليه وقس على هذا ما اذا اريد بالم القرآن  
 وعلى وزن التقديرين لا مجال للتحدث المذكور اصلا ولا يحتاج الى ذكر الجواب المتكلف  
 وان اريد بالم السورة فقل ذلك الحديث متوجه ولا يحتج مادته بمثل ما ذكره القوم من ان  
 الذي جعلوه صوابا ولا بما ذكرناه في الصورتين التابعتين اللهم الا ان يرد اطلاق السورة  
 على بعضها ويلزم نزول هذه الآية بعد بقية السورة واقول ايضا كما ان انقصا البعض  
 ووصول الى المرسل اليه صحيح للاشارة بذلك فلا بعد له بحيل عدم بروز البعض الى الم  
 الشهادة وكونه في السطور العلوية صحيحة الذكر ايضا وهذا وجه يتصور في الصورتين  
 بغير مزيد تكلف كما لا يخفى واعلم ان عبارة الكشاف في هذا المقام هكذا فان قلت لم  
 الاشارة بذلك الى ما ليس بعيد قلت وقعت الاشارة الى الم بعد ما سبق التكلم به ونقص  
 والمتقضى في حكم المتباعد وهذا في كل كلام يحدث الرجل حديث ثم يقول ذلك مما لا فيه  
 ويجب الحاسب ثم يقول فذلك كذا وكذا لانه لما وصل من المرسل الى المرسل اليه وقع في حيز  
 البعد كما تقول لصاحبك وقد اعطيتني شيئا احتفظ به بك انتهى كلامه وقال المحققون  
 من مشايخنا مراده بالم فقولنا وقعت الاشارة الى الم مدلول الم وهو السورة او القرآن  
 ثم اوردوا عليه ما قلناه في اول البحث واجابوا بما اسلفناه عنهم والذي ينبغي ان يقال

من صحت كذا في قوله ان السورة او القرآن  
 ان القرآن والكتاب يطلق على الكل  
 وان السورة او القرآن لا يطلق على الكل



انهم لو ايقوا كلامهم على ظاهرة المتبادر منه ولم يجعلوا المسمى مدلولها لم ينطبق اللفظ على  
 ولم يتحقق فاصلا الى التكلف اذ المعنى ان المثلث واليه هو هذه الحروف المقطعة فالمراد ان  
 هذه الحروف المتداولة التي ينظم منها كلامهم في الكتاب ومنها تالف وانظم فلو لم يكن مجزا  
 من عند الله لم تعد لواحد الايتان بلسان الحروف الى اتصال بالوامع والسيوف فالمراد  
 بالم جميع حروف البسم كما يقال للصبى هل قرأت ابنت ففرض العلامة ان لفظ المثلث الى  
 بذلك ولما تكلم به وانقضى وصل من المرسل الى المرسل اليه صار في حكم البعد ووجه كبره  
 سالما عن الابرار ذات فيحتاج الى التكاليف مطبعا على ما هو معتاد من ان دور هذه  
 الفوائج مسرودة على خط التعديل من قبل الايقاظ وقرع العصا واما قوله بعد ذلك فان  
 لم ذكر المثلث واليه مؤلف وهو السورة فهو جار على مذاق القائلين بان هذه العوائج  
 اسماء للتسور ولادلالة قبل على ما يخالف ما قلناه عند السائل وقد اطينا الكلام في هذا  
 المقام في موضعنا الكثير على هذا التعبير فانه ضربه اضعفته اقولا اذا جعل في الكتاب صفة  
 لاسم الإشارة فالشار اليه هو الكتاب لا الم وهذا ظاهر على من لا يدرك العربية وقد مر  
 صاحب الكشاف في محضه **قوله** والمراد به توجبه لا يراد صيغة البعد على هذا التقدير فان الآية  
 المذكورة من سورة المزمل وهي مما تزلزل اوراق الوحي والمصحف والله اعلم ذلك القول البعيد  
 وعدنا ان القائل عليه لا يريد فيه ولا يخفى لغير المراد بالكتاب على هذا بعضه ولا داعي الى التبريد  
 بالقول البعيد سورة البقرة كما قلنا بعضهم وهو ظاهر هذا وما وجوه اخرى لا يراد صيغة البعد  
 الاول ان ذلك لا يرد ان جعلت شارة وهو مكانة تنزل على رقة محله ووجهه الرتبة من البعد  
 المسافى كما يعطف بهم بالترتيب اخر ما نفيه انما بالترتيب الثاني التنبية على الترتيب  
 العزيز وان كان حاله احسب الفاظ الاله في الحقيقة غايب باعتبار اسرار الله محمد فيرو  
 حقايقه المندرجة في طائفة حتى انزوى عن الامام جعفر بن محمد الصادق ع ان قال لعبد الله  
 لعباده في كلامه ولكن لا يصرون وجبت للمراد الاصل هو المعاني والاسرار غلب جانبها

لان الموصوف لعدم الرب كونه موصوف  
 ان الله امره بهذا الاذاكر مشفرا

على اللفاظ المثلث ان الاشادة بذلك الى المثبت في القوم المحفوظ كما قال سبحانه انزلنا  
 كرم **قوله** فيكون ولا ريب ان غير حاضر لربنا وهذا الوجه فيه ما فيه **قوله** وهو مصدر كالخطاب  
 ان ادعاء البياضة هنا لا يحسن شي اللهم الا ان يدعى ان كونه حرا بالكتابة حقيقة باسناد  
 كانه هي اول انه في اظام نسب المجموعية فكان صادرا عن الجمع اول انه يدخل في قيد الكتابة لانه  
 ماله شأن وخطه فكونه عين الكتابة ادخل في شأنه **قوله** ثم عبرت الى انه في الاصل بمعنى  
 المكتوب اي المخطوط بالفعول ثم اطلق على نفس العبارة المنظمة قبل لانه في الحقيقة  
 تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه واصل المكتوب الجمع قبل عليه اذ كان كذلك فلا حاجة في اطلاق  
 الكتاب على العبارة الى ارتكاب التجوز المذكور لان لها اجتماعا ايضا وقد يقع بان كتب  
 معنى الجمع امر محمود والمشهد هو الكتاب بمعنى الخط والظاهر اشتقاق المشهور من علم  
 على انه دعوى اجتماع العبارة التي هي غير قارة الذات في مجموعة بظاهر ما هو الكيفية  
 على ذلك قبيلة الجليس اذ الم يكن اقل من المائة ولا اكثر من الالف **قوله** معناه خالف  
 الكش في فرائض تحقيق معنى الريب من تحقيق معنى الترتيب الكلام بحملته وكان الصواب  
 موافقة في ذلك وعدم التعكيس وزاد عليه الايتان بقوله بالفاصل الاجازة ولو تتبعنا  
 عدم الايتان به لا صواب بلوغه حد الاجازة هو بهانه التساطع ويمكن الاعتذار عن الاول  
 بان المهم بيان معنى الكلام الذي اراد به غير ظاهر للتأنيق الذين اني خلاف المراد منه  
 واما كون الترتيب معنى الشك فافراطه مكتشف فني عن البيان والمبين فيما لو انما هو  
 الاصل المتفق عليه والتفسير بين المعنيين وليس فيه مزيد اهتمام كما لا يخفى عن الثاني  
 بان اراد به هاتر السطوع كونه في اطلاط طبقات البلاغة اذ متصفنا للاخبار بالعين في ذلك  
 والامر فيه سهل **قوله** لان احدا لا يرتاب في ما يلى الآية حكما بان تغاير جنس الترتيب  
 حاله واستقبال الكسب في عدم وجود واحد من المرتابين راسا كيف وهم يثرون لا كبرهم



بل المراد ان الكتاب العزيز ليس محلا للريب ومظنة لا فلا ينبغي ان يربى فيه العالم الظاهر  
 وسنطوع به ما هو وجه التأييد بالآية المذكورة انه لو اريد نفي وجود المراتب من راسها الى  
 محالها لظاهر بالادلة التي على تجويز وجود الرتب فيهم وعدم جرده عنهم ويرد على ان المخالفة  
 انما يحصل لو دلت على وجود الرتب بالفعل فظاهر انه لا دلالة على ذلك فالمسألة اعتقاد  
 بخير ما من الآيات كقولنا في كذب به قومك وهو الحق وامثال ذلك مما يدل على  
 وجود الرتب وتحققه هذا وقد يقال ان في الآية معنى ادوا الغرض وتوجيه على وجود  
 الرتب وفي العدول الى التمسك بما لا ينبغي ان لا يثبت لهم الا على سبيل الغرض والتقدير  
 لوجود ما يربى عن اصله **قوله** وقيل لا لفظه غير على هذا القول صفة للريب والخبر هو المتعين  
 وقوله وهذا من تحت هذا القول وقوله العالم في رتبة دفع لما يترآى من اوزم تعابير  
 العامل في الحال وصاحبها اذ العالم في الجار وفي الحال متعلق وتوجيه الرتبة الى العامل  
 في الحال هو الظرف ان متعلق الواقع صفة للنسب ريب كايضا في هذا المتعلق **قوله**  
 والصلح والجاراة لا لافضاء وحاصل المعنى ان يحصل الرتب فيه حال كونه باجاء وما كان  
 المؤلف ذلك لطلب الكلام والالكان بغيره لم يقول والعالم في رتبة والعالم في الظرف  
 هكذا قيل ولا يخفى ما فيه من التكلف فالاول لرب يقال هذا القول بمنى على ما ذهب اليه بعض النحاة  
 من جواز اختلاف عامل الحال وصاحبها وما لطلب المؤلف وعدوله عن الكلام فخصر  
 انه لا سحابان الظرف على هذا القول وان الخبر هو المتعين **قوله** وفي الحديث هذا الحديث  
 رواه الحسن بن علي التميمي عن جده رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعلق في الكشاف لاستشهاد على ان  
 الرتبة قلق النفس واضطرابها لا الشك اذ حمل الرتبة على الشك شيئا بالمغايرة منها ولا  
 لم يكن في الكلام غايرة وكذا امثالها بالاطباينة شيئا من الشك ومعنى الحديث على ما ذكره  
 شرح الكشاف دع ما يتعلق فاجاب الى ما لا يتعلق فان كون الشئ في رتبة كوكا  
 فيه غير صحيح ما يتعلق النفس الرتبة ويضطر به وكونه صادقا صحيحا مما تطلبه به

اي اذ اوجدت نفسك مضطربة في امر فدره واذا وجدتها مضطربة فاستمسك به لان  
 اضطراب قلب المؤمن في شئ معلوم كونه باطلا محتملا لان الشك فيه وطمانته في علمه  
 كونه حقا وصدقا غير محل للشك وقيل معناه دع ما تشك فيه عادلا لا المعلوم الذي لا شك فيه  
 فان العمل بالشكوك به جرب قلنا وتردد الجدل في العمل بالمعلوم فانه يقتضي سكوتا وادارة  
 هذا وقد طبق الناظر ان في هذا الكتاب على ان المؤلف اورد هذا الحديث للاستشهاد  
 على المعنى الاصل للريبة كما في الكشاف وظهر انه يمكن ان يحصل استنباطا على المعنيين  
 اللذين ذكرهما معا بل هو اوفق بسوق كلامه اى دع ما يوقفك في الشك عادلا الى ما يخرجك  
 من ظلمات الشك الى نور اليقين فان الشك قلق للنفس وموجب لاضطرابها والحق  
 موجب لقرارها واطمئنانها ولا يوجد لغيره كون فيله سحابان تحصيل المصادف الحقيقية لا ينبغي  
 ان يكون بطرق الاستدلال والقبول والفعال اذ مؤدى ذلك هو انك قد علمت الثبات كما قال  
 في المشوى **قوله** استدل باليان جوين بود على بعض تحصيلها من طريق الذوق والكشف  
 واستلوك فانه هو الذي يخرج من ظلمة الاوهام والشكوك وبترتيب النفس مطمئنة  
 ولا تزلزلة بل ثابتة راضية مرضية وبقضاء الله سبحانه وسائر الاجاب تحصيل هذه الحالة  
 العملية بمنتهى كرمه واعلم ان كلام الكشاف آية عن الرجل على ما يفيد هذا المعنى ايضا كما لا يخفى  
 على المتأمل وقد اعترض بعضهم بان الحديث على ما نقله هنا وفي الكشاف لا يصح روايته  
 ولا دلائره اما الرواية فلا تروى من رواية الترمذي والبيهقي فيها فان الصدوق طمانينة  
 والكذب رتبة واما الرواية فلا تروى من الرتبة هي الشك فلا قابلية للاخبار بها عنه وروى حديث  
 الرواية بان احدى الروايتين لا ياتي في صحة الاخرى وانت خبير بما في هذا الرفع فان غرض  
 المحقق من الرواية على خلاف ما نقله فلا بد من سكاية من اثبات ورودها على الوجه المتقول  
 ايضا وقد صدق لذلك بعض المتأخرين ونقل عن الزيلعي والشيخ شهاب الدين في شرح الكشاف  
 الكشاف في الرواية رواه في آخر الطب والحاكم في البيوع موافقا للكشاف واما حديثه

فقد عرفت



حقيقة حاله مما نلناه عليك ولقد علمت بمقتضى **قوله** ومنه ان من قبل تسمية اللفظ  
 هو سبب الترتيب ربما تسمية السبب ثم التسمية نوابغ الزمان الى حوادث ومصابير  
 فاما علق النفس وينزل الظواهر في خصوصها حوادث زمانها هذا ولا يظن ان هذا يدل  
 على خلاف ما حملنا عليه كلامه قبل هذا فاعلم **قوله** ومعناه الدلالة اي بلطف وترك هذا  
 الغير الكفاة بسبب في الفاظه واراد مطلق الدلالة سواء حصل معها الاتصال الى المطا  
 او لا وقيل في القابل صاحبها في اتباع الدلالة الموصلة اليه اي التي يحصل معها  
 الوصول الى المطا بالفعل للمقابل في الدلالة المذكورة ولا ريب ان عدم الوصول يعتبر في مفهوم  
 الفصل فلو لم يعتبر الوصول في مفهوم الهدى لما صح المقابلة ودعى الى المقابل للفصل  
 هو الهدى للادام الذي يعني الاهداء لا المقتضى الذي يعني الدلالة لا يصح لها لانه اعتبار  
 في اللازم يقتضي اعتبارها في المقتضى اذ لا فرق بينهما الا من حيث التأثير والتاثير الذي هو  
 مطاوعة فالاول التوجيه الموصلة والثاني التوجيه الموصلة كما ان الفصل والاضلال  
 المقابلان لهما توجيه وتوجيه غير موصلين وقد يقال ان اعتبار عدم الوصول في مفهوم  
 الفصل ليس بكونه فقدان المطا بل فقدان طريق من شأنه الاتصال اليه كما صرح به الفقهاء  
 فمقتضى المقابلة كون معنى الهدى للادام وجد ان طريق من شأنه الاتصال ومعنى الهدى  
 الدلالة على ذلك الطريق وايضا فالمتوجه بحد ذاته في سلوك طريق من شأنه حصول الوصول  
 بعد سلوكه لو كلف وصوله لام خارج كوصول اجله مثلا من غير تفصيله ولا توان ولا حيل  
 في المسلك بلزم ان يكون ضالا فما ابعد الحق الا الضلال وقد تقدم منافي هذا المقام كلام  
 في تفسير الفاظه وبقية ما بحث طويلا في الاول ووردنا ما في شرحنا الكيفية على هذا التفسير  
 ولا يخفى ان مقتضى ما استدلنا به ان يكون التفسير في قوله لا راجعا الى الهدى للادام المطاوع  
 للهدى المقتضى في الكلام استخدام **قوله** ولا راي في ان لا يطلق اسم الهدى الا على من  
 وصل الى المطا وقيل الوصول اليه لا يطلق عليه هذا الاسم كما استفاد من استفاد استقام

لهذا القول

لهذا اللفظ وقد عدل عن كلام الكشاف ويقال مبدى في موضع المزمع كمنه لانه قد  
 بان استقراء الكمال والتمكين من الوصول اليه مع ايضا واصلاح بان عدم الوصول مع استقام  
 والتمكين نقص موجب للادام انما يتم لو تحقق الاعراض عن الوصول والتقصير فيه اجمع الجدة  
 في وصوله وعدم التواني في طوفه فلا قد يذب عن كلام صاحب الكشاف بان غرضه التوجيه  
 المهدى والمهتدى في قدر المزمع وهو كما ترى وهذا لا يخفى ان ضعف هذا الدليل كما حذر فان عدم  
 الاطلاق ثم ودعى الاستقراء لم يثبت وآية ودعا في فهمناهم كما سمعوا العزمين عدم  
 استمرار الوصول **قوله** وخصا صرح جاب عما يقال ان الهدى عندك مطلق الدلالة  
 سواء حصل بها الوصول ام لا والقرآن بهذا المعنى هاد للمتقين وغيرهم فما وجه اختصاص  
 بهم وتقرير الجواب عن وجهين الاول ان تقرر ذلك بالنظر الى ترتيب الترتيب وحصول التمرة ووصول  
 النفع ولا ريب ان مقتضى المتقين فانهم الذين ظهر فهم التمرير اليه وكل من جعل المتقين  
 بمعنى المتقين الذين للتقوى فان التمرير الدلالة ظاهرة فهم ايضا الثاني ان لا يهدى الا الموصوفين  
 بالمرتبة الاولى من التقوى وهم الذين تاملوا الدلائل واتصفوا بالاسلام فموجب الوجه الاول  
 الهداية لغير المهتدين وفي الثاني لا تنقله من نوع الى اقل منه نصب بغير التوفيق والقضاء على  
 وهو مضبوطة هكذا في التسع المعتمد عليها واما نحن فنحن التوفيق وسكان العبادي نصب الله  
 دليل **قوله** لانه كالحذاء الصالح قد يقال كالدواء النافع ايضا في ازالة المرض فليست  
 به الكافرا فيه وفيه نظر فان الدواء النافع انما يظهر نفعه في من المريض بعد ميقته وقطع  
 مادة المرض ومن لم يمتد ان التحلية بعد التحلية والتقصيل ثم التصوير **قوله** ما لا يفكر في  
 بيان تعيين المراد منه حتى عند من يقول انها ما استأثر الله به فهدى الى الهدى سبحانه  
 في كتابه كسر ارا لا يطعم عليه سواء **قوله** عما يستره في الظاهر ان لفظ ما كمره موصوفة فليست  
 نضافا للعدم والادام مرتبة الاولى وحقت بالثانية وسيتم مع ملاحظة قول القياس **قوله**  
 ولو جرت القياس في عرف الشرع عن الافراط امكن انحاء ما عومها بنوع من الغاية **قوله**

انما قال ان هذا هو ان لا يقتضي اطلاق التفسير في هذا  
 فلو كان ان اقدم على ان لا يجرى في كلامه  
 من ذلك ما ينبغي ان يتبين في كلامه  
 وجب الاختصاص بانما يشرح كلامه  
 لا ان يقتضي التوفيق ولا ما وجب استقام  
 كان فضل النافع والبرهان في كلامه  
 التمرير والتوفيق انما يشرح في كلامه  
 التمرير والتوفيق انما يشرح في كلامه  
 التمرير والتوفيق انما يشرح في كلامه



باعتباره من الشك في الكفر وكلمة التقوى كلمة الشهادة واصنافها الى التقوى لانها سببها  
او كلمة اهلها حتى التصاير عند قوم قيل هم العاقلون بانها غير مكفرة باجتناب الكبائر  
وفيه ما فيه والمراد فعل التصاير من غير اصرار عليها اذ هو مع ملحقه بالكبائر وربما جعلت الكثرة  
نفس الامر على الصغيرة لا الصغيرة المصغر عليها ومثله في الديرية اشره الى تقطيع حكم  
الحق ما لا يبرهن بكيفية وقد تم تفسير الشرائع والفاضة لعل اراد ما يحقق ما هو الحق بان يمتنع  
تقوى والا فكل من المراتب الثلاث تقوى حقيقة وقد يناقش في كون هذا المعنى هو المظهر  
فلا يمتنع بان ظاهر الامر للوجوب ليس له من واجبات الشرع في جعل الآية عليه ان كان خلاف  
الظاهر فالمراد منها المرتبة الثانية من التقوى لا غير وظني انه لا مجال للمناقشة هنا فان عمل  
التقوى في الآية على ما فوق المرتبة الثانية ليس بجوهر الى المؤلف بل لانه هو المروى عن الامام  
جميعه الصادق عليه السلام وان مسود والحسن وقمرهم فقد عمل منهم ان حق التقوى في انهم يطاع  
فلا يصح ويشكر فلا يكفر وينكر فلا ينسب ولا يمتنع ان عدم سريان الحق بحال وذكره في جميع الاحوال  
قريب من عدم شمل السرعة قطا وان غير واجب فالامر فيها محمول على الذنب لا محالة نعم عمل  
بعض المعتزلة في الآية على المرتبة الثانية من التقوى فينبغي ان يقال ان مقتضى الامر على ظاهره  
من الوجوب بوجه القول لان يورد الكلام على سبيل المناقشة لثلاثة اقلين لذلك القول  
والثالثين به وان كان اخص من المؤلف في ارض النظر وقبل المناقشة مما تل  
والاصل في الاخص ان كان معنى العملية ما انصف بوصف الموضوع بصديق عليه المحمول  
فلو كان الموضوع ام لموجب صدق الاخص عليه فلا يكون الاخص اخص ولا الامم لم فلا يمتنع  
من تخصيص الموضوع كما ذكره وما يمتنع اي من بقاء الاشكال لان الاشارة الى الخاص بالكون  
وعدم الكليات الى الكل لا يصح جزئيا فندفع باقاداتها انحصار بوجهها في شخصه كالحاج  
وهو الذي قد نزل بعضه وعجزوا عن آخرهم من الايمان بسورة من مثله وكان قال المؤلف  
المعلوم الشخص عند ذلك الكتاب واما ما يقال من ان المقصود من تقدير هذه الحروف ان

الغدير

المعنى من جنس كلامهم وذلك ليمتدح الاوصاف التركيب من حروف كلمهم فذكر باقي الاوصاف  
لحق فقيده ما فيه اذ يمكن التوجيه على وجه لا يلزم معه الالتفات كما لا يخفى **قوله** وان يكون هذا الوجه  
ثان فان تقديره في هذه السورة **قوله** في المشهورة ان في القوارة وان لم يكن متواترة ولا  
تضمن معنى من الاستغراقية ولا يخفى ان التعليل الاول من جعل النقيض على النقيض الثاني من جعل  
السبب على السبب **قوله** في قراءة ابن السكيت بالسين المحمودة العين المهمة والباء المسئلة  
بعدها الف محدودا بما عني مشهور اسمه سليم بالتصغير وقرئ في الكشاف بين المراتبين بان  
المشهورة توجب الاستغراق وهذه يجوزها وبما ان المشهورة لنفس النفس ولم تنزه كما في  
ولا يحتمل معنى آخر في نفس الاستغراق وفي المشهورة وان كانت بعيدة عن الغرض المتضمن  
كثيرا اما بتصدير نحو الوحدة المنفردة ولهذا يقال لا جعل في الدال بل رجلا بخلاف لا جعل  
بالفتح ولعل المؤلف انما سكت عن التعرض لهذا الفرق لظهور اراءة في كل فرد من افراد الرتبة  
عند ان الشك في غيره وعدم توهم ارادة الدال بل بيان فدلالة محتملة في التعرض لهذا  
**قوله** ولم يقدم في قراءة ابن السكيت اول تميز في الاصل معذرا لانه لم يفسد تخصيص في  
الرتبة بل بمعنى ان الرتبة من حيث ثابت لغيره اذ لم يكن المنازعة في ذلك واما الغرض من الاجمال  
للا تريبه واما المذكور في كتب العان من انظر لظرف لوقوم الدال على ان الرتبة في ما يتركب منه  
فوجه آخر وهو ظاهر **قوله** او صنف عطف على قوله خبره ولا يلزم التعليل في التصغير خبره  
لا يتجتمع عوده الى لا لا مكان عوده الى الرب اذ الخبر في الحقيقة له الاله وان اطلق عليه  
في المشهور خبره **قوله** ولذلك قيل على ان هذا الخبر اذ لو كان الخبر مذكورا كان المكان الوقف  
على الاسم قبيحا **قوله** الذي يستأهل على فان الغرض من حصر الجنس حصر الكمال كانه لغاية كانه  
في باب الجنس كماله وما عداه خارج عنه وقد مر الكلام في تحقيق لفظه استأهل وفي بعض النسخ  
بعد قوله وهو الجملة المبهمة او يكون الخبر متبدا محذوف والظاهر انه يترك من قلم النسخ  
**قوله** والاول الذي يقال ان اول الوجوه الاعرابية ما انطبق على ان يقال كذا وكذا وفي بعض

المراد ان قوله في المشهورة في القوارة  
بمعنى القوارة وفيه ما هو اشارة  
الى السكيت من قوله



بعض الحواشي معناه ان الاول ان ترقى عن هذه الوجوه المتعلقة بظاهر اللفظ وتدخل في حيز  
 المعاني ولطائف البلاغة لان الواجب على منسج كلام الله تعالى ان لا يفتقر الى المعاني والحقائق  
 عليها وجعل الالفاظ ظاهرا لها وفي بعضها معناه ان الاول ان يثبت وما جوزه صاحب الفقه  
 في هذا التوجيه من كون اللفظ الحروف غير غير لانه يكون له حمل من الاعراب لانه لا يظهر ما قصد  
 من بيان نكتة الفصل منه وبين ما بعده لانه ليس جملة حتى يستحق ان يعطف عليه ما بعده  
 ولا سبيل لعطف ما بعده عليه حتى يكون تركه نكتة كان المناسب حينئذ بينه وبين الموصول  
 الا احتمال على نكتة ذات حلاله هي الحذف كما في هذه الوجوه واختار منها ما كنت والمراد منها  
 هذه الجمل متابعها وارتباطها اما بان يظهر في الاصل في الاول بان يكون مؤكدا لها او  
 في الاصل في الثاني بان يكون متابع لها وعلى كل من التقديرين لا مجال للوصول الى الاتصال  
**قوله** فالحمل المحذوف في المسند او محذوف في الخبر ان جعلت اسما للقرآن او السورة او بمعنى المؤلف  
 من هذه الحروف ولا يجد ان يريد بالجملة ما يعبر بالجملة الحقيقية والحكمة ليشمل ما اذا اريد بها حقا  
 من حروف الجمع فاما لما افادت ما اريد بها من الالفاظ وكان مستقلا بنفسها في حقا  
 الى غير ما كانت تارة من نكتة الجملة ولا يخفى دلالتها على ما ذكره على كل الوجوه فان التسمية  
 بهذه الالفاظ اشعارا بانها ليست **قوله** مقولة لجهة التقدي او معناه ان الكتاب المختار من الكتب  
 السماوية بايجاز اللفظ الذي ينفسه على كونه روحا من السماوات لم يستعمل في حكمه وقطع وما يقع  
 واليقين ان من الكمال الثابت لما هو حق ويقين والمعين في الكمال الذي هو العلية اذا كان  
 موضوعا حقا يقينا كان من هذه الجهة ايضا في اعلى المراتب وفي بعض النسخ هكذا ولا ريب في ان  
 يشهد على كماله اذ لا كمال اعلى مما هو الحق واليقين وهو التيقن والبعث يوكد كونه حقا لا يحوم  
 الشك حول **قوله** او تستمع فان الفصل لكان الاتصال كما مر ولا يجد ان يجعل لجهة الاتصال  
 من القسم الثالث من الاستئناف وهو ان يكون الثاني جوابا عن سؤال عن غير السبب المطلق  
 والخاص كما قالوه في قوله تعالى والاسلام ما قال سلام فكانه قبل جبا في كل مرتبة فما يلزم ذلك

واما عدم ربط النتيجة بالفاء على ما هو المتداول فلان القصد ليس الاستدلال بل الجواب  
 بكل جملة بالاستقلال فانها دخلت في حيز الكلام كما لا يخفى على من له ذوق فقه في  
 الحذف اي حذف المبتدأ او الخبر او الزم الى المق من كون الكتاب مجزوعا مع تعليل الحذف  
 بأنه في كمال البلاغة وانت خبير بانزول جعل للمعلة الصرفة ايضا لكان التعليل مجازا في  
 الثانية فحاشا التعريف او تعريف المسند بافا في المحصر وفي الثانية شأنا في الطرف هذا  
 عن ايهام ان في باقي الكتب التما وتربيا وفي الرابع الحذف اذ التقدير هو هوى  
 والتوصيف بالمصدر للمبا الغلة مخور جعل هذا وايراد المصدر منكر للتعظيم وتخصيص الهدى  
 بالمتقين باعتبار الغاية ان غاية الهدى وشهرته وهو التقوى بمعنى ان من حصل له  
 الهدى فالله التقوى وتسمية المشرق بالتقوى متقيا والفرق بين التسمية بالمشافة  
 والتسمية بالهيرة ان الانصاف في الاول اعقب بملوك الفعل من دون تراخ  
 نحو قتل قتلا ومرض مرضا وفي الثاني بعيد مان كما في قوله ولا يلدوا الا فاجرا  
 او كفارا فان الانصاف بالكفر والفجور مترسخ عن الولادة كثيرا اما موصول الى هذا  
 وما بعده الى قوله تعالى ينفقون لا الذين يؤمنون بالغيب فقط من دون فهم ما بعده  
 اليد وفي قوله موصول لطاقة لا يخفى بترك ما لا ينبغي ان يترك الشيات فقط  
 لا بما يشمل فعل الواجبات ايضا بنا على ان ترك الشك لا يخفى لانه هذا التقدير ينطبق  
 بظاهره على شيء من المراتب الثلاثة بقا لا شك في الاقرب حله المرتبة الاولى  
 فيكون التقييد باعتبار ما يندرج في الايمان بالغيب تماما لا يشمل البتة عن الشك  
 وباعتبار اقامة الصلوة وما بعدهما وقوله مترتبة صفة بصفة لصقة والتحلية بالحداد  
 المهمة والتحلية بالحداد المجزوء والكلام يتم من بيان نكتة تقييد الوصف بالتقوى  
 على الوصف بالايمان واقامة الصلوة واما الركوة ان فسره بما يعبر هذه المرتبة  
 الثانية من التقوى والفرص من قوله لاشتماله بيان وجه انصاف هذا الوصف للتقوى







ايتما وتحقيق ما هو الحق من حقيقة ومجازية اوردناه وتعليقا شاعرا على المطلوب  
وقد يطلق معنى الوثوق اما مجازا كما يظهر من الكثر او حقيقة كما يفهم من الاسان  
وما امكن ان اجد صياغة كلام مسموع من العرب بقوله اعداهم في مقام الاعتذار عن  
ترك التفرع بعد الصمم فليس انما وثقت بان الطفر بعد الخروج برنقاء الطريق فلذلك  
تركته والصياغة بالكثر والقبح بمعنى الاصحاب واما في الشرع فالمصدق اي هو  
عند التحقيق من اهل الشرع ومراده التصديق القلبي واكثر التحفظة على اعتبار التصديق  
اللساني ايضا وهو المعبر عنه بالاقرار ونسبه الامام الى الشيخ في الحسن الاخرى  
وهو المذهب المنصور عند الامامية والكتفي انكر ايمته بالتصديق اللسان وحده فنفذه  
في المذهب في الايمان الشرع فمن اخل بالاعتقاد وحده فهو منافق الصواب  
فمن اخل بالاعتقاد به لا اقرارا بالحل لا اعتقادا بالعمل معا منافق ايضا وصحابة  
الكثير في هذا المقام ايضا لا يخرج من محل فاشكاله من اخل بالاعتقاد وان شهد  
وعمل فهو منافق وهو شيعر بان ان لم يشهد فنافق ايضا وليس كذلك للتصديق  
بما جاء به النبي الى موضوع له وحده من دون ضم مجموع الاقرار والعمل كما يقوله  
المعتزلة ومن يكثر حذرهم بقوله وحده من قبيل التخصيص الاضافي لا ليس لان في  
صدر الكلام على المذهب الثالث من ان التصديق القلبي مع الاقرار اللسان وان كان له  
الاول قد يوزن برده ايضا وكذا الرابع الا ان يقال ان الاقرار بتصديق لسان وقلة التعبير  
عن المعنى اللغوي الذي هو التصديق المطلق كما انها حاصلة في المعنى الاول حاصلة  
ايضا وان كان التخصيص هنا اكثر لاعتبار الامر به ان قلت العمل بتصديق اركان قلة  
التعبير حاصلة في المذهب الثاني ايضا قلت ان اطلق عليه اهل اللسان التصديق امكن  
التشبيث بان زيادة التخصيص يقتضي زيادة التعبير لكن الظاهر عدم الاطلاق على ما  
هو القلبي واللساني وهو متعين الارادة في ان يكون الايمان بمعنى التصديق وحده

هذا هو الحق من حقيقة ومجازية اوردناه وتعليقا شاعرا على المطلوب وقد يطلق معنى الوثوق اما مجازا كما يظهر من الكثر او حقيقة كما يفهم من الاسان وما امكن ان اجد صياغة كلام مسموع من العرب بقوله اعداهم في مقام الاعتذار عن ترك التفرع بعد الصمم فليس انما وثقت بان الطفر بعد الخروج برنقاء الطريق فلذلك تركته والصياغة بالكثر والقبح بمعنى الاصحاب واما في الشرع فالمصدق اي هو عند التحقيق من اهل الشرع ومراده التصديق القلبي واكثر التحفظة على اعتبار التصديق اللسان ايضا وهو المعبر عنه بالاقرار ونسبه الامام الى الشيخ في الحسن الاخرى وهو المذهب المنصور عند الامامية والكتفي انكر ايمته بالتصديق اللسان وحده فنفذه في المذهب في الايمان الشرع فمن اخل بالاعتقاد وحده فهو منافق الصواب فمن اخل بالاعتقاد به لا اقرارا بالحل لا اعتقادا بالعمل معا منافق ايضا وصحابة الكثير في هذا المقام ايضا لا يخرج من محل فاشكاله من اخل بالاعتقاد وان شهد وعمل فهو منافق وهو شيعر بان ان لم يشهد فنافق ايضا وليس كذلك للتصديق بما جاء به النبي الى موضوع له وحده من دون ضم مجموع الاقرار والعمل كما يقوله المعتزلة ومن يكثر حذرهم بقوله وحده من قبيل التخصيص الاضافي لا ليس لان في صدر الكلام على المذهب الثالث من ان التصديق القلبي مع الاقرار اللسان وان كان له الاول قد يوزن برده ايضا وكذا الرابع الا ان يقال ان الاقرار بتصديق لسان وقلة التعبير عن المعنى اللغوي الذي هو التصديق المطلق كما انها حاصلة في المعنى الاول حاصلة ايضا وان كان التخصيص هنا اكثر لاعتبار الامر به ان قلت العمل بتصديق اركان قلة التعبير حاصلة في المذهب الثاني ايضا قلت ان اطلق عليه اهل اللسان التصديق امكن التشبيث بان زيادة التخصيص يقتضي زيادة التعبير لكن الظاهر عدم الاطلاق على ما هو القلبي واللساني وهو متعين الارادة في ان يكون الايمان بمعنى التصديق وحده

من دون ضم الامر به الاخرين فالتخصيص اضافي فلا يرد ان هذا التعيين ينافي مع كون قوله وكلما وجد من حسن فيؤمنون بالغيب وقد يقال في رفع الحاشية ان مراده ان حمل الايمان من بين المعاني الشرعية على التصديق بما جاء به النبي متعين في الآية وهذا يمكن الاول ان تعين ارادة التصديق وحده في الآية انما يتم لو تعين كون الباء في الغيب للتدنية لكنه سيجوز ان يكونا المصاحبة والالة ايضا فان التعيين المذكور الثاني لمن ظاهر كلامه على ما فهمه المحققون ان ارادة التصديق بالمعنى الشرعي والتصديق بما جاء به النبي متعين في الآية وهو بيان ما صرح به الامام من ان قولهم الايمان المحدث بالباء هو التصديق بمرادون به التصديق اللغوي المطلق لا المعنى الشرعي واقول الاستدلال على تعين ارادة التصديق بالمعنى الشرعي في الآية بالوفاق المذكور خال عن التوجيه مع قطع النظر عن كلام الامام فان حمل الايمان في الآية على ذلك يوجب خروج الباء عن المقدير اذ لا معنى للتصديق بما جاء به النبي في الغيب الا اذا كانت الباء لغير المقدير اللهم الا ان يراد الغيب بما جاء به النبي من هذا وفي بعض المواضع اعادة التفسير بقوله وهو متعين الارادة الى الاصل في قوله ولا تزدقوا الى الاصل وقد عرفت ما يراد عليه في الثاني ثم اختلف ظاهرة انه المختلفين هم القائلون بان الايمان هو مجرد التصديق القلبي بما جاء به النبي من غير ان يمتثل به او كاف المؤمنين بحيث لا يجب عليه اظهاره باللسان والاعتراض به اعم يجب عليه الاقرار اللسان ايضا ولا يبعد ان يكون مراده الاستحسان للمذهب الثالث في الايمان والمعنى ان وقوع الاختلاف في ان مجرد التصديق اعم هو كاف في تحقيق الايمان ام لا بد من حصوله من الاقرار اللسان في الثاني قد عرفت فيكون الايمان مركبا من فعل القلبي للسان وانما لم يجرم بحقيقة ما سماه حقا لملاحظة ما سياتي من قوله والمنازع والغيب مصدر بمعنى الغيبة يقال غاب الشيء غيبا وصفت به نحو ما يفيض الارحام غيب كالشهادة التي هي مصدر واريد بها الكثرة

من دون ضم الامر به الاخرين فالتخصيص اضافي فلا يرد ان هذا التعيين ينافي مع كون قوله وكلما وجد من حسن فيؤمنون بالغيب وقد يقال في رفع الحاشية ان مراده ان حمل الايمان من بين المعاني الشرعية على التصديق بما جاء به النبي متعين في الآية وهذا يمكن الاول ان تعين ارادة التصديق وحده في الآية انما يتم لو تعين كون الباء في الغيب للتدنية لكنه سيجوز ان يكونا المصاحبة والالة ايضا فان التعيين المذكور الثاني لمن ظاهر كلامه على ما فهمه المحققون ان ارادة التصديق بالمعنى الشرعي والتصديق بما جاء به النبي متعين في الآية وهو بيان ما صرح به الامام من ان قولهم الايمان المحدث بالباء هو التصديق بمرادون به التصديق اللغوي المطلق لا المعنى الشرعي واقول الاستدلال على تعين ارادة التصديق بالمعنى الشرعي في الآية بالوفاق المذكور خال عن التوجيه مع قطع النظر عن كلام الامام فان حمل الايمان في الآية على ذلك يوجب خروج الباء عن المقدير اذ لا معنى للتصديق بما جاء به النبي في الغيب الا اذا كانت الباء لغير المقدير اللهم الا ان يراد الغيب بما جاء به النبي من هذا وفي بعض المواضع اعادة التفسير بقوله وهو متعين الارادة الى الاصل في قوله ولا تزدقوا الى الاصل وقد عرفت ما يراد عليه في الثاني ثم اختلف ظاهرة انه المختلفين هم القائلون بان الايمان هو مجرد التصديق القلبي بما جاء به النبي من غير ان يمتثل به او كاف المؤمنين بحيث لا يجب عليه اظهاره باللسان والاعتراض به اعم يجب عليه الاقرار اللسان ايضا ولا يبعد ان يكون مراده الاستحسان للمذهب الثالث في الايمان والمعنى ان وقوع الاختلاف في ان مجرد التصديق اعم هو كاف في تحقيق الايمان ام لا بد من حصوله من الاقرار اللسان في الثاني قد عرفت فيكون الايمان مركبا من فعل القلبي للسان وانما لم يجرم بحقيقة ما سماه حقا لملاحظة ما سياتي من قوله والمنازع والغيب مصدر بمعنى الغيبة يقال غاب الشيء غيبا وصفت به نحو ما يفيض الارحام غيب كالشهادة التي هي مصدر واريد بها الكثرة

البيان



فمن لم يتم عالم الغيب والشهادة واما الغيب في هذه الآية فلا يتعين كونه مصدرا للاعتقاد  
 كونه مخفيا قبل فلذلك لم يقل كالغيب الشهادة في قوله تعالى عالم الغيب الشهادة بل كونه  
 له كلام العرب وفيه ان ما ذكرناه في الآية جارية بينهما ذكر كنهه في غير العدل والمظن  
 يروى بفتح الباء اسم مكان وبكسر با على انه اسم فاعل والمخفية المخفية واصلاها المجموعة  
 والمخفيا الجايح وقيل علم الملك دون الملك الا عظم من ملوك حمير واصلا قتل الشدي  
 وجميعه اقوال واقوال ولعل تسمية قتلها ايدان بنفاذا قوله وهو المراد في الآية  
 لان كون الغيب مصدرا يقتضي العلم به وقد يناقش با مكان ان يراد به المعنى العام  
 للمعامل للمؤمنين ولا يلزم العلم التفصيلي بخبرنا ان كذا لا يتحقق هذا ان يكون المراد  
 بالغيب في الآية القسم الثاني والصغير في جعله ينفى حوده الى الباء وهو خلاف  
 ما يقتضيه سوق الكلام مع عدم السلامة عن التعليل لان حينئذ اوقصة جملة  
 الثاني للغيب او المجموع بالغيب وقوله او عن المؤمن بصيغة اسم المفعول عطف على  
 قوله عنكم وقد اختصر الرواية المستشهد بها على ذلك اختصارا محمدا فان ما اوردته منها  
 لا يحتمل الحمل على الغيب عن المؤمنين قالوا لا يرادها على ما هو عليه في ذلك في رواية  
 اصحاب عبد الله بن عيسى ابن مسعود ذكرها اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابن مسعود  
 ان امر محمد صلى الله عليه وسلم كان بينا لمن رآه والذي لا اله الا هو لا يمكن له ان يقول ما كان  
 احدا افضل من ايمان نقيب على الغيب عن المؤمنين لا يخفى من سماه شهادتها بالذوق  
 المستقيم فلذلك اكثر المؤلفين بما اوردته مما تركه من اقام العود بمعنى جيلة قوما لا  
 اعوجاج فيه او قوما مستصفا لا ميل فيه فالكلام استعارة بعبارة سمعتم الاقامة  
 من تنويع الاجسام لتسوية المعاني وقد ناقش المحققون التفتا في هذه الاستعارة  
 بان المصنوع من اقامة الصلوة ليس الاداء لها وايضا عنها في الخارج من غير اشعار  
 بما اعتبر من التقويم على الوجه المذكور واقول في نظر اكون ذلك هو المصنوع

لا بد من الاستعارة كما ان المصنوع من التمر فقولنا رايتم قمر اركبا انما هو الشبان  
 الحسن الوجه مثلا والاشعار بمعنى الاستعارة من الآية الكريمة لا يقتصر عن الاشعار  
 به فكثير من الاستعارات كما في قوله تعالى الذين ينقصون عهد الله فان المصنوع  
 من نقص العهد انما هو محال فلفظ العمل يقتضيه من غير اشعار انما ينقص طاعتها  
 الخيل او يواطون اي يدومون على فعلها جعلت المداومة بمنزلة نقاء  
 السوق وعدم كسادها لان كلاما من التفتا والمداومة تجعل متعلقه من فوائدهما  
 اليه فالكلام على الوجه ايضا استعارة بعبارة وكون وجه الشبه فيها غريبا لا يظهر  
 الا بالملح وان لا يوجب اعتدالها كما زعم المحقق التفتا في فان رايته ما لا يكون  
 الى التقيد المعنوي غائبة ان لا يكون عاتيا مبتدلا بل غريبا لا يضر عليه الا لخاص  
 وهو من صفات المدح لان سمات القمع وغزاة اسم امرأة شبيب الخارجي ومثل  
 الجماع زوجها فانكته سنة كاملة ومنه مرارا والضراب المضاربة باليتوف و  
 اثبات السوق له تحصيل الوفاقان الكوفة والبصرة والتميط كما يترجم اليه فان  
 احدثش الوتر اذا سجد بالقطا الى الجبل ترك في جانب وتم امرأة او تيمرون في  
 حاصل هذا الوجه على نحو ما ذكره صاحب الكشاف ان يقيمون مجازا من قوله تعالى  
 بالامر فان حقيقة قيام الشخص بالامر بتبشيره قائما ويلزم عرفا اقتضاه البناء  
 ذلك الامر وتجلده فيه وتسميته له فاطلق القيام ولا يلزم عليه كلام مشهور بان  
 الاقامة اذا كانت مأخوذة من ذلك كان معناها جعل الصلوة بتجلده مستمرة  
 لا ما ذكره من كون المصلي مستمرا لادائها بلا فتور والمؤلف كان يريد رفع هذا  
 الكلام حيث اشار الى لزم ما كان معنى قام بالامر واقامة واحد وهو الجدية والتجلد  
 له فان اقامة الشيء اعني جعله قائما مستصفا لا عوج فيه ولا ميل يلزم الاعتناء  
 به والتجلد والتجلد فيه وفيه يكون المعاني ما يشوب اتحاد المعنيين وكذا في الكوش



لاشتمالها على القيام ظاهره ان الكلام مجاز مرسل من قبل تسمية الكلام اسم  
 الجز وفيه بحث مشهور هو ان الجز للصلوة انما هو قيام المصل وانما الالاقامة بمعنى  
 تحصيل القيام وليس جزا لها وقد يعتد به لما شاع التعبير عنها لم يكن التعبير  
 عن تحصيل كلها بتحصيل جزها مستبعدا وفيه ان لفظ يعيرون ووجهه بمعنى يؤدون  
 الصلوة فلا يكون الصلوة في الآية منعولا بل منعولا مطلقا وبعده ظاهر وقد  
 التجأ بعضهم الى جعل الكلام كناية لا مجازا مسلما قايلا ان معنى اقامة الصلوة  
 جعلها ذات قيام كما قالوا في غير موضع راضية انه بمعنى ذات رضى وجعل الصلوة  
 ذات قيام كناية عن اداؤها وهو كما ترى وبعضهم الى ان اقامة الشيء تحصيله  
 ايجاده والخارج كما يقال هو قيام بنفسه وكما قالوا في تفسير القيوم انه القائم  
 المقيم لغيره فيقولون الصلوة بمعنى تحصيلها وبوجودها على الوجه الجوزي شرعا هذا  
 ويخطر بالبال ان لو قيل ان يعيرون الصلوة من قيل قولهم صاحت النهار وقوت  
 الليل ان صرت حيا ما والنهار قايما لا قيل فيكون الكلام مجازا اعتقليا والنسبة  
 الالاقامة لم يكن جيدا والاولى في تفسير اقامتها بتعديل اركانها وحفظها عن  
 الزرع لانه اشهر من باقي التفسيرات والى الحقيقة وهي تقويم العود ونسوية وازالة  
 العوجا اقرب لان فيه انفسه المستوية وازالة العوجا في غاية انه في الامور المصنوية  
 وكيف لا وقد ادع بعضهم ان الالاقامة حقيقة فرسوخ كل شيء حيا كان او امرا  
 ويمكن لتبرير بيان هذا التفسير اقرب الى حقيقة الصلوة لان حقيقتها ما روي فيه  
 حقوقها الظاهرة والباطنة وقوله اقمها معطوف على اقمها واشهر والاول اظهر  
 وقوله المصلون معطوف على اقمها فليس معطوف على اقمها واشهر والاول اظهر  
 لغوية في الالاقامة مجازا في العبادة المحصورة وليست مجازا في الدعاء حقيقة في تحريك الصلوة  
 على ما في الكشاف وذلك ما حوذه من التركيبة بمعنى التسمية والتطهير والمفهوم بكسر الخاء

بحر الخاء

اي من قبل الالف الى مخرج الواو وقيل اصل مصل على حركة الصلوة الى القابل وجب  
 الكشاف والصلوات العظمى انما هي في افعال القلوب ومنه ضرب الفوس بزنة  
 صلوة اي ما من بين الذنوب وشماله الواحد صلافا لمعنى التحقيق لمصل على حركة الصلوة  
 واستعمل مجازا في الايمان بجموع الافعال المحصورة لان المصل يحركها حال اتيانها  
 ببعضها فهو من قبل ذكر الجز وازادة الكل هذا وقد ذكر اهل اللغة ان الفوس المصل  
 هو الذي يتلوها التاب وهو الامام وفيه انهم ذكروا ايضا ان الفوس المصل انما  
 سمى بذلك لانه يجازي برأسه صلوات الفوس المتاب فقد رجع الكلام الى حكاية الصلوة  
 فاعلم واستنار هذا اللفظ في الفوس الرد على الامام حيث انكر اشتقاق  
 الصلوة من تحريك الصلوة مستند الى ان الصلوة من اسرارها فاعلم اشتقاقها  
 من غير المشهور في غاية البعد وانما سمى بالذي في هذا الكلام من تمة القول والرد  
 على الامام معترض بينهما والغرض من صاحب هذا القول ان يكون الصلوة  
 حقيقة في الدعاء ويجعلها في استعارة بلفظ التسمية المذكور ووجه تضعيف  
 المؤلف ما قاله صاحب الكشاف هو ان الاشتقاق مما ليس بحديث قليل وان الصلوة  
 بمعنى الدعاء شائعة في كلام الجماعة ولم يبرهنهم اطلاقها على ذات الاركان بل  
 ما كانوا لا يعرفونها اصلا فكيف يتصور انهم استعاروا الصلوة بمعنى الدعاء فيها  
 الرزق في اللفظ المحظوظ بمعنى التسمي والتضيق من الجز وفرض الصلوة انما يتبع  
 ومصدر بمعنى العطاء ولا يخفى انه في شهادته الآية بانه المحظوظ او حمل الرزق فيها  
 على الوفاء ممكن ولعل فرضه التمثيل لا الاستشهاد وتعلل المجهل انه فيها معنى  
 الشكر وفرضه المؤلف بشكر رزقكم والآية في سورة الواقعة هكذا في هذا الحديث  
 انتم مومنون وتعملون رزقكم انكم تكذبون واجود ما قدرت به وانه اعلم انكم منها  
 بالقرآن متعلمون فشا الله يعملون حطكم منه او يعملون شكرتم انزاله اليكم

المحشون  
 فجوز بعض  
 ان يكون الصلوة  
 مأخوذة من لان  
 اللام في المصاحف  
 يتلونها السابق  
 ص

وهو لا يفسر بهذا اللفظ  
 بعض النادرين فوس

في التفسير الكشاف



بمضاهيكم الذنوب والافواه انكم تكونون ببر والوقوف بقصد تخصيص الشيء باضافة  
 المصدر الى المفعول الى تخصيص سبحانه الشيء وسوقه الى الحيوان واطلاق الشيء لئلا يخلو  
 وفيه كما يقال رزقي الله وللورزقي علما وبعضهم خصه بالافعال ومكسبه بالجر عطف على التخصيص  
 وهو كما تفسيره والغرض من ذكره ان الانتفاع بالفعل غير شرط خلافا لبعضهم وعرفه بعض  
 الامثله بما ساقته للانتفاع بالحيوان ومكسبه منه وهو على هذا معنى للرزق وعلى الاول  
 بمعنى المصدر وبعض المعتزله عرفه بسوق امثال التي ما يمكن من الانتفاع به وهو كما لاقل  
 وبعضهم بما يصح الانتفاع به وليس لاحد منه ولا خلاف بين من يعيا بين الفريقين  
 فان ساق الرزق الى الحيوان هو انتفاع به وانما هو الرزاق له حقيقة واما ما ينقل عن  
 بعض المعتزله من التفصيل بان حصل بكرة الحيوان وتعبه فهو رزاق لنفسه حقيقة وانما  
 سبحانه رزاق له وان حصل بكونه تعب فالرزاق له هو الله تعالى فلا عرقه  
 الا ترى ان لا يخفى ان كلامهم هذا مما يدل على انهم ما ينفقه المخصص حلال ولا رافيه  
 على ما هو المدعى من ان الحرام ليس برزق فيجوز ان يرزقه الله حلالا وحراما ويخرج على  
 اتفاق الحلال وتبين مرادهم وابراز ما قصدوه بكلامهم موقوف على الاحاطة بما قالوه  
 هم وموافقهم في هذا المقام قالوا في الكسب وسناد الرزق الى نفسه للاعلام بانهم  
 ينفقون الحلال الطلق الذي يستأهل له ايضا في الله ويسمى رزقا منه انتهى وشاذا  
 المدققان ذكر اما حاصله ان الاشاعرة والمعتزله متفقون على ان المراد بما رزقناهم  
 هو الحلال فلا شرة من جهة ان المدعى بالانفاق والاتصاف بالتقوى يدلان على ان  
 انفاقهم من الحلال وسما عند التصريح بالسناد الى الله تعالى فانهم يصرحون الى الافضل  
 الاكمل والمعتزله من جهة ان الحرام ليس برزق عندهم ولا يجوزون استناده اليه تعالى  
 لتعاليد عن القبايح فلفظ الرزق واستناده الى الله تعالى يدلان على ان المنفق هنا  
 هو الحلال الا ان العلاقة متصلة بالسناد فقط نظر الى ان الرزق لغته يتناول

هذا هو الذي لا يخفى ان كلامهم هذا مما يدل على انهم ما ينفقه المخصص حلال ولا رافيه على ما هو المدعى من ان الحرام ليس برزق فيجوز ان يرزقه الله حلالا وحراما ويخرج على اتفاق الحلال وتبين مرادهم وابراز ما قصدوه بكلامهم موقوف على الاحاطة بما قالوه هم وموافقهم في هذا المقام قالوا في الكسب وسناد الرزق الى نفسه للاعلام بانهم ينفقون الحلال الطلق الذي يستأهل له ايضا في الله ويسمى رزقا منه انتهى وشاذا المدققان ذكر اما حاصله ان الاشاعرة والمعتزله متفقون على ان المراد بما رزقناهم هو الحلال فلا شرة من جهة ان المدعى بالانفاق والاتصاف بالتقوى يدلان على ان انفاقهم من الحلال وسما عند التصريح بالسناد الى الله تعالى فانهم يصرحون الى الافضل الاكمل والمعتزله من جهة ان الحرام ليس برزق عندهم ولا يجوزون استناده اليه تعالى لتعاليد عن القبايح فلفظ الرزق واستناده الى الله تعالى يدلان على ان المنفق هنا هو الحلال الا ان العلاقة متصلة بالسناد فقط نظر الى ان الرزق لغته يتناول

الحرام وتخصيصه بالحلال عندهم عرف شرقي وقال الشيخ ابو جعفر الطوسي رحمه الله  
 وهو من اعظم علماء اصحابنا الامامية في تفسيره الموسوم بالبيان ان يقال حرام  
 بالانفاق مما رزقهم والحرام يستحق الرزق على انفاقه فلا يكون رزقا انتهى وقال  
 الشيخ ابو علي الطبرسي رحمه الله وهو من اكابر معتزليهم في تفسيره الموسوم بجمع البيان  
 هذه الآية تدل على ان الحرام لا يكون رزقا لان تعالى مدحهم بالانفاق مما رزقهم  
 والمنفق من الحرام لا يستحق المدح على الانفاق بالانفاق انتهى ومما ذكره من الشيخين  
 ان ما رزقهم الله حراما بجمعه كما يجوز له الاستعارة لكانوا بالانفاق منه ذليين  
 في المدح حين بالآية لا محالة لصدق انهم انفقوا مما رزقهم الله بل لو كان ما رزقهم  
 حلالا وعزما وانفقوا من الحرام وحده لصدق ذلك ايضا فلو كان الحرام رزقا لكان  
 منفعته محروما عند الله بقتضى الآية والثاني باطل اجماعا وبما لو لم عليك يظهر  
 ان المعتزله وموافقيهم في الكلام في هذه الآية مطلين احدهما ان المراد من الرزق المنفق  
 فيما افاء هو الحلال وهذا هو الذي ذكره صاحب الكشاف والثاني ان الحرام ليس برزق  
 وهذا هو الذي ذكره الشيخان الطوسي والطبرسي وقد جمع المؤلف الفاضل بين  
 المطلين فاشارة بقوله سناد الرزق الى نفسه الى الاول ويقول فان انفاق الحرام  
 الى الثاني وانت خبير بان ضرورة الطلب الاول فيما هو بصده من الاستدلال على ان  
 الحرام ليس برزق فيقع واقع في محله وكان ينبغي ان يقول الا ترى ان تعالى مدحهم على  
 الانفاق من الرزق فلا يكون حراما فان الانفاق من الحرام لا يوجب المدح ليطبق كلام  
 على ما قاله الشيخان ويسلم من نقصان بقى مذهبنا بحث هو انه لو اجتمع عند شخص اموال  
 من الحرام لا يعرف صاحبها فانها ما مور بالصدق بها فيكون مدحها بالانفاق من الحرام  
 وبسبب قول الفريقين لانه المنفق من الحرام غير مدوح ويمكن للزعم ان ما مور بالصدق  
 بها من اربابها فهو كالنايب عنهم ويده يدهم فكان المنفق في الحقيقة هم لا هو ومن ثم

محصل كلام الشيخين ان سبحانه مدح المنفقين بانهم ينفقون بعض ما يطلق عليه الرزق من حرامه وذلك البعض المنفق يتناول باطلاقة كل بعض وكذلك المنفق منه يشمل بوجه كل ما يسمى رزقا منه نعم فلو كان الحرام رزقا منتهى لكان منفق بعضه

هذا هو الذي لا يخفى ان كلامهم هذا مما يدل على انهم ما ينفقه المخصص حلال ولا رافيه على ما هو المدعى من ان الحرام ليس برزق فيجوز ان يرزقه الله حلالا وحراما ويخرج على اتفاق الحلال وتبين مرادهم وابراز ما قصدوه بكلامهم موقوف على الاحاطة بما قالوه هم وموافقهم في هذا المقام قالوا في الكسب وسناد الرزق الى نفسه للاعلام بانهم ينفقون الحلال الطلق الذي يستأهل له ايضا في الله ويسمى رزقا منه انتهى وشاذا المدققان ذكر اما حاصله ان الاشاعرة والمعتزله متفقون على ان المراد بما رزقناهم هو الحلال فلا شرة من جهة ان المدعى بالانفاق والاتصاف بالتقوى يدلان على ان انفاقهم من الحلال وسما عند التصريح بالسناد الى الله تعالى فانهم يصرحون الى الافضل الاكمل والمعتزله من جهة ان الحرام ليس برزق عندهم ولا يجوزون استناده اليه تعالى لتعاليد عن القبايح فلفظ الرزق واستناده الى الله تعالى يدلان على ان المنفق هنا هو الحلال الا ان العلاقة متصلة بالسناد فقط نظر الى ان الرزق لغته يتناول

بل هو كالشواهد في وجه العروس



كان ثواب الصدقة لهم فان قلت اذ اظفرهم بعد التصديق ولم يجزوا ما فضل كان عليه القربة  
لهم ويكون ثواب الصدقة له لا لهم فقد عدا الحزب وقلت انما صار ثواب الصدقة له ليعتبر  
فكانهم باعوه ما كان فكتب لهم من الثواب ففاضل جعلوا الاسناد والتعظيم كبيت الله  
ونافذ الله ولم يجعلوا الاسناد للايزان المذكور وانت تعلم بعد الاحاطة بما قدمناه ان الايزان  
المذكور لا ينافي مطلبهم كيف وهم متفقون على ان الرزق من الله ما رزقناهم هو الحلال والنقص  
على الاتفاق لان المتفق اذا علم ان الرزق هو الله سبحانه وقد تكفل بالرزق يقول  
حيق من قابل وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ذال خوف الغفر وزاد المحرم على  
الاتفاق والتوكيل على الرزق ووجه آخر وهو التيسير على الرزق يكون المتفق في وقت الاتفاق  
ملاحظا ان من الله سبحانه جاعلا مضمون قوله نعم وما يكمل من نعمته فمن الله نصيبه غير  
عن ذلك كما تجد عليه كثير الناس ووجه آخر هو انه يكون متطوره حال الاتفاق اذ اذا  
شكر ما ساقه الله نعم البير ملاحظا ان ما انفقه قلة ما انعم الله به عليه هذا وقد تقدم وجه  
آخر وهو ان الاسناد الى الله تعالى ليصرف الى الفرد الاكمل منه اعني الحلال ويمكن جعل  
التعظيم في كلامه ايمارا الى هذا والزم التحريم ما لم يحرم ان قلت قد ذهب بعض الامور  
الى تحريم الاشياء قبل ورود الشرع فقد عزموا ما لم يحرم الله قلت هو لا يلبس بالحقن  
والبيع العقليين فما حكم العقل بغيره فهو بيع عند الله ومحرم عند العقل واختصاص  
ما رزقناهم في جواب عما يقال اذا كان الرزق عندكم بيع الحرام فلم خصصتم الاية بالحلال  
وتقوية ان القرآن اعني مدحهم بالاتفاق ووصفهم بالتقوى والشفقة لم يستأله  
سبحانه الى الفرد الاكمل الا افضل من الباعث على التخصيص خربت عمر بن قرة بضم  
القاف وتشد يد الراي اسم مفعول كان بالمدينة روى عن صفوان بن امية قال كنا عند رسول  
الله صلى الله عليه وآله اذ جاء عمر بن قرة فقال يا رسول الله انك تكتب على الشيعة فلا اداني  
ارزق الامن دني كبر فاذن لي في الغنائم من غير فاشته فقال لا اذن لك ولا اكرامه

بما رزقناهم في جواب عما يقال اذا كان الرزق عندكم بيع الحرام فلم خصصتم الاية بالحلال

ولا نعمة ان عذرة الله لقد رزقنا الله طيبا فاخترت ما حرم الله عليكم من رزقه مكان ما  
من حلاله ما انك لو قلت بعد هذه المقالة خربت من رزاق جميعا ووجه الاستدلال ان الله  
عليه السلام جعل من رزقنا ما حرم الله وهو صريح في ان الرزق يكون حراما وقد اجمع  
المعتمدون وموافقوهم على ان الرزق الحرام ليس برزق بما رواه الامام محمد بن علي الباقر عن ابيه  
زين العابدين عن ابيه سيد الشهداء عن ابيه امير المؤمنين عليه السلام قال قال رسول الله  
ص في حجة الوداع ان الرزق الا بين نفث فروع ان لا توف نفس حتى تستكمل رزقها  
فاتفقوا الله واجلوا في الطلب ولا يكملكم استبطا من الرزق ان تطلبوه بشئ من  
معصية الله فان الله تعالى قسم الارزاق بين خلقه حلالا ولم يقسمها حراما فبقي الله  
وصبر اناه رزقه من حله ومن منك حجاب لله عز وجل واحده من غير حله فحق من  
من رزقه الحلال وحسب عليه يوم القيمة ووجه استدلالهم بهذا الحديث ظاهر لم انهم  
طعنوا في سند الحديث الباقية تارة ومعه على المثل كلمة اخرى وقد بينا ذلك في كتابنا  
الموسوم بكتاب الاربعة عند الكلام على الحديث الثالث عشر منه ويمكن ان يقال  
ايضا ان الاصل احرمه بما ادعوه وانما يكون صريحا فيه لو كان قوله عليه السلام فاخترت  
ما حرم الله عليكم من رزقنا في ان رزق لمن حرم عليه واحتمال كون رزقنا من جعل  
له قائم مع قيام الاحتمال بسقط الاستدلال وخلاف المتبادر لا يخرج والمصير اليه بل  
لازم يحصل بر توافيق الحديثين ويرفع تناقضهما من البين وبانه لو لم يكن رزقا  
لا يكونان للصدقة لان يقولوا انما يخص الرزق بالغذاء بل اكتفينا بطلاق الاستغناء ولم  
نشته طاه تنقاع بالفضل بل التمكن منه كاف عندنا فلا يتيم دليلكم علينا الا اذا فرض  
ان ذلك الشخص لم ينتفع من وقت ولادة الى وقت وفاته بشئ من الاشياء استغناء محققا  
اصلا لا بصيغة من ثمن مباح ولا شتر من مائة قراج ولا نظرة الى محبوب ولا وصلة  
الى مطلوب بل ولا تمكن من شئ من ذلك وقام من اوقات عمره ولا قدر عليه في ساعته

نفي



من ساعات دهره ولا ريب ان هذا ما تضمنه العادة لعدم وجوده ومادة التقص لا بد من  
تحققها على ان لا يجوز ما وجودها حسب هذا الطالع السعيد والتجديد لعلنا ان ذلك  
ليس محرما بالنسبة اليه كيف وقد قال سبحانه فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه وايضا  
فهو من وقت ولوج الزرع في بطن امة وصيرورته جونا الى وقت ولادته مرزوق البنة  
بالمس محرم عليه وايضا فما يقولون من جونا عاش يوما مثلا ثم مات قبل ان يتناول  
شيئا محله ومحرما فما هو جوا بكم فهو جونا بنا والآية الكريمة لم تدل على ان يتناول جميع  
ما ينتفع به كل احد البه فان الواقع خلاف ذلك على ان سبحانه يسوق الزرع الى الجود  
يمكنه من الانتفاع به فاذا عرض العبد من الحلال وعدل عنه الى الحرام لم يكن ذلك قادعا  
فتحقق رازقية جل وعلا وما تضمنه الحديث الذي نقلتموه وجعلتموه دليلا على ما ذهبتموه  
من قوله عليه السلام لعذر ذلك انه طيبا في صريح في هذا المعنى وانما علم بجوابه الامور  
وانفق الشيء في الماراد بالاحوة تناسبها في الاستحقاق لا الكبر وهو الاكثر ان اصل المعنى  
واكثر الجورف وانفق بالذات المملوكة من حوته نفقة بالمجدة ونفقه ونفق نفقه ومن  
فسره بالزكوة كما في قوله تعالى انما نفقة التمسيل لا نفقة التمسيل لان نفقة المال افضل وجوه  
واصلها اوان غرضه بيان ما هو الماراد في الآية من الاتفاق الخاص اعني الزكوة والكروى  
عن ابن عباس وروى عن ابن مسعود انه نفقة الرجل على اهله لا نفقة له قبل وجوب الزكوة  
ان قلت لان الزكوة متعلق بالعين عند الامامة والاشافية فهي مال الفقراء قبل اخرج  
فالمنفق لها منفق مال غيره لا مال نفسه ولو كان اتصال مال الغير اليه اتفاقا من الزرع  
ومتقنيا للذبح لكان رد المال المصنوب على مالكه كذلك وكيف يليق بمرغ المنفقين والثناء  
عليهم بانهم يدفعون ما يديهم من مال الغير اليه قلت لا ريب ان اخراج الزكوة ورد المصنوب  
امثال للامر الاتي ولا تصور بالمرح به كما في نفقة الصلوة وقد جاء النص صريح بالمرح  
على اخراج الزكوة في قوله عز من قال الذين هم للزكوة فاعلون على ان الفرق بين اخراج الزكوة

وردد المصنوب

وردد المصنوب ظاهر فان المال باصط قبل به والصلح في الغلات وقبل تمام التحول فما هذا  
ملوك المكلف ورزق لم يصير وهو في حقه حق الفقراء وقد صار بعض مال حقه لغيره ولا  
فقد اريد ولا ريب ان دفع مثل هذا الى الغير اسبق على النفس من دفع ما هو اصل مال الغير اليه  
لان المال المنفق هنا مختص بالحلال عند الكل والمقدار الخارج من الزكوة غير حلال على المنفق  
بل يجب عليه اخراج من الغناب ويكره عليه الانتفاع به فكيف يستقيم تخصيص ما رزقناه بالحلال  
مع جعل الاتفاق شاملا للزكوة فضلا عن تخصيصه بما لا نأخذ ان نقول المراد بارتزاقنا ما دخل  
فنصرفهم دخولا شرعيا محلا للخروج الغناب شرعا وانما المال ما كان تصرفهم فيه استقام  
به على جميع الوجوه حلالا لهم كما ظننت وتقديم المفعول به وهو ما رزقناه لانه  
مفعول بوسيلة الخوف ولا يبعد ان يجعل مضمون الجار والمجرور مفعولا به على ان المفعول به بعض  
ما رزقناه من نفقون كما يحكي مثله قوله تعالى ومن الناس من يقول من جعل مضمون من  
الناس مبتدأ ومن يقول غيره ومما رآه بالاهتمام الاتهام بحليلة المنفق او شرفه بغير  
استناؤه اليه او التخصيص فكانه سبحانه قال وكفى من بعض المال الحلال بالصدق به  
لا يقال ادخال من التبعية يعني عن التقديم للتخصيص فان المتبادر من اتفاق البعض  
عدم شمول الكل لاننا نقول احتمال الشمول قائم وان كان مرجوحا فاذا قدم زال احتمال  
بالكلية يدرك على ذلك الفرق بين قولك اتفق بعض مال وبعض مال اتفق فالتقديم للتخصيص  
على التخصيص لكلف اي لمع المكلف في هذه النكته النسب بحمل الاتفاق على الام  
ويجوز للمراد به اي بالاتفاق مما رزقناه والمعاون جميع مضمونه والارزق كما يتناول النعم  
الظاهرة يتناول الباطنة ايضا قال صاحب النهاية الارزاق نوعان ظاهرة للادراك كالنعم  
وباطنة للقلوب كالمعارف والعلوم واليه ذهب الى ان النعم المذكور وهذا قريب مما  
رواه الشيخ الجليل ابو علي الطبرسي في تفسيره الموسوم بجمع البيان عن محمد بن مسلم عن الامام  
ابن عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ان مناه وما علمناهم يقولون واقول ان الذي اذهب

وبدل



هذا التفسير لا يعم الرزق بل يخصه بالارزاق الباطنة كما يظهر كلامه فلا تغفل  
 واضرب اي امثال جمع ضرب بالفتح كما قال الفلاس اس اس او بالكر كما مضى عليه صاحب  
 معطوف على الذين يؤمنون بالغيث او المتقين وعلى التقديرين  
 اما ان يكون المعطوف محذرا بالمعطوف عليه بالذات او لاقا لوجه الربعة والمراد  
 بما ياتهم من شرك وانكار انما هم بعد الانصاف بهما فمن يجمعني بعد جعله يوحى اهل  
 الكتاب مقابلتهم لانهم لم يتصفوا بشرك لانكاره بل كانوا عاملين ببعضه البني  
 وانزال الكتاب عليه مستظرف لذلك لما تضمنه كتابهم من وصفه والمراد بالان  
 بما انزل اليك مما انزل من قبلك توطينهم النفس على ذلك قبل السعي والعدول الى  
 المضاعف لحكاية الحال وانهم يؤمنون بكل منهما على الاستقلال والا فالطائفة للعل  
 ايضا يؤمنون بهما لكن ايمانهم بباقي الكتب السماوية لا يذراجه من الايمان باني  
 القرآن ولا يخفى ان يخرج عن الطائفتين من يؤمن من المسلمين الى يوم القيمة وذكر  
 يخرج امير المؤمنين ع فان لم يشرك باخر طرفه من ولم ينكر ما جاز به النبي ص  
 وقامت الاوقات وهذا مما يوجب ضعف هذا الوجه وبالله  
 جواب عما يقال من توسيط العاطف يقتضي الغاية فكيف يكون الاولين باهما  
 وتقرر الجواب من توسيط من الزوات للعلماء وما بين الصفات فلا يقتضي تغيير  
 الموصوفين فان بعض الصفات على بعض بالاول وغيره ما مع اتحاد الموصوف  
 غير عزز في كلامهم والقرم يقع العاطف السيد واسطه الخلل المكرم الذي لا يحل  
 عليه والهمام العظيم الهمم من اسماء الملوك والكتب الجليل والمنزج موضع الازحام  
 واراد به المعركة ورايد بفتح الزاء المجموع وتزيد الياء المشابة من تحت ثم القى ثم باء  
 موحدة اسم الشاعر والصالح بالباء الموحدة الخيرة صبا حا والبيت لابن زيار  
 تنهك بالحوار الشبان حيث توجهه بالقتل ومعناه حشرة او من اجل الحارسة  
 اتحاد المعطوفين احسن الوجوه الربعة لوجه الاول السمع فخرج  
 من قوله تعالى انهم يؤمنون بالغيث او المتقين وعلى التقديرين  
 اما ان يكون المعطوف محذرا بالمعطوف عليه بالذات او لاقا لوجه الربعة والمراد  
 بما ياتهم من شرك وانكار انما هم بعد الانصاف بهما فمن يجمعني بعد جعله يوحى اهل  
 الكتاب مقابلتهم لانهم لم يتصفوا بشرك لانكاره بل كانوا عاملين ببعضه البني  
 وانزال الكتاب عليه مستظرف لذلك لما تضمنه كتابهم من وصفه والمراد بالان  
 بما انزل اليك مما انزل من قبلك توطينهم النفس على ذلك قبل السعي والعدول الى  
 المضاعف لحكاية الحال وانهم يؤمنون بكل منهما على الاستقلال والا فالطائفة للعل  
 ايضا يؤمنون بهما لكن ايمانهم بباقي الكتب السماوية لا يذراجه من الايمان باني  
 القرآن ولا يخفى ان يخرج عن الطائفتين من يؤمن من المسلمين الى يوم القيمة وذكر  
 يخرج امير المؤمنين ع فان لم يشرك باخر طرفه من ولم ينكر ما جاز به النبي ص  
 وقامت الاوقات وهذا مما يوجب ضعف هذا الوجه وبالله

من مراده وانصف به من الاوصاف وقيل بل هو على ظاهره من غير تنكح كذا هو  
 اي على من الوجه الذي هو ثالث الوجوه تنبها على تباين السبيلين من العقل والسمع  
 او طائفة تعطف على الاولون وهو رابع الوجوه والانزال ليعمل الشيء كما قد تكلف  
 فمضج هذه الحكاية بما لا يرد عليه فليس جمع اليه ولا يخفى ان نزول التوراة على موسى على نبينا وعليه  
 خارجة عن هذين الطريقين فان المفعول هو وهما في الالواح والمراد بما انزل اليك القرآن  
 بسره اي يؤمنون بان جميع ما نزل منه وما ينزل حق واما جعله على ذلك ولم يكتف بمضم  
 بالايمان بما نزل بالعقل مع انه متضمن للحد ايضا لان الايمان بالمتعين واجب فلا يكن  
 فمقام الاحياء منهم بالايمان الاقتصار على وصفهم بالايمان ببعض ما يجب الايمان به  
 ولا انه هو المناسب لما تقتضيه ترتيب الهدى والفلج الكاملين ولما لا ياتر انزل اليك  
 بما انزل من قبلك ولصيغة المضارع يؤمنون فان لم يلائم على الاستمرار اذ لم يزل على عدم الا  
 على ما تحقق نزوله في الماضي انما عبر عنه بلفظ الماضي اي غير من مجموع الماضي والآتي  
 بالماضي ما لتقليد ما حصل له وجوده على ما لم يحصل واما جعل المتقرب بمنزلة المتحقق والاول  
 مجازا ومنزل من قبيل تسمية الكل باسم الجزء لان انزال جميع القرآن معنى واحد يشمل على  
 حاقه صيغة الماضي وعلى حاقه صيغة المستقبل فغير عنها صا بصيغة الماضي والثاني  
 استعارة تشبها لانزال مجموع القطع بما يستمر انزال ما قد نزل فاستصير صيغة  
 الماضي من انزال ما نزل لانزال الجميع فلا يرد على شيء من الوجوه ان يرجع بين الحقيقة والحجاز  
 وليس هناك معنى مجازي في الحقيقة والحجازي يكون من عموم الحجاز وتطير في القلب  
 وتنزل المرقب منزلة المتحقق من حيث انما يتعدون بالبناء للمفعول والمراد بالان  
 التفصيلي التصديق بحقيقة ايد ايد من عندنا وقد يقال ان لم يتعد اليها عمل عليه  
 من الاحكام وايضا لا يتجاوز حيزها فلا يتم التعريب والجواب عن المراد بالتعب  
 بتفاصيله ترتب الحكم عليها بالنسبة اليها وهو كذا كذا من الحجب والحديث

قوله



حفظها عن النجس وصحة الصلوة <sup>بها</sup> وتزيم تلاوتها على الجنب اذ كان ميتا وصحة حملتها  
 من اذ او امثال ذلك وان النازل لم يمتهم الا بما معدودة العقوبات من قتلهم او قتلهم  
 لا انقلاب المضار على ما مضيا واصحاب هذا القول هم اليهود قال بعضهم لن يغرب الاربعين  
 يوما مدة عبادتنا العجل وقال آخرون منهم مدة بقاء الدنيا سبعة آلاف سنة ولما عذب  
 ايام لكل الف سنة يوم واختلافهم اما بالجوع عطف على المصدر المسبوك من ان  
 او بالرفع عطف على ما كانا عليه وفي تقديم الصلوة صلة الفعل وهو بالآخرة وبناء  
 يوتنون على انهم اى استاده اليه بايقاع خبر لغته وعطف بان اعتقادهم على من عداهم  
 من قبيل العجبي زيد وكروم في ان ذكر زيد توطئة لذكر كروم وقوله غير مطابق لما في تقديم  
 الصلوة وقوله لا صادر عن ايقان ناظر الى بناء يوتنون على انهم على طريقة الف والنشر  
 والماصل لغيرها تقديم الاول تقديم بالآخرة وفيه تخصيص ايقانهم بما ان ايقانهم  
 مقصور على حقيقة الآخرة لا اعتبارها بالما هو خلاف حقيقةها وفيه تعرض بان ما عليه مقابل  
 ليس من حقيقة الآخرة في شيء كما قال يوتنون بالآخرة بخلافها كاليهود والناظر في تقديم  
 وفيه ايضا تخصيص اى الايقان بالآخرة منحصرا فيهم لا سيما وزعم اليهود وفيه تعرض بان  
 اعتقادهم الذي يزعمون انه ايقان بالآخرة ليس بايقان بل جعل محض كما ان معتقد  
 خيال فاسد هذا حاصل ما ذكره شرح الكشاف في هذا المقام ولا يخفى انه المحض المستفاد  
 من التقديم الاول يقتضى لغير مقابلتهم ايقان بما هو خلاف حقيقة الآخرة ومعلوم  
 ان عقول ايقانهم الذي هو ايقان العلم من غير شك ولا شبهة ذلك معلوم الاستفاد  
 مما ملقاه بالما مل حقيقة وفي كلام بعض المتأخرين ان التقديم الاول لبيان كون الآخرة  
 مما يتهم بها كمال الاهتمام فبغير تعرض بان من عداهم من اهل الكتاب يترسمون بها فاعتقادهم  
 في شأنها غير مطابق لما ينبغي ان يكون كما ترى واليقين ايقان العلم بالآخرة القوائية  
 اى احكامه والاول الايقان ايقان العلم كما في الكشاف ولم يذكر فيه قيد الاستدلال لاخراج علم

الواجب والعلوم الضرورية لانه اراد ان العلم الذي من شأنه تنظيم قلوب الناس بالهدى  
 كان ايضا ناكرا قال المحقق الشريف في حاشيته وفي تفسير الامام ان اليقين هو العلم بالشيء  
 بعد ان كان صاحب شك كافي به سواء كان ذلك العلم ضروريا او استدلاليا وكذا في تفسير النشأون  
 ثانيا الاخر بالكتب اسم فاعل من اقرعني يقرء او اما اقرع بالفتح فهو اسم تفضيل منه  
 والتشبيه بالدنيا في انها مؤنثة اذن فقلت على هذه الدار الدنيا اولونها دنائنا  
 لحيت المؤمنين في جهة البيت لمجيرة اولاب حية يصف ابنه ونفسه بالكرم والاشهاد به  
 فكنى عن الاول بانها دنار القوي وعن الثاني بانها امة القودايا هما وجه بروى في فتح الحاء  
 وصنها من حيث كثر في اى صار محبوبا فادغم بالاسكان او ينقل الضمة يقال حبت الى فلان  
 اى ما احبته الى واللام حوارج سم مقدر ولم يوث بقدم انه ماض مثبت لا جاز ان يخرج من  
 المدح فانه يقال اى انه نعم الرجل زيد ولا يقال لعندم الرجل زيد والمؤمنان وموسى قلب  
 الواو همزة عار وابتدئ بوير والقود بالضم النار واما بالفتح فها هو قدير الجمل في محل  
 الرقع اى تكرر كما سبق عند تفسير الذين يؤمنون بالغييب من قوله واما مقصود من رفع  
 بالاية كوخير او تلك على يدى لكن مع زيادة وبسط وقوله خير لخير انما الجملة فان  
 خصصت الوصول الاول بالفصل فالامر كما قال بقوله وكان لما قيل له وان خصصت الثاني  
 فهو مبتدأ والجملة تعطف على جملة يرى المتقين المتصفين بالادعاف الثلاثة والغرض من  
 التعريض بالالكتاب الذين لم يؤمنوا وهم ظانون انهم على الهدى وطامعون في العلام  
 وباعيا بهذا التعريض صارت الجملة الثانية فحكم وصف الكتاب ايضا فكانت قيل هو يرى  
 المتقين الذين اتصفوا بترك الادعاف وليس يرى لاهل الكتاب الذين لم يتصفوا بترك  
 الوصفين ولولا ذلك لم يسبق هذا المعطف لان الاول في بيان حال الكتاب بخلاف الثانية  
 هذا ولا يخفى ما في هذا من التكلف فان عدم هدايتهم للذين لم يتصفوا بالوصفين المذكورين يصفون  
 كاملة حتى يحسن انفرادها فربما صفات الفاضلة وايضا محسن المقابلة اما هو بين

او الدار باصالة القودايا هما دنائنا  
 واما وابتدئ بوير القود بالفتح

٢ ولابد ان الموصوفين  
 بهذه الوصفين



سلب هدايته لمن لم يؤمن من أهل الكتاب وبين هدايته لمن آمن منهم لا بين ذلك السلب  
 وهدايته لمن آمن من غيرهم ولعل ملاحظة هذه الأمور هي الباعث للوالف الفاضل على إقتضائه  
 على بيان الحال إذا فصل أول الموصولين وطية الكسح عن بيان إذا فصل بينهما من غير  
 صاحب الكسح فلو بعض المحسوسين قوله وكان لما قيل له بيا للحال عند فصل كل منهما  
 فقال فيه نظر لأنه إذا فصل الموصول الثاني كانت الجملة معطوفة على ما سبق لا جواباً  
 والاولى الفصل <sup>الاولى</sup> والاستئناف أي ولم يتم جعل شيئاً من الموصولين معضولاً  
 الاول صفته للمعتق والثاني معطوفة عليه جملة اولئك على معنى من رتبهم مستأنفة فإن  
 استئنافها نحوياً وهو مطلق انقطاع الكلام عما قبله وإن لم يكن جواباً عن سؤال لم يمتنع  
 أن تقدير السؤال حكماً بما يتبعه وإن جعل بياياً وهو ما كان جواباً عن سؤال مقدر في جواب  
 سائل قال والموصوفين <sup>الاولى</sup> والاولى جعل كلامه في الصورتين على الاستئناف الباني أن يقال  
 إن السؤال الواقع جواباً عما إذا لا يكون عن السبب المطلق ولا الخاص أو يكون عن  
 المطلق وعلى الاول يكون كأنها نتيجة للاحكام المستفادة من قوله تعالى ذلك الكتاب لا يخفى  
 مدى المتقين وللصفات المستفادة من الذين يؤمنون بالحب فكانه قيل ما الفائدة  
 في الانصاف بهذه الصفات فاجيب بأنها التوسيع والنبات على الهدى الكامل والفضل  
 والعوز بالغلاخ والأجل وعلى الثاني يكون جواباً سلب قال ما سبب اختصاص المؤمنين  
 بهذه الصفات بالهدى الكامل من الكتاب فاجيب بأنه تمام رسوخهم وبنائهم على  
 الهدى الكامل من رتبهم أعني التوفيق والتأييد والاعانة فكانه قيل سبب اختصاص هؤلاء  
 يكون الكتاب مدى لهم كونهم متقين من الله سبحانه مؤيدين من عنده وإذ تأملت  
 هذا الكلام ظهر عليك حقيقة حال ما في شرح الكسح وبعض جوامع هذا الكتاب  
 وتظيره أي تظيره كل من هذين الاستينافين اللذين صدر أحدهما الذين يؤمنون  
 وصدر الآخر أولئك أما كون تظيره الاول مفتوحاً عن البيان ولذلك لم يتعرض له وأما كون

تظيره الثاني فلما كان لا يخفى من خفاء بيته بقوله فإن اسم الإشارة نحو وأنا كعادة  
 بصفاة لأن حقاً أن يشترط إلى محسوس بدأ ومنزل منزلة في التميز ولما كانت  
 الجوابية للمعتقين بمنزلة لهم غاية التميز وجاء على أنهم كانوا حاضرون مثلاً دون  
 أو تلك موضع التميز إشارة إليهم من حيث أنهم موصوفون بها كأنه قيل أولئك المميزون  
 بتلك الصفات على معنى من رتبهم تمثيلاً لتمامهم إلى تشبيههم بالرجال من اعتدالي الشيء فكذلك على  
 استعارة تبعية تشبيههم بتلك الصفات بالهدى المستعارة الراكب على مركب في التمكن في الاستقرار  
 واستعارة الحرف الموضوع المستعارة وليس المراد بالتمثيل هنا الاستعارة التشبيكية بل  
 فإن الجمع بينهما وبين التبعية المذكورة كالجمع بين الضب والنون وهذا المعاد  
 العظيمة من السيد السند الحق العتاذان وظني أن الحق مع السيد وإن تمام كلام الحق  
 يجوز الراجح من كل طرف وقد اوضحت ذلك في تعليلاتي على المطول وإن جعلت الاستعارة  
 في الآية تشبيكية لمثلها الهدية المستعارة من الحق الهدى وتمسك به بالهدية المستعارة  
 من الراكب والمركوب واعتداله عليه مكنياً في طرف التشبيه بذكر كفة على التي يمد لها  
 هو الهدى وتلك الهدية ملاحظة بقية أجزاء في ضمن الفاظ متفرعة لها أيضاً لكن شرط  
 إبقاء معنى الاستعارة على حقيقة ذلك لم يجعل الكلام من قبيل الاستعارة بالكتابة  
 للهدى بالمركوب إنما جعل على ما تيسر الخيل ثم إن المؤلف أزال استعارة ما زعم مما ذكر  
 من تشبيهه وتظايره بالمركوب بشاهد من كلامهم فالاول بمنزلة قوله ركب عطية الجمل  
 فهو استعارة بالكتابة والثاني كذلك مع أنه التبريد والقبول بالفتح الغوايرة والغاب  
 ما بين السنام والحق والاشارة بذلك إلى التمكن من الهدى والاستعارة عليه وإرادته بالاداء  
 والواظبة المذكورين استكمال القوتين النظرية والعلمية وتكرار مدى التعظيم  
 وقيل يعمل لئلا يكون للافراد أي لا يجمعهم مع إيمانهم بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك  
 مدى واحد من ذلك الهدى الهدى ما أنزل إليك لئلا يشع ما قبلك بكتابك ولا يخفى بعده



وهو بقادر قدره اي لا يصل الى قدره كقول المنطقيين في خالدين زهر ولا زادة  
 واول القسم من قبيل فلا اقسام وجوابه لغة وقعت والخطاب للتقدير على سبيل الالتفات وتكثير  
 علم التقطيم استعظم ثم خالده حتى استعظم الظاهر الواقعة عليه حيث القسم بايها والبريد من ارت  
 بالمكان اقام به ويجوز ان يكونا قساما الى عرابين فيكون الظاهر فوجا بالامتنان  
 ولقد وقعت خبره باقامة خبير الخطاب مقام خبير الغيبة او يتناول مقول في حقه والتاويل  
 بمقول في حقه في هذا حال هذا وان لم يكن مألوف الا انه غير بعيد عن قواعدهم وخلق كلامه  
 الواقعة جوابا للقسم عن اللام وان الضرورة وربما جعل رفع الظاهر بها عليه فعل محذوف  
 تفسيره لغة وقعت واكد تعظيمه في العلة دفع لما قد يتوهم من ان الهدى لا يكون الا في  
 تعالى فما غاية الوصف وقد اذنت في المشهورين القراء ان لا غنة مع اللام والار  
 وقد وردت منهم في بعض الروايات الغنة معها ولا تزل في جوازها بحسب العربية يقتضي  
 كل واحدة من الاثرين الاثر بفتح الهزة والياء المثلثة مفتوحة او مفتوحة التقدم  
 والاستبداد والاشارة ان اثر الهدى واثره الغلام ووجه التنبيه ان في ذلك قرب الحكم  
 على الوصف المشهور بالعلية فتكرر العلة تبيح بعد المعلول ولو لم يكرر لربما فهم ان مقتضى  
 هو الاستبداد بجميع الوصفين لا بكل واحد منهما وان امتيازهم انما هو مجموعهما ايض لا بكل  
 منهما وايض ففي تكرير اسمة الله سبحانه انهم تنويع لغتهم واعلالتهم مع ما فيه  
 من التخصيص على ان خبرهم خبير فصل في ههنا وجه آخر هو ان يجعل اولئك الثانية  
 اسما الى المتقين الوصفين يكونهم على يد من رتبهم وتكمل فلاحهم مرتبة على تلك الطريقة  
 المترتبة على الاوصاف التي بقية فلا تكرار الا بحسب الظاهر فقط لا اختلاف في معنى  
 المحملين كما اشرع عليه بان اثبات الغفلة كما انه لازم للمعنى التنبيه بالانعام كذلك  
 الغفلة والعقوب لازم لاثبات الهداية في الرضا فالحكم بالغير بقر الثاني والضعفية في  
 الاول بحكم كيف وتغاير معنويهم كما لا انعام وهم الغافلون كما شمس في رابع التنا

نعم مما يتحذر ان في الغرض وهو اثبات الغفلة واتحاد الغرض من كلامه في الوجود انما هو  
 واقول انه قد يكون المعنوم من الكلام بحسب العرف ما لا يكون معنوم بحسب الوضع الغفوي كما  
 في قولنا ليس في البلد احسن من زيد فان معنوم العرف زيادة حسنه على سائر في البلد  
 واللايس وبه فيه احد منهم ومعنوم بحسب الوضع الغفوي ان يكون احد في البلد احسن منه  
 لان المسامحة ومن مثل هذا ما في كلامهم وسببها في التسميات قال السيد السند في حاشية  
 نقله عن العلامة كاللبن فيهم الجوزان قدس سرته انك اذا قلبت خبره كابدك ثم ردا به  
 معنوم وصحاح بل اردت ان في غاية الحسن ونهاية اللطافة اذا تقررت ذلك فاعلم ان لا ريب  
 فان المعنومين فيما نحن فيه متساويان لغة وعرفا وجود او كل من هذين المعنومين معنوم  
 براسه ومطلوب الاثبات بانه بخلاف جملي اولئك كالانعام والاولئك هم الغافلون  
 فانها وان اختلف معنوما هما بحسب الوضع الغفوي الا ان المعنوم منها بحسب العرف في  
 هو اثبات الغفلة لهم وهو المقصود من كل منهما كما ان معنوم جملي خبره كالورد وخبره في  
 غاية اللطافة شئ واحد فافهم هذا هو مراد المؤلف العاضل من حكمه باتحاد المعنومين  
 في تلك الآية فان المعنوم بحسب الوصف من حيثيتهم بالانعام ليس الا لتجديد عليهم بالغفلة  
 وهو معنى اولئك هم الغافلون فانفع المرام واستغلام الكلام واقول ايضا ان معنوم  
 اولئك هم الغافلون بصورة المقام هو حصر الغفلة ونفيه من من ليس يمتنع كما يجب  
 ومعنوم اولئك على يد من رتبهم اثبات الهداية لهم فابن احدهما عن الآخر وانما اولئك  
 هم الغافلون فالمراد من اثبات الغفلة لهم لاحصر فايهم اذ ليس المراد انهم الغافلون  
 لا غيرهم لانه لا فرض متعلق بنفي الغفلة عن غيرهم فهو يبيح ما يبيحهم وقام اولئك كالانعام  
 بفصل في ذكر رتب في قواعد الدلالة على لزوم ما يورده خبر لما قبله لصفحة لانه انما يتو  
 بين المبتدأ والخبر في كل النسبة بزيادة الربط وقصر المسند على المسند اليه ولا يجوز ان هذا الخبر  
 يخالف ما صح به المحققين من علماء الحاشي انما ينفيد القصص ان لم يكن الخبر موقفا بالان



والا فان قصور تعريف المسند وهو مجرد التاكيد ولا يبعد ان يكون جعل اللام والمفعول عمدة  
 لاجنية او ان مختاره خلاف المشهور وان غرضه بيان فوائد خبير الفصل في المحل وان لم يحل  
 باجمعهما في التفسير او مبتدأ مقابل لقوله فصل اذ على تقدير كونه فصلا للمحل لو كان  
 لم يبعد جعل بعضه خبير الفصل مبتدأ بخلافه اي شق وفلذا بالذال المحمدي قطع وعلى  
 اي فرق سورة لطلب العقل او من غلوة بالتيف اذ امر به وتوقيف الخليلين كما في  
 العهد الخارج او الحسن وعلى الثاني قد يراد حصص الحسن في المسند اليه كما يقال زيد هو الشجاع  
 اي قد يثبت شجاعته غيره كانهما ليست بشجاعة وقد يراد ان المسند اليه حسن الخبر وقد يرد  
 لان مفهوم مقابله مبتدأ مقصور عليه وهذا مختار صاحب الكتاب ينيل ما لا يتاخر  
 احدا الظاهر ان اراد به الفلاح الكامل والعقبي لا مع الهداية الكاملة في الدنيا اذ الكلام  
 قد دلل ان ذلك هم المفلحون على اختصاص المتقين بالفلاح كما يظهر من قوله وقد يشبه  
 اي بالاختصاص المذكور فتأمل ومن وجه شتى متعلق به وقد يجعل متعلقا بالاختصاص  
 وانما كان بناء الكلام على اسم الاشياء فيها على الاختصاص لانه يفيد ترتيب الحكم على الوصف  
 المفيد للعلية والمطلوب محدود عند عدم العلة ولا يظهر ان قدرهم متعلق به وقيل ومن وجه  
 التبيين تكسره من التقطع وافتقاره الى الرب وافتقار الرب اليهم والمبالغة في استقراءهم  
 في الهدى ويمكسهم منه حتى كانت مطية لهم وقد ثبت به التفسير بعبود الاختصاص  
 المتقين ينيل ما لا يتاخر احدا هو اعنى الفلاح في العقبي على ما عرفت والوعيدية هم متبنوا الوعد  
 لاصحاب الكباير القائلون بخلودهم في النار ان ماتوا بغير توبة وهم اكثر المعتزلة وكل النواجم  
 وحاصل جواب ان التخصيص بالمتقين انما هو الفلاح الكامل وهو لا ياتي في حصوله في المحل لغيرهم  
 وقد يجازي ايضا ان المراد بالمتقين المحققين للشر كاو يجعل للشارية بالولئك الوصول  
 الثاني وهو كما ترى لتباينها في الغرض كما بينهما كانه لا تقطع لانتفاء التمام  
 وكونه الاولى سوقه لما ذكره اذ اجمعت الذين يومتون جارية المتقين ظاهر وان كان

في قوله تعالى  
 يا ايها الذين آمنوا  
 انزلوا من كل ثقل  
 عليه اذا اقمتم الصلاة  
 ذكرا او نكرا  
 فكلوا وشاربوا  
 من ثمره  
 ذكرا او نكرا  
 فكلوا وشاربوا  
 من ثمره  
 ذكرا او نكرا  
 فكلوا وشاربوا  
 من ثمره

منقطعها عما قبله فلو كان جوابا عن السؤال كما عرفت فيكون مندرجا في حكم التبيين وانما لم  
 قطعها عما قبله والذين يؤمنون بما انزل اليك على لسانك الموصول فيها مبتدأ او انك  
 على مدي خبره فلم يجر خبره هذا الوجه وهذا قد يراى ان الثانية ايضا مسوقة لما سبقته  
 الاولى في شرح حال الكتاب فانها تدل على عدم كونه مدي للذين يؤمنون فاما قوله تعالى  
 كما قال عز من قائل وتزلزلن القرآن ما هو بشيء الا وحدهم للمؤمنين ولا يزيد الظالمين الا خسارا  
 ويرفع بان المقام آب عن ذلك فان السورة من مقتضاها سبق لوصف القرآن العزيز  
 لعظم الشأن ورفعة المكان فالمناسب لذلك المساق وفي ذلك المقام هو بيان الاستفهام به  
 والابتداء باقوا به لا ذكره انما يذكر ذلك واما الآية المذكورة فمساقتها لغير هذا المساق ثم هي  
 منطوقة من الكلام في تقرير هذا الفصل هو انما وصف الكتاب بوصف الشأن وسطوع  
 البرهان فيما سبق الى بعض الخواطر ان كان ينبغي ان لا يسبق احد من الناس خبره منه فاما ان  
 هؤلاء الكفرة لم تسلمهم هداية ولم يحط بهم رحمة فاجيب عن هذا السؤال بان يقول المحل  
 شرط في تأخير المؤمنين وهؤلاء المخذلون لما اعرضوا عن النظر الصحيح واعتصموا الحق  
 الصريح وتصانواع الآيات والنزير صار وجود ذلك عند سوادهم حتى كان قولهم  
 واسماعهم مسمونين مما ياتى الختم وكان اصداءهم ممتدة بما يحول بيننا وبين الابصار  
 للوقوع هذه الجملة جوابا عن ذلك السؤال المستوفيت استيناها فلم تحطف عما قبلها  
 وان من الخوف المسببة بالفعل الى قوله وتوقيف الموصول ليت شعري ما الباعث للمؤلف  
 على ايراد مثال هذه الباعث المسببة وحده في الكتب التي والمعان على نحو ما مر عليه في مثل هذا  
 التفسير المار فيه في الحقيقة لا يجازي الاختصاص مع ان صاحب الكتاب في الذي رايه هذا  
 الخطاب ويزيد في زيادة شهاب الابهاب في هذه الابواب قد طوى عن ايرادها كالحجاء  
 عن ذكرها صغى او فعل المؤلف التفتق ايرادها اثر الامام الرازي في التفسير الكبير انصار  
 كما طرأ ليل جاليل رجل وخيل اعلمت على الفروع الاصل بالفعل قد لم يرفع



على المصوب والعكس فخرج عليه وقد رتب الرضى رضى عنه هذا الوجه ما يشترك فيها  
وبين ما لا يشبهتين ليس وقال الوجه ان يقال ان اقوى العمل الفعل ضد المفعول للمعتم  
على الفاعل لا يعمل مع غير الترتيب الذي يقتضيه الفعل والعمل على خلاف مقتضى غاية العمل  
فاعطى هذا العمل بهذه الحروف تبيينها كما لم يشأ بهتها للفعل كان مرفوعا بالخبرة  
ان مقتضى لفظة الخبرة كما يصحح به لان العامل في الخبر كما قد يظن اذ لم يقل به  
احد من النحاة والغير في وجود الخبر وفيه رخص للاستحباب في تحلله للرفع في  
عنها الخبر وفي مرال التجرد وذكر في موضع الشك كانه من قبيل التعيين بعد التخصيص  
اذ الجواب مما ذكر في موضع الشك فان السائل شك فيمكن ان يكون مراده الجواب الذي  
يظن السائل خلافه كما قال الشيخ في الدلائل لا محذور ان من شرط الجواب المصدرة ان يكون  
للتسائل على خلاف ما يجيبه وكان على المؤلف ان يورد في الشك بالانكار وما كبر في  
على بينا وعلى السليم فيمكن ان يكون لم يرد هو اظهر واما الاقتضايه التاكيد بهام مرادة الانكار  
فلفظ لا يستلزم فيكون منزهة ان ك فرس له او الطمان عدها تبيينها ان انكارها مما  
لا ينبغي ان يفيد عن عاقل او لتسائل الانكار الشدي منزهة الضعيف لذلك ولا مع المنكر  
من الامارات والسواهد التي لا يجوز التكلم الى زيادة التاكيد هذا والعجب من المؤلف  
الفاصل وصاحب الكشاف كيف ممكن من التعرض لوجه تصدير الآية التي نحن فيها بان  
ولعل وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما كان ملكا على دعوتهم وانذارهم يدعي نفسه المقدسة في امرهم  
وارشادهم وذلك يؤذن باعتقاده انهم مستحقون عما هم عليه ويحسون الى ما يدعونهم  
وكان الحكم الملقى اليه بخلاف ذلك فخطب عليه السلام خطاب المنكر والظان خلافاً وكان ان  
يجعل التاكيد لكمال الرواج والقبول هذا الخطاب لالردة انكار محقق او مقدر كما سلف  
تظيره وان جعلت الآية جوابا عن السؤال عن وجه عدم ثبوت هداية الكتاب لهم كما قرأناه  
فيلزم هذا الوجه التاكيد كما علم وتوفى الموصول الى العهد فان تعريف الذي ونص

والتصديق بها الا هو في حقه  
والشك

ينقسم ايضا لتعريف ذي الالام الى العهد والجس وغيرهما والمراد هنا العهد الخارجي وقوته  
ان هؤلاء هم اعلام الكفرة المشهورون بهنهم كالحاضرين والافان فيصرف اللفظ  
المطلق عليهم وانما قدم هذا الوجه لان المروي عن ابن عباس والربيع بن الراس ان ابا ترثان  
فراس باصنامهم اقول فلهذا لما قيل من ان الحسن لا يرد العهد النومي اعني نوع المصطفى  
الكفر لاجتماعها عليهم ليكون اذ وقع بمعاينة المتقين اذ لم يرد بالمتقين اعلام اهل الاسلام  
وقوله والجس يمكن ان يراد به الاستعراق فان اداة الاستعراق جنسية كمن الجس يراد  
فمن جميع الافراد وان يراد به الحقيقة والطبيعة وكيف كان فالتمحيص باسناد  
استوار الانذار وعدمه الى الموصول حاصل كما ذكره وفي السبع على هذا التعريف  
المشهور للكفر وعرف بعض المتأخرين بقى ما علم ثبوت من الدين ضرورية او ابحاث على علم  
نفسه كذلك كمن اثبت ركنه حاشية والظن صلا وانت خبير بامكان استنفاده من ان  
التعريف المشهور لان من اثبت الحاشية فقد انكر كونها اربعة لما ورد الكفر باور افي  
سوى الانكار المذكور وليس الغيار مكلفين وبعد ما ياء مشاة تحتانية وهو خا طاهل  
الذي ليعتازوا به عن اهل الاسلام وسند الزناد وهو شعار التضادى وكذلك القاد المحصف  
في القاد دعوات والاستخفاف بالكعبة وامثال ذلك وان كان فاعلمها فظهر التصديق  
بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم اجاب بان امثال هذه الامور ليست في انفسها كقوله بل دالة على عدم  
التصديق الذي هو الكفر لانهم ان المصدق على ما يخرج على امثالها هذا ولا يكتفي باختلاف  
عكس كقوله الشك وبكفر الخالي عن الاذعان والتردد معا فالجواب لا يرد يقال هو عدم  
بما علم لا لعدم الايمان عن وجهه شانه واجتبت المعنة لرفع قالوا لو كان كلامه  
نصا في قديم الزمان الكذب في نحوها اكلنا وقال موسى وعصى وامثال ذلك لعدم سبق  
وقوع النسبة ومحصل الجواب ان كلامه نعم غير متصف في الازل بالمضي واضمحله الزمان  
وانما يصف بذلك فيما لا يزال بحسب العلاقات وحدوث الازمنة والاقوات فضاير ما

على حكمه



لزم حدوث الصلح كذا في قوله سبحانه والغير فحدث القرآن اول لفظ المضى  
لان حدوث البعض يفضي الى القول بحدوث الكل لا قابل بالفصل فيه مستدعاة  
المضى والراد بالخبر عنه الحديث عنه وهو الكفاية كما في غيره والرسول وموسى وفرعون  
فيما قرء ويمكن ان يراد بالنسبة الحكيمه وخبر ربه لا يستدعي حدوثه للصلح وهذا المعنى  
قالوا في دفع هذا الجواب انكم قد قررتم ان الكلام التقسي مدلول الكلام اللفظي لا يعقل  
ان يكون مدلول الماضي الاماضيا ومدلول المستقبل المستقبلا ولا يجاز ان يكون عرضيون  
والا على معنى سيقول السمعاء مثلا ومن الذي يقدم على انكاره خبرنا الى مجموع هذا  
الكلام خبرنا في الحقيقة اذ الكلام لا يتم الا به لكنه لما لم يقبل علامة الاعراب اعطوه جونه  
الذي يقبله اليه الاسماء بقوله رفع بان خبرنا حيث صرح بالرفع هنا لانك ومثل هذا  
في كلام النحاة غير عزيز كما قالوا ان الخبر في زيد قائم هو الصفة مع لكن لما لم يقبل علامة الاعراب  
اعطوها للصفة ومن هذا القبيل قولهم في نحو جاء العالم ان اعراب الموصول ظهر في القسمة  
فان كلام بعض المتأخرين من الاعتراض عليه بالتناقض بين كلاميه لا ينفك عن الصفة اليه  
نفت برأي ارجى على الموصوف به كما يجري المصادر على الموصوف بها كوزيد عدل  
وجان رجل عدل سوا كانت اوصافا كخبرة كالأية التي مثل بها اولم يكن كالآية التي  
نحن فيها والفعل لما يقع الاحبار عنه في جواب عما يشترى من لزوم كون الفعل مستداليا  
فلعله اراد بالاحبار عنه الاسناد اليه والسؤال متمسك على الوجهين لا على الاخير فقط كما هو الظاهر  
من كلامه وتسمية الفعل مع قاعده فعلنا شامع في كلامهم والا فالحبر عنه هنا هو الجملة لا مجرد  
الفعل كما قال السيد السند فانه محل نظر ومما علة ارادة اللفظ بارادة تمام ما وضع اشارة  
بان اللفظ لم يوضع لنفسه بل بخبره بخبر التلفظ به وقوله على الاتباع متعلق بارادة  
مطلق الحدث ولعله اراد بالاطلاق عدم التقيد بالزمان لا عدم التقيد بالاسباب لان اللفظ  
يظهر ان المراد بيوم ينفع الصادقين يوم تنفع الصدق لا يوم مطلق النفع ويتسمع

في قوله تعالى  
والمؤمنون

بالمعنى سماعك به المطلق السماع ولا يكون ان هذا من على ان يوسع بالرفع لا بالنصب  
بتقدير ان كما هو المشهور وانما عدل بهما في ذكر العدد لا في اثنين معنوية ولفظية  
فالمعنوية التجرد ووجه دخول الزمان الذي يتجدد شيئا فشيئا في مفهوم الفعل وهو ان  
باعتبار التجرد في الحدث وانما لفظة الازمان تكون التجرد انما يستفاد من الفعل المستعمل  
فمعناه الحقيقي دون المستعمل في الضيق المصدر كما يمكن فيه ولا يخفى ان المستعمل ادل  
على التجرد من الماضي ولعلمنا انما التزموا الماضي بعد هذه التسوية وام لا يدخل في تقرير  
الاستقراءين الامرين كما هنا قد وقفا وتحققا وعلم استواءهما بالمشاهدة واما اللفظية فحسن  
حسن دخول الهمزة وام على الفعل لما ذكرنا من ان ارجى بها واليون من الاسم وهما ينفذان  
تقرير معنى الاستقواء وتاكيد التجريد بها عن معنى الاستقواء الذي هو جزاء متضاها اذ تمام  
معناها الاستقواء والاستقواء معا فصارح لجودة الاستقواء فقد عكس الحكم بالاستقواء  
بمعنى واحد كما نرى قبل سواه الا ان اردو عدم سواه فتمسك بجمل التوفيق ليستوى سواه الطريق  
اللهم اعفونا انما العصاة بكبر المعين من العشرة الى الاربعة وظاهر ان القسيسين  
طلبنا قبائهم بل مجرد تخصيص خبرنا لطلب العفوان وانما اقتصر عليه دون البشارة  
اي لم يقتصر على البشارة اولم يذكر ما مع الا ان اردو ذكر ما معه يكون على وجوه ثلثة لم يجعل  
عدله كخسوسا عليهم انذرهم ام يشركهم وان يذكر صرحهم بذكر عدله كخسوسا عليهم انذرهم  
وتشركهم ام لم تنذرهم ولم يشركهم وان يذكر مع عدلهما على جهة كخسوسا عليهم انذرهم  
ام لم تنذرهم وبشرتهم ام لم تبشرهم فلاحتمالات اربعة والوجه الذي ذكره مطلق  
على الاول والاربع دون الثاني والثالث اذ لا يلزم من عدم تأثير الانذار وحده اولوية  
عدم تأثير المجموع ولا تظن جوابان هذه العلة في الرابع ايضا لان فيه تسويتين كل منهما  
بين امرين واذ استوى وجود الاقوى وعدمه في عدم التأثير فلا ينعكس ذلك بطريق  
اولي فاما قوله الثالث وقرئ في هذه سبع قرات الاخيرتان منها ليستا من التسبع



والباقي منها والثالث لما كانت من قبيل الادامه يمكن الطعن فيها طعنهما هو التبع  
 المتواترة على ان قد اعتد عن الاول بان قلب الحركة الفاعلة واقع في شرحان والفرق  
 بين متقول عن القراءة فمستأثر وعن الثاني بان من قبلها الفاعل شاعرا  
 زائدا يقوم مقام الحركة كما في مجيئها بسان كان الياء وصلا وكذا في الاستفهامية  
 والبقا ما قبلها على السكون وكذا في ما وابقا وكذا في ما كانت كن قبلها عبارة انكس  
 هكذا وكذا في حرف الاستفهام وكذا في الفاعل الحركة على ان تكون قبله كما قرئ قد افعل  
 وشر وجه الظاهر ان ضمير الحركة حرف الاستفهام حتى يكون القراءة عليهم انزمت نفع  
 الميم وابتداء انزمت نفع الهمزة لكن لما توجد هذه القراءة وخالفت القياس والوجوب  
 النقل ولم يكن مثل قد افعل نفع الدال وسكون الفاء ذهب الجمهور الى ان ضمير الحركة  
 للحرف الاخر اعني الهمزة الثانية لتكون القراءة عليهم انزمت نفع الميم وسكون الفاء  
 من غير همزة لكن هذه القراءة ايضا لا يوجد ولا العبارة تدل عليها انتهى ولا يخفى ان  
 كلام المؤلف صريح في الاول فالاول شكك عليه قوي وقد يربط عنه بان شرح الكس ف  
 لم يقتضوا على ما اورد الامام ابو شامة فشرح ان طيبة نقل عن ابن مهران ان في  
 الهمزة بعد الميم الجمع محركة فذا من احداهما هو الحسن نقل حركة الهمزة اليها مطلقا  
 فتضم تارة وتفتح تارة وتكسر تارة وكذا فيهم اتيون عليهم استغفرت ذلك اضري  
 الثاني انما تضم مطلقا وان كانت الهمزة مفتوحة ومكسورة الدال قبلها في الضم  
 والكسر والفتح وان كانت الهمزة همزة وهما متفتحتان او مختلفتان سهل  
 الثانية وفي نحو انزمتهم سهل الاول وتسهل الثانية انتهى كلامه الاجمال  
 ما قبلها فيما فيه الاستواء الامام اما تحليلية او صلة للتفسير وقصود بعضهم  
 على الاول وفيه ما فيه وفيها متعلق بالجمال ولا يخفى في هذا النظر الى فهم مفهوم  
 اللفظ مع قطع النظر عن كونه في مقام الاخبار عن الكفاية فانما اذا لوحظ ذلك

مفهوم  
 الدين

لا يبقى

لا يبقى اجمال فليس في التفسير مجال لقول او حال مؤكدة ناظر الى هذا صاحب الحال ضمير  
 عليهم او ما بعده واما قوله وبديل من فاعله الاول لا يلزم جعل بدل اشتمال الى الثاني ان  
 جعل بدل الكل والجملة قبلها كما قيل وما قبلها بل صرح بلفظ الجملة اشارة الى ان  
 كون لا يؤمنون خبران على تقدير كون السبب في جملة ما لو كان مفردا فيكون كونه  
 خبرا فيجعل جعل لا يؤمنون خبرا ثانيا ووجه كون الاعتراض بما هو علم الحكم ظاهر فان  
 حاصله الاخبار عنهم بان قسوة قلوبهم بلغت الى حد حالت بينهم وبين الاستقام بالآيات  
 والنذر فهو علم لعدم ايمانهم وقد اعترض على هذا الاعتراض بان جملة الاستواء اظهر من  
 لا يؤمنون في اعادة ما سبق له الكلام ولا يمكن جعل الاقوى مستغنى منه والضعف محذوف  
 هذا هو الوجه في تأخير المؤلف هذا الوجه والآية مما اوجب من جزئ التكليف لا لا يطاق  
 نسب الامام في التفسير الكبير الاحتمال باسأل هذه الآيات الى اهل السنة ويعطى انهم  
 قالون بوقوع التكليف بما لا يطاق بالفعل لا بمجرد الجواز عقلا فقط كما هو المشهور عنهم  
 وكلامه في المحصول وغيره يدل على ذلك ايضا فلو آمنوا بالتكليف غيره كذا قد يذكر مثل  
 هذا العلم فيقال قد علم سبحانه انهم لا يؤمنون فلو آمنوا بالتكليف علمه جملته ومقرر  
 آخر هو ان حكمه سبحانه بعدم ايمانهم مطابق للمعلوم اليه والمطابقة لما تحصل اذا كان الواقع  
 عدم الايمان وايمانهم يقتضي وجوده فتكليفهم تكليف بالجمع بين وجوده وعدمه صافين  
 اخباره تعالى بعدم ايمانهم وهذه الدلائل وامثالها مما اوجب به الحجة بغيره على فهمهم قالوا  
 قد شئت على تعالى بان زيد يفعل كذا في وقت كذا او يترك كذا في وقت كذا فاختلف عن الفعل  
 والترك حال والا لتقلب علمه تعالى جملته والجواب عن الكل واحد على ما سيجي ان شاء الله تعالى  
 وشمل عطف على التقلب وهذا استدلال بوجه آخر على وقوع التكليف بالجمال وتقرير  
 ان هؤلاء مكلفون بالايان بما جاء به النبي ص ومن جملة ما جاء به النبي انهم لا يؤمنون بما جاء  
 بهم مكلفون بالجمع بين ان يصدقوا بما جاء به وان يصدقوا بايمانهم لا يصدقون بما جاء به

بحال بان يكون  
 سواء ضميرا  
 مقدما



وان جاز عقلا في المخالفية المعتدلة قالوا لا يجوز التكليف بالمتنع مطلقا سواء كان  
بالذات او بالغير حكم به به العقل بغيره فان لم يكن عبدا بالجموع بين الحركة والسكون وان كان  
او بالطير ان في الهواء فلا ريب ان عند العقلاء من سعة التساهل حتى لا يرضى حريته مثل ذلك  
الى بعض اصداقنا ومعارفنا بل يستنكره ويستكفه ويبرئ صديقه منه ويميل غضا على من يبرئ  
فكيف ينسب الى رب العالمين ما يستنكف منه من بعض المخلوقين قال الله عن ذلك علوا كبيرا  
ولا ريب ان القبح مهيأ بمعنى كون الشيء صفة نقص وهو عقل عند الفزيقين لا يندى  
غرضا المخالف في هذا المعتدلة ايضا محججين بان الفعل الخالي عن الغرض يثبت وهو نقص فلا يجوز  
عليه سبحانه والغرض الاشاعة بان العيب هو الخالي عن الفائدة والمصلحة لا الخالي عن الغرض  
وافعاله تعالى مستمدة على حكم ومصلحة لا تخصي قال المعتدلة ان العيب هو ما لا يكون فاعله  
قاصدا به غاية وفائدة وان ترتب عليه كسب لا اتفاق فائدة كمن ترد في طرق البلدان الضام  
الى المسافر من غير مقصد وغاية ولا ملاحظة ثمرة وفائدة فانه يبرأ عابا وان ترتب على ذلك  
بعض المصالح كضم الطعام ورياضة البدن ورؤية الاصدقاء في انشاء الطريق وغير ذلك  
من الفوائد وترتب الفوائد على الفعل في غير ان يكون مقصودة به لمحوه لفاعله عند مدوره  
عنه لا يخرج عن العبيثية وقالوا ايضا ان القول بان خلق القوة الباصرة والتسامع فيها  
مثلا ليس لاجل ادراك المصبرات والمسموعات وخلق الرحلين ليس لغاية المشي وارسال الرسل  
وانزال الكتب واطهار المعجزات على يد الانبياء سلام الله عليهم ليس لغرض اهداء العباد وتعليمهم  
من ظلمات الكفر الى نور الايمان وان الاوامر والنواهي الشرعية كقولهم اقنوا العقلوة وآتوا  
الزكاة ولا تقربوا الزنا ولا تقتلوا النفس التي حرم الله ليس لغرض من شيء منها اتيان المكلفين  
بشيء من المأمورات ولا اجتنابهم عن شيء من المنهيات بل لغاية ترتب تلك الامور على تلك الاعمال  
من غير ان يكون مقصودة منها كما يرتب الاستطالة الشجرة طارعا مع ان لم يكن لغايتها  
بالغرس وانما مقصوده الثمرة كلام لا يقبل العقل التسليم ولا يرتقي به الراجح المستقيم فتأمل

جوابه

ولا تتبع الهوى فيضلك عن السبيل وفي شرح المقاصد الحق لتر بعض الافعال كما  
الاحكام الشرعية مفعلة بالحكم والمصالح كاجاب الحدود والكفارات ونحو المسكرات  
وما يشبه ذلك واعترض عليه بعض الاعلام بان كلامه غير معتول عليه لان اراد  
بالتعليل جعل تلك الحكم والمصالح عللا فائتة فلا شيء من افعالها واحكامها معللة  
بهذا المعنى وان اراد ترتيبها على الافعال والاحكام فكل افعالها واحكامها متناهية  
اقول من المعلوم ان اول شئ الترتيب هو مراد المحقق النفاذ ان وغرضه ان  
لا يرتب ذو مسكة في الزنا والشارع حد الزنا والشرقة مثلا لغرض الزجر عن  
ارتكابها وواجب الكفاة لغرض المنع من الاقدام على الاقدام فشره رضاه  
ونحوه المسكرات لغرض حفظ العقل وامثال ذلك وحاصل الترتيب العقل السليم  
بحكم يكون بعض الامور عللا فائتة للاحكام الشرعية ومقصودة منها لانها  
مرتبة عليها من غير ان يكون لمحوه بها اصلا ولا مقصودة منها لاسا وهو  
كلام متين لا يوشك هذا الترتيب الخالي عن الشرية فيصير الاخبار بوقوع  
الشيء في جوابه عن اول وجهي الاحتجاج بوجه غير نوع ايماء الى الجواب عن الثاني  
ايضا وتوضيحه انه اذا حصل لنا علم قطع بخبر صادق ان زيدا يكتم الفل فلان  
مثلا بل يفعل خلافا اختياره فان هذا لا يوجب عدم قدرته على فعله كما اذا كان له  
طريقان حال وسائل وله قدرة على قطع كل منهما وقد علم هو علما قطعيا انه سيمتار  
سلوك الطريق الساقط بارادته ويترك سلوك الطريق العالي باختياره فلا ريب  
ان هذا لا يقتضي عدم قدرته على سلوك الطريق العالي بل يحيد عن نفسه في تلك الحال  
انه قادر على سلوكه بغيره فمزمع ولما كان حاله في الاستقبال للبقاء على  
الكفر مع تمكنهم من تركه والاصرار على عدم الايمان مع قدرتهم على الايمان به علم الله  
سبحانه منهم ذلك وحيث الرسول صلى الله عليه وسلم على ما هو عليه في الواقع واخباره سبحانه



لا يخفى ان هذا هو اللفظ المحمدي  
فان ما جمع بين المصنفين  
٢٠٩  
علا فلا يكونون ككفؤ فان الكلف بعد العلم في علم الكلف

الكتاب

الرسول به ذلك كما لا يستلزم عدم قدرتهم على الايمان لا يستلزم تكليفهم بالايمان  
بأنهم لا يؤمنون بخلاف عدم اطلاقهم على ذلك على انما يلزم ذلك لو كان المراد بالاعتقاد  
اناس بايمانهم اما لو اريد بعض غير معين فلا ويكفي في عدم لزوم ذلك كون الآية فان  
محملة للامرين فتدبر وافية الاشارة الى معنى على المراد بالموصول أشخاص بايمانهم  
وان قد وقع انذارهم بعد ذلك ايضا ولا يجمع بالتون والجميم اي لا يقع قبل وقوع الفوائد و قد وقع  
حياته المؤمنين عزيد فضل الانقياد لان الانقياد مع عصيان كثير ادخل في الاخلاص مع عدم  
و حاله النفس ظهور كمال علمه تعالى في امره بالهم وظهور كرمه في رزقه و اقول ليس الكلام  
في فوائد الاخبار بعد ايمانهم لتضاف هذه الفوائد الى كلام المؤلف بل في فوائد انذارهم  
مع العلم بعدم ايمانهم فانظر ما ذا يقول ولذلك قال موار عليهم فيه ان اريد  
الاستواء عليهم في جميع الاثام وليس كذلك لان عدم الانذار انفع لهم وان اريد الاستواء  
فعدم ايمانهم فلا يصح ان يستوى على الرسول انذارهم وعدم ايمانهم ولا معنى بالنسبة  
حتى يكون اختيار عليهم على عليه لما ذكره في من المخرجات اي على تقدير ثبوت ان  
المراد أشخاص بايمانهم فلا بد واعتراض المحقق بان المحتمل لا يكون مجزا لتبديل الحكم  
المتاخر وهو الحكم بعدم ايمانهم او التوبة بين الانذار وعدمه وبيان لما يقتضيه الحكم  
المذكور فانه يقتضي لزوم كونوا محتوما على قلوبهم وسمعه وكنز جعل العطف تفسيريا  
وكيف كان ففرضه توجيه فضل هذه الآية عما قبلها بكونها مستأنفة استقنا فإياها  
الحكم الكتم في ظاهره انما مراد فان وكلام الكف فانظر الى انهما متقاربان في  
المعنى كما هات كان في العين واللام والاستيناق في الشيء بضرب الخاتم عليه ما  
هو المراد منها واما الجملة الثانية فنظر الى ان قلوبهم مملوءة من الكفر والعدا و اسماعهم  
مستحوطة بما يتذكرون فيها من بواعث العتو والتف فيجعل متعسف لا يلقى الا

هذا هو اللفظ المحمدي  
فان ما جمع بين المصنفين  
٢٠٩  
علا فلا يكونون ككفؤ فان الكلف بعد العلم في علم الكلف

هذا هو اللفظ المحمدي  
فان ما جمع بين المصنفين  
٢٠٩  
علا فلا يكونون ككفؤ فان الكلف بعد العلم في علم الكلف

الرسول بالوقوف اذ امر فزع بالعطف على الاستيناق وخبر فزع اللفظ المحمدي  
الى كلف واما مجرور العطف على الضرب والحكم بمعنى يلزم الا في مشهور ما كان في  
القرآن ومنه سمي بختصاصه خاتم النبيين ولا يخفى ان آخر كلامه لا يلزم الترادف  
ولا ختم وتخصيصه على الحقيقة في شروع الكف ان الوضوء من الرد على من ذم ان  
حقيقته وظني انه لا ردي فيه على احدنا هو بيان الواقع واقفا المراد ان كلف الاول اذ  
المضارع بالماضي فيرد في يجعل وتصير وجلة ثم منهم صفة منه والترن الاقياد والتوسع يكون  
واعادة ضمير كانهما الى القلوب والاسماع سبي على ما هو المختار من دخول الاسماع في الختم  
لا التخصيص كما سيجي ان شاء الله وسماه اي تراجعا في تلك الهيئة وفي بعض النسخ ماها  
اي تلك الهيئة وحاصل الاستعارة في حق القلوب انه شبه جعل قلوبهم كجسد لا يتغير فيها  
الحق بضرب الخاتم على ابواب المنازل الخالبة للعدو التي كني تشبيهه بمفعول محسن لجامع  
عقار و يمنع القابل على عام من ان يقبله فاستعار له الختم وقس على الباقي وقد تبع  
المص صاحب الكف والشيخ عبد القاهر فان ما علقته المشاهدة ان لم يكن وجهه متنا  
من مقدره استعارة والا فتمثيل فلذلك جعل التمثيل في مقابل الاستعارة واما التكاكي  
فالتمثيل عنده قسم منها فذا قد فهم من سوق كلام المؤلف ان الاستعارة في التشاوة  
ايضا بتعبير اصلية بان يكون معنى على البصار هم غشاوة وغشى البصارهم وكذا  
من كلام صاحب الكف والخاتمة في التبيين فزخم وحده ولا مبرة بما يفهم من ظاهر كلامها  
او تمثيل عطف على قوله كبريت وفي بعض النسخ او مثل بصيغة الماضي وعطف  
على قوله المراد بها ويمكن تحطه على قوله سناه وختمها وقطعة مضمونا على التفسير في ضرب  
الى الحجاب وحاصل التمثيل ان شبه حال القلوب والاسماع وادبصار اعني الهيئة المتفرقة  
حال احداث الحالت المانعة من وصول الامور النافعة الدينية اليها والحوادث التي بها هيمنة  
متفرقة من حال محال عدة لحلول اشياء نافعة فيها وقد صفت عنه بالحكم والتعطية عليها

هذا هو اللفظ المحمدي  
فان ما جمع بين المصنفين  
٢٠٩  
علا فلا يكونون ككفؤ فان الكلف بعد العلم في علم الكلف



وحيل بينها وبين ما اعدت له ثم استعملت المشبه اللفظ الدال على المشبه  
والجامع عدم الانقاع بما اعد للانقاع به حصول مانع وطرقة عارض بغيره  
ويلاحظه فكل من طرقت التشبيه من امور معتدلة لكن اقصر من جانب المشبه  
عنه هو الدار في تصوير تلك المشبه اعز الختم واليا في تصوير مقصود بالانقاع  
بما تحقق التكييفين في شي من هذا بفراده تجوز باعتبار هذا التشبيه في نفسه  
عن ما كانت عليه **قوله** وهي الامور المذكورة من الطبع والافعال والا  
متبادر خبره اسندت والافعال الكسب وقوله وردت خبر آخر وبها  
اشكال في جهة عدم وجود الرابط اما لان قوله نابع عنهم شاعهم  
فقبل ذكر ما يشبه المتبادر خبره من الرجل اما لان الواو في قوله ونحو  
وانظر في الحقيقة عن وردت وهو مع ما تقدم من قوله من حيث انها مشبه  
في معطوف على جموع وهو من حيث ان تلك الامور مشبه بها اقربوه واما  
اي مبادرته ومطهرة وشاعته الصفة من قوله ثم ختم الله على قلوبهم ووجاهته  
العاقبة بعين رد ايتا من قوله نعم ولهم عذاب عظيم واضطر المفسر له  
فيه اي في اسناد تلك الامور اليه جميع فجمعا وتزويده سبحانه عن مثل الصانع  
ولفظ اضطر عنكم قرأته بالياء الموصدة والثالث المشناه من الاضطرار  
والاضطرار يتوعد الاول ان في بعض النسخ واضطرب وحاصل الوجه  
الاول ان الاله فقبل مجاز الكناية فاسناد الختم اليه سبحانه كناية عن عذبه  
تمكنه تلك الصفة المعبر عنها بعرض الختم على الحق وقطر رسوخه في قلوبهم  
واما هم فان كونها شديدة التحكم مفردة الروح يستلزم كونها كمالا  
الحقيقة الصادرة عن الله جل وعلا فذكر اللازم لتفصيله لما لم يذكره في  
مما هو كافي قال فلان مجبور على النشر ولا يريدون تحقيق خلقه عليه السلام

فيعلم لما لم يمكن ارادة الحقيقة في اسناد الختم اليه سبحانه على قلوبهم وحيل بين كون مجازا  
متفرعا عن الكناية وحاصل الوجه الثاني لتزويدهما على حالها استقارة تمهيلية  
سبقت حال قلوبهم في النبوة عن الحق وعدم قبول مجاز قلوب محقة الختم عليها من الله تعالى  
كقلوب البهائم او مجاز قلوب معتدلة عليها ثم استصيرت المجازة اعني ختم الله على  
بتمامها بمقاة على حالها فيكون المسند الى التشبيه اسنادا حقيقيا هو ختم تلك  
القلوب المحقة او المعتدلة ولا يقع فيه اصلا فان الاسناد اليه بعد داخل في المشبه فلا محل  
لرصال في قبول قلوبهم عن الحق وهذا كما تقول لمن ترد في امر اراك تقدم رجلا وتوخر  
اخرين مع انهم لا يدخلون في تقييد الرجل ولا تاجدهما وكما يقال سأل به الوادي طارئا  
به العنقا وليس للوادي ولا العنقا دخل في هلاكه وطول غيبته وهذا الوجه في الحقيقة  
وجها ثالث للآية سوى حمل الختم على الاستقارة او التمثيل المذكورين في صدر الكلام  
والعنقا طائر معروف الاسم مجهول الجسم ونقل عن ابن الكلبي انها طائر عظيم  
الجسم طويل العنق ملون الريش انقضت يوما على صبي وطارت به الى جانب المغرب  
ومن عادتها التفرغ بكيل ماء يكتطفه فتسقط عنقا مغرب بضم الميم وحاصل  
الوجه الثالث حمل الختم على الاستقارة او التمثيل التيقن ويحمل اسناده اليه تعالى  
من باب الاسناد الى التيقن كقولهم بنى لامير المدينة وحاصل الرابع ان الختم ليس  
مجازا عن المنع من قبول الحق لمتنع اسناده اليه تعالى بل من ترك النكر والالحاد  
الى الايمان ووجع يصح اسناده اليه سبحانه حقيقة ولم يقصد منه مدلول الحقيقة  
بل هو كناية عن تباينهم في الكفر والصلال وحاصل الخامس لتزويدهما اليه حقيقة  
وهذا كلام الكوفة بالمعنى هم لا يابون اسناد القياح الى الله سبحانه والفرغ  
التكليم والاستتار بهم ومع تقدمهم وهذا كما تكلم بهم في قوله جل وعلا لم يكن الذين  
كفروا من اهل الكتاب والمشركون منفكين حتى تاتيهم البقية فانزله الى ما كانوا



يقولون به قبل البعث من انما لا تنفك عن ديننا ولا تترك حتى يبعث الله النبي الموعود  
 في القبر والنجيل في الدنيا واصل الوجهين الاخيرين ان سناد الحكم كبريانه  
 حقيقة لكن ليس ذلك واقعا في الدنيا التي هي دار التكليف ليكون قبيحا بل في الآخرة  
 ويجوز هناك سد باب المعرفة عليهم وبؤس هذين الوجهين اتصال قوله نعم ولهم  
 عذاب عظيم بحكم الحكم اذ لا ريب ان ذلك في الآخرة هذا وقد زعم بعضهم ان ترتيب  
 هذه الوجوه السبعة في الحسن في قوله التكليف على طبق ترتيبها المذكور وطعن انه  
 ليس كذلك والوجه الخامس حسن من الرابع وادخل تكلفا منه وامارة بيف  
 المحقق النفاذ في السيد السند بان ما ياباه سوق الكلام لان القصص في الآيات  
 تقرير ما تقدم منه حال الكفار وتأكيد رسوخهم في الكفر والفساد فمردود بان قولهم  
 انما يدل على كمال اصرارهم على الكفر وسوء افعالهم فيه مذكور لعدم ايمانهم وعدم  
 انقاعهم بالانذار فمناق الكلام باق على حسن النظام معطوف على قولهم  
 اي ليس خبر غشوة ولا عا ملا فيها على سبيل التنازع مع قوله على ابيصارهم بل هو  
 معمول للحكم غير داخل تحت النقضية ويستدل على ذلك بوجوه ثلثة الآيات المذكورة  
 اذ القرآن يشهد بعضه بعضا ولا يخفى ان الحكم على السمع مقدم لمنع القلب عن الفهم  
 كما ان الحكم على القلب هو الحق الاصل الذي يتم بشأنه فيصير نظر الى كل من النكتتين  
 تقديم كل منهما على الآخر لكن تقديم حكم القلب على حكم السمع فمنه الآية التي نحن فيها  
 واما خبره فذلك هو الذي يقتضيه البلاغ القرآني لان الكلام هنا في بيان اصرارهم  
 على الكفر وعدم قبولهم الايمان وهو مما يتعلق بالقلب وهناك في بيان عدم قبولهم  
 النصح وعدم ببالاتهم بالمواعظ وهو مما يتعلق بالسمع لا جرم قدم سمعنا في كل من  
 المتأخرين ما هو مقتضاه الوجه الثاني اتفاق القراء على الوقف على سمعهم لا على  
 قلوبهم وهو يعطى انقطاع حكاية النقضية من السمع واختصاصها بالابصار الوجه الثالث

حكاية مناسبة الحكم المانع من كل الجهات للقلب والسمع المذكورين من كل الجهات والقشاة  
 المانعة من جهة واحدة للبصر المذكور من جهة واحدة واعتبر عليه ان القشاة لا ينفك  
 بالسمع من جهة واحدة بل من تمنع الحشوي فان كان ادراك الحشوي من جهة واحدة منفعة  
 من جهة واحدة وان كان من جميع الجهات منفعة من الجميع واجيب بان القشاة هي  
 والمقارن اختصاصا من جهة واحدة لا ينفك فتنبيه وكذا الجار ليكون ادق  
 يستفاد من كلامه لتكرار الجار وجهان توير الاول ان الحكم يستعمل تارة مقديا بنفسه  
 واخرى مقديا بعلل ويراد بهج الدلالة على كسرة الحكم لان زيادة اللفظ لزيادة المعنى  
 ولا معنى يماسب سوى السدة وتوير الثاني انه مع اعادة الجار لا يكون ما يقتضي بالفعل  
 الى السمع هو ما يقتضي الى ما قبله فكان الربط الثاني غير تابع للربط الاول بل كل منهما  
 مستقل بالحكم وانما قال ادل لان الدلالة على كسرة الحكم حاصلة بتقدير الفعل المرفوع  
 وعدم تقديرية بنفسه سواء تكرر الجار او الكثر بالاول فقط وكذا الدلالة على استعمال  
 بالحكم حاصلة في الجملة لان العطف في حكم تكرير العامل ولكن لم تقطف قوله واستعمل  
 على قوله يكون فلا يحتاج الى مؤنة توجيه الاولي توير على الثاني فكذا حقق الكلام  
 ووجد السمع لا من عن القلب لانه معلوم ان لكل واحد منهما اما اذالم يومن باللسان  
 معلوم ان لكل واحد منهما اما اذالم يومن باللسان نحو ثوبهم وعبيدهم بارادة اليأس والعبيد  
 فلا يجوز الا افراد لا مكان اشتركتهم في ثوب واحد وعبيد واحد فيحصل التمسك بالمخاطبة وقوة  
 الوجوه الثلثة انما تفيد صحة افراد السمع ولا يصلح شي منها لان يكون النكتة في اشارة  
 افراده من بين احويل على جهة وذكر بعض المفتشرين ان النكتة في ذلك الاشارة الى  
 ان مدركا نوع واحد هو الصوت ومدركا ثمة انواع كثيرة وما قبل من لزوم دلالة وحدة  
 اللفظ على وحدة نوع مدركات مدلول لا يدري من اى الدلالات هي مدفوع بانها دلالة  
 التزامية في اللزوم فيها من اعتبار البلغاء او بان اعتبارا منهم دلالة وانما كان الحادة



طبيعة خامسة هذا وانت جبراً لوجبت لكثرة مجرد مناسبة الافراد لوجه الكثرة  
 واجمع لكثرة لسلط عن الحدس لنا كما قال شيخنا فيلزم مخالف لجنه ونفسه  
 بهذه الابه حيث قال ابرقيت واع تنفكر في حقيقته وانما جازح يريد ان الصا  
 لما كان من عروف الاستعلاء كان ينبغي ان يمنع من المالك لكن غلبها الرأى الكلي  
 لما فيها من الكبر المستلزم لكثرة الطالبة للامه فتضا عفا الطالب لها  
 وضعيفان فيلبان قويا وقد اقتص المولف منا كلام اكثر ف اخصار لا  
 يخ من اضلال ويؤيده ايرئيد كلام الاخص من فعله الجلب العطف على شلها وكذا  
 يؤيده قراءة غث و ن بال نصب اما كلام سيبويه فيحمل كلامه لاسميته والفعلية  
 على اختلاف التقدير او على حذف الجارح هذه القراءة عن عند الوجه توجب  
 وحول الابصار تحت الخنوم فيقوت معها كسرة تحصيل الختم بعد الانصار  
 منها وانما ان الظاهر ان الوجه في هذه القراءة هو الاول لا غير لان الوجه الثاني  
 لا يكتم وقف هذا القارى على معهم وقد عرفت الوفاق على الوقت عليه ما  
 الزام فوجه علم الوفاق وعدم الاعتداد بخي لفته ففهمه من وجه وبالضم  
 والرفع اي ضم ادله ورفع آخره والعش بالفتح والقصر نحو البصر بالليل ومنه الكثر  
 فاعلم المفسر انهم يصررون الاشياء ابصار غفلة الابصار عبرة او انهم لا يرون  
 ايات الله في ظلمات كبرهم لما في اعينهم من العتاة ولو لا ان لا يبرون لانها لظهور  
 لاشع الظلم من رؤيتها الاضمر هو اعش وعيد وبيان لما يستحقونه وقد ذكرنا  
 المستعمل في المنع منكم من قبل ففسرهم بعذاب ولذلك لاي لانه يقع على  
 من الماء العذب لقفا بالنون المضمومة والقاف والحاء المحجمة وقد لا لانه  
 يقع المعطش ويرفته اي يكسره وكان القياس فاست جعلوا العين موضع لها  
 والفاء موضع العين فزاد فزاد غفلا ثم اشع عطفت على قوله والعذاب النكا

اي ثم اشع في العذاب تعميم معناه فاطلق على كل الم فادح بالفاء والحاء الململة اي تمثيل  
 فهو اعم منهما اي ان العذاب اعم من النكال والعقاب لانه يعتبر فيما اورد من العود  
 الى الجنات ولا يطلقان على الم لا يعتبر فيه ذلك بخلاف العذاب بعد اوسع فانه يطلق  
 على كل الم سواء كان بعد جنات لردع عنها او لا وبعضهم جعل صغير فهو اعم عايد الى الم  
 وفسره بان المعنى انما اذا كان الم اعم من العذاب الا اعم من النكال كان الم اعم  
 من العذاب والنكال بالضرورة ثم قال ومن ارجع الصغير الى العقاب فقد راع عن  
 سنن الصواب لعدم استقامة التوزيع هذا كلامه ولا يخفى عليك حاله وقيل  
 استقام من التوزيع وقد جرت عادتهم بان المزيد فيه اذا كان اظهر واشهر يقال  
 ان الشلال مشتق منه كما قالوا الوجه مشتق من المواجته والتقدير بالقاف والذال  
 المعجمة ازالة الغنى وهو ما يقطر العين والشراب واصل التبرع حسن القيام  
 بما يحتاج اليه المبرع فجعل ذلك ازالة للمرض لان له مدخلا ما فزواله والعظيم  
 تفيض الحقيق في كل من هذه الاربعة يستعمل في الجش والحوث وقدس ومن بعض الصغرين  
 كصاحب القاموس وغيره بين الحقيق والصغير وكذا بين الكبير والعظيم هذا وفي حاشي  
 السيد على الكسوف ان المراد بالتقيض هنا ما يدفع به الشيء عن فافاذا قيل هذا كبير وعظيم  
 دفع الاول بانه صغير والثاني بانه جدير ولما كان الحقيق دون الصغير كان العظيم  
 فوق الكبير الا ترى جريان العادة بالاختصاص يقال لا شرف والحسين الشريف فماتوا  
 من ليرتقيض الاختصاص مما لا يلتفت اليه فاضال هذه اليباحث هذا كلامه اذا  
 قوس ب يير ما يجاف اي من عذاب الدنيا او عذاب الدارين والظاهر انه اراد ب يير  
 معنى الجميع وقد صرح بعض الكاثر اللغويين بان ما يير لم ير بمعنى الجميع وانما جاء بمعنى القيمة  
 ومنه السور والحدوث امسك اربعا وفاق ما يير من ولو حصلت اضافة ساير الى الهمزة  
 اضافة قرينة جازكونه بمعنى القيمة هذا ويمكن ان يكون ذكر معنى التوصيف بالعظيم



لثلاثون ثم لم عظمت بالقياس الى قدرة العذاب او طاقه العذاب او قد الذنوب فان  
عظمة العذاب قد يكون بالقياس الى هذه الاشياء ومعنى التكميل في التكميل بديان  
التكميل في مساواة عذاب التوعير وربما يجعل للتعظيم وقد يخرج الاول بان الحمل على  
النوعية اظهر لاستفادة التعظيم من صريح وصف العذاب الدال عليه كجوهه وصيغته  
فيحصل في مساواة كذلك ليكون التثني في المتجاوزين من نوع واحد الذين  
محمضوا الى هذا اذا ارد بالذين كذا وانما باعيانهم كاني لهيب وامثاله اوسن عداهل  
التناقض على ان يكون اللام في الناس للجنس لا للعهد فكيف لا التقسيم قد يقال هناك  
رابع وهم الماحضون الغير المصحين وليسوا داخلين في القسم الثاني لعدم تخصيصهم  
على الكفر بل خاص بهم المظهرين الكفر لغرض والطبعون للسلام كما وقع لبعض  
الصحابة وهو حال ابن طالب رضي الله عنه السبعة والجواب انه عدم القرض للاربع اقتصارا  
على الاربعة السبع وانما الخامس فقد دخل في الاول فلول في بيان خبرهم فوصف  
الكفار والمصحين في اثنين وهما في ثلث عشرة آية وجعلهم مستترين في  
جعلهم فاعطين ماضيين على شق طول وتكميل ومصدقين مجرورين بالعطف على خبرهم  
ويمكن جعل الاول مصدرا والثاني فعلا وقصته بديان هذا ليس من عطف جملة  
على اقرين لم يطلب بينها الجوامع المرحمة لعطف المفصلة في مباحث الفصل والوصل  
بل هو من عطف مجموع على مقدمة سوقة لغرض على مجموع على اقرى سوقة لغرض آخر  
ولا يشترط فيه سوى التناوب بين الوضين لقولهم لا هو دليل لصالته الهمة  
وهو يشوبهما في التصانيف وانما ان يطلق على الرجل والمرأة ولا يقال ان نرو  
قوله ان عا سانه فتا نتر بد الرجر منها فجل اذا نزلت بها فبالا ومع تعقل قال  
صاحب العا موص كان مولد وانما جمع اسم ولو قد اصلها الوقر بفتح الهمة وضم اللام  
وهو الزيد بالربط وقيل الزيد وحده والمناجاة جمع منه ومن الموت والمراد انها مسفرة

على الناس وهم غافلون عنها آمنون من نزولها بهم ورو خال بالقسم اسم جمع دخل  
بنفع الراء وكسر الحاء الا نفي من ولد الضان وانس بمعنى ابصر ومنه قوله تعالى ان انت  
نارا والبشر بالبشرة ظاهر الجدل وقد يقال هو البصر الظاهر والبشرتهم وعدم استدارها  
بالشعر والريش كسائر الحيوانات والاجتنان الاستتار والاختفاء من الناس  
وفاية الاخبار التنبية على ان الصفات المذكورة متوافرة في الالبسة فينبغي ان يجعل  
كون المصنف بها من الناس وينبغي منه والاول جعل مضمون من الناس مبتدأ  
والمتن بعض حالهم كذا وكذا وفي السبعة منهم بعض الناس تحقير لهم واللام فيه الجنس فيمر  
على العهد لوقا فقه ما هو الظاهر من تلك القسمة ولان الغاية في قوله سبحانه وما  
بؤذين اكثر فتدبر ومن موصوفة جعلها موصوفة مع الجنس وموصولة مع العهد  
لنسبة التكميل الجنس اليهم والتعريف العهد المعين فعلى هذا لا ينبغي ان لا يظهر  
الكث في من ان الهمة لا يتنافى تلك القسمة وقد اضطررنا في هذا المقام ان لا  
سند او قد يجعل قوله ويجوز ان يكون التعريف العهد عدلا لتسليم القسمة لا لقوله والام  
التعريف في الجنس لا يخرج بعد واختصاص الالبان دفع لما يترأى هنا وتقريره  
من وجهين الاول ان المناقذين كما انهم لم يكونوا مؤمنين بالله ولا باليوم الآخر  
هو حقه فكذلك كانوا الاو منون بنبوة النبي ولا يشي مما جاء به اقتصر سبحانه في حكاية  
نفاقهم وخداهم على اظهارهم الالبان بالمبدأ والمعاد فقط وذكر وجوب ارجع الاول  
ينظر ان الى التقريرين صا والاخير ان الى الثاني واشاروا بالحال المعجلة من الحياة وجا  
الالبان بالمبدأ والمعاد ويظنون سبي المعقول الى فيها ينظرون المسلمون مخلصين في نظر الى  
انهم اهل كتاب وقد حصل مبني للفاعل الى فيها ينظرون انفسهم مخلصين فيه وفيه نظر  
فانهم ان عرفوا مخالفة عقيدة المسلمين في ذلك فلا ينظرون اخلاصهم فيه والا فلا تناق  
فوقهم وهذا قد يذكر بها وجه خاص وهو ان لم كان فرضهم المبالغة في خلوصهم

قوله  
فانما  
نفس  
كان  
الظهور  
ان  
الالبان  
بالسند  
والعنا  
وقوله  
فانما  
نفس  
كان  
الظهور  
ان  
الالبان  
بالسند  
والعنا  
وقوله  
فانما  
نفس  
كان  
الظهور  
ان  
الالبان  
بالسند  
والعنا



بأنهم تركوا عقايدهم التي كانوا عليها والمعاد واعتبروا أنهم كانوا هم وأنهم يعتقدون  
 للباطل من عقيدتين بالتضليل ختموا الإيمان فذلك لأنهم كانوا قائلين بسبب الأصول وأما  
 بقوة بيقينهم في الإيمان بما اعتدوا به من ذلك وأما ما في بعض الجواهر من حمل قوله بأنه  
 وباليوم الآخر على أنفسهم من الإيمان فمحمل صحيح وأما من جعله قسما من الله سبحانه على عدم  
 الإيمان بحمل قوله ثمادما هم يؤمنون عطفاً على محذوف أي ما آمنوا وما هم يؤمنون والمحق  
 أن أمثال هذه المحامل مما يجب تنزيه تفسير كلام الله سبحانه عنها لأن الله العبد والتوفيق  
 بما يفيد في غاية ما وإن كان مفرداً وهو هذا المعنى المصدرى حقيقة وفي الاربعة  
 الأولى مجاز من إطلاق المصدر على المفعول والذال على المفعول لا في آخره ووقاات المرددة  
 توصية للوصف بالآخر على الوجهين فالأول ما من عند المبدأ والآخر ما انتهى عما والمبدأ فقط  
 والأخر كونه تعليلاً للذال فقط والوصف بالآخر مخفي لأن بعده مدة غير متناهية بخلاف  
 الأول ما استعمله الاستعمال دعاء الشخص للغير بالنفس وكان اسماً كان متشعب  
 الظاهر ذلك في التفسير متعلق بباطن وبشأن بالتفسير والقرآن لم يقلهم أمنا  
 يفيد مزيد الإتمام بشأن الفعل والكشف عنه وإن الالتفات إلى المفاعل لا جمل قوله  
 سبحانه وما هم يؤمنون بعكس ذلك تحصيلاً للمبالغة بسلك الطريق الكفاية لأن انحراطهم  
 فسلك المؤمنين من لوازم ثبوت الإيمان لهم فنفي اللازم لينتفح الملامح ولذلك  
 أي ولأن القصد إلى المبالغة في نفي الإيمان أكد النفي بالباء وأطلق الإيمان مع أنهم قديموه  
 فكان نفي المطلق يستلزم نفي المقيّد وبما جعل قوله وأطلق الإيمان استنباطاً منقطعاً  
 عما قبله وهو يجب ويجوز أن يفيد فيكون المنفرد بأنهم بالله واليوم الآخر لا مطلق  
 الإيمان وهذا النسب بالوجه الثالث من الوجوه الاربعة لأن من تقوه غرضه هذا  
 الكلام الرد على الآسام وتقوه أي تكلم وفادح القلب مضروب بالمحالية من فاعله والظاهرة  
 بكسر الكاف وتخفيف الراء طائفة مشبوهون إلى محمد بن كرام بالتخفيف وقد يقال كرامة

يقع الكاف وتسمية الآراء والأول أصح وهم يوافقون المعتزلة في أكثر أصولهم وبما انفك  
 فإن الإيمان هو مجرد التلقظ بالسماة بين وأن خلاص التصديق العقلي لا ينفك عن  
 والمؤمن صاحب الصبغة خاصة والمؤمن بغير الميم وقديس وخدايمهم كما ينعرض لما  
 في الك في من له خلق سبحانه لهم لا يصح لأن الحكيم الذي لا يفعل الشيء لا يفتن بآء  
 على ما هو من الله لا يفتن من الله شيء وكونهم لم ينعسوا خديعة ظاهر لأنهم أهل الكتاب عالمون  
 بتقدسه سبحانه عن ذلك وأنه لا يفتن في غير خافية وإنما قال على حذف المضاف بينهما  
 على أنه لا يصح أن يراد بلفظ الله رسول مجازاً فإن لفظ الله لا يطلق على قبره سبحانه حقيقة  
 ولا مجازاً كما أطلقوا عليه ولا تنطق أن قوله أو على أن معاملة الرسول كخلاف لهذا  
 وأما أن صورة ضيعهم في الظاهر من الكلام استعارة فيسلك شبه الهيئة المنتزعة  
 من الجانبين وما جرى بينهما بالهيئة المنتزعة من الخادع والمخدوع والمخلع والمخادع بينهما  
 وضع الله بكسر عطف على ضيعهم ونسبه بالعطف على صورة ليس بصورة كما لا يخفى  
 على من لادون وواو وهم للحال واستعداداً مضروب على العلة بضع الله أو ما جاز  
 أمثال الرسول بكسر عطف على ضيع وإعراء عطف على إغراء وعطف على ما  
 عليه الاستعمال فاسد ومجازاً مضروب برأوا أمثال وصورة ضيع المخادعين  
 خبران ومتخادعين يحمل التثنية والجمع ويجوز أن عطف على قوله والخادع يكون  
 بين اثنين وربما جعل جواربها مستطافاً فسلك ما قبله وهو جيد لأن الإيمان كافر بين  
 يقول وهو خاص بهم فكذلك الإيمان أو استيناف كانه قبل ولم يدعوا الإيمان كافرين كما ذكره في قوله  
 وما غرضهم من ذلك فقال يجادعون والوجه الأول أولى إذ ليس المخادعون أمراً مطلوباً بالزائد  
 بل الغرض هو ما كثر إليه بقوله وكان غرضهم في ذلك يكون الجواب بخادعون بشافيا  
 للمبالغة أي المعارضة والمصادفة وفي بعض النسخ المبالغة وهو تخفيف والمبالغة  
 أن يفعل الشخص مثل ما يفعل صاحب الغلبة واستصح جواب لما أي خضعت تلك

والمؤمن صاحب الصبغة خاصة والمؤمن بغير الميم وقديس وخدايمهم كما ينعرض لما  
 في الك في من له خلق سبحانه لهم لا يصح لأن الحكيم الذي لا يفعل الشيء لا يفتن بآء  
 على ما هو من الله لا يفتن من الله شيء وكونهم لم ينعسوا خديعة ظاهر لأنهم أهل الكتاب عالمون  
 بتقدسه سبحانه عن ذلك وأنه لا يفتن في غير خافية وإنما قال على حذف المضاف بينهما  
 على أنه لا يصح أن يراد بلفظ الله رسول مجازاً فإن لفظ الله لا يطلق على قبره سبحانه حقيقة  
 ولا مجازاً كما أطلقوا عليه ولا تنطق أن قوله أو على أن معاملة الرسول كخلاف لهذا  
 وأما أن صورة ضيعهم في الظاهر من الكلام استعارة فيسلك شبه الهيئة المنتزعة  
 من الجانبين وما جرى بينهما بالهيئة المنتزعة من الخادع والمخدوع والمخلع والمخادع بينهما  
 وضع الله بكسر عطف على ضيعهم ونسبه بالعطف على صورة ليس بصورة كما لا يخفى  
 على من لادون وواو وهم للحال واستعداداً مضروب على العلة بضع الله أو ما جاز  
 أمثال الرسول بكسر عطف على ضيع وإعراء عطف على إغراء وعطف على ما  
 عليه الاستعمال فاسد ومجازاً مضروب برأوا أمثال وصورة ضيع المخادعين  
 خبران ومتخادعين يحمل التثنية والجمع ويجوز أن عطف على قوله والخادع يكون  
 بين اثنين وربما جعل جواربها مستطافاً فسلك ما قبله وهو جيد لأن الإيمان كافر بين  
 يقول وهو خاص بهم فكذلك الإيمان أو استيناف كانه قبل ولم يدعوا الإيمان كافرين كما ذكره في قوله  
 وما غرضهم من ذلك فقال يجادعون والوجه الأول أولى إذ ليس المخادعون أمراً مطلوباً بالزائد  
 بل الغرض هو ما كثر إليه بقوله وكان غرضهم في ذلك يكون الجواب بخادعون بشافيا  
 للمبالغة أي المعارضة والمصادفة وفي بعض النسخ المبالغة وهو تخفيف والمبالغة  
 أن يفعل الشخص مثل ما يفعل صاحب الغلبة واستصح جواب لما أي خضعت تلك



الزينة المبالغة وكان بالتخفيف وقد يقال بالتشديد ويطلق بين الفعل يقال  
الزمان بجوارته اى صابره دايده واصل الطرق الاثبات ليله والمراد بها ما يصيب  
غيرهم من الغارة والقتل والسر وخمير منابتهم للسجين والمناذرة اظهار العداوة  
دايرة الخداع اى مضرة ومسا آتة ويحق اى يحيط وحاصل هذا الوجه ان  
المخادعة الجارية بينهم وبين الله تعالى والمؤمنين مقصورة عليهم لا يتجاوزهم والمخنة  
وما يضررون بتلك المخادعة لانفسهم حتى ما يترتب على المخادعة مخادعة تسمى للتب  
باسم السب وكل الحمل على المشاكلة بل هو اولى لان ذلك مجاز في المرتبة الثانية كما لا يخفى  
او انهم في ذلك اى في ذلك الضع وتلك المعاملة وحاصل هذا الوجه ان المخادعة  
في الحقيقة انما جرت بينهم وبين انفسهم حيث اوقعوا فيها او وقعوا بها او وقعتم فيها او  
ويجادعون على هذا الوجه حقيقة وعلى الوجه الاول مجاز الا ما في جميع امثله بمعنى الاول  
والفارغة الله الخالية والادامال التي لا حاصل لها لان المخادعة متعينة بها كمن  
مستور وهو ان الخدع والمخادعة سرى كان في لزم لا يتصور الا من اثنين فخصيص  
بذلك محكم وايضا قد ادا الفرات على المنقلوب التي صاها تان القراءتان قد ثبتا  
بالقوة فلا معنى لغيره في غيرهما وترجم الاخرى ويمكن توجيه كلامه بان اقتضاه  
الاثني عشر يحصل من جوهر لفظ المخادعة بخلاف الخدع وليس غرضه تزييف الاولى  
بل توجيه اختيار الباقيين للثانية فتأمل وفرق يحددون بضم الياء وتذمير  
الذال المكسورة ويحددون بالفتح والتشديد وظاهر كلامه ان النصب ينزع الغافض  
على التقديرين الاخرين فقط هو كذلك ان ثبت اختراع بمعنى ضاع لان عمل  
الروح او متعلقة بالاول مذهب بعض المتكلمين من ان الروح جسم لطيف حال في  
القلب والثاني مذهب الفلاسفة القائلين بتجرده وتعلقه بالارواح الحيوان الذي  
معدنه القلب اويشبهه لا يريد ان يطلق النفس على الاراد انما جاز مرسل

من تسمية السب باسم السب او استعارة واصل الشعر وهو العلم المستنيط  
وقيل الحاصل بالحواس والشعور بالسكر الثوب الذي على الحسد تسمى به الشعور به كما  
البعث له وربما اطلق الشاعر على العلامة ايضا تعالى في قلوبهم مرض استنبأ  
كانه قيل ما سبب عدم شعورهم فاجيب بان قلوبهم مرض ويحتمل ان يكون مقرة  
لعدم شعورهم التي يحمل بها الصغيرة للنفس المدلول عليه بالنفسانية ولاها  
مانعة بيان لكون العلاقة من المشابهة للمرض الحقيقي المانع من سلامة الافعال المؤدية  
الى زوال الحياة المزاجية المجاذبة مخزقا يقال عرف سنانا اذا سمى بعضها  
حتى نسمع لها صوت وهو كناية عن شدة الغيظ كما ان غصن الانامل كناية عن غلبة  
ان اراد بالتحرق الاحراق لما اشترى من الحسد كالتار وما حسن قول الشاعر  
على كيد المحسور فان حبرك فالتار بالكل بعضها ان لم يجد ما ياكله وكانه ضمن  
التحرق معنى التحرق والتحرق قد جاء على فزاد الله عنهم كان الانسب بما هو  
من الحمل على المرض الحقيقي لانه يقول فزاد الله تألمهم والاشادة الرقعة فزاد  
ذلك بالطبع المستفاد من كلامه هذا وما قبله انه جعل جملة فزادهم الله مرضا جملة  
خبرته وبعض الغشرب جعلها انشاده اعلمهم وليس بعيدا من الخوض في غفلة  
المجذوب ساكن الواو والضعف مؤلم بالبناء للمفعول لا الفاعل لانه لم يثبت  
فعليل بمعنى ففعل كسر العين ووجه الالتفات ان العذاب شدة كانه يتألم من نفسه  
كما وصف الضرب بالجميع واول البيت وخيل قد ذلقت لهم كليل الواو واو  
رب التكثيرية والملاذ بالهيل الحيش وذلقت الى تعذبت والغرض وصف نفسه بكثرة  
ممارسة الحروب وفود الكتاب على طريقة جرحه اى على طريقة استاد الجاهل  
وقد يقال ارادته من قبيل الاستناد الى المصدر لان العذاب لم يفوق قوة المليم  
كما في بعض من الشكف وهو قولهم انما فان الظاهر ان اخبار من صدر



الايان منهم والمناصب حوان جعلته انت فهو متحقق للخير ايضا الى شطاريهم  
 جميع شطروهم وسد يد الخبث والمراد انهم كانوا مكذبين بقلوبهم دايما وبالاستم  
 ايضا اذا خلوا الى شطاريهم قوله للباغية او التكملة اي الزيادة في كيفية  
 الكذب او كنيته وبن الشيء قيل الاول وموت الميامم الثاني فان المناقب بمجة  
 فكذلك بون استقارة مصححة تبعية لانه على استحقات العذاب هذا انما  
 يستقيم على قرآنة عاصم والكاتب وحمة لا على قرآنة الباقيين انك كذبات  
 صل على قوله هذا بن شير الى كواكب تارة والى القمر تارة والى الشمس اخرى وغرضه  
 الغرض والتقدير ليس يدل على بطلان دعوتها ويرشد قومه الى عدم صلاحيتها الا  
 وقيل قوله اني سقيم وقوله بل فعل كبرهم وقوله ملك السام ان سارة اختي وغرضه  
 الاول سقيم لعلمه ذلك بالحو او بامارة من النجوم او اني سقيم الان غيظي  
 من اتحادهم الله دون الله وفي الثاني ان القسم الكبير اذا لم يقدر على دفع المضرة  
 عن نفسه واتباعه فكيف يصلح للالوية وان عظيمه كان هو الحامل على كسر ما وفي  
 الثالث الاخوة في الدين عطف على كذبون او يقول رجع الاول للمقرب وللمدة  
 عن محلل الاستيناف بين ابرار الصلة وقدير حج الثاني باقتضائه كون الايات على  
 منط واحد من مقدار قبايحهم والدلالة على ان الحق العذاب اليم بسبب كذبهم الذي  
 هو ان احوالهم في كفرهم ونفاقهم فما ظنك بسببها ولا يخفى ان على تقدير عطف  
 على كذبهم يكون النجوم حلة لاستحقاق العذاب فلا يدل على تحريم الكذب كله على قرآنة  
 عاصم ايضا فاعلم ان ادور بما قيل مراده ان اهل الاتعاظ بهذه الآية من عبيد  
 الارض من المسلمين الذين اضرموا نار الحرب بقصيا وعدوانا ولم ياتوا ببطلان لم يقع  
 ذلك منهم فزمن النبي ص لا يجده مدة فافهم وكلاهما يعان الى العباد مع كل  
 خاتر والصلح بهم كل نافع وفي العبارة مناقشة لانه يقال كلاما رجلين قام الاقاما

قال الله تعالى كلمنا الجنتين انت اكلمها والقاصي والمحقق قال عند تفسير هذه الآية  
 افراد التخمير لافراد كلمنا ومع الحروب ان انا ربها والملااة المعاونة والهرج  
 بسكون الراء وقوع الناس في فتنة واختلاط وقتل والمرج بفتح الراء الكفة  
 والعلق والاضطراب وانما يكون راءه للازدواج مع الهرج وانما  
 متخضرة في السارة الى الله القصص قصص افراد كانهم لما تنوعت الاف رتبه  
 ان غاية اعتقاد المؤمنين فيهم انهم يخلطون الاف رما لا صلاح فاجابوا بانهم  
 مقصرون على محض الاصلاح من غير شوائب كانهم تصوروا ويجوز  
 ان يكون قولهم ذلك على سبيل الخادعة ومع كون قوله نعم ولكن لا يسعون بمعنى لا  
 انا علمهم المفردون واللام بتصور المخادعة للاستيناف فان الكلام اذا  
 ورد جوابا كان امكن فزمن السام والابدل من حرفي التاكيد والطلايع جميع طليعة  
 وهم مقدمه الجيش والمراد ما يصدر به القسم غالبا وان المقررة عطف على الا  
 وتعرف الخبر عطف على قوله للاستيناف ووجه دلالة على الباقية والرواية بعيد  
 قصص المسند على المسند اليه كما هو المشهور بخوزيد الكريم وقديفيد قصص المسند اليه على المسند  
 نحو الكرم التقوى وهذا النسب بالآية فيكون قصص قلب وتوسيط الفصل  
 وهو بعيد تاكيد القصص على الاول وتاكيد نسبة الاف على الثاني وعلى التقديرين  
 يفيد طليعة الرد لما ادعوه ويفيد تعريفهم فكما ان تعريفهم زائد على اصل دعواهم  
 القصص على الاصطلاح فكذلك ما يفيد زائد على اصل القصص الوارد ذلك الدعوى  
 والاستدراك بلا شعور ان دلالة على انهم مفسدين ظهر ظهور المحسوس  
 لكن الحسن لهم ليدركوا ذلك على المصدر والتقدير آمنوا ايماناً مثل ايمانهم  
 ومن هذا الباب ان من نفى الجنس عن الايجاد فيه خواص المقصورة اذهم ليسوا  
 معاً وبكلاً وجميعاً حقيقة ولكن لما اتفق منهم في ابدانهم والكلام والابصار ونحوها



المقصود وصنعوا بذلك وقد جهما الى الجنبين المطلق والكامل منه واول  
البيت وادبها وكما نجها والمراد التلهف والتأسف على الوطن المألوف  
والعيش الباقى حين كان حيث الناس ما كانوا لا يهتد بهم فتور وحين  
الزمان زمان طيبا لا يهتد فتور منه اهل جلدتهم يقال فلان من جلدتنا  
يرى من ذنبا وعثرنا فالحسن حذف لفظ الهل كما في الكف والالم يقيد  
النسبة لان الالبات توجب الى الفيد كالتف كالتف في موضع فيه شعرا بان  
اصل الايمان حاصل لهم من هذا الغاية انما ثبت ان التبيين للتعقيد لا للترغيب  
الظاهر المستدلين بالاية هم الكرامة والاشدلال بها يوافق مذاهبهم عند  
التحقيق كما عند قوله نعم ما هم مؤمنين ولذلك لم يوجب الى الجواب عنه  
لاعتقادهم فسادهم ينبغي ان يحل قولهم انؤمن كما آمن لتفهاء عن عقولهم  
بينهم اذا خلوا الى شيئا طينهم اطلع الله سبحانه الرسول عليه انه جواب بل هو  
به المؤمنين والاكثافا مجابرين بالكلية لا منة فليس وما صدرت به  
هو قوله نعم وقوله الناس من يقول آنا وقد يقال في دفع الكثر ان المراد بقولهم  
ان بق آنا هو الاجازة عن حدوث نفس الايمان ويقولهم هذا هو الاخبار عن  
حدوث خصوصهم فيه ووسطه قولهم لان اقرارهم السابق كان ملما عند  
المسلمين منهم غير محتاجين الى اظهاره عليهم وانما الكلام في خصوصهم فيه واجبا  
فان قولهم المؤمنين ينبغي ان يحل عن نقص كما انوا يظنون شيئا طينهم بقولهم  
انما نعلم انما نحن مستنون ولذا قال بعض المفسرين قالوا آنا ايراضنا بآنا  
هذا ولا يبعد ان يحل قولهم آنا في احد الايتين على الاثر كما يقول القائل است  
بآنا وفي الخبر على الاخبار فان حلت آنا عليه لم يحج الى توجيه آنا عنه  
انما كيد يقال فيه حجة العبارة بقول على الخطاب ليس بذلك وقوله حجة

صبيغة المحجول سر لهما غيرك ليقصر معنى آنا فان تقديره اذا  
سخر وانتهى من سخرهم الى شيئا طينهم كما يقول احد الله اليك واحد منها  
الكيد منه ما ثلوا شيئا طين فلفظ الشيئا طين استعارة صفة  
فاطوا المؤمنين جواب عما يقال بان المؤمنين مكررون آياتهم  
وترددون فيه فكان حق الكلام الملقى اليهم ان لو كيد ولو باصية  
الكله فكيف انوا بالغلظة الخالية عن التاكيد والشيئا طين يعرفون  
حالهم من غير تردد وفيه فكيف انوا بالاصية المؤكدة والجواب عن حكاية  
الغلظة والاصية ما اشار اليه بقوله لانهم قصدوا وعنه حكاية التاكيد وتركه  
قوله لانه لم يكن لهم باعث في محضه ان ترك التاكيد كما يكون لعدم التاكيد  
فقد يكون لعدم الباعث والمحرك في جهة المتكلم وعدم الرجوع والتبدل  
من جهة الاعم والتاكيد كما يكون في لازمة الرد والانتكار كما هو المشهور  
بين العلماء المعاني فقد يكون صدق الرعية وقوة المحرك في المتكلم وسيل الرجوع  
والقبول من ان مع هذا والاول ان يحل قولهم المؤمنين آنا في محض  
المكر كقوله المكر لما مع من قبل الانتكار على عدم المتكلم فكانهم يدعون ان آنا  
بالايمان لطورا ما رآه مما لا يصور ان كان ليجابوا الى ما كيد ولانهم  
عليك كان المحل عدلان كما قلناه سابقا لان المستخبر بالشرايح  
ان ليس تأكيد باعتماد معناه الظاهر بل باعتبار الاعم معناه وصاحب  
فان ما جلت لك فجله تأكيدا باعتبار معناه الظاهر واعتبره في الحكم  
معناه اي نحن معكم قلوبا ومع اصحاب محمد صلى الله عليه وآله الله فقط فقد  
تعاكس الشبان كثرنا الغفلة لعدم لان ما لاجله التاويل فهو باقيا وسيل  
اولى وحق والعرف عن الظاهر بعد الجابة افرق والحق او بدل منه بدل



هذا الكلام هو الذي هو في الحقيقة  
الاستعارة المستعارة من الكلام  
الذي هو في الحقيقة الاستعارة  
المستعارة من الكلام الذي هو في الحقيقة

استئناف هذا الوجه وجوه الوجه وهذه نوصف  
الفصل في كلامهم مع شياطينهم واما في حكاية فلموا فقترها هو بمنزلة كلام واحد  
محاذهم على استنارهم لا يفرض صرف الاستعارة عن معناه لان السجوة  
محال عليه جازا لا يرى الى قول موسى على تينا وعليه السلام اعوذ باقتان اكون من  
الجاهلين في جواب اتخذنا من واد قد اوله بوجه اربعة الاول للمراد بالاستعارة  
جواه الاقوى اما على سبيل المثال كذا او الاستعارة المصروفة الطبيعية بعبارة  
الثاني في القدر وحاصل الثاني ان المراد به ارجاع وبال استنارهم عليهم  
وذلك ما قصده به الهم كين يريك بحر قنطرة وتر ميرة به فصيصة فكانت  
تستمرى به وقد رتجها من مقصوده من المؤمنين عليهم في الدنيا يسترايدهم  
يوما فيوما لتضاعف خبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكلام استعارة  
ايضا وحاصل الثالث للمراد ما يلزم الاستعارة ويترتب عليه في الكلام مجاز  
من نسبة اللزوم باسم المعلوم او المستبب باسم السبب وحاصل الرابع  
ان الاستعارة تمثيلية كما في قوله تعالى فندبر وانما استوفى به  
اي بهذا الكلام المصعب باسمه فتم والمراد الاستئناف الخوي اعني ابتداء الكلام  
واقطاعه عما قبله ولك حمله على الاستئناف البيان كان قاطعا يقول ان هؤلاء  
الذين شأنهم في هذه المرتبة الشاعرة الفضايلة ما يصير امرهم وما حال حالهم وكيف  
معاملة الله جل شانهم والمؤمنين معهم لا يورث الى لايتان والتكايات  
جميع تكاثر يقال تكاثر الاعداء تكاثر اذ وقع بهم القتل والجرح والمراد هنا  
العقوبات بالرب والسما ونسرف والتمتاد بفتح السين الترفيع  
والرماد ويمد بهم يضم الياء من الاعداد بمعنى اعطاء المدد والمعتد للمد  
او رده وجوه ثلثة حاصل الاول للمزيد من المدد بمعنى الزيادة وفطناهم

هذا الكلام هو الذي هو في الحقيقة  
الاستعارة المستعارة من الكلام  
الذي هو في الحقيقة الاستعارة  
المستعارة من الكلام الذي هو في الحقيقة

متعلق به والمراد زيادة الزين والظلمة بسبب الخذلان وتكليف الشيطان  
وحاصل الثاني ان يمد هم المراد في العمر على الخوف والايصال وكلام من فطناهم  
ويجهلون حال من صيره وحاصل الثالث ان يمد هم بمعنى يزيد هم كما في  
الاول ولكن المراد زيادة المال والاعوان وفطناهم متعلق بجهلون  
والجمله حال من صيره يمد هم ومصدق ذلك لا اي ما يصدق كون الاضافة  
اليهم قرينة المجاز انما لما كان اسناد المد الى الشياطين حقيقة اطلق الخي  
ولم يصف الى الكفار لعدم الاحتياج الى القرينة بخلاف سندا للمد الى الله سبحانه  
فان لم يكن مجازا احتاج الى قرينة فاضاف الطغيان اليهم لذلك اعني  
الهدى بالجاهلين العمد اوله ومهمه ارجاءوه في مهمه اي رتب مغارة اطرافها  
متصلة مغارة اخرى خضرة النار بالنسبة الى الجاهلين الذين لا دراية  
لهم بمس كنهها فقوله اعني الهدى صفة مهمه جارية على غير من له وقبل اعني  
فعل ماض بمعنى اخفى وقاطعه صفة المهمه والهدى مفعوله فاضا الى اراهم  
او زانية المصدر المول من لم يكون لنا فاعل بعين والاي ولا لم يكن واحد  
الفوصين فاضا بان كانا ماضيين معا او غيرناضين والمجد مجمع شعرا لاس  
والباء للبعية والازع الممتح من الشعر والورد ربحم الدالين فتابت هتان  
الصبي واراد بها اصول الاسنان التي تناثرت رؤسها والطويل العمر العمر  
الطويل والمجند بالجيم والزال المجد القصير وفرض ان عمر الشكاية من  
تبدل الشبان الشيب وفي قوله كما استنري السلم او تنصرت اليه الى قصير حيلة  
بن الهم من ملوك الضالين وقصة تنصرت بعد سلام شهيرة والمعنى انهم  
اخطوا وقع لما يقال انهم لم يكن لهم هدى فكيف استبدلوا به وقوله او اختار  
واوقع لوجه اخر حاصل للمد الاستعارة ليس بمعنى الاستبدال بل بمعنى الاحتيار







منها وقد نظر اليها من حيث الانفراد والاستقلال حتى كان مضمونها مغاير لمضمون  
 فيعطف عليها كما قالوه في قوله نعم يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم ان كان الفصل  
 نظرا الى كونها ماثلا لما قبله وفي قوله نعم في موضع آخر ويذبحون بالواو ان الوصل  
 نظر الى فتح الاولاد لكونه كسوء عذاب للاباء صار كأنه جنس آخر مغاير لهذا المعنى  
 والاكثر من قبيل الثاني فان تركهم في الظلمات المتراكمة التي لا يترأى فيها شيئا  
 كأنهم مغاير لغيره اذ هاب الخوف هذا الاول الذي يفيض عن التعريف والتأكيد ويقول  
 الا يرى كيف عذب ذلك على نسق ما ذكره في ذلك وفي وصفها العياية محمد  
 اي لا يبصرون فيها ورمحا جعل لا يبصرون حال من المفعول الاول فلا حذف  
 وتركهم في ظلمات الاولى كما في الآية والجزالة للعدة للاكل ومنتنة  
 اي يتناولوه و آخر البيت يتضمن حسن بنائه والمعصم القصم بالثقاف والعقاد العجة  
 كسر الشئ بمقدام الاسنان والمعصم موضع السلول من الت عدد والمعاد ان قلت  
 عدوى وصيرت طعمة للسماء وظلماتهم ظلمة الكفر في ذكر وجودها لانه جمع الظلمات  
 الاول لان على تقدير عودهم الى المناقين والثالث لشمس على تقدير عوده  
 الى المستوفين ايضا وكان الفعل غير متقدر فلا يبصرون بمعنى ليس لهم ابصار  
 وهو ابلغ من تقدير المفعول ان كان عاما محولا لا يبصرون شيئا لمن اناه  
 يريد ان المثل له عام لكن لا يخفى انه عود ضمير ملهم الى المناقين يقتضي كون المثل  
 حاضرا بهم خاصة وان كان فتعصب حاله للعلوم فتأمل تقريره في قوله  
 لقوله من رب الله وما نطق به السهم من الحق هو ملكنا الشهادتين وقيل قولهم  
 آمنا بالله باليوم الآخر ومن انزعطف على هؤلاء وكذا من صرح والاحوال واصطلاحهم  
 المواهب القافية على العبد في الرب تعالى والارادة شرارهم ناله الجنة يتبعهم في قلب  
 الت كسر في مبادي امره فاذا استحكمت وشملت سرتهم عن ماسوى المطامع

بالجمل

بالكلية فهي المحبة هذا في كلام الراغب ومن لم يبح له احوال الارادة فادعى احواله  
 ولكل وجه اذ مثل عطف على قوله مثل والمثل له على هذا الوجه هم المناقون  
 خاصة وابوان بنطقوا السنتم فيه انهم نطقوا بكلمة الحق حيث قالوا لا اله الا الله محمد رسول الله  
 لانهم منافقون مبايعون في اظهار الاسلام ولعل لسنتم  
 فذلك لما كانت غير مطابقة لقلوبهم جعل النطق المذكور كلاما نطقوا به  
 اذ اسمعوا الى هم صم والمجلة جواب مقدم واذنوا الى اسمعوا واصغوا واصم  
 واصغوا والبيت الثاني خبر مبتدأ محذوف اي انا اسم وقد ضمنه معنى الا ان من  
 التغافل فلهذا يعين واطلاهما اي اطلاق هذه الصفات الملحة على الثاني  
 على طريقة التسمية للبلغ المحذوف الاداة والمسمي شاكي القلوع اي عاذا  
 من الشوكة واصلة شاكي ففعلت العز الى مكان اللام والمحذوف من حذف في  
 الحروب واللب جمع لبة وهو ما يلزم من الشعر على تلك السدور فبقيت يقال فلان يغلم  
 الا فغدا اي ضعيف المقلقين من افلق الشاعر اذ ان في شعره بالعجب  
 ويصعد حتى يظن الجهور استعمار الصعود المكان للعلو الرتبى ورتب على  
 ذلك ما يترتب على هذا من ظن الجهور قبل البيت تصور في وصف علو المدوم حيث  
 اثبت هذا الظن للجهور وجوابه ان في ذلك زيادة المباغرة في مدح الشاعر بان  
 ظن كونه محتاجا لما يصدر عن المتأخر في الجمل اذ العاقل يعرف لما تسمع افناه  
 عما سواه فلا حاجة له في التأمل في ظن هذا النطق اسد على ان البيت بعض الخواص  
 في مدح الحاج اي انت اسد وبعده هلا برزت الى غزالة والوعايل كان قلبك في ضاعي  
 طابرو عا متعلق بسمد بلا حظة ما يلزم من الجواة الا انه مستعمل في معنى مجترى  
 وصايل لان الغرض ان اسدا في البيت مستعمل في معناه الحقيقي على ان الكلام تشبيه  
 محذوف الاداة والتشبيه على ان يكون كوكب ذير مجترى وذهب بعضهم الى انه استعارة

وانما زاد قوله وانتق فقام المثل الثاني  
 لبيت من الشاعر  
 فليس المراد بالتشبيه الاستعارة  
 التمثيلية



ولما بان ان يطلب من حوسبنا على المطلق والحق المستبرخه الجاحين <sup>جئت اذا</sup>  
 الصبر الى المستبرخه وهم واحويه او المبتدء المقدر وهو هم والفكر يقارب معنى النتيجة  
 وهو قول المحاسب جميع الاعداد المحسوبه فذلك كذا كالحمد له لقول المحدثه والمولفه  
 لقول لا حول ولا قوة الا بالله فهي الى الاوصاف المثلثه على حقيقتها الى ان لا يثبت  
 لهم على هذا التقدير حقيقة القسم واليك والعلم ذواتها لا الامر المستبرخه بها كما مر في  
 الوجوه التي سبق وليس المراد بالحقيقة خفت المجاز لان الاوصاف المثلثه على الوجوه التي سبق  
 مستعمله في معانيها الحقيقية ايضا اذ الكلام تنبيه بليغ لا استعادة كما عرفت هذا  
 ولا يخفى ان التمثيل المذكور في الوجوه التي سبق يتأتى منها انهم ولا وجه لعدم تعرضه الا  
 اصالة عدم حذف الاداة من اكتناز الاجزاء في تضادها ولا يصحها تلاصقا  
 سديدا وحرصا في ليس فيه تجاوب وقناة صفاء اى رجع مصمت غير محجوف كالقصب  
 وصمام القارورة بكون القارورة مستديرة لا يعودون ما ورد وجوبها ثلثه في الاول  
 الرجوع بمعنى العود فيتعين بالى على الثاني بمعنى الاقلاع والانهاء وبعد معنى و  
 على الثالث عدم الرجوع كفاه عن التخيير والامر وهذا الوجه يناسب عود الصبر الى المستوي  
 او بايهما شئت فخره ان اول الاباحه لا للتخيير فان الخفاة فرقوا بينهما بصحة الجمع  
 وعدم كثر وجع هذا او اختها واسم بالرفع عطف على نبيج الجنوب في المصير السابق  
 وهو عفا البرئى الجنوب مع الصبا عفا اى درس وادى جمع اية بمعنى العلامة والصبر  
 لمنزل الجنوب ونبيج الجنوب والصبا هو بهما شئ واحد هما بالسنن والاخر التخيير  
 والاسم الاسود والادنى القوي من الارض وصادق الزعد وبعض النسخ صادق الود  
 اى مطر ومعنى البيت انه درس يوم من منزل الحبيبة بنوب الرياح في الخلق والرياح وما  
 اثاره الغمام المطر والسحاب المتقاطر وظاهر كلام المؤلف يعطى جواز ان يراد بالاسم  
 المطر والسحاب لكن وصف الرزق من الارض وصدق الود ينظر الى الثاني وهو المعلوم

من الكشاف والآية يكملها الى ان يراد بالقيص المطر والسحاب وقوله ويكره  
 الى آخره ناظر الى الاول وقوله وتوفي السماء فيحصل له ناظر الى الثاني وتوفي  
 السماء فيلحقها بعبارة الوصف يكون من السماء مع لثة المطر والسحاب ويكونان  
 الاصل وحاصل لثة اللام للاستغراق فيدل على لثة الغمام مطبق الى محب بمطو جميع  
 الارض وهذه الدلالة على تقدير لثة يراد بالسحاب ظاهرا واما اذا اراد المطر  
 فلا نه اذا نصب من جميع الافاق لزم وجوب السحاب فيها ومن بعد ارض في قوله  
 فاقه لذكرها اذا ما ذكرتها اذ كلمة توجع يستعمل مع اللام كما في المصير الاول ومن  
 كما في الثاني ولو لها سكة وقد يندرج ويكره وقد قبلت الفاعل فيقال له من كذا الغرض  
 الاستشهاد على ان كل قطعة من السماء يسمى بها فان الشاعر يتوهم من بعد الارض  
 والسماء الواقفين بينه وبين محبوبته وليس بينهما كل السماء اذ به خبر ان  
 لقوله توفي السماء يعني لثة ترفيها الاستغراق ممد لما في لفظ الصب من الباقية  
 ثم يتبين من وجوه ثلثه الاول اصله ان المصدر المشتق منه وهو الصوب الذي هو حدة  
 نزول المطر او مادة المؤلف منها ومن الصاد المستعمل في الماء المسددة والياء السديرة  
 والثاني بنا صيغة فانها صفة شبيهة دالة على السبوت والثالث التذكير الذي على  
 التظيم والتمويل بتتابع القطران مع تقارب القطرات والا فالنتائج وحده  
 لا يقتضى التكاثر كما لا يخفى وانما كان التكاثر سببا للظلمة لانه يوجب قلة الهواء  
 المستنير المتخلل بين القطرات كذا هو في الكنى السديرة وغيره ولا يخفى ان الحكم باستناد  
 الهواء والليل المنظم مع تطبيق الغمام مشكل اللهم الا ان يدعى سداة والجملة  
 من سداة الكواكب النافذة في الغمام مع ظلمة الليل ليس في لثة لثة كبرية ذكر  
 الدليل ان يشعر قوله سبحانه كل اعداء لهم شوا فيه وجعله مكانا يبريدان كلمة  
 فاستفاد لفظ التليس وهو حاصل والمراد بتخديره مضيقه وتبليغ حاله



وفاقاى عند من يشترط الاعتماد كمن يورد عند من لا يشترط كغيره فقول الله  
 معتد تحليل لمحصل الوقاى هنا اذا حدتها الى ساقها ومن الارتقاء خبر ثان  
 للرعداى ما حوز منه ولا بأس برده الجود الى المزيد اذا كان اعرف كالوجيز الوجهة  
 يسقون الى الضمير للعصاينة في البيت السابق وهو لله در عصاينة نادتهم بما  
 يخلق في الزمان الاول وعرضه وصف معاشرته ومواسمته لمالك الشام وخلق  
 بالتدريج وكسر الجيم واللام بلذات م وبردى بالتحريك نمرها والبرص يفتح ثبا  
 سبعة منه والتضييق نقل الماء من انا الى اناء للتصفية والريح صفوة الخمر  
 والسائل السهل لا يجدر عليهم متعلق بورد ويرى مفعول يسقون ويصفق  
 مبنيا للمفعول حال منه وهو مفعول بالياء المشاة من تحت مع ان بردى مؤنث  
 بالفتحة الثانية فالعنى ما يبرى كما قاله والياء في بالحق للمصاحبة الى مروجها  
 بالجر الصان والجملة استئناف ويجوز جعلها نقشا لذوى صيب ويكاد برق  
 نقشا آخر من الغيمته من العين المهملة والياء المشاة من تحت شدة سهوة اللين  
 والمراد سعاة اللين سدة سهوة له والمقصدة شدة صوت الرعد وانت عليه الى الملكة  
 لا استوار كلا البنائين في التصرف ولو كان من القلب لكان التصرف في الاصل اكثر  
 واما في الصاعقة في الاصل فيهما من غير لانهما اسم ويجوز ان يكون القاء النخل  
 من الوصفية الى اللاحقة على العلة ولما كان محيى المفعول له معرفة قليلة استشهد  
 بالبيت والغزاة والحق والعوراء الكلمة العجيبة وادخاله مفعولا لاجل  
 وافر البيت واغرض عن شتم اللين كترما لقوله خلق الموت والحياة والاعدام  
 لم يخلق وقد رجع بان المراد خلق مصحفا او بان عدم الملكة لثابتية التحقق فلا يعود  
 اطلاق المخلوقية عليه كما لا يغوت المحاط فلفظ محيط استعانة مصرحة بعبئة  
 فهي كاد خبر محض ليس فيه شائبة الاشائية ولذلك جاءت متصرفه كغير

الافعال الاخبارية بخلاف عسى اذ لم يات الا ما عينا لا تها لثا والارجاء  
 ولا يتصرف في لاث آت غالبا كنعم ونس وقول من غير ان يفت فملاى من دون  
 الضمير بان الدالة على الاستقبال فان المضارع الجوزة علامة الاستقبال لظاهر الحال  
 وقوله بالحدف الى حذف ان ويخطف بكسر الخاء وتعيد الطاء  
 المكسورة والاصل تخطف فلما سكنت الثانية لادغام اجتماع الت كان فكسر  
 الخاء لان الت كن يحرك بالكسر هما اظلم الضمير للعقل والدم في البيت السابق  
 وهو احوال ارشادى فعلى مرشدى ام اكنت تاديبى فدمى مؤنث الخطاب  
 للعاذلة وهمة حاولت لا كاد والاستيغام التكلف في الطلب وغرضه الانكار على  
 العاذلة فنطلب ارشاده وتاديبه فكانه يقول كفى عن ذلك فان عقلى ودمى فكلما  
 مؤنثة ثم كانا قالت لك كيف ارشدك عقلك وادبك مرر فاجابها بقوله هما  
 اظلما حالى كج ووجه اظلام العقل والدم حال انه لا يطيب عين العقل ولا يصفو  
 الدم للفضلاء والمراد كما لا يقبل بوعه وليمة وقيل ما يوارد عليه من كاذب كالسير  
 والعسر والغنى والفقر والغنى والشغل وطمم الى اعطاه فاذا لمحضها الطاء فخصت  
 بعطف الجمل والمراد باجلانها خلاصتهما فاذا تها لثرات الارشاد والتاديب المراد  
 بالاعدد الاشيب الامر في السن الاشيب في العقل لكثرة التجارب ومقاساة الشدائد  
 والاهوال اذا ركدت اى كسدت ولم يكن لها رواج وقدمه قوله تعالى يعقون  
 الصلوة ان قامت السواقى بمعنى نفقت فالكلمة من الاضداد بقصص الرعد  
 شدة صوته ووميض البرق لعازته وهذا التقدير لبيان الربط المعنوى بين هذه  
 الجملة وسابقتها اذ الظاهر عطفا على كمال اضاء لهم وربما جعلت اعتراضية على اى  
 صاحب الكسب في وقوع الاعتراضية في الكلام ويمكن عطفا على يجعلون اصابعهم  
 فلو شئت ان ابكى في عليه ولكن ساء الضمير اوسع لما كان متعلق فعل المشيكية

لان اكله افسد كونه اذ كثر  
 الاسم مائة مائة كونه  
 والفعل طاعة لوجه



الدم الغرم غريما لم يسبحوا الشاعركم وباضه فربما نحن في هذا المراد لو شئت ان ابكي دما  
 ليكت دما كما قال الشاعركم ولم يبق في الشوق غير تفكرى فلو شئت ان ابكي ليكت تفكرا  
 وظاهرها الدلالة المشهورة انها لا انتفاء الثاني لا انتفاء الاول اي وضعت  
 الدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فيه لكنها قد تستعمل  
 الدلالة على لزوم الجزاء للشرط من دون قصد الى القطع بانتفاءهما فتعبدان العلم  
 بانتفاء الثاني حلة للعلم بانتفاء الاول وتسمى لولا الاستدلالية وهذا المعنى هو  
 المراد بها لان في الاصل لا يفرض ان هذا المصدر اما معنى الفاعل او المفعول والموجوب  
 على الاول ظاهر واما على الثاني فلان المسببة اذا اطلقت تنصرف الى الفرد الكامل  
 وهو شئته ثم وما شاء الله تعالى يكون موجودا ولو في المستقبل فهو موجود في الجملة ولا يخفى  
 على ذوي الافهام وجوه الخدش في هذا الكلام بلا مشورة اي بلا استثناء كما يلزم  
 المعترض من استثناء المتعبد واما الواجب فاستثناءه لازم على الفريقين الا ان  
 يدعى عدم دخوله في الشئ في متعارف اهل اللسان ولا يخفى انه لا محذور ان يقولوا اصل  
 هذا في المتعبد من القدرة بالسكون والوجه الثاني هو المناسب لقدرة الله تعالى  
 والاغلب في قدرة غيره فكان الاول تقديم وفيه اي في قوله تعالى ان الله على كل  
 شئ قدير دليل على هذه الامور الثلاثة ولا يلزم على بعضها تحصيل الحاصل على تعبير القدرة  
 بصفتها تؤثر على فتح الازالة وجعل التأثير الايجاد لان ايجاد الموجود بوجوده هو اثر  
 ذلك الايجاد في حال محال على هذه القدرة على ايجادها حاصلة بان يعدم ثم بوجوده وكان  
 يكفي ان يقول حال حدوثه وبقائه وما يقال من انه لا يمكن ان يستعمل الممكن القديم  
 كما لعقول وصفاته ثم عند الاستدلال فانها ممكنة قديمة وتقدم القدرة والازالة  
 على اثر القادر المختار لا يستلزم حدوثه لجزء تقدمها تقدمها لانها لا زمانيا فهو متقدم  
 على حده بسبب وجود المتكلمين من جهة الاعتقاد الى المؤثر انما هو الحدوث لتأدية الى

لانتفاء جوار وجود ممكن  
 انتفاء عن المؤثر فلا يكون له  
 انتفاء لوجوده لا يكون له  
 انتفاء لوجوده لا يكون له

الاستدلال بآيات الفاضل ثم وانما يفتنى طاعته من الغرر القليل من العلم  
 هو ان كان وحده وهو لا يلزمهم القول بان سيجانز موجب في بعض الامور كالصدق  
 التي يتوقف عليها ما يشترطها من الازالة والعلم والقدرة وقد التزموه وهو كما ترى  
 لان اي لان كلام من هذه الثلاثة وفي الثالث رد على بعض المعترضين والظاهر  
 ان التمثيل لا اي تمثيل المستوقدين واصحاب الصيغ وذكر الحيرة والشد لعله  
 من قبيل اللطف والنشر والمكابرة مقاساة الشدة وما مصدرة وتعمل الموصولة  
 واخذت التمسك اي احاطته وغلبت عليه بالسحاب والمطر فان قلوب الطير  
 هو لا يرى بصفتها العقيان بكثرة الصيد وطيا وباسا ولدى وكرها احوال  
 من القلوب والعامل كان والمتعاطفان في آخر البيت خبر كان وهو نشر  
 اللطف ولعله من قبيل البيت سقف وجدران والحشف اريد التمر والبالي  
 اليا بس المتكلم خفقت اي لمعة والانتهاز الاعنام فتنة بمعنى الاتحاد  
 فتناه الى مقولتين والحواك بالفتح الحركة وصاحب العقل هو الامام الزايف  
 الاصغر هاني والارتباك الاختلاط والاهتمار التحرك والشط والرفق  
 بكسر الراء وسكون الفاء العطاء والطمع الشوق وعن لدا الشئ بالتشديد  
 عرض له لما عذر في التكليف وهم المتعبدون في الايمان قلبا ولسانا  
 والمختصون في الكفر كذلك والمختبة بوزن المختار فلو بهم السهم والادب بعارف  
 امورهم ما تصرف فيه اعمارهم وافكارهم او انتهى اليه حالهم من الهدى والفلج  
 والحتم والضراب والخسران والحجرة ولا يخفى انه لا يقبل على الفرق الثلاث بهذا  
 الخطاب لما يتم اذا كانت هذه الآية مدنية اذا المنافقون انما حصلوا بالمدنية  
 وبعد الهجرة فكانه مبني على عدم الاعتقاد بما سببوه عن علقه والحن وسبحي  
 الكلام فيه تنشيطه الى السمع اي لكل من سمع هذا الخطاب باذن عليه



بصدان يخلو عين بصيرته ويهتدى بنور فطرته من اى الفرق الثلاث كان لشعار  
 بسعة الرحمة والالطف وعدم ستر باب الصلح والقبول ورجاء الصلح من عظام  
 الجحيم فلا يأس للمذنبون وان كثرت ذنوبهم وظهرت جيوبهم لئلا البعيد  
 المطلق المنادى وهو مخنأ رابن الحاجب وتوجهه ان الاعتناء بالمذموم لم يحل  
 ان المخاطب لا يعي بما يستحقه من التسع رفعه شانر وسوء مكانه فكان يعبر عنه  
 لانه نايب ضايب الفعل هذا التعليل يقتضى كونه وحده جملة مفيدة اذا دخل  
 للفعل في تحقق اصل الجملة الا ان يلتزم ان الشيا بانها من مع ضم المنادى اليه  
 ولا يخلو عن لانها كالمثلين وجه التشبيه ان عالم يوضع للتوفيق اصاله وقد  
 يتعبد بها مجرد النداء من غير ان يفيد تعريف المنادى كقول الاعشى يا رجلا فزيدى  
 لاستقلاله باوجه من التاكيد هي تكرار الذكر والايضاح بعد الابهام واختيار اللفظ  
 البعيد وتاكيد معناه بحرف التنبيه وما روى عن علقمة والحسن المستفاد من  
 الكشاف ان المراد بالملك في هذا الحديث ما كان خطا بالمشرى مكة وان نزل  
 بالمدينة لا المعنى المشهور وهو ما نزل قبل مهاجرة من مكة ولا يخفى بعده وعدم  
 دلالة اللفظ عليه وكون التوراة مدينة للانسانى كون هذه الآيات منها مكتبة كما في كثير  
 من التوراة وكونها مكتبة لا يقتضى الاختصاص بالكفار لوجود المسلمين بمكة  
 نعم يخرج منها المنافقون على ما قلناه قبل هذا اللهم الا ان يفتر الملك بما نزل  
 بهما ولو بعد الهجوة وهو تفسير نادر ولا امر بالعبادة غرضه دفع ما قد يظن  
 ان هذا الحديث كما يوجب تخصيص الخطاب بالكفار يقتضى امرهم بالعبادة اى  
 تكليفهم بالآيات بما حال الانصاف بالكفر والاثبات بها والحالة هذه غير مشروط  
 اذا المراد بها المعنى الظاهر المتبادر عند الاطلاق اعنى اعمال الجوارح وهو مشروط  
 بالاسلام وحاصل الجواب انها قد مشتركة بين الشروع فيها واخويه فانها

عبادة ايضا وليس المظهر من الكافر الشروع فيها حال كفره المانع منها بل مجرد رفع  
 الاسلام والمنتهى طلبها منه بشرط الوصف لا حال الوصف والمؤلف الغاضل انما  
 طول الكلام وتعرض للاشتراك ليختصم برادة سوال مشهور وهو ان القول لا يسمو  
 الخطاب بكفار وغيرهم يقتضى استعمال اللفظ العبادة في حقيقتها ومجازها اذ  
 المراد بها بالنسبة الى الكفار احدا منها والشروع فيها والى المسلمين الزيادة والمودة  
 عليها وهذا لو حملت العبادة بهما على ما يشتمل المعركة ولم يسمع دعوى المتبادر  
 منها افعال الجوارح لم يكن بعيدا ومن المؤمنين عطف على قوله عن الكفار  
 تنبيها على الموجب للعبادة اى المقضى لهما هو التربية فان تعليل الحكم على  
 الوصف يشعر بعليته او ان الذى صيرها واجبة هو نعم التربية التى هي تليغ  
 الشئ الى كماله شيئا فشيئا وشكر النعم واجب اذا الغرض من سبب المكلف  
 بالعبادة حصول التربية فان شغل المكلف بالعبادة واستعماله فيها تربية  
 فتتقن ويحتمل التقيد والتوضيح اى مع الاوليين ايضا لانهم كانوا  
 يعتقدون انهم سبحانه رب الارباب وخالق العالم وان الاصنام شعاع  
 لهم عند الله ثم فيصرف طلاق الرب اليه سبحانه وكلام الكشاف وحوشيه  
 في هذا المقام ليس بذاك ففى ما يقدم الا ان بالذات قبل ارايه  
 النفس الناطقة على القول بكونها وتعلقها بالبدن حال كمال خلقه واستعداد  
 لتبليغها عليه من المبدأ العالى وظاهر هذا التعميم بشمول ذوى العقول وغيرهم  
 من الجودات والماليات الباطن والمركبات والجملة اوجب مخرج  
 المقرر عندهم فرضه الجوى على ما قيل من لزم الصفة والصفة تجب معلومتها عند  
 المخاطب وتوابعها فزعمه وفيه كلام تطلب من عظامر باتم بتم عدى اه  
 لا يوقنكم فسورة عمر اى لا تقوا بسبب تعرضه لهما جاني في محروقه فافشوه



عنى تسلوا عن كنى اما لا عترافهم هذا الوجه لا يلزم ما اختاره  
من شمول الناس الفرق الثلث وارجاع الجورين اليهم لا يبعد الاستدلال  
بالاثنين لا يتكلف وارجاع ثابتهما الى بعض مرجع الاول وانما هذا الوجه  
لا يلزم ثانيا وجوب الحالى لعدم الاعتراف بالقياس الذى هو المقصود من الكلام  
فما مل او لم يكن العلم هذا الوجه غير بعيد من ملائمة ما اختاره من شمول  
لشئ التمكن الكلى ولا عن ملائمة ثانيا وجوب الحالى لم يكن العلم بالقياس  
حال من الضمير ونوسط الحال بين القتين وبعد صاحبه من مقتضى وجوب  
الخروج عما هو الحقيقة والعدول عن تقييد النسبة المقص الى غير المقص من الكلام  
والاحتياج الى القول بالتعليب كما يلزم من الوجه الثانى فلذلك قدم عليه  
وهو الذى جنته معنى الالحكام والميل فعاده بالى فى صورة من غير فصل غايه  
عن حقيقتها والضمير فامره بالتقوى بتاويل الانتفاء كغيره من سبابه والى قوله  
الاول الى يتم خارج عن نهي الصواب وازاد بالاسباب النعم الظاهرة والباطنة  
وبالتواضع ارسال الرسل وانزال الكتب بالوعد والوعيد والمعنى ظارادهم  
جميعا لا يخفى ان شمول من قبلكم لغير ذوى العقول كما هو استفاد من الكلام  
الساكن يقتضى كون العبادات بل الجمادات مطلوبا منهم التقوى وهو كما  
ترى ولعل بناء هذا الوجه على التبريد من قبلكم الامم الساكنة كما في الكشف  
وقبل تحليل الخلق القابل لبرائى الانبائى وجمع من الخلق والحق لزم ورود  
لعل بمعنى كى قليل لانه غير ثابت والفتنة والابته تدل على هذا الطريق كما  
حيث خلق الحكم بعبادته وحده على ما شعر بالعلية وبوزن بالاستحقاق من خلق  
المصنوعات النفس والافاقية على ما لا يخفى من امتدى بنو العظرة  
وان العبادات المتأخره في ذلك المعترلة وقد قالوا يقع عقلا ان يتفضل

شخص على آخر بصفة ثم يتكلف بالاثبات باقوى قد تاديه لشكر عليها من غير  
ان يوصل اليه ثم اعا على فعل تلك الامور قد ولو كان ايجاب العبادات  
فمقابل النعم الساكنة كما يقولون لم يكن سبحانه متفضلا ومتعابا بل كما  
كما جوع الاجرة الى الاخير قبل العمل هذا كلامهم او مبتدا خبره  
فلا تجعلوا هذا الوجه بعيدا وقريب منه جعله مفعول يتقون والبعده جرد  
جعل الخبر رزقا لكم بتقدير برزق رزقا كما اختاره بعض المحققين  
من الافعال العامة لتحقيق مصدره فكل الافعال الخاصة والمراد بمعنى صار  
وطبق ما يشتهر كافيته من التلبس بالشئ والاخر فيه فقد جعلت قول  
بسهولة القلوب بفتح القاف الابل الشبه والالوا بالنعم الرجل والجار  
تعلق بغيره وهو ضمير مرجع والمراد انهم لضعفهم وشدة خوفهم لا يتعد  
اليهم من منار لهم حال الرقى خوفا من احد اعدائهم لها والصبر الصبر  
الصلب هو الاصل ولذا افرد من اخير والقول وصف الشئ بالشئ يخص  
القول والسمية من دون اعتقاد والعقيدى وصفه بغير اعتقاد غير مطابق  
للواقع وقوله ثم جعلوا الملكة الذين هم عباد الرحمن انما يحتمل القول  
واختاره الخطى العنصرى واختاره الشيخ الرضى وذلك لا يستدعى  
الاستدلال بعض القاصرين على عدم كونه الارض والدلائل الالهية على  
كونها مما يدعى بها كل من وجهه اذ احسن وان كانت الدلائل  
المليحة غير سالمة عن خدش جمع سماء كشوة وقديرا بالهزة على وزن  
طلحة ولا يخفى لزم مكان تقييد السماء هو عند قوله ثم او كصيد من السماء  
المزج بالتراب اسارة الى ما عليه الاطباء ومن ان الماء لا يغلب طمته  
او ابداع عطف على جعل الوجه الاول يلزم من غير الاخير وهذا يلزم



منه من المختلطة للتبعض الامور ثلثة ووجه الاول ببقاء التبعض من التكرير  
وسما مع جمع القلة ووجه الثاني رعاية التناسب بين الطرفين والوسط  
والثالث وهو ظاهر ولكل من جعل من ثمة الثاني واداد بقوله ليكون بعض  
رزقكم الاشارة الى ان الرزق رزقا على المفعول لاجل فهو باق على مصدره  
ومراده بعدم اخراج التمرات بالمطر ان كثيرا منها لم يخرج بعد لان بعضها  
يخرج بماء الانهار والفتوات دون المطر فان مياه الارض كلها من السماء  
وسيجي بيانه في سورة الزمر ان الله ورزقا مفعول به لانه كان  
التبعض والمبين رزقا تقدم عليه مبينه كما في افعال الذي ذكر لانه اراد ان  
او رزقا ثلثة حاصل الاول انها جمع الثمرة التي يراد بها محاوراتكم  
فالكثره حاصله من هذا الجمع ايضا وحاصل الثاني قيام جمع القلة مقام  
جمع الكثرة كالحجرات في الابه بدليل كم التكرير وبالعكس كالتقوى وموقع  
الاقراء لذكر الثلثة وحاصل الثالث ان امتياز الجمعين انما هو حال التكرير  
احامع التعريف باللام فكل جمع للكثره متعلق بعبادة ذكر وجها  
اربعه وحاصل هذا انه يترتب ويتفرع على مضمون ذلك الامر ان اذا  
ربكم الذي خلقكم للعبادة منكم واهتم بها فلا تشركوا به احدا ليكون عبادة  
مبنية على ما هو اسس للعبادات وهو توحده سبحانه وحاصل الثاني انه  
من قبيل زني فاكرهك ورد بان شرط سببية الاول الثاني وليس  
العبادة سببا للتوحيد بل هو مبناها واساسها وقيد دفع تارة بان الغرض  
التشبيهية لجواب الامر لمجيئه بعده وشبه الشيء يعطى حكمه واخرى بان العبادة  
قد يردى على نفي الشيء كما قال تعالى ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر  
وهما كما ترى او لعل هذا ثالث الوجوه وتوضيحه ان بقاء الله مرتب

استحقاق

الشكر

على قوله سبحانه لعلمكم تتقون لالتمس بهتمين لعل وليت كما ذكره القوم لان ذلك لما  
يجوز اذا كان مع الترتيب به من التمتي بعد الرجوع عن الوقوع وهو يستلزم  
تبعية المفضلين الذين هم من جملة المخاطبين عن التقوى وباباه التفسير بخلقكم  
فرسوة من ترجى منه التقوى لترجح امره وكثرة الاسباب والذوايع اليها  
كما قبل لا يشترك لعل مع الاستيلاء الستة في كونها غير مثبتة لكون المعنى فيها  
على وسط الوجود والعدم فاستبنت الشرط هذا ولا يذهب عليك لعل من التقوى على  
ما هو مشي درجات الت لكن كما فعل المؤلف ياتي جعل عدم الانداس لعل  
لمحصوله قبلها ولو جعلت على اول مراتبها كانت هي هو فلا يحصى الا ان يراد بها الا  
من العذاب على ما في الكس في او بالذي جعل هذا رابع الوجوه فيكون مبتدأ  
من قبيل الذي ياتي في فله درهم وقد يظن ان هذا هو ثالث الوجوه المذكورة في  
الكس في والمؤلف بسطه ونحوه وليس بشيء فقد التامل فان كلام الكس في ينادي  
بجعل الذي خبره مبتدأ محذوف على ان يكون النفي مرتبا على مضمون الجملة اي هو  
نصب لكم ادلة التوكيد فلا تشركوا به وهو كلام آخر لا حاجة فيه الى تأويل الاشارة  
بالاخبارية ليصح وقومها خبرا ولا الى تضمين المبتدأ معنى الشرط ليصح دخول الفاء  
في الخبر ولقد كان على المؤلف ان يذكره ايضا فانه وجه ركن لا غبار عليه ولا يردى  
بالاشارة على الاعراض عنه وما يظن من انه توهم ان كلامه هذا هو مراد صاحب  
السبق الوهم من قوله او بالذي جعل لكم اذا دفعته الى الاستدلال فلا يخرج من بعد فامل  
المثل المتأخر اي المعادى والاستشهاد بالبيت على ان ان بمعنى المثل لا لا وان  
معنى المتأخر المجعل بمعنى البصر التقوى والاعتقاد كما مر الى معنى ان تقدم على خوف  
فصار حالا وقيل هو معنى منسوب الى حال مرتبها والاول اول وتوهم حسب التحقيق  
اي ليس بربك المحل المحس فكيف بمثل وتسميته فاعنده المشركون آه دفع لما يقا



من ان المشركين يعتقدون في الاصنام انها شفعا لهم عند الله تعالى ولم يزعموا  
انها واجبة الوجود فكيف يصح جعلها اندادا لشيء سبحانه ولهمنا في ولاجل التسليم  
ايضا وربما نقول انهم يعني اطعم واعبد وليس المراد بالالف خصوص العديد بل الكثرة  
لانها تباين مراتب الاعداد المفردة الاصلية واذ انقسمت الامور الى امور المثل و  
الاديان وعلى هذا في تقدير الحالية وخرجه دفع ما يظن من ان مدلول  
آية اختصاص تحريم الشرك بالعلم والسري تقييد الفعل مع ما دل عليه  
الظاهر كخرجه ان المعنى الظاهر الذي يتفاهمه اهل الكتاب مراد ومقصود  
ايضا لان المقصود ليس المعنى الباطني فان ابطال الظواهر هو راي الباطنية  
الذين نظروا بالعين العوراء الى احد العالمين ولم يفهموا الموازنة بينهما كما ان  
الابطال الكسار من مذهب الحشوية والجمع بين الامرين هو طريق اهل الكمال فقد  
فهم موسى على غيتنا وغيره من الامم بخلق التعالين اطراح الكونين فاستل الامر  
ظاهرا بخلق التعالين وباطنا باطراح العالمين وكذلك الكاملون اذا سمعوا قول  
الذي لا يدخل الملاكة بيتا فيه كلب او صورة فخرجوا من الكلاب من ميوتهم  
ثم يقولون اذا كان حفظ البيت لازما عن الكلب الصوري فلاريب ان لحفظ  
بيت التعالين عن الكلب المعنوي الذي هو الغضب اولى وقس على هذا نظايره في  
القرآن والحديث والله الموفق فان لكل آية هكذا ورد في الحديث من النبي  
والمراد بالظهور ما ظهر من المعنى الخلق المنكشف وبالباطن ما بطن ولم يظهر على غير  
من نور الله قلبه نور الحق وبالحرفاء الظهور والباطن وبالمطلع ما يصعب  
اليه فمطلع النظر العلوم العربية واسباب النزول والخاص والعام والتاسخ  
والمستوفى وامثال ذلك ومطلع الباطن تطهير النفس عن ادناس دار الغرور  
وترقيها بملازمة الطاعات والرياضات الى عالم النور التي يبت بالباء

مكتبة  
مجلس شيرازي  
١٣٠٢

الموحدة والذال الموحدة المستدرة اي غلبت والمراد بالمنطق البليغ المصداق  
المعاداة والمضادة للاصرار والمعاراة بالغير المهمة والراء العجدة المعالمة والمعالمة  
بالمهملة المضادة والسورة الطائفة بهذا التعريف انما هو على مذهب  
من لا يجعل البسملة اية من كل سورة كما لا يخفى والمراد من كون اقلها ثلث آيات  
اقل جنبها والالم يصدق على شيء من السور ولو قال ليست اقل من ثلث آيات  
لكان اولى وقد سبق لنا الكلام في هذا المقام عند اول تفسير الفاتحة فنذكره

تمت الرسالة في يوم الثلاثاء رابع وعشرين شهر رمضان المبارك سنة  
اربع وسبعين بعد الالف طريدي اقل خلق الله  
غريين بحر الصبيان والمعاصي بن زب الحارين  
محمد صادق القويضي عن نفسها  
بالي و آله الطاهرين  
سب بادد العالمين



YFA  
128



RES

142